الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة المرقب
كلية الآداب والعلوم بني وليد
الدراسات العليا
قسم التاريخ
شعبة التاريخ الحديث والمعاصر

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بإيالة طرابلس الغرب في عهد أحمد باشا القرمانلي

(١٧١١ – ١٧٤٥ ف)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير) في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب :-
إسماعيل سالم علي سالم
إشــــــراف :-
د.محمد الهادي أبوعجيلة

العام الجامعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ف

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانتَشِرُواْ فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُواْ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الجمعة ، الأية ١٠

فهرس المحتويات

الإهـــــداء

إلى والدي ووالدتي

أطـــــال اللّه في عمـــــرهما

إلى إخوتي وأخـواتي

الذين شاركوني أفراحي وأحزاني

إلى كل من علمني حـرفاً

اعتـــــــــرافاً مني بالجميـــل

أهدي هذا البحث

كلمة شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد الهادي أبوعجيلة الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ، وقد استفدت كثيراً من توجيهاته وملاحظاته التي مكنتني من إنجاز هذا البحث .

وأدين بالشكر للأخوة العاملين بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس وأخص منهم موظفي المكتبة وقسم الوثائق العربية ، والأستاذ عماد الدين غانم .

وأتقدم بالشكر أيضاً لكل الأصدقاء الذين أسهموا بمد يد العون لإنجاز هذا العمل ، وإلى مركز الشبكة للمعلومات .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضوي لجنة المناقشة لما بذلاه من جهد في قراءة هذا البحث ولما سيكون لملاحظاتهم وآراءهم القيمة من أثر في إثراء هذا البحث وتوجيهه الوجهة الصحيحة .

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ أسامة غيث فرج عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بالمعهد العالي لإعداد المعلمين وذلك لقيامه بالمراجعة اللغوية لهذا البحث .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــــدمة

الحمـد لله ربِ العـالمين والصـلاة والسـلام علـى سـيدنا محمـد ﷺ خـاتم الأنبيـاء والمرسلين ، أما بعد .

فقد تعرضت طرابلس الغرب في تاريخها الطويل إلى العديد من الغزوات والحروب بداية من الإغريق، والو ندال، والرومان، بعد ذلك جاء الفتح العربي الإسلامي الذي أعاد بناءها لتصبح دولة مسلمة قوية، وتعاقبت على إثر ذلك الدويلات الإسلامية المستقلة حتى جاء العثمانيون عام 1551م، وظل العهد العثماني الأول حتى قيام حكم الأسرة القرمانلية في عام 1711م، وتميز القرن الثامن عشر ببداية عهد جديد في تاريخ ايالة طرابلس السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ شهد ظهور أسرة محلية بعد فترة حكم الأتراك، والتي استمرت حوالي مائة وستين سنة، واستمر حكم هذه الأسرة لأكثر من قرن من الزمان، وكان ظهورها إلى حد ما من نتاج الحكم العثماني ؛ ذلك لأن السلطان العثماني في عملية سعيه للمحافظة على سلطانه في هذه الإيالة حرص على تعيين حاكم يتولى أمورها، ويساعد في إدارة شؤونها مجموعة من الأتراك أو من الضباط الانكشارية، للإشراف على الإدارة المحلية، وبدأ الانكشاريون في التزاوج مع السكان المحليين، وبهذا فسح المجال أمام قيام فئة اجتماعية جديدة قوية، صاغت تاريخ ايالة طرابلس منذ بداية القرن الثامن عشر ، الذي يعد فترة هامة في تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعد أن أصبحت الدولة العثمانية تعاني من عوامل الضعف والتفكك، ويقف في مقدمتها النزاع والتطاحن من أجل الوصول إلى الحكم والنفوذ، إلى جانب ظهور بوادر الدول القومية في أوروبا، وسعيها لتكوين الإمبراطوريات على حساب الدولة العثمانية وغيرها، قد مهدت عوامل الضعف هذه إلى ظهور العديد من الأسر القوية في ايالات الشمال الأفريقي ، الأمر الذي جعل هذه الايالات تنفصل عن الدولة العثمانية ومن بينها ايالة طرابلس الغرب.

تبرز أهمية الموضوع في أنه يدرس مرحلة مهمة في تاريخ ليبيا الحديث، إذ مثلت هذه الفترة مرحلة انتقالية في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكانت الأساس الأول لقيام حكم (محلي) استطاع أن يحظى بكثير من مظاهر السيادة والاستقلال، مما كان له أثر في إحداث بعض التغيرات الهامة وعلى مستويات مختلفة داخل الإيالة.

كما أن هذه الفترة ظهرت فيها العديد من الحركات الانفصالية في الوطن العربي على الصعيد العام والتي أرادت التخلص من التبعية للدولة العثمانية، فكانت حركة أحمد باشا القرمانلي سنة ١٧١١ أحدى الحركات الانفصالية في الوطن العربي ، ونجحت في تأسيس حكم وراثي.

ومن جانب آخر ظهور هذا النوع من الدراسات الإقليمية في بعض المدن العربية، مما دفع الباحث إلى طرق هذا الموضوع محاولاً التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وإعطاء صورة للحياة اليومية ، ونشاط الأهالي داخل الإيالة.

هناك العديد من المسائل المهمة التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع وهي أن معظم الدراسات التي قدمت حول هذه الفترة تناولت فترة حكم الأسرة القرمانلية ككل ، وهي فترة طويلة بعض الشيء ، ونتيجة لطول الفترة الزمنية إضافة إلى التركيز على الأحداث السياسية، في حين يقع القصور على إعطاء صورة واضحة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها دور في توطيد الحكم واستقراره أو اضطرابه، إضافة إلى أن أغلب الدراسات التي تختص بالأسرة القرمانلية كانت منصبة على فترة حكم يوسف باشا أو الفترة المتأخرة من تاريخ هذه الأسرة ، متجاهلين بذلك دور المؤسس الأول لقيام حكم هذه الأسرة والظروف الصعبة التي كانت تمر بها الإيالة ، وكيف استطاع المؤسس الخروج من معمعة الصراع ، وتقلد منصب الحكم ، وما مدى اهتمامه بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وتسخيرها في خدمة الدولة والأهالي.

أما فيما يتعلق بالفترة التي تتناولها الدراسة، فهي تبدأ منذ قيام الأسرة القرمانلية وحتى عام ١٧٤٥م ، أي حتى نهاية حكم أحمد القرمانلي ، وإن اختيار هذه المرحلة بالذات يعود إلى ما تم اقتراحه آنفاً ، حيث الدراسات المتعلقة بتاريخ ليبيا الاقتصادي والاجتماعي مازال يكتنفها الكثير من الغموض، إضافة إلى افتقار مكتباتنا إلى مثل هذه الدراسات التي تبحث في تاريخ الأهالي.

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء رؤية تاريخية من منظور اقتصادي واجتماعي للمجتمع، وإبراز العوامل المؤثرة في البناء الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية للايالة، وما مدى مساهمة العامل الاجتماعي كأحد الركائز الأولى التي دعمت حكم القرمانليين وما مدى التوافق بين السلطة السياسية والأهالي ، وما صحب ذلك من تبعات ومتغيرات ومؤثرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والتوصل إلى نتائج موضوعية للمتغيرات التي طرأت على المجتمع خلال تلك المرحلة ، وتحديد أهم المعوقات التي حالت دون تطور الأهالي.

ومن بين الدراسات التي تطرقت بإسهاب إلى هذا الموضوع في الفترة المعنية هو كتاب شارل فيرو (الحوليات الليبية) ، وكتاب رودلفو ميكاكي (طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي)، وكتاب ابن غلبون (التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان فيها من أخبار)، غير أن هذه الكتب كان جل اهتمامها بالتاريخ السياسي للايالة، ولم تتجاوز هذا المفهوم الضيق الذي يقصر على فئة أو طبقة معينة، وألوان محدودة من الأحداث، مهملاً الجانب الأخر من الحياة اليومية للمجتمع بكل ما يفرزه من قيم وأعراف وتقاليد وممارسات لعلاقات الإنتاج والتبادل، وما يعتريه من تقلص وتطور ، ومن ناحية أخرى نجد الدراسة التي قامت بها أنعام محمد سالم ، في عملها مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ، تهتم بالكشف عن بعض المواضيع من أجل طرق بعض الجوانب الأخرى التي تهتم بالجانب الاقتصادي والتجاري لمدينة طرابلس ، بحيث ظهرت هذه الدراسة إقليمية تقتصر على مدينة طرابلس وعجزها عن تكوين فئة تجارية. إضافة إلى دراسة أخرى قامت بها آمال إمحمد الطالب ، في عملها المتعلق (بالحياة الأسرية في ولاية طرابلس الغرب) وأهميته بدراسة الوظائف الاجتماعية ، ومدى مساهمتها في الترابط الاجتماعي وتعزيز التكافل بين الأفراد.

أما منهج الدراسة فقد اعتمدت على منهج السرد والتحليل القائم على اختبار الحقائق التاريخية من منظور اقتصادي اجتماعي ضمن إطار الحقبة التاريخية المعنية بالبحث . واقتضت طبيعة الدراسة إلى إن تقسم إلى تمهيد وخمس فصول وخاتمة .

أما التمهيد ، فقد تناول أهم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي أدت إلى قيام حكم الأسرة القرمانلية في ايالة طرابلس الغرب ، والسياسة التي اتبعها أحمد القرمانلي من أجل توطيد الحكم .

وتناول الفصل الأول العوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإعطاء نبذة عن العوامل المختلفة الجغرافية والداخلية و الخارجية ، وما مدى تأثير هذه العوامل على السكان من حيث الاستقرار والاضطراب ، وأهم مظاهر التغيرات الأساسية التي طرأت على المجتمع ، وظهور نمط جديد من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ساهمت في صنع الاستقرار السياسي ، والتي بدأت تظهر معالمها بوضوح ، من خلال الاستقرار السياسي والتوافق في المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

وعالج الفصل الثاني الزراعة كإحدى المقومات الاقتصادية ، والتي لها علاقة وطيدة بالفئات الاجتماعية وتأثيرها من حيث ملكية الأراضي ، ونمط الاستغلال للأراضي الزراعية الذي كان سائداً، وأهمية الأراضي بالنسبة للدولة ، وكيف تعاملت معها، إضافة إلى طرق استخدام المياه، أي الري بأنواعه، وتأثيره على مدى الإنتاج من حيث الزراعة المروية والزراعة البعلية ، وما هي أهم المحاصيل المنتشرة في الإيالة وأماكن إنتاجها، كما تطرق هذا الفصل إلى الثروة الحيوانية لدورها في خدمة الإنتاج الزراعي.

أما الفصل الثالث فتناول التجارة ودور الموقع الجغرافي للايالة في الحركة التجارية ، وقيام المؤسسات التجارية من أسواق وفنادق ، ونقل بري وبحري ، وطرق التعامل التجاري ، وأهم الوظائف والمهن التجارية، إضافة إلى الوحدات المستعملة في البيع والشراء من مكاييل وأوزان ومقاييس على اختلاف أنواعهم، ثم الضرائب لما لها من علاقة مباشرة بحياة الفرد الاقتصادية، وما مدى تأثيرها على التجار باختلاف أنواعهم وما الدور الذي لعبته التجارة الخارجية.

وخصص الفصل الرابع للنشاط الصناعي ، وارتباط هذا النشاط بالمراكز الحضارية ذات الكثافة السكانية ، إضافة إلى مدى انتشار الحرف في الإيالة ، وأهم الصناعات الموجودة ونوعية المواد المصنعة، وما هي أهم الصناعات المؤثرة في الإيالة، وما مدى مساهمة هذه الصناعة في تلبية حاجات الإيالة، وما هي الظروف التي جعلت من الحرفيين

المحليين يتعاملون مع الصناعات الاستهلاكية أكثر من غيرها ، وفى المقابل تنفذ جاليات أخرى في الصناعات المهمة والحيوية.

أما الفصل الخامس فقد تعرض للحياة الاجتماعية والعوامل المؤثرة في طبيعة وتركيبة المجتمع ، والطبقات الاجتماعية، الموجودة في الإيالة ،وأعطى صورة عن حياتهم وطرق تعامل الأهالي معهم، وأهم وظائفهم في الإيالة ، وكذلك تقسيم الطبقات الاجتماعية الليبية من خلال الوظائف والحرف والمهن ، وما الدور الذي قامت به هذه الطبقات على اختلاف أنواعها، إضافة إلى العادات والتقاليد ومظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة في الإيالة.

وبالإضافة إلى هذه الفصول عملت في نهاية الدراسة على وضع خاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ونظراً لاعتماده على مجموعة من الوثائق والسجلات وبعض الأوراق الخطية الخاصة قمت بإضافة ملحق للدراسة يعنى بهذا الأمر .

ولعل أفضل المعلومات التي عززت حقائق الرسالة هي تلك الواردة في مذكرات حسن الفقيه حسن المعروفة بـ(اليوميات الليبية) ، والتي صور لنا صاحبها الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاصرها يومياً على اختلاف أنواعها، ولم يتقيد بطبقة أو فئة معينة من الناس، وإضافة إلى ذلك اعتمدت على بعض الوثائق الأهلية كالمراسلات الخاصة بين الأفراد أو الوصايا وحجج الأراضي وعقود البيع والشراء، وإن هذا النوع يشكل مصدراً هاما لتاريخ ليبيا الحديث ، إلا أن المعروف منها والذي ظهر إلى الوجود قليلا جداً، واعتمدت أيضا على سجلات المحكمة الشرعية التي كانت غزيرة بالمعلومات واحتوت على مادة علمية كانت لها أهمية مباشرة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال المواضيع التي طرحت بها على شكل قضايا ، وقد تناولت هذه السجلات مواضيع متعددة اقتصادية واجتماعية ، وما يميز هذه المصادر أنها شاملة من خلال ذكرها لفئات مختلفة من المجتمع ، الغنى والفقير والحاكم والمحكوم والرجل والمرأة، وكما زودتنا بمعلومات مختلفة عن الزراعة وأنماطها، وطرق العمل بها، والتجارة والصناعة ، وذكرت الأسواق وأمناءها ، والحركة التجارية بالإيالة .

إن ما تم تدوينه بهده السجلات جاء بشكل عفوي أو أمر واقعي ، مما يدل على مصداقية المعلومات التي تحتويها ؛ إذ لم يقصد عند تدوينها بأنها في يوم من الأيام ستكون ذات أهمية تاريخية ، مما جعلها خالية من التملق والمداهنة ، ولم يكن تكهناً أو تخميناً أو سرداً تاريخياً ، فصاحب القضية يريد أن يثبت حقه في القضية المطروحة.

وبالرغم من الميزات الإيجابية لهذه السجلات إلا أنه لم يفتني أن أقف على بعض مشاكلها، غير أن ذلك لا يقلل من قيمتها التاريخية إذ كان التسلسل التاريخي لبعض القضايا في هذه السجلات معدوماً، مما سبب في خلق فجوات زمنية بين بعض القضايا، كما يوجد تكرار لبعض القضايا، كما كانت السجلات خالية تماماً من الإحصائيات المختلفة، إضافة إلى أن بعض السجلات أصابها التلف ، بحيث نجد بعض القضايا مبتورة أو منزوعاً منها جزء أو حاشية مما ساهم في تعتيم بعض المعلومات، وقصور القضية في الإيفاء بغرضها ، ومن جهة أخرى اختلاف الأسلوب والكتابة من كاتب لآخر ، فتارة نجد بلاغة في الأسلوب، وجمالاً في الخط ، وفي قضايا أخرى نجد رداءة في الخط الذي لم نستطع قراءته.

وقد وجدت عوناً فيما كتبه الرحالة العرب والأجانب ، الذين وفدوا إلى طرابلس في العهد القرمانلى ، وتأتي في مقدمتهم الآنسة توللى في كتابها (عشر سنوات في بلاط طرابلس) ، حيث أتيحت لها فرصة الدخول إلى أوساط الطبقة الأرستقراطية في مدينة طرابلس ، وتسجيل العديد من مظاهرها فضلا عن المعلومات القيمة التي تناولت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

اعترضت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات ، كانت أهمها عدم وجود مصادر تهتم بدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، فإن المصادر المتوفرة اتسمت بصورة عامة بالاقتضاب ، وشابها في بعض الأحيان الالتباس والغموض ، فحيث أنها اهتمت بالتاريخ السياسي في مجملها ، وكانت تتوقف على ما يتصل بالأمور السياسية من أوضاع اقتصادية واجتماعية .

إن هذه النوعية من المشاكل من شأنها أن تؤثر بشكل بارز في تعتيم الصورة في بعض الأحيان ، وتجعلني اعتمد على الإشارات المتفرقة في المصادر ، من أجل التعرف على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي جعل الدراسة يشوبها بعض القصور في إيضاح بعض الجوانب ذات العلاقة بصورة واضحة ، إضافة إلى أن المعلومات التاريخية عن الجانب الاجتماعي عادة ما نجدها بسيطة ومتداخلة مع الجوانب السياسية والاقتصادية .

أما الوجه الآخر للصعوبات تمثل في آلية العمل في دار المحفوظات التاريخية في طرابلس ، الأمر الذي يجعل الدار تقفل لفترات طويلة من أجل ترتيب الأرشيف ، إضافة إلى إقبال أغلب الباحثين عليها مما أدي ذلك إلى انشغال أغلب السجلات ، فتعذر عليَّ الحصول على السجل المطلوب في بعض الأحيان ، وجعلني أنتظر ، مما استنفد الكثير من الوقت من أجل الحصول على المعلومة المطلوبة ، ونختم هذه المقدمة بقول عماد الدين الأصبهاني ، إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غيرّ هذا لكان أحسن ، ولو أضيف كذا لكان يُستحسن ، ولو غير هذا لكان أجمل ، وهذا دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر ، وإنهم في حاجة إلى واهب القوى والقدر ، وأملي أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع ، والحمد لله أولاً وأخيراً ، والله موفق .

الباحث

إسماعيل سالم علي سالم

دخلت إيالة طرابلس الغرب تحت حكم الأتراك العثمانيين سنة ١٥٥١م على يد القائد البحري " درغوت باشا " ، بعد أن كانت ترضخ لحكم فرسان " القديس يوحنا " في مالطا ، وأصبحت الإيالة تتبع الدولة العثمانية ، حيث يتم تعيين باشا عليها من قبل الباب العالي ، غير أن الإيالة لم تشهد استقراراً داخلياً إلا قليلاً بسبب التوترات والمؤامرات والثورات التي كانت تحدث فيها ، والتي أثقلت كاهل الباشوات العثمانيين الذين تعاقبوا على حكم الإيالة من جهة ، وأتعبت سكان الولاية بشكل كبير من جهة أخرى .

في حين أن عناصر تلك الثورات لم يكن لديهم من خيار سوى الفائدة في حالة النصر ، أو الموت في حالة الهزيمة .

ويمكن أن نستعرض هذه الثورات والحكومات بشكل سريع مبتدئين بسنة ١٥٨٧م، حيث ظهر في تاجوراء يحيى بن يحيى السويدي ، ادعى بأنه المهدي المنتظر، والتف الناس حوله ، لما في أنفسهم من حقد وكراهية على الوضع المزري الذي يعيشون فيه. [١]

إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن التفاف الناس من حوله لا لإيمانهم بمصداقية دعوته ، و إنما لما هم فيه من وضع متردي [٢]، فضلاً عن الحالة الاقتصادية المتردية وحقدهم على الحكومة ، وعلى هذا فخروجهم كان من أجل الثورة لأنفسهم ، وأياً كان القائد ، وأياً كان الدافع فخروجهم إلى الثورة كان مفروغاً منه، وحقق يحيى

---

[1] عمر على بن إسماعيل : انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ، ط١ ، مكتبة الفرجاني (طرابلس ، ١٩٦٦)، ص ٢٩ - ٣٠ .

[2] بالرغم من اهتمام بعض الولاة الأتراك ببناء المساجد وإقامة الشعائر الإسلامية ، إلا أن اهتمامهم بالتعليم كان قاصر أو ينعدم عند بعضهم ، مما جعل الأهالي يقبعون في حالة جهل حتى فيما يخص عقيدتهم، وانتشرت حالة عدم الوعي في البلاد ، وقد استغل بعض من الطامعين في السلطة توظيف هذا الجانب في خدمة مطامع شخصية والوصول عن طريقه للحكم ، والظهور للناس بمظهر المخلص الورع، وادعى بعضهم بأنه المهدي المنتظر لكي يصدقه بعض ضعاف النفوس ، وهذا دليل على سيطرتهم على عقول بعض الناس . أبو عبد الله محمد ابن غلبون ؛ التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان فيها من أخبار ، نشر وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي المطبعة السلفية (القاهرة ، ١٣٤٩هـ) ، ص ١٩٤-١٩٥ ، .شارل فيرو ؛ الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، ط٣ ، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي ١٩٩٤) ، ص ٢٧٦ .

الكثير من الانتصارات على قوات حكومة الإيالة ، ولكن الناس فيما بعد ابتعدوا عنه وتركوه ، لما رأوا فيه من أخطاء .

قتل يحيى بن يحيى السويدي سنة ١٥٨٩م، فهذا الأخير لم يستطع أن يجعل الناس يرغبون في التعامل معه نظراً لأنه قابلهم بالتناقص ، فالمهدي الذي كانوا يرون فيه خلاصهم ووصولهم إلى الحقوق الضائعة على يديه ، رأوا منه ظلماً وطيشاً، وابتعاداً حقيقياً عن الدين والعدالة. (١)

وعلى كل حال لم تستطع هبة يحيى بن يحيى السويدي أن تضع حداً لظلم الولاة ، ففي الفترة ما بين (١٦٣٢-١٦٤٩)م حكم الإيالة محمد الساقزلي الذي لم يسلم من ظلمه حتى الموتى حيث فرض ضريبة عليهم فيأخذ السدس من أموالهم وكذلك الوالي (عثمان باشا) (من ١٦٤٩-١٦٧٢) م الذي احتكر التجارة مع الخارج بأنواعها، فأصبح هو المستورد الوحيد ، مما أدى إلى كساد التجارة ، وفرار التجار خوفاً على أموالهم ، بعد أن فرض عليهم الشراء بأغلى الأثمان والبيع بأقلها. (٢)

وبشكل عام فإن الإيالة ظلت تعاني من الفوضى بشكل لا يمكن وصفه، حيث كانت مسرحاً لفتن الجند الإنكشارية ومؤامرات الولاة ، ودسائس قناصل الدول الأجنبية ، فيما كان السكان يحاولون إيجاد مخرجاً لهم من هذه الحالة السيئة، تارة بالثورة وتارة باصطناع الخضوع حتى تتهيأ لهم الظروف (٣) ، فيما تزداد سيطرة جند الانكشارية على زمام الأمور ، وكانت كلمتهم هي القانون ، وإرادتهم هي الشريعة ، والولاة كالدمى في أيديهم ، وكدليل على سيطرتهم ، أنهم في عام (١٦٨٢)م بايعوا يلك محمد والياً عليهم لمدة يومين ، ثم عزلوه ، وكدليل آخر على استهتارهم بالسلطة أنهم في عام ١٧٠١م دخلوا أحد المقاهي وأخذوا صاحب المقهى ويدعى (عثمان قهوجي الدرغوتلي) وبايعوه والياً على البلاد .(٤)

---

(1) عمر علي بن إسماعيل ، مرجع السابق ، ص ٣١ .

(2) ابن غلبون ، المصدر السابق ص ١١٧.

(3) حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، المكتبة النموذجية ، (القاهرة ١٩٦٢) ، ص ١٨١.

(4) عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٢.

إذن فالحالة في إيالة طرابلس كانت قد أصيبت بالشلل التام ، وعلى جميع الصعيد ، فما من حكومة تكثر فيها الانقلابات والمبايعات والتبديلات للحكام إلا ويعد ذلك انحداراً فائقاً للحد في هيكلها السياسي والاقتصادي .

فالبلاد بوفاة " درغوت باشا " بدأت تمر بمرحلة جديدة حيث تعاقب على حكمها العديد من الولاة .(١) كان أغلبهم لا هدف له سوى تحقيق منافعه الشخصية ، فكسدت التجارة ، وكثر الظلم وأرهق كاهل السكان بالضرائب وسيطرت الجند الإنكشارية، فلم يعد للوالي أي نفوذ أو سلطان (٢)، وبينما كانت هذه الأحداث قائمة في ردهات السياسة في طرابلس، نجد بنغازي البعيدة تنعم بحياة أفضل بسبب بعدها عن أحداث طرابلس ، وضغائن ساستها ، فقد عادت إلى بنغازي التجارة والاستقرار السياسي ، وأصبحت تنتهي عندها قوافل السودان القادمة عن طريق أوجلة وفزان معاً .

وقد انعدم الأمن في بحار طرابلس بسبب أنشطتها الحربية (٣)، وكل هذا نابع من تضارب أوضاع البلاد ، فما يحدث في الغرب لابد أن يحدث نقيضه في الشرق، وعلى العكس تماماً، فقد استمرت الواحات الشرقية من منطقة فزان، وواحات برقة تؤمن سوق بنغازي لوفرة الأمن في ربوعها داخلياً وبحرياً ، ولقلة نفوذ الأتراك بها طيلة العهد العثماني الأول على الأقل.(٤)

فخصوبة التربة ووفرة المحاصيل ، واتساع المراعي ، وكثرة الحيوانات من أغنام وإبل وأبقار ، جعل المدينة سوقاً رئيسية لتصدير المنتجات المحلية من حبوب وحيوانات ، وتجلب السفن المنتجات الأخرى ، وأهمها المنسوجات القطنية والصوفية إضافة إلى الأطعمة التي لا تنتجها البلاد .

---

(1) تعاقب على حكم الإيالة اثنان وثلاثون والياً حتى قيام حكم الأسرة القرمانلية ١٧١١م للمزيد ينظر؛ اتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١ ، ط١ ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، دار الثقافة ، (بيروت ١٩٧٤) ، ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

(2) عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٨ – ٢٩ .

(3) محمد مصطفى بازامه ، بنغازي عبر التاريخ ، ط١ دار ليبيا للنشر والتوزيع ، (بنغازي ، ١٩٦٨) ، ص ٢٦٠ .

(4) المرجع نفسه ، ص ٢٦١ .

كان هذا الاتجاه الذي سارت عليه الحركة الاقتصادية عاملاً أساسياً في إعداد بنغازي لتكون عاصمة سياسية أيضاً في العهد القرمانلي والعهود التي تليه[١].

مع بداية القرن الثامن عشر حدث تطور أو تغيير في المستوى السياسي، وشمل هذا التغيير ايالات شمال أفريقيا، وبشكل خاص في طرابلس، فقد انتقل دايات طرابلس، وتونس ، والجزائر إلى مرحلة الصراع المكشوف على السلطة ضد الإنكشارية، ورياس المراكب ، فالدايات الذين استلموا السلطة أخذوا يتصرفون في الإيالة وكأنهم فوق أرض مستقلة، وصاروا يعقدون الاتفاقيات والمعاهدات المستقلة مع الحكومات الأوروبية ، وهذا هو السبب الذي جعل الأوروبيون يطلقون على طرابلس ، وتونس، والجزائر أسماء الإمارات أو الممالك ويسمون حكامها بالسلاطين.[٢]

ونستدل على ذلك بالرفض الذي أبداه " أحمد باشا القرمانلي " والي طرابلس لوساطة السلطان العثماني أحمد الثالث في توقيع اتفاقية مع النمسا ، حتى يثبت للنمسا وللدولة العثمانية بشكل خاص ، والدول الأخرى بشكل عام أنه مستقل بدولته ، ولا تحكمه أية قوى أخرى . ولكن أمام أخطار الدول الأوروبية ، كان الدايات يحاولون انتزاع الاعتراف من الباب العالي ، والحصول على لقب الباشوية كما أن القسطنطينية تقوم من جانبها بالتدخل أحياناً في النزاعات المحلية، وتفرض ممثليها على الايالات ، فمثلاً محمد جانم خوجه كان ممثلاً عن السلطان في إيالة طرابلس للتحقيق في مقتل خليل باشا[٣] .

رغم أن طرابلس في القرن الثامن عشر كانت تعتمد على موارد اقتصادية محدودة، إضافة إلى أن قواتها العسكرية تعد ضعيفة بعض الشيء إلا أن الإيالة اكتسبت بعض الشهرة، وطالت شيئا من الرخاء.[٤]

---

[١] محمد مصطفى بازامه ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

[٢] ن. أ . بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (طرابلس ، ١٩٩١) ، ص ١٠٥ .

[٣] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(٤) رودولفو ميكاكي،طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي،ترجمة طه فوزي ، دار الفرجاني(طرابلس ١٩٦١)، ص٥.

ويبدو أن هذه الشهرة، وذلك الرخاء كانا نتيجة للعمليات العسكرية البحرية التي اعتمد عليها الباشوات، بل جعلوها تحت إشرافهم *.

ومن ناحية أخرى فهذا الإقليم فقير نتيجة لمظاهر الخراب والدمار والإهمال، ففي طرابلس كان السكان من حضر وبدو في حالة بؤس شديد، ويستهلكون النزر اليسير من المواد والمصنوعات اليدوية المحلية والمستوردة من البلاد الأجنبية ، وبالمقابل اقتصرت الصادرات على كميات ضئيلة من الصوف وعدد محدود من الماشية وكمية من البلح والزعفران.(١)

غير أن طرابلس في جميع العصور كانت مركزاً هاماً للقوافل القادمة والراحلة عنها من أفريقيا ، والتي كانت تتحرك من الشاطئ إلى فزان في الداخل خاصة برنو أو تيبستي قاصدة إقليم تشاد، وكانت تزخر بنشاط مقبول من التجارة البحرية مع المواني الإيطالية ، وميناء مرسيليا ولكنها لم تستطع منافسة تجار تونس والجزائر . إلا أنها على أية حال كانت تعطي طرابلس أهمية كبيرة، (٢)فاقتصاد طرابلس ارتبط بشكل كبير على عادة أي إيالة بسياستها تلك التي انتابتها كثير من نوبات التوتر والاضطراب .

كما كان الصراع والتنافس بين قناصل الدولتين بريطانيا وفرنسا في داخل الإيالة يشتد تارة ويضعف أخرى ، إلا أنه غالباً ما يترك أثره على الحياة السياسية في طرابلس، وينعكس بصفة خاصة على التغيير الدائم للدايات، وهذا التنافس بين أولئك القناصل، أدى إلى اهتزاز الوضع في طرابلس الغرب ذلك الوضع الذي أنهكته الخصومات بين فرق الانكشارية وطائفة الرياس من جهة، وبين الانكشارية أنفسهم من جهة أخرى(٣) ، ففي نهاية ١٧٠٧م خرج الوالي خليل باشا لمحاربة الثائر عبد

---

* اعتاد الغرب على تسمية هذا النوع من العمليات العسكرية البحرية باسم القرصنة وهو مفهوم غربي ، كما أن هذا النشاط كان سمة من سمات هذا العصر ، ويعد شيء معترفاً به وكان يدل على القوة والشجاعة في مواجهة الأعداء في البحر ونظر إليه المسلمون على أنه نوع من أنواع الجهاد البحري ، بالرغم من أن بعض مؤرخي الغرب يصف هذا الجانب عندما يمارسه المسلمون بأنه نوع من أنواع القرصنة وقد فاتهم بأن المسيحيين حتى القرن الرابع عشر الميلادي هم رؤساء القرصنة في البحر المتوسط وكانوا يتعاملون بالكثير من البضائع المسروقة والعبيد وغيرها التي جاءت نتيجة لهذه العمليات البحرية ، عمر علي بن إسماعيل المرجع السابق ، ص ٢١٨.

(1) رودولف مكاكي ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(2) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(3) ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

الله بن علي الصنهاجي الذي استولى على القافلة التي تحمل خراج فزان، وأثناء حملته بلغه أن الرايس إبراهيم أليلي قد خلع بيعته ، وعين حسين أغا نائب الباشا دايا على الإيالة ، فعاد خليل على الفور، وعسكر بجيشه في المنشية، فخرج سكان المدينة لمحاربته ، وفي أكتوبر ١٧٠٧م حاول خليل باشا استعادة المدينة والسيطرة عليها ، ولكنه فشل في عملية إخضاعها، وعاد إلى الدواخل طالباً العون من عدوه السابق عبد الله بن علي الصنهاجي ، فخرج إليهما القائد الجديد قاره محمد ولاحقهما حتى تاورغاء ، فغدرخليل باشا بالصنهاجي وقتله وفر نحو فزان ، وحل ضيفاً على الناصر صاحب فزان ثم توجه إلى مصر . [١]

وهذا دليل على الانقسامات الواقعة في ولاية طرابلس ، فكيف إذاً يقبل صاحب فزان شخص تطارده الحكومة ، ويعتبر مطلوباً من قبل الباشا؟! إلا إذا كان صاحب فزان يتمتع باستقلالية ذاتية عن حكومة الإيالة .

ومن مظاهر الفوضى السياسية في طرابلس أيضاً، أن الوالي الجديد إبراهيم أليلي قد حكم عاماً كاملاً [٢]، تصرف أثناءه بحرية كاملة مطلقة ، فشرد شيعة خليل باشا قتلاً ونفياً، وأحاط نفسه بأهل البلد متخلصاً من النفوذ التركي وقد داخل الشك نفس إبراهيم أليلي في ولاء ، وإخلاص قائده قاره محمد ، وهو تركي من الأناضول فنحاه عن القيادة ، وسلمها إلى محمد حسين الشاوش ، ثم إلى صهره محمد بك الملقب بابن الجن وهو قولوغلي[٣] ، وقد قام قاره محمد المخلوع بإثارة عرب غريان ، وجاء بهم إلى طرابلس للانتقام فلقيه ابن الجن بتاجوراء وقتله [٤] .

---

[١] اتوري روسي، المرجع السابق ، ص ٣١٧- ٣١٨ .

[٢] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٤.

[٣] هذا المصطلح يدل في بداية ظهوره على طبقة اجتماعية معينة وهي الطبقة التي نتجت عن زواج الإنكشارية الأتراك من النساء الليبيات، وارتباط هذه الفئة مع السكان المحليين بأواصر الرحم ، وكانت أقرب إلى المجتمع من الأتراك. إلا أنه مع مرور الزمن تطور هذا المصطلح ، وأصبح يدل أو يشير إلى مهنة أو وظيفة إدارية في الدولة، ولها ميزات خاصة مثل الإعفاء من الضرائب ، وأصبح هذا المصطلح لا يمثل انتماء عرقي ، فيذكر عقيل البربار:(أنها كانت تعني الانخراط في خدمة الدولة مقابل امتيازات معينة، - وأن بعض القبائل العربية المعروف نسبها قبل مجيء الأتراك، منحت صفة الكراغلة- مثل المحاميد ، وزناتة ، والمقارحة) يبدو أن المصطلح أول ما ظهر أطلق على فئة اجتماعية معينة أي مصطلح عرقي، ثم تطور فيما بعد وأصبح يدل على وظيفة إدارية في الدولة، وانخرطت هذه القبائل في وظائف الدولة من أجل الامتيازات، وفي عهد الأسرة القرمانلية أطلق هذا الاسم للدلالة على أولئك الذين يؤدون الخدمة العسكرية ، عقيل البربار دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات ، (فاليتا ، ١٩٩٦) . ص ٦٧- ٦٨ ، ن.أ بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ؛ اتوري روسي: المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ؛ محمد الهادي أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١- ١٨٣٥م وأثره على الدول الأجنبية ، ط١، منشورات جامعة قاريونس ،(بنغازي ، ١٩٩٧)، ص ١٢١ .

[٤] أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

من خلال الأحداث التي وقعت بين عامي ١٧١٠– ١٧١١م نجد أن حكم طرابلس قد آل بصفة تامة إلى محمد بن الجن، الذي بيده الربط والحل، والتعيين والعزل[١]. فقد نصّب إسماعيل خوجة داياً ثم عزله .

في هذه الأثناء أصبحت للأسرة القرمانلية نفوذاً قوياً في الجيش والسياسة، وتحظى باحترام الجميع ، إذ يرجع أصل هذه الأسرة إلى تركيا من قرمان [٢] في آسيا الصغرى ، استقر مؤسسها في طرابلس الغرب على عهد الوالي محمد خيو، وأول الشخصيات القرمانلية الذي تذكره المصادر هو محمود ، الذي كان ضابطاً في انكشارية عثمان الساقزلي ، ١٦٤٩– ١٦٧٢م [٣]، بينما تؤكد مصادر أخرى أن أصل الأسرة يعود إلى جدها مصطفى القرمانلي[٤] ، الذي قدم إلى طرابلس ، وكان بحاراً في الأسطول التركي في فترة حكم درغوت باشا ١٥٥٣– ١٥٦٥م، واستقر في طرابلس حيث تزوج من امرأة عربية من أهل البلاد [٥]، وقد كان لهذه الأسرة مكانة في نفوس الأهالي نظراً لقدم وجودها في البلاد ، بل وأصبحت تشكل مع مجموعات أسرية أخرى طبقة ذات أهمية في المجتمع والدولة، وبالرغم من أن أصلها تركي إلا أنها استمرت في مصاهرة العرب ، وامتزاج دمهم بهم حتى أصبح الأهالي ينظرون إليهم على أنهم من أصل عربي أكثر مما هم من أصل تركي[٦] .

على أية حال فهذه الأسرة التركية الأصل طرابلسية المنشأ، وقولوغلية الطبقة ، عمل أبناؤها إضافة إلى الخدمة العسكرية[٧]، أعمالاً أخرى مثل التجارة والزراعة، وهذا ما جعلها تختلط بالسكان المحليين، ليس فقط عن النسب أو التزاوج والامتزاج، وإنما شاركت الأهالي في حياتهم اليومية وتعاملاتهم من تجارة وحرف وزراعة ، بحيث أصبحت العلاقة بين هذه الطبقة والأهالي تفوق المستوى الأول وتزيد من مكانته، وبذلك زادت أواصل التقارب والاندماج ، وبفضل هذا الاندماج ، والمكانة التي تتمتع بها هذه الأسرة إضافة إلى الامتيازات في وظائف الدولة، زادت مكانتها

---

[١] إبن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٥٩-١٦١ .
[٢] قرمان مدينة تركية تقع في جنوب هضبة الأناضول ، وكانت تعد مركزاً لتلك الهضبة .
[٣] رودولفو ميكاكي، المرجع السابق ، ص١١ ؛ اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .
[٤] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٠-١٩١.
[٥] حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .
[٦] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
[٧] ن. أ. بروشين ،المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

ووصلت إلى مستويات عالية في حكومة طرابلس ، فمثّلاً كان يوسف بن مصطفى القرمانلي قائداً للمنشية (١)، وورثها عنه فيما بعد ابنه أحمد ، ومن خلال ذلك يمكن أن ندرك أن لهذه الأسرة معرفة بردهات السياسة ولم تكن مغمورة ، وهذا ما قد ولد عند القرمانليين نبوغاً سياسياً ، خصوصاً وأنهم عاصروا أحداث كانت فيها سياسة البلاد مليئة بالاضطرابات والفوضى السياسية من فتن داخلية ، وسيطرة الجند وتطاحن الحكام ، والعصبيات من أجل الوصول إلى الحكم (٢)، كما لا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أن أوضاع الدولة العثمانية نفسها كانت في حالة سيئة وأصبحت تعاني من الضغط والانحلال الداخلي والخارجي(٣).

وفي هذه الأثناء برزت إحدى الأسر التي كانت تنتمي إلى الطبقة القولوغلية، وهي الأسرة القرمانلية، إذ استطاعت هذه الأسرة عن طريق أحد أبنائها وهو أحمد بن يوسف القرمانلي (٤) ، أن تحكم طرابلس الغرب مدة تقدر بمائة وأربع وعشرون سنة ، ويعتبر أحمد المؤسس الأول لحكم القرمانليين الذي استطاع بسط نفوذه على المدينة وكامل أجزاء الإيالة، وما تبعها من مناطق بعيدة مثل فزان، وبرقة، والجبل الغربي ، وهذا ما جعله سيداً لدولة مستقلة لا تعترف إلا اسمياً بتبعيتها للدولة العثمانية (١).

(١) ن . أ بروشين ، المرجع نفسه ، ص ١٠٧ ، رودولفو مكاكي ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) محمد أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص ١٢٠.

(٣) منذ منتصف القرن السابع عشر أخذت الدولة العثمانية تظهر عليها بوادر الضعف والانحلال ، ويسري في كيانها التفكك نتيجة لغياب المركزية في الحكم أو ضعفها ، خصوصاً بعد هزيمتها في الحروب التي خاضتها مع النمسا والبندقية وروسيا، إضافة إلى الانحطاط الاقتصادي ، وتغير طرق التجارة إلى القارة الأمريكية ، واكتشاف طرف جديدة مع نشاط حركة الكشوف الجغرافية وأصبح البحر المتوسط أقل حركة من ذي قبل، وعلى المستوى الداخلي محاولة بعض الولايات الاستقلال عن الدولة ، خصوصاً في ولاياتها البعيدة مثل شمال أفريقيا، والذي أدى بصورة طبيعية إلى أفول قدرتها السياسية والعسكرية، وهذا أعطى فرصة أكبر لمحاولات الانفصال عن الدولة وما لبثت أن ظهرت القولوغلية في إيالة طرابلس الغرب قوة على حساب ضعف الأتراك التي تحميهم القوة العسكرية فقط ، بينما كانت القولوغلية تحظى بدعم عسكري ودعم شعبي. وأصبحت هذه الطبقة تتطلع إلى السلطة . ن.أ. بروشين ، المرجع السابق، ص ١٠٧ .

(٤) هو أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرمانلي كان جده الأعلى مصطفى كبير طائفة من الجند مهاباً موقراً ، كما أن والده نشأ عاملاً، ولم يزل كذلك بدار الملك ، مشهوراً بها، ولم يتعرض أثناء الحكم التركي لما يتعرض له أبناء القولوغلية من إهانة وتحقير، وبعد وفاة يوسف بن محمود القرمانلي ، تزوجت أرملته من الحاج يوسف بك في عهد الوالي محمد باشا (١٦٨٧- ١٧٠١م) المعروف بـ (شائب العين) ، وانتقل أحمد القرمانلي مع أمه إلى بيت الحاج يوسف الذي قام بمهمة تربيته خير مقام، ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٠-١٩١، اتوري روسي، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ ، عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(١) إن حالة البؤس والشقاء التي وصلت إليها حالة الأهالي ولدت عندهم ردة فعل جعلتهم ينظرون إلى كل من هو حاكم على الإيالة ، أو مبعوث من قبل السلطان العثماني للحكم مجرد رجل استبدادي ومحصل للضرائب التي كانت تثقل كاهلهم ؛ وأن هم الوالي الوحيد هو إرضاء السلطان من خلال ما يقدمه من أموال وهدايا، ودون النظر إلى حالة البلاد مما زاد في نقمة الأهالي وكانت هذه الحالة واضحة أمام أحمد القرمانلي مما دفعه بعد أن حصل على السلطة إلى عدم اكتراثه كثيراً بحكومة الاستانة ، ولم يكن يحرص كل الحرص على إرضاء

استطاع أحمد القرمانلي إخماد كل الفتن والتمردات في المناطق، في الوقت الذي صعبت فيها على بعض الولاة الذين سبقوه ، وعلى وجه الخصوص إخضاع برقة وفزان ووضعهما تحت السيطرة[٢]، إلى جانب الاهتمام بتحسين أحوال الدولة، وهذا قد مكن بقية الأسرة من بعده الاستمرار في الحكم [٣] .

بالرغم من أن حياة أحمد القرمانلي مازال يكتنفها الكثير من الغموض ، لكن سمات عصره تدل على أنه رجل ذو كفاءة إدارية وبراعة عسكرية[٤] ، قد يفتقر إليها الكثير من حكام طرابلس الغرب ممن سبقوه ، إذ كان أحمد القرمانلي، شخصية قوية وحازمة ، وكانت أحوال الإيالة تعج بالفوضى في جميع المجالات، فالأهالي أو الشعب مهيأ لتقبل شخصية قوية وحازمة، وتتمتع بسمعة طيبة من أجل تخليص الإيالة من حالة الفوضى والنهوض بها [٥].

وقد ساهمت شخصية أخرى إلى جانب أحمد القرمانلي في تأسيس حكم القرمانليين، وكان لها الفضل في مد يد العون إلى أحمد القرمانلي ، وهو الحاج شعبان بن يوسف، الذي ذكرته بعض المصادر بأنه أخ شقيق لأحمد القرمانلي وأنه من أمه وأبيه أيضاً، ومن هذه المراجع ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى١٩١١، اتوري روسي، وكذلك كوستانزيو برينا[٦] لكننا نجد ابن غلبون يذكر أن الحاج شعبان بن يوسف هو أخوه من أمه فقط[١]، وكذلك رودولفو ميكاكي يذكر أنه ليس شقيقاً لأحمد ، وفي نص حرفي أورد رودولف ميكاكي (لقد كان أحمد القرمانلي يعز كل الإعزاز أخاه من أمه ورفيق صباه، الحاج شعبان الذي أنجبته والدته من زوجها الحاج

السلطان إلا من ناحية إضفاء الشرعية على حكمه فقط ، بينما سعى إلى وضع برنامج يساهم في النهوض بالبلاد وإخراجها من عثرتها ، حتى إذا كان ذلك على حساب مصالح الدولة العثمانية نفسها . شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩.

[٢] كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا ، ترجمة عبد القادر المحيشي ، مراجعة صلاح الدين السوري ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، (طرابلس ، ١٩٨٨) ، ص ١٢ .

[٣] ن.أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

[٤] كولافولايان ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

[٥] حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

[٦] اتوري روسي، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، كوتستانزيو برنيا : طرابلس من ٥١٠ إلى ١٨٥٠، تعريب خليفة التليسي ، دار الفرجاني ، (طرابلس، ١٩٦٩) ، ص ٣٦٨ .

[١] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٣.

يوسف)[٢]، كما أورد شارل فيرو وأكد على أن الحاج شعبان أخ لأحمد القرمانلي من أمه فقط [٣].

إلا أن الرأي الراجح هو أن الحاج شعبان ليس أخاً شقيقاً لأحمد القرمانلي، وإنما أخوه من أمه فقط ، وذلك على اعتبار أن ابن غلبون مؤلف كتاب التذكار كان معاصراً لأحمد القرمانلي ومن المقربين عنده في الحاشية ، وبذلك يكون ابن غلبون، قد أتيحت له فرصة التعرف على كل أفراد الأسرة القرمانلية وأنسابها .

أما السبب الذي جعل المؤرخين الآخرين يذكرون أن الحاج شعبان أخ شقيق لأحمد القرمانلي ، هو وقوعهم في الخلط أو الاشتباه بين الاسمين لزوجي والدة أحمد القرمانلي ، إذ كان زوجها الأول والد أحمد اسمه يوسف، واسم زوجها الثاني بعد أن أصبحت أرملة يوسف ، ونتيجة لحملهم نفس الاسم وقع بعض المؤرخين في الخطأ ونسبوا الحاج شعبان إلى يوسف القرمانلي .

ودليل آخر لإيضاح هذا الالتباس نجد أن المؤرخ أتوري روسي عندما يتحدث عن حياة أحمد القرمانلي يقول (انتقل أحمد القرمانلي مع والدته إلى بيت الحاج يوسف الذي قام بمهمة تربيته) [٤] ، فلو كان لأحمد أخ شقيق لقال انتقل أحمد مع شقيقه وأمه مثلاً. وإنما هو يصمت عن ذكر أخ شقيق لأحمد هنا ، ثم يعود فيما بعد ويذكر بأن الحاج شعبان أخ شقيق لأحمد [٥]، وهذا دليل على أن الحاج شعبان ابن ليوسف الزوج الثاني لوالدة أحمد القرمانلي .

على العموم فقد ساهم هذا الرجل في توطيد حكم الأسرة القرمانلية إلى حد كبير، وتولى عدة مناصب في الدولة ، وكان أحمد القرمانلي يعزه ، ويحترمه إلى أن قتل في إحدى المؤامرات التي كانت تنوي النيل من حكم القرمانليين .

---

(٢) رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص ١١ .
(٣) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .
(٤) اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٧٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــــدمة

الحمـد لله ربِ العـالمين والصـلاة والسـلام علـى سـيدنا محمـد ﷺ خـاتم الأنبيـاء والمرسلين ، أما بعد .

فقد تعرضت طرابلس الغرب في تاريخها الطويل إلى العديد من الغزوات والحروب بداية من الإغريق، والو ندال، والرومان، بعد ذلك جاء الفتح العربي الإسلامي الذي أعاد بناءها لتصبح دولة مسلمة قوية، وتعاقبت على إثر ذلك الدويلات الإسلامية المستقلة حتى جاء العثمانيون عام 1551م، وظل العهد العثماني الأول حتى قيام حكم الأسرة القرمانلية في عام 1711م، وتميز القرن الثامن عشر ببداية عهد جديد في تاريخ ايالة طرابلس السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ شهد ظهور أسرة محلية بعد فترة حكم الأتراك، والتي استمرت حوالي مائة وستين سنة، واستمر حكم هذه الأسرة لأكثر من قرن من الزمان، وكان ظهورها إلى حد ما من نتاج الحكم العثماني ؛ ذلك لأن السلطان العثماني في عملية سعيه للمحافظة على سلطانه في هذه الإيالة حرص على تعيين حاكم يتولى أمورها، ويساعد في إدارة شؤونها مجموعة من الأتراك أو من الضباط الانكشارية، للإشراف على الإدارة المحلية، وبدأ الانكشاريون في التزاوج مع السكان المحليين، وبهذا فسح المجال أمام قيام فئة اجتماعية جديدة قوية، صاغت تاريخ ايالة طرابلس منذ بداية القرن الثامن عشر ، الذي يعد فترة هامة في تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعد أن أصبحت الدولة العثمانية تعاني من عوامل الضعف والتفكك، ويقف في مقدمتها النزاع والتطاحن من أجل الوصول إلى الحكم والنفوذ، إلى جانب ظهور بوادر الدول القومية في أوروبا، وسعيها لتكوين الإمبراطوريات على حساب الدولة العثمانية وغيرها، قد مهدت عوامل الضعف هذه إلى ظهور العديد من الأسر القوية في ايالات الشمال الأفريقي ، الأمر الذي جعل هذه الايالات تنفصل عن الدولة العثمانية ومن بينها ايالة طرابلس الغرب.

تبرز أهمية الموضوع في أنه يدرس مرحلة مهمة في تاريخ ليبيا الحديث، إذ مثلت هذه الفترة مرحلة انتقالية في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكانت الأساس الأول لقيام حكم (محلي) استطاع أن يحظى بكثير من مظاهر السيادة والاستقلال، مما كان له أثر في إحداث بعض التغيرات الهامة وعلى مستويات مختلفة داخل الإيالة.

كما أن هذه الفترة ظهرت فيها العديد من الحركات الانفصالية في الوطن العربي على الصعيد العام والتي أرادت التخلص من التبعية للدولة العثمانية، فكانت حركة أحمد باشا القرمانلي سنة ١٧١١ أحدى الحركات الانفصالية في الوطن العربي ، ونجحت في تأسيس حكم وراثي.

ومن جانب آخر ظهور هذا النوع من الدراسات الإقليمية في بعض المدن العربية، مما دفع الباحث إلى طرق هذا الموضوع محاولاً التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وإعطاء صورة للحياة اليومية ، ونشاط الأهالي داخل الإيالة.

هناك العديد من المسائل المهمة التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع وهي أن معظم الدراسات التي قدمت حول هذه الفترة تناولت فترة حكم الأسرة القرمانلية ككل ، وهي فترة طويلة بعض الشيء ، ونتيجة لطول الفترة الزمنية إضافة إلى التركيز على الأحداث السياسية، في حين يقع القصور على إعطاء صورة واضحة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها دور في توطيد الحكم واستقراره أو اضطرابه، إضافة إلى أن أغلب الدراسات التي تختص بالأسرة القرمانلية كانت منصبة على فترة حكم يوسف باشا أو الفترة المتأخرة من تاريخ هذه الأسرة ، متجاهلين بذلك دور المؤسس الأول لقيام حكم هذه الأسرة والظروف الصعبة التي كانت تمر بها الإيالة ، وكيف استطاع المؤسس الخروج من معمعة الصراع ، وتقلد منصب الحكم ، وما مدى اهتمامه بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وتسخيرها في خدمة الدولة والأهالي.

أما فيما يتعلق بالفترة التي تتناولها الدراسة، فهي تبدأ منذ قيام الأسرة القرمانلية وحتى عام ١٧٤٥م ، أي حتى نهاية حكم أحمد القرمانلي ، وإن اختيار هذه المرحلة بالذات يعود إلى ما تم اقتراحه آنفاً ، حيث الدراسات المتعلقة بتاريخ ليبيا الاقتصادي والاجتماعي مازال يكتنفها الكثير من الغموض، إضافة إلى افتقار مكتباتنا إلى مثل هذه الدراسات التي تبحث في تاريخ الأهالي.

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء رؤية تاريخية من منظور اقتصادي واجتماعي للمجتمع، وإبراز العوامل المؤثرة في البناء الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية للايالة، وما مدى مساهمة العامل الاجتماعي كأحد الركائز الأولى التي دعمت حكم القرمانليين وما مدى التوافق بين السلطة السياسية والأهالي ، وما صحب ذلك من تبعات ومتغيرات ومؤثرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والتوصل إلى نتائج موضوعية للمتغيرات التي طرأت على المجتمع خلال تلك المرحلة ، وتحديد أهم المعوقات التي حالت دون تطور الأهالي.

ومن بين الدراسات التي تطرقت بإسهاب إلى هذا الموضوع في الفترة المعنية هو كتاب شارل فيرو (الحوليات الليبية) ، وكتاب رودلفو ميكاكي (طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي)، وكتاب ابن غلبون (التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان فيها من أخبار)، غير أن هذه الكتب كان جل اهتمامها بالتاريخ السياسي للايالة، ولم تتجاوز هذا المفهوم الضيق الذي يقصر على فئة أو طبقة معينة، وألوان محدودة من الأحداث، مهملاً الجانب الأخر من الحياة اليومية للمجتمع بكل ما يفرزه من قيم وأعراف وتقاليد وممارسات لعلاقات الإنتاج والتبادل، وما يعتريه من تقلص وتطور ، ومن ناحية أخرى نجد الدراسة التي قامت بها أنعام محمد سالم ، في عملها مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ، تهتم بالكشف عن بعض المواضيع من أجل طرق بعض الجوانب الأخرى التي تهتم بالجانب الاقتصادي والتجاري لمدينة طرابلس ، بحيث ظهرت هذه الدراسة إقليمية تقتصر على مدينة طرابلس وعجزها عن تكوين فئة تجارية. إضافة إلى دراسة أخرى قامت بها آمال إمحمد الطالب ، في عملها المتعلق (بالحياة الأسرية في ولاية طرابلس الغرب) وأهميته بدراسة الوظائف الاجتماعية ، ومدى مساهمتها في الترابط الاجتماعي وتعزيز التكافل بين الأفراد.

أما منهج الدراسة فقد اعتمدت على منهج السرد والتحليل القائم على اختبار الحقائق التاريخية من منظور اقتصادي اجتماعي ضمن إطار الحقبة التاريخية المعنية بالبحث . واقتضت طبيعة الدراسة إلى إن تقسم إلى تمهيد وخمس فصول وخاتمة .

أما التمهيد ، فقد تناول أهم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي أدت إلى قيام حكم الأسرة القرمانلية في ايالة طرابلس الغرب ، والسياسة التي اتبعها أحمد القرمانلي من أجل توطيد الحكم .

وتناول الفصل الأول العوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإعطاء نبذة عن العوامل المختلفة الجغرافية والداخلية و الخارجية ، وما مدى تأثير هذه العوامل على السكان من حيث الاستقرار والاضطراب ، وأهم مظاهر التغيرات الأساسية التي طرأت على المجتمع ، وظهور نمط جديد من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ساهمت في صنع الاستقرار السياسي ، والتي بدأت تظهر معالمها بوضوح ، من خلال الاستقرار السياسي والتوافق في المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

وعالج الفصل الثاني الزراعة كإحدى المقومات الاقتصادية ، والتي لها علاقة وطيدة بالفئات الاجتماعية وتأثيرها من حيث ملكية الأراضي ، ونمط الاستغلال للأراضي الزراعية الذي كان سائداً، وأهمية الأراضي بالنسبة للدولة ، وكيف تعاملت معها، إضافة إلى طرق استخدام المياه، أي الري بأنواعه، وتأثيره على مدى الإنتاج من حيث الزراعة المروية والزراعة البعلية ، وما هي أهم المحاصيل المنتشرة في الإيالة وأماكن إنتاجها، كما تطرق هذا الفصل إلى الثروة الحيوانية لدورها في خدمة الإنتاج الزراعي.

أما الفصل الثالث فتناول التجارة ودور الموقع الجغرافي للايالة في الحركة التجارية ، وقيام المؤسسات التجارية من أسواق وفنادق ، ونقل بري وبحري ، وطرق التعامل التجاري ، وأهم الوظائف والمهن التجارية، إضافة إلى الوحدات المستعملة في البيع والشراء من مكاييل وأوزان ومقاييس على اختلاف أنواعهم، ثم الضرائب لما لها من علاقة مباشرة بحياة الفرد الاقتصادية، وما مدى تأثيرها على التجار باختلاف أنواعهم وما الدور الذي لعبته التجارة الخارجية.

وخصص الفصل الرابع للنشاط الصناعي ، وارتباط هذا النشاط بالمراكز الحضارية ذات الكثافة السكانية ، إضافة إلى مدى انتشار الحرف في الإيالة ، وأهم الصناعات الموجودة ونوعية المواد المصنعة، وما هي أهم الصناعات المؤثرة في الإيالة، وما مدى مساهمة هذه الصناعة في تلبية حاجات الإيالة، وما هي الظروف التي جعلت من الحرفيين

المحليين يتعاملون مع الصناعات الاستهلاكية أكثر من غيرها ، وفى المقابل تنفذ جاليات أخرى في الصناعات المهمة والحيوية.

أما الفصل الخامس فقد تعرض للحياة الاجتماعية والعوامل المؤثرة في طبيعة وتركيبة المجتمع ، والطبقات الاجتماعية، الموجودة في الإيالة ،وأعطى صورة عن حياتهم وطرق تعامل الأهالي معهم، وأهم وظائفهم في الإيالة ، وكذلك تقسيم الطبقات الاجتماعية الليبية من خلال الوظائف والحرف والمهن ، وما الدور الذي قامت به هذه الطبقات على اختلاف أنواعها، إضافة إلى العادات والتقاليد ومظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة في الإيالة.

وبالإضافة إلى هذه الفصول عملت في نهاية الدراسة على وضع خاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ونظراً لاعتماده على مجموعة من الوثائق والسجلات وبعض الأوراق الخطية الخاصة قمت بإضافة ملحق للدراسة يعنى بهذا الأمر .

ولعل أفضل المعلومات التي عززت حقائق الرسالة هي تلك الواردة في مذكرات حسن الفقيه حسن المعروفة بـ(اليوميات الليبية) ، والتي صور لنا صاحبها الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاصرها يومياً على اختلاف أنواعها، ولم يتقيد بطبقة أو فئة معينة من الناس، وإضافة إلى ذلك اعتمدت على بعض الوثائق الأهلية كالمراسلات الخاصة بين الأفراد أو الوصايا وحجج الأراضي وعقود البيع والشراء، وإن هذا النوع يشكل مصدراً هاما لتاريخ ليبيا الحديث ، إلا أن المعروف منها والذي ظهر إلى الوجود قليلا جداً، واعتمدت أيضا على سجلات المحكمة الشرعية التي كانت غزيرة بالمعلومات واحتوت على مادة علمية كانت لها أهمية مباشرة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال المواضيع التي طرحت بها على شكل قضايا ، وقد تناولت هذه السجلات مواضيع متعددة اقتصادية واجتماعية ، وما يميز هذه المصادر أنها شاملة من خلال ذكرها لفئات مختلفة من المجتمع ، الغنى والفقير والحاكم والمحكوم والرجل والمرأة، وكما زودتنا بمعلومات مختلفة عن الزراعة وأنماطها، وطرق العمل بها، والتجارة والصناعة ، وذكرت الأسواق وأمناءها ، والحركة التجارية بالإيالة .

إن ما تم تدوينه بهده السجلات جاء بشكل عفوي أو أمر واقعي ، مما يدل على مصداقية المعلومات التي تحتويها ؛ إذ لم يقصد عند تدوينها بأنها في يوم من الأيام ستكون ذات أهمية تاريخية ، مما جعلها خالية من التملق والمداهنة ، ولم يكن تكهناً أو تخميناً أو سرداً تاريخياً ، فصاحب القضية يريد أن يثبت حقه في القضية المطروحة.

وبالرغم من الميزات الإيجابية لهذه السجلات إلا أنه لم يفتني أن أقف على بعض مشاكلها، غير أن ذلك لا يقلل من قيمتها التاريخية إذ كان التسلسل التاريخي لبعض القضايا في هذه السجلات معدوماً، مما سبب في خلق فجوات زمنية بين بعض القضايا، كما يوجد تكرار لبعض القضايا، كما كانت السجلات خالية تماماً من الإحصائيات المختلفة، إضافة إلى أن بعض السجلات أصابها التلف ، بحيث نجد بعض القضايا مبتورة أو منزوعاً منها جزء أو حاشية مما ساهم في تعتيم بعض المعلومات، وقصور القضية في الإيفاء بغرضها ، ومن جهة أخرى اختلاف الأسلوب والكتابة من كاتب لآخر ، فتارة نجد بلاغة في الأسلوب، وجمالاً في الخط ، وفي قضايا أخرى نجد رداءة في الخط الذي لم نستطع قراءته.

وقد وجدت عوناً فيما كتبه الرحالة العرب والأجانب ، الذين وفدوا إلى طرابلس في العهد القرمانلى ، وتأتي في مقدمتهم الآنسة توللى في كتابها (عشر سنوات في بلاط طرابلس) ، حيث أتيحت لها فرصة الدخول إلى أوساط الطبقة الأرستقراطية في مدينة طرابلس ، وتسجيل العديد من مظاهرها فضلا عن المعلومات القيمة التي تناولت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

اعترضت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات ، كانت أهمها عدم وجود مصادر تهتم بدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، فإن المصادر المتوفرة اتسمت بصورة عامة بالاقتضاب ، وشابها في بعض الأحيان الالتباس والغموض ، فحيث أنها اهتمت بالتاريخ السياسي في مجملها ، وكانت تتوقف على ما يتصل بالأمور السياسية من أوضاع اقتصادية واجتماعية .

إن هذه النوعية من المشاكل من شأنها أن تؤثر بشكل بارز في تعتيم الصورة في بعض الأحيان ، وتجعلني اعتمد على الإشارات المتفرقة في المصادر ، من أجل التعرف على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي جعل الدراسة يشوبها بعض القصور في إيضاح بعض الجوانب ذات العلاقة بصورة واضحة ، إضافة إلى أن المعلومات التاريخية عن الجانب الاجتماعي عادة ما نجدها بسيطة ومتداخلة مع الجوانب السياسية والاقتصادية .

أما الوجه الآخر للصعوبات تمثل في آلية العمل في دار المحفوظات التاريخية في طرابلس ، الأمر الذي يجعل الدار تقفل لفترات طويلة من أجل ترتيب الأرشيف ، إضافة إلى إقبال أغلب الباحثين عليها مما أدي ذلك إلى انشغال أغلب السجلات ، فتعذر عليَّ الحصول على السجل المطلوب في بعض الأحيان ، وجعلني أنتظر ، مما استنفد الكثير من الوقت من أجل الحصول على المعلومة المطلوبة ، ونختم هذه المقدمة بقول عماد الدين الأصبهاني ، إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غيرّ هذا لكان أحسن ، ولو أضيف كذا لكان يُستحسن ، ولو غير هذا لكان أجمل ، وهذا دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر ، وإنهم في حاجة إلى واهب القوى والقدر ، وأملي أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع ، والحمد لله أولاً وأخيراً ، والله موفق .

الباحث

إسماعيل سالم علي سالم

دخلت إيالة طرابلس الغرب تحت حكم الأتراك العثمانيين سنة ١٥٥١م على يد القائد البحري " درغوت باشا " ، بعد أن كانت ترضخ لحكم فرسان " القديس يوحنا " في مالطا ، وأصبحت الإيالة تتبع الدولة العثمانية ، حيث يتم تعيين باشا عليها من قبل الباب العالي ، غير أن الإيالة لم تشهد استقراراً داخلياً إلا قليلاً بسبب التوترات والمؤامرات والثورات التي كانت تحدث فيها ، والتي أثقلت كاهل الباشوات العثمانيين الذين تعاقبوا على حكم الإيالة من جهة ، وأتعبت سكان الولاية بشكل كبير من جهة أخرى .

في حين أن عناصر تلك الثورات لم يكن لديهم من خيار سوى الفائدة في حالة النصر ، أو الموت في حالة الهزيمة .

ويمكن أن نستعرض هذه الثورات والحكومات بشكل سريع مبتدئين بسنة ١٥٨٧م، حيث ظهر في تاجوراء يحيى بن يحيى السويدي ، ادعى بأنه المهدي المنتظر، والتف الناس حوله ، لما في أنفسهم من حقد وكراهية على الوضع المزري الذي يعيشون فيه. [١]

إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن التفاف الناس من حوله لا لإيمانهم بمصداقية دعوته ، و إنما لما هم فيه من وضع متردي [٢]، فضلاً عن الحالة الاقتصادية المتردية وحقدهم على الحكومة ، وعلى هذا فخروجهم كان من أجل الثورة لأنفسهم ، وأياً كان القائد ، وأياً كان الدافع فخروجهم إلى الثورة كان مفروغاً منه، وحقق يحيى

---

[1] عمر على بن إسماعيل : انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ، ط١ ، مكتبة الفرجاني (طرابلس ، ١٩٦٦)، ص ٢٩ – ٣٠ .

[2] بالرغم من اهتمام بعض الولاة الأتراك ببناء المساجد وإقامة الشعائر الإسلامية ، إلا أن اهتمامهم بالتعليم كان قاصر أو ينعدم عند بعضهم ، مما جعل الأهالي يقبعون في حالة جهل حتى فيما يخص عقيدتهم، وانتشرت حالة عدم الوعي في البلاد ، وقد استغل بعض من الطامعين في السلطة توظيف هذا الجانب في خدمة مطامع شخصية والوصول عن طريقه للحكم ، والظهور للناس بمظهر المخلص الورع، وادعى بعضهم بأنه المهدي المنتظر لكي يصدقه بعض ضعاف النفوس ، وهذا دليل على سيطرتهم على عقول بعض الناس . أبو عبد الله محمد ابن غلبون ؛ التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان فيها من أخبار ، نشر وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي المطبعة السلفية (القاهرة ، ١٣٤٩هـ) ، ص ١٩٤–١٩٥ ، .شارل فيرو ؛ الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، ط٣ ، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي ١٩٩٤) ، ص ٢٧٦ .

الكثير من الانتصارات على قوات حكومة الإيالة ، ولكن الناس فيما بعد ابتعدوا عنه وتركوه ، لما رأوا فيه من أخطاء .

قتل يحيى بن يحيى السويدي سنة ١٥٨٩م، فهذا الأخير لم يستطع أن يجعل الناس يرغبون في التعامل معه نظراً لأنه قابلهم بالتناقص ، فالمهدي الذي كانوا يرون فيه خلاصهم ووصولهم إلى الحقوق الضائعة على يديه ، رأوا منه ظلماً وطيشاً، وابتعاداً حقيقياً عن الدين والعدالة. (١)

وعلى كل حال لم تستطع هبة يحيى بن يحيى السويدي أن تضع حداً لظلم الولاة ، ففي الفترة ما بين (١٦٣٢-١٦٤٩)م حكم الإيالة محمد الساقزلي الذي لم يسلم من ظلمه حتى الموتى حيث فرض ضريبة عليهم فيأخذ السدس من أموالهم وكذلك الوالي (عثمان باشا) (من ١٦٤٩-١٦٧٢) م الذي احتكر التجارة مع الخارج بأنواعها، فأصبح هو المستورد الوحيد ، مما أدى إلى كساد التجارة ، وفرار التجار خوفاً على أموالهم ، بعد أن فرض عليهم الشراء بأغلى الأثمان والبيع بأقلها. (٢)

وبشكل عام فإن الإيالة ظلت تعاني من الفوضى بشكل لا يمكن وصفه، حيث كانت مسرحاً لفتن الجند الإنكشارية ومؤامرات الولاة ، ودسائس قناصل الدول الأجنبية ، فيما كان السكان يحاولون إيجاد مخرجاً لهم من هذه الحالة السيئة، تارة بالثورة وتارة باصطناع الخضوع حتى تتهيأ لهم الظروف (٣) ، فيما تزداد سيطرة جند الانكشارية على زمام الأمور ، وكانت كلمتهم هي القانون ، وإرادتهم هي الشريعة ، والولاة كالدمى في أيديهم ، وكدليل على سيطرتهم ، أنهم في عام (١٦٨٢)م بايعوا يلك محمد والياً عليهم لمدة يومين ، ثم عزلوه ، وكدليل آخر على استهتارهم بالسلطة أنهم في عام ١٧٠١م دخلوا أحد المقاهي وأخذوا صاحب المقهى ويدعى (عثمان قهوجي الدرغوتلي) وبايعوه والياً على البلاد .(٤)

---

(1) عمر علي بن إسماعيل ، مرجع السابق ، ص ٣١ .

(2) ابن غلبون ، المصدر السابق ص ١١٧.

(3) حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، المكتبة النموذجية ، (القاهرة ١٩٦٢) ، ص ١٨١.

(4) عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٢.

إذن فالحالـة فـي إيالـة طـرابلس كانـت قد أصـيبت بالشـلل التـام ، وعلـى جميـع الصـعيد ، فمـا مـن حكومـة تكثـر فيهـا الانقلابـات والمبايعـات والتبـديلات للحكـام إلا ويعد ذلك انحداراً فائقاً للحد في هيكلها السياسي والاقتصادي .

فـالبلاد بوفـاة " درغـوت باشـا " بـدأت تمـر بمرحلـة جديـدة حيـث تعاقـب علـى حكمها العديد من الولاة .[١] كان أغلبهم لا هدف لـه سوى تحقيق منافعه الشخصـية ، فكسـدت التجـارة ، وكثـر الظلـم وأرهـق كاهـل السـكان بالضـرائب وسـيطرت الجنـد الإنكشارية، فلم يعد للوالي أي نفوذ أو سلطان [٢]، وبينما كانـت هذه الأحداث قائمـة في ردهات السياسة في طرابلس، نجد بنغازي البعيدة تنعم بحياة أفضل بسبب بعدها عن أحداث طرابلس ، وضغائن ساستها ، فقد عـادت إلـى بنغـازي التجـارة والاستقرار السياسـي ، وأصـبحت تنتهـي عنـدها قوافـل السـودان القادمـة عـن طريـق أوجلـة وفـزان معـاً .

وقد انعدم الأمن في بحار طرابلس بسبب أنشطتها الحربية [٣]، وكـل هـذا نـابع من تضارب أوضـاع الـبلاد ، فمـا يحـدث فـي الغـرب لابـد أن يحـدث نقيضـه فـي الشـرق، وعلـى العكـس تمامـاً، فقد استمرت الواحـات الشـرقية مـن منطقـة فـزان، وواحـات برقـة تؤمن سـوق بنغـازي لـوفرة الأمـن فـي ربوعهـا داخليـاً وبحريـاً ، ولقلـة نفـوذ الأتـراك بهـا طيلة العهد العثماني الأول على الأقل.[٤]

فخصـوبة التربـة ووفـرة المحاصـيل ، واتسـاع المراعـي ، وكثـرة الحيوانـات مـن أغنام وإبل وأبقار ، جعل المدينـة سوقاً رئيسية لتصدير المنتجات المحلية من حبوب وحيوانات ، وتجلب السفن المنتجات الأخرى ، وأهمها المنسوجات القطنية والصـوفية إضافة إلى الأطعمة التي لا تنتجها البلاد .

---

[1] تعاقب على حكم الإيالة اثنان وثلاثون والياً حتى قيام حكم الأسرة القرمانلية ١٧١١م للمزيد ينظر؛ اتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١ ، ط١ ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، دار الثقافة ، (بيروت ١٩٧٤) ، ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

[2] عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٨ – ٢٩ .

[3] محمد مصطفى بازامه ، بنغازي عبر التاريخ ، ط١ دار ليبيا للنشر والتوزيع ، (بنغازي ، ١٩٦٨) ، ص ٢٦٠ .

[4] المرجع نفسه ، ص ٢٦١ .

كـان هذا الاتجـاه الـذي سـارت عليـه الحركـة الاقتصـادية عـاملاً أساسـياً فـي إعداد بنغازي لتكون عاصمة سياسية أيضاً في العهد القرمانلي والعهود التي تليه[1].

مـع بدايـة القرن الثـامن عشـر حـدث تطـور أو تغييـر فـي المستوى السياسـي، وشمل هذا التغيير ايالات شمال أفريقيا، وبشكل خاص في طرابلس، فقد انتقل دايات طـرابلس، وتـونس ، والجزائـر إلـى مرحلـة الصـراع المكشـوف علـى السـلطة ضـد الإنكشـارية، وريـاس المراكـب ، فالـدايات الـذين اسـتلموا السـلطة أخـذوا يتصـرفون فـي الإيالـة وكـأنهم فوق أرض مستقلة، وصـاروا يعقدون الاتفاقيـات والمعاهدات المستقلة مـع الحكومـات الأوروبيـة ، وهـذا هـو السـبب الـذي جعـل الأوروبيـون يطلقـون علـى طــرابلس ، وتــونس، والجزائــر أســماء الإمــارات أو الممالــك ويســمون حكامهــا بالسلاطين.[2]

ونستدل علـى ذلـك بـالرفض الـذي أبداه " أحمد باشـا القرمـانلي " والـي طـرابلس لوسـاطة السـلطان العثمـاني أحمـد الثالـث فـي توقيـع اتفاقيـة مـع النمسـا ، حتـى يثبـت للنمسا وللدولة العثمانية بشكل خاص ، والدول الأخرى بشكل عام أنـه مستقل بدولته ، ولا تحكمـه أيـة قـوى أخـرى . ولكـن أمـام أخطـار الـدول الأوروبيـة ، كـان الـدايات يحـاولون انتزاع الاعتراف من البـاب العـالي ، والحصـول علـى لقب الباشوية كمـا أن القسطنطينية تقوم من جانبها بالتدخل أحياناً في النزاعات المحلية، وتفرض ممثليها على الايالات ، فمثلاً محمد جانم خوجه كان ممثلاً عن السلطان في إيالـة طرابلس للتحقيق في مقتل خليل باشا[3] .

رغـم أن طـرابلس فـي القـرن الثـامن عشـر كانـت تعتمـد علـى مـوارد اقتصـادية محـدودة، إضـافة إلـى أن قواتهـا العسـكرية تعـد ضـعيفة بعـض الشـيء إلا أن الإيالـة اكتسبت بعض الشهرة، وطالت شيئا من الرخاء.[4]

---

[1] محمد مصطفى بازامه ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

[2] ن. أ . بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (طرابلس ، ١٩٩١) ، ص ١٠٥ .

[3] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(٤) رودولفو ميكاكي،طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي،ترجمة طه فوزي ، دار الفرجاني(طرابلس ١٩٦١)، ص٥.

ويبدو أن هذه الشهرة، وذلك الرخاء كانا نتيجة للعمليات العسكرية البحرية التي اعتمد عليها الباشوات، بل جعلوها تحت إشرافهم *.

ومن ناحية أخرى فهذا الإقليم فقير نتيجة لمظاهر الخراب والدمار والإهمال، ففي طرابلس كان السكان من حضر وبدو في حالة بؤس شديد، ويستهلكون النزر اليسير من المواد والمصنوعات اليدوية المحلية والمستوردة من البلاد الأجنبية ، وبالمقابل اقتصرت الصادرات على كميات ضئيلة من الصوف وعدد محدود من الماشية وكمية من البلح والزعفران.[١]

غير أن طرابلس في جميع العصور كانت مركزاً هاماً للقوافل القادمة والراحلة عنها من أفريقيا ، والتي كانت تتحرك من الشاطئ إلى فزان في الداخل خاصة برنو أو تيبستي قاصدة إقليم تشاد، وكانت تزخر بنشاط مقبول من التجارة البحرية مع المواني الإيطالية ، وميناء مرسيليا ولكنها لم تستطع منافسة تجار تونس والجزائر . إلا أنها على أية حال كانت تعطي طرابلس أهمية كبيرة، [٢]فاقتصاد طرابلس ارتبط بشكل كبير على عادة أي إيالة بسياستها تلك التي انتابتها كثير من نوبات التوتر والاضطراب .

كما كان الصراع والتنافس بين قناصل الدولتين بريطانيا وفرنسا في داخل الإيالة يشتد تارة ويضعف أخرى ، إلا أنه غالباً ما يترك أثره على الحياة السياسية في طرابلس، وينعكس بصفة خاصة على التغيير الدائم للدايات، وهذا التنافس بين أولئك القناصل، أدى إلى اهتزاز الوضع في طرابلس الغرب ذلك الوضع الذي أنهكته الخصومات بين فرق الانكشارية وطائفة الرياس من جهة، وبين الانكشارية أنفسهم من جهة أخرى[٣] ، ففي نهاية ١٧٠٧م خرج الوالي خليل باشا لمحاربة الثائر عبد

---

* اعتاد الغرب على تسمية هذا النوع من العمليات العسكرية البحرية باسم القرصنة وهو مفهوم غربي ، كما أن هذا النشاط كان سمة من سمات هذا العصر ، ويعد شيء معترفاً به وكان يدل على القوة والشجاعة في مواجهة الأعداء في البحر ونظر إليه المسلمون على أنه نوع من أنواع الجهاد البحري ، بالرغم من أن بعض مؤرخي الغرب يصف هذا الجانب عندما يمارسه المسلمون بأنه نوع من أنواع القرصنة وقد فاتهم بأن المسيحيين حتى القرن الرابع عشر الميلادي هم رؤساء القرصنة في البحر المتوسط وكانوا يتعاملون بالكثير من البضائع المسروقة والعبيد وغيرها التي جاءت نتيجة لهذه العمليات البحرية ، عمر علي بن إسماعيل المرجع السابق ، ص ٢١٨.

(1) رودولف مكاكي ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(2) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(3) ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

الله بن علي الصنهاجي الذي استولى على القافلة التي تحمل خراج فزان، وأثناء حملته بلغه أن الرايس إبراهيم أليلي قد خلع بيعته ، وعين حسين أغا نائب الباشا دايا على الإيالة ، فعاد خليل على الفور، وعسكر بجيشه في المنشية، فخرج سكان المدينة لمحاربته ، وفي أكتوبر ١٧٠٧م حاول خليل باشا استعادة المدينة والسيطرة عليها ، ولكنه فشل في عملية إخضاعها، وعاد إلى الدواخل طالباً العون من عدوه السابق عبد الله بن علي الصنهاجي ، فخرج إليهما القائد الجديد قاره محمد ولاحقهما حتى تاورغاء ، فغدرخليل باشا بالصنهاجي وقتله وفر نحو فزان ، وحل ضيفاً على الناصر صاحب فزان ثم توجه إلى مصر . [١]

وهذا دليل على الانقسامات الواقعة في ولاية طرابلس ، فكيف إذاً يقبل صاحب فزان شخص تطارده الحكومة ، ويعتبر مطلوباً من قبل الباشا؟! إلا إذا كان صاحب فزان يتمتع باستقلالية ذاتية عن حكومة الإيالة .

ومن مظاهر الفوضى السياسية في طرابلس أيضاً، أن الوالي الجديد إبراهيم أليلي قد حكم عاماً كاملاً [٢]، تصرف أثناءه بحرية كاملة مطلقة ، فشرد شيعة خليل باشا قتلاً ونفياً، وأحاط نفسه بأهل البلد متخلصاً من النفوذ التركي وقد داخل الشك نفس إبراهيم أليلي في ولاء ، وإخلاص قائده قاره محمد ، وهو تركي من الأناضول فنحاه عن القيادة ، وسلمها إلى محمد حسين الشاوش ، ثم إلى صهره محمد بك الملقب بابن الجن وهو قولوغلي[٣] ، وقد قام قاره محمد المخلوع بإثارة عرب غريان ، وجاء بهم إلى طرابلس للانتقام فلقيه ابن الجن بتاجوراء وقتله [٤] .

---

(١) اتوري روسي، المرجع السابق ، ص ٣١٧- ٣١٨ .

(٢) ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٤.

(٣) هذا المصطلح يدل في بداية ظهوره على طبقة اجتماعية معينة وهي الطبقة التي نتجت عن زواج الإنكشارية الأتراك من النساء الليبيات، وارتباط هذه الفئة مع السكان المحليين بأواصر الرحم ، وكانت أقرب إلى المجتمع من الأتراك. إلا أنه مع مرور الزمن تطور هذا المصطلح ، وأصبح يدل أو يشير إلى مهنة أو وظيفة إدارية في الدولة، ولها ميزات خاصة مثل الإعفاء من الضرائب ، وأصبح هذا المصطلح لا يمثل انتماء عرقي ، فيذكر عقيل البربار:(أنها كانت تعني الانخراط في خدمة الدولة مقابل امتيازات معينة، - وأن بعض القبائل العربية المعروف نسبها قبل مجيء الأتراك، منحت صفة الكراغلة- مثل المحاميد ، وزناتة ، والمقارحة) يبدو أن المصطلح أول ما ظهر أطلق على فئة اجتماعية معينة أي مصطلح عرقي، ثم تطور فيما بعد وأصبح يدل على وظيفة إدارية في الدولة، وانخرطت هذه القبائل في وظائف الدولة من أجل الامتيازات، وفي عهد الأسرة القرمانلية أطلق هذا الاسم للدلالة على أولئك الذين يؤدون الخدمة العسكرية ، عقيل البربار دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات ، (فاليتا ، ١٩٩٦) . ص ٦٧- ٦٨ ، ن.أ بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ؛ اتوري روسي: المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ؛ محمد الهادي أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١- ١٨٣٥م وأثره على الدول الأجنبية ، ط١، منشورات جامعة قاريونس ،(بنغازي ، ١٩٩٧)، ص ١٢١ .

(٤) أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

من خلال الأحداث التي وقعت بين عامي ١٧١٠- ١٧١١م نجد أن حكم طرابلس قد آل بصفة تامة إلى محمد بن الجن، الذي بيده الربط والحل، والتعيين والعزل[١]. فقد نصّب إسماعيل خوجة داياً ثم عزله .

في هذه الأثناء أصبحت للأسرة القرمانلية نفوذاً قوياً في الجيش والسياسة، وتحظى باحترام الجميع ، إذ يرجع أصل هذه الأسرة إلى تركيا من قرمان [٢] في آسيا الصغرى ، استقر مؤسسها في طرابلس الغرب على عهد الوالي محمد خيو، وأول الشخصيات القرمانلية الذي تذكره المصادر هو محمود ، الذي كان ضابطاً في انكشارية عثمان الساقزلي ، ١٦٤٩- ١٦٧٢م [٣]، بينما تؤكد مصادر أخرى أن أصل الأسرة يعود إلى جدها مصطفى القرمانلي[٤] ، الذي قدم إلى طرابلس ، وكان بحاراً في الأسطول التركي في فترة حكم درغوت باشا ١٥٥٣- ١٥٦٥م، واستقر في طرابلس حيث تزوج من امرأة عربية من أهل البلاد [٥]، وقد كان لهذه الأسرة مكانة في نفوس الأهالي نظراً لقدم وجودها في البلاد ، بل وأصبحت تشكل مع مجموعات أسرية أخرى طبقة ذات أهمية في المجتمع والدولة، وبالرغم من أن أصلها تركي إلا أنها استمرت في مصاهرة العرب ، وامتزاج دمهم بهم حتى أصبح الأهالي ينظرون إليهم على أنهم من أصل عربي أكثر مما هم من أصل تركي[٦] .

على أية حال فهذه الأسرة التركية الأصل طرابلسية المنشأ، وقولوغلية الطبقة ، عمل أبناؤها إضافة إلى الخدمة العسكرية[٧]، أعمالاً أخرى مثل التجارة والزراعة، وهذا ما جعلها تختلط بالسكان المحليين، ليس فقط عن النسب أو التزاوج والامتزاج، وإنما شاركت الأهالي في حياتهم اليومية وتعاملاتهم من تجارة وحرف وزراعة ، بحيث أصبحت العلاقة بين هذه الطبقة والأهالي تفوق المستوى الأول وتزيد من مكانته، وبذلك زادت أواصل التقارب والاندماج ، وبفضل هذا الاندماج ، والمكانة التي تتمتع بها هذه الأسرة إضافة إلى الامتيازات في وظائف الدولة، زادت مكانتها

(١) إبن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٥٩-١٦١ .
(٢) قرمان مدينة تركية تقع في جنوب هضبة الأناضول ، وكانت تعد مركزاً لتلك الهضبة .
(٣) رودولفو ميكاكي، المرجع السابق ، ص١١ ؛ اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .
(٤) ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٠-١٩١.
(٥) حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .
(٦) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
(٧) ن. أ. بروشين ،المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

ووصلت إلى مستويات عالية في حكومة طرابلس ، فمثّلاً كان يوسف بن مصطفى القرمانلي قائداً للمنشية [(١)]، وورثها عنه فيما بعد ابنه أحمد ، ومن خلال ذلك يمكن أن ندرك أن لهذه الأسرة معرفة بردهات السياسة ولم تكن مغمورة ، وهذا ما قد ولد عند القرمانليين نبوغاً سياسياً ، خصوصاً وأنهم عاصروا أحداث كانت فيها سياسة البلاد مليئة بالاضطرابات والفوضى السياسية من فتن داخلية ، وسيطرة الجند وتطاحن الحكام ، والعصبيات من أجل الوصول إلى الحكم [(٢)]، كما لا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أن أوضاع الدولة العثمانية نفسها كانت في حالة سيئة وأصبحت تعاني من الضغط والانحلال الداخلي والخارجي[(٣)].

وفي هذه الأثناء برزت إحدى الأسر التي كانت تنتمي إلى الطبقة القولوغلية، وهي الأسرة القرمانلية، إذ استطاعت هذه الأسرة عن طريق أحد أبنائها وهو أحمد بن يوسف القرمانلي [(٤)] ، أن تحكم طرابلس الغرب مدة تقدر بمائة وأربع وعشرون سنة ، ويعتبر أحمد المؤسس الأول لحكم القرمانليين الذي استطاع بسط نفوذه على المدينة وكامل أجزاء الإيالة، وما تبعها من مناطق بعيدة مثل فزان، وبرقة، والجبل الغربي ، وهذا ما جعله سيداً لدولة مستقلة لا تعترف إلا اسمياً بتبعيتها للدولة العثمانية [(١)].

[(١)] ن . أ بروشين ، المرجع نفسه ، ص ١٠٧ ، رودولفو مكاكي ، المرجع السابق ، ص ١١ .

[(٢)] محمد أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص ١٢٠.

[(٣)] منذ منتصف القرن السابع عشر أخذت الدولة العثمانية تظهر عليها بوادر الضعف والانحلال ، ويسري في كيانها التفكك نتيجة لغياب المركزية في الحكم أو ضعفها ، خصوصاً بعد هزيمتها في الحروب التي خاضتها مع النمسا والبندقية وروسيا، إضافة إلى الانحطاط الاقتصادي ، وتغير طرق التجارة إلى القارة الأمريكية ، واكتشاف طرف جديدة مع نشاط حركة الكشوف الجغرافية وأصبح البحر المتوسط أقل حركة من ذي قبل، وعلى المستوى الداخلي محاولة بعض الولايات الاستقلال عن الدولة ، خصوصاً في ولاياتها البعيدة مثل شمال أفريقيا، والذي أدى بصورة طبيعية إلى أفول قدرتها السياسية والعسكرية، وهذا أعطى فرصة أكبر لمحاولات الانفصال عن الدولة وما لبثت أن ظهرت القولوغلية في إيالة طرابلس الغرب قوة على حساب ضعف الأتراك التي تحميهم القوة العسكرية فقط ، بينما كانت القولوغلية تحظى بدعم عسكري ودعم شعبي. وأصبحت هذه الطبقة تتطلع إلى السلطة . ن.أ. بروشين ، المرجع السابق، ص ١٠٧ .

[(٤)] هو أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرمانلي كان جده الأعلى مصطفى كبير طائفة من الجند مهاباً موقراً ، كما أن والده نشأ عاملاً، ولم يزل كذلك بدار الملك ، مشهوراً بها، ولم يتعرض أثناء الحكم التركي لما يتعرض له أبناء القولوغلية من إهانة وتحقير، وبعد وفاة يوسف بن محمود القرمانلي ، تزوجت أرملته من الحاج يوسف بك في عهد الوالي محمد باشا (١٦٨٧- ١٧٠١م) المعروف بـ (شائب العين) ، وانتقل أحمد القرمانلي مع أمه إلى بيت الحاج يوسف الذي قام بمهمة تربيته خير مقام، ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٠-١٩١، اتوري روسي، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ ، عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

[(١)] إن حالة البؤس والشقاء التي وصلت إليها حالة الأهالي ولدت عندهم ردة فعل جعلتهم ينظرون إلى كل من هو حاكم على الإيالة ، أو مبعوث من قبل السلطان العثماني للحكم مجرد رجل استبدادي ومحصل للضرائب التي كانت تثقل كاهلهم ؛ وأن هم الوالي الوحيد هو إرضاء السلطان من خلال ما يقدمه من أموال وهدايا، ودون النظر إلى حالة البلاد مما زاد في نقمة الأهالي وكانت هذه الحالة واضحة أمام أحمد القرمانلي مما دفعه بعد أن حصل على السلطة إلى عدم اكتراثه كثيراً بحكومة الاستانة ، ولم يكن يحرص كل الحرص على إرضاء

استطاع أحمد القرمانلي إخماد كل الفتن والتمردات في المناطق، في الوقت الذي صعبت فيها على بعض الولاة الذين سبقوه ، وعلى وجه الخصوص إخضاع برقة وفزان ووضعهما تحت السيطرة[٢]، إلى جانب الاهتمام بتحسين أحوال الدولة، وهذا قد مكن بقية الأسرة من بعده الاستمرار في الحكم [٣] .

بالرغم من أن حياة أحمد القرمانلي مازال يكتنفها الكثير من الغموض ، لكن سمات عصره تدل على أنه رجل ذو كفاءة إدارية وبراعة عسكرية[٤] ، قد يفتقر إليها الكثير من حكام طرابلس الغرب ممن سبقوه ، إذ كان أحمد القرمانلي، شخصية قوية وحازمة ، وكانت أحوال الإيالة تعج بالفوضى في جميع المجالات، فالأهالي أو الشعب مهيأ لتقبل شخصية قوية وحازمة، وتتمتع بسمعة طيبة من أجل تخليص الإيالة من حالة الفوضى والنهوض بها [٥].

وقد ساهمت شخصية أخرى إلى جانب أحمد القرمانلي في تأسيس حكم القرمانليين، وكان لها الفضل في مد يد العون إلى أحمد القرمانلي ، وهو الحاج شعبان بن يوسف، الذي ذكرته بعض المصادر بأنه أخ شقيق لأحمد القرمانلي وأنه من أمه وأبيه أيضاً، ومن هذه المراجع ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى١٩١١، اتوري روسي، وكذلك كوستانزيو برينا[٦] لكننا نجد ابن غلبون يذكر أن الحاج شعبان بن يوسف هو أخوه من أمه فقط[١]، وكذلك رودولفو ميكاكي يذكر أنه ليس شقيقاً لأحمد ، وفي نص حرفي أورد رودولف ميكاكي (لقد كان أحمد القرمانلي يعز كل الإعزاز أخاه من أمه ورفيق صباه، الحاج شعبان الذي أنجبته والدته من زوجها الحاج

السلطان إلا من ناحية إضفاء الشرعية على حكمه فقط ، بينما سعى إلى وضع برنامج يساهم في النهوض بالبلاد وإخراجها من عثرتها ، حتى إذا كان ذلك على حساب مصالح الدولة العثمانية نفسها . شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩.

[٢] كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا ، ترجمة عبد القادر المحيشي ، مراجعة صلاح الدين السوري ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، (طرابلس ، ١٩٨٨) ، ص ١٢ .

[٣] ن.أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

[٤] كولافولايان ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

[٥] حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

[٦] اتوري روسي، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، كوتستانزيو برنيا : طرابلس من ٥١٠ إلى ١٨٥٠، تعريب خليفة التليسي ، دار الفرجاني ، (طرابلس، ١٩٦٩) ، ص ٣٦٨ .

[١] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٣.

يوسف)[٢]، كما أورد شارل فيرو وأكد على أن الحاج شعبان أخ لأحمد القرمانلي من أمه فقط [٣].

إلا أن الرأي الراجح هو أن الحاج شعبان ليس أخاً شقيقاً لأحمد القرمانلي، وإنما أخوه من أمه فقط ، وذلك على اعتبار أن ابن غلبون مؤلف كتاب التذكار كان معاصراً لأحمد القرمانلي ومن المقربين عنده في الحاشية ، وبذلك يكون ابن غلبون، قد أتيحت له فرصة التعرف على كل أفراد الأسرة القرمانلية وأنسابها .

أما السبب الذي جعل المؤرخين الآخرين يذكرون أن الحاج شعبان أخ شقيق لأحمد القرمانلي ، هو وقوعهم في الخلط أو الاشتباه بين الاسمين لزوجي والدة أحمد القرمانلي ، إذ كان زوجها الأول والد أحمد اسمه يوسف، واسم زوجها الثاني بعد أن أصبحت أرملة يوسف ، ونتيجة لحملهم نفس الاسم وقع بعض المؤرخين في الخطأ ونسبوا الحاج شعبان إلى يوسف القرمانلي .

ودليل آخر لإيضاح هذا الالتباس نجد أن المؤرخ أتوري روسي عندما يتحدث عن حياة أحمد القرمانلي يقول (انتقل أحمد القرمانلي مع والدته إلى بيت الحاج يوسف الذي قام بمهمة تربيته) [٤] ، فلو كان لأحمد أخ شقيق لقال انتقل أحمد مع شقيقه وأمه مثلاً. وإنما هو يصمت عن ذكر أخ شقيق لأحمد هنا ، ثم يعود فيما بعد ويذكر بأن الحاج شعبان أخ شقيق لأحمد [٥]، وهذا دليل على أن الحاج شعبان ابن ليوسف الزوج الثاني لوالدة أحمد القرمانلي .

على العموم فقد ساهم هذا الرجل في توطيد حكم الأسرة القرمانلية إلى حد كبير، وتولى عدة مناصب في الدولة ، وكان أحمد القرمانلي يعزه ، ويحترمه إلى أن قتل في إحدى المؤامرات التي كانت تنوي النيل من حكم القرمانليين .

---

(٢) رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص ١١ .
(٣) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .
(٤) اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٧٨ .

تولى حكم ليبيا منذ بداية القرن الثامن عشر عدد تسعة من الولاة ، والذين انصرف أكثرهم إلى تحقيق مصالح شخصية ، دون القيام بأي عمل إصلاحي يقضي على الفوضى التي كانت تعم البلاد[1] ، ففي عام ١٧١٠ تضاعفت قوة (محمد بن الجن) ، وأزدادت سطوته بعد انتصاره على تاجوراء ، وإخماد نار الفتنة فيها فرأى ضرورة التخلص من إبراهيم داي ، بمساعدة شيوخ الساحل والمنشية ، وفي يوم عيد الفطر من ذلك العام فتحت أبواب المدينة أمام محمد بن الجن بعد حصار دام حوالي ستة عشر يوماً ، ونفي إبراهيم داي إلى الإسكندرية ، ووضع بدلاً منه إسماعيل خوجة إمام مسجد الخروبة ، وعين بإشارة من ابن الجن وأراد ابن الجن من ذلك أن يجعل الداي أداة طيعة في يده ، ولم يلبث ابن الجن أن استبدل إسماعيل خوجة بالحاج رجب، وحاول قاره محمد المنفي في غريان لانقلاب علي ابن الجن لكنه هزم وعاد إلى غريان ، وبعد فترة وجيزة تسلم بن الجن هذا المنصب، واسند قيادة الجيش إلى محمود أبو أميس الذي غدر بسيده وقتله ، وأعلن نفسه حاكماً على البلاد [2].

في هذه الفترة كان أحمد القرمانلي حاكماً على المنشية ، ورغم أن ذكره لا يرد صراحة في أحداث ١٧١٠-١٧١١م لكنه حتماً كان من أنصار محمد بن الجن، ونستدل على ذلك من خلال العلاقة التي تربط أحمد القرمانلي من ابن الجن، حيث كانت زوجة أحمد القرمانلي هي ابنة محمد داي ولد الجن ، كما أن أحمد القرمانلي كان يصف محمود أبو أميس بمغتصب الكرسي ، وكان يلقب بـ(البلدي) أي الحضري ابن المدينة ، وأنه لا يستطيع حكم بادية الدواخل ، مما أثار غضب" محمود أبو أميس " نتيجة لهذا القدح في شخصيته ، فقام بتكليف أحمد القرمانلي بنقل رسالة ظاهرها إبلاغ قبائل الدواخل بتوليه الحكم ، ولكن باطنها هو التخلص من حامل الرسالة المنافس القوي لمحمود ابو أميس في الحكم[1]، ونتيجة للريبة

---

[1] حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

[2] اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤.

[1] صحيح أن أحمد القرمانلي لم يتورط في الدخول في الصراعات التي كانت دائرة قبل فترة حكمه ، ونتيجة لذلك أحبه الجند والعامة وذاع صيته وعمت شهرته ، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال بأنه لم يكن سياسياً وغير طامع في الحكم بل تدل على تمتعه بحكمة وحسن تصرف ، إذ وقف موقف المتفرج في انتظار ما ستؤول إليه

والشك والحذر الذي كان يراود أحمد القرمانلي اتجاه الوالي قام بفتح الرسالة في الطريق وعرف مضمونها، وهناك من يذكر أن رجال الديوان قد بعثوا إلى أحمد القرمانلي ليحذروه من مضمون الرسالة التي يحملها ، فقام بفتح الرسالة ليجد فيها أمراً رسمياً موجهاً إلى شيوخ غريان بالتخلص من حامل الرسالة[٢]، وعندما عرف أحمد القرمانلي نوايا محمود أبو أميس، امتلأ قلبه حقداً وضغينة ضده، رغم أن أحمد القرمانلي لم يكن في الماضي يرضى بمثل هذه الأعمال الغادرة ، ولكنه اعتاد عليها لكثرة معاشرة أصحاب السلطة[٣] ، فما كان منه إلا أن استبدل فحوى هذه الرسالة بمكتوب آخر حرره بخطه فجعل معانيها ، تصف أهل غريان بالقوم المشاغبين والخارجين عن الحكم ويجب عليهم تقديم ضمانات للداي تكفل خضوعهم[٤]، كما أن أحمد القرمانلي لم يستعجل تسليم الرسالة حال وصوله، واستغل الوقت في أثارة أهل غريان أولاً ثم قام بتسليم الرسالة، فيما أظهر هو أنه عازم على الهجرة إلى تونس أو إلى مصر ، لتزداد مخاوف أهل غريان ، ويكون لهذا الشيء تأثير قوي في نفوسهم ، وبالفعل حصل أحمد على ما يريد ، وهو إثارة أهل غريان وتأييدهم له ، فما كان من هؤلاء إلا أن دعوا أحمد القرمانلي إلى الثورة عليه ، والإطاحة به ، وتم في الخفاء الاتصال بأعضاء الديوان في طرابلس ، وبضباط حاميته ، وسعى أهالي الساحل والمنشية إلى الاتصال بالقرمانلي ، وبعثوا وفوداً لمؤازرته والوقوف معه[١]، وسعى أهالي غريان لجمع المناصرين لهم ، وأمام كل هذه الأحداث وجد أحمد القرمانلي نفسه يحظى بدعم شعبي يمكنه من التحرك ومواجهة الداي محمود أبو أميس الذي لم يعد أمامه سوى مواجهة زحف أحمد القرمانلي صاحب الشهرة الواسعة والسمعة الحسنة ، إضافة إلى أن فرقة أحمد القرمانلي قد اكتسبت صفة العامل

الأحداث، وإن لم يكن أحمد كذلك ، فما هو التفسير أو الدافع الذي جعل (محمود أبوميس) يفكر في التخلص منه . إن هذا دليل على أن أبوميس كان يدرك بعد تخلصه من أبي الحسين محمد بن الجن ، أن الخطر مازال قائماً بوجود (أحمد القرمانلي) ويجب التخلص من هذا المنافس الأخير وهذا تأكيد على أن أحمد كان الخصم الخطير، وسياسي يجب أخذ الحذر منه . حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

(2) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(3) المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

(4) كانت الضمانات عدداً من أعيان المنطقة ، كما حرص أحمد القرمانلي في أثناء كتابة الرسالة على وضع الأسماء الأكثر حزماً وقوة لكي يزداد أهل غريان في النقمة على الوالي ويضمن هو مكانه بينهم ، المصدر نفسه نفس الصفحة .

(1) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

المهدي ليس في الضواحي فقط بل في طرابلس بأسرها [٢]، وهذا الذي زاد من موقف أحمد القرمانلي ، وبعد فترة أقل من أسبوع بدأ أحمد القرمانلي سيره نحو طرابلس بدعم من الفرق القولوغليه والأهالي ، و أرسل إلى محمود أبو أميس رسالة تتضمن (إنني على وشك أن أنزل بك ما أردت أنت أن تنزله بي) [٣] .

وفي الثاني من جمادى الآخرة عام ١١٢٣هـ يونيه ١٧١١م عقد أحمد القرمانلي مجلس الديوان ، واتفقوا على خلع أبو أميس ، وتولية أحمد القرمانلي في ١١ جمادى الآخرة ١١٢٣هـ ٢٧ يوليه ١٧١١. [٤]

وبذلك قد خلع أبو أميس عن الحكم وقد مات بعد ١٥ يوماً من ولايته[٥] بعد أن طوق المدينة محاولاً الدفاع عنها، ولكن بفضل مؤيدي أحمد القرمانلي في الداخل فتحت الأبواب ، فلما أحس أبو ميس بخطورة الموقف شنق نفسه في القلعة[٦]، واكتفى أحمد القرمانلي بادئ الأمر بمنصب قائد الجيش (البيك) .

لقد هيأت مجموعة من الظروف وصول أسرة القرمانلي إلى الحكم ، كان أهمها أنها على مدى مائتين ٢٠٠ سنة من حكم الأتراك في طرابلس الغرب تكونت طبقة القولوغلية التي كانت الأساس الأول لحكم القرمانليين، ومثلت ركيزة مهمة لهم في الجانبين السياسي والاجتماعي، إذ كانت هذه الطبقة في مطلع القرن الثامن عشر تشكل عنصراً مهماً في المجتمع الليبي، وتحتل مراكز متميزة في الدولة ، ونتيجة للظروف التي كانت تمر بها الإيالة أدرك أحمد القرمانلي أهمية الأوضاع المحيطة

---

(2) فرقة أحمد القرمانلي من القولوغلية لم تدخل ضمن أي تحالفات إلا ما خفي منها، ولكنها لم تؤد أي عمل قد يورطها في مشاكل مما أعطى لها مكانة بين الفرق الأخرى ، وانعكس ذلك على موقف أحمد القرمانلي في هذه الأثناء . ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ – ١٠٨ .

(3) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(4) حسن الفقيه حسن ، اليوميات الليبية ج١ ، تحقيق عمار جحيدر ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،(طرابلس ٢٠٠١)، ص ٦٥٥ .

(5) اختلفت الروايات في مدة حكم محمود أبو ميس ، ولهذه الفترة أهمية، بحيث تعطي مادة علمية تفيد لظروف نشوء الحكم القرمانلي : إذ يذكر ابن غلبون أن محمود أبو ميس حكم خمسة وعشرين يوماً وأن أحمد القرمانلي رجع قبل وصوله إلى غريان لما فهم الخدعة . أما رواية أحمد النائب الأنصاري ، تذكر أن محمود أبو ميس قد قبض عليه ، أي أنه لم ينتحر ، ونلاحظ اتفاق شارل فيرو والنائب الأنصاري في التاريخ الهجري واتفق أيضاً معهم حسن الفقيه حسن حيث يذكر (تولى بعده أحمد باي القرمانلي ، يوم أحد عشر من شهر جمادي الثاني سنة ألف ومائة وثلاثة وعشرين – ١١٢٣) . حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص٦٥٥.

(6) أما في اليوميات الليبية (ثم قام عليه سيدي أحمد باشا (؟) قرمانلي وقتله أي شنق روحه بروحه) ، وهنا يتفق حسن الفقيه حسن مع رواية شارل فيرو في انتحار محمود أبو ميس في حين ابن غلبون لم يذكر عن مصيره بعد القبض عليه شيء ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .

به ، خصوصاً وأنه تمرس وتعلم في أحداث صعبة ، كما أنه رأى في نفسه أنه قادر على امتلاك زمام الحكم، ونشل البلاد من الحالة التي فيها ، ويظهر ذلك من خلال تركيزه واهتمامه بالقضاء على الفتن التي ظهرت في عهده، وخصوصاً في المناطق الساحلية التي كانت لمواردها دور كبير في اقتصاد البلاد، فبدأ برسم الخطط التي توصله إلى غرضه، وهو الرغبة في الاستقلال، ودونما إنكار للسلطة العليا وضمان وراثة الحكم لأسرته[١] .

ويمكن تفسير ذلك أن أحمد القرمانلي يتصرف بدوافع شخصية تدفع به إلى الإطاحة بالحكم التركي، ونقل السلطة إلى عائلته مباشرة والتي نصّبها أسرة حاكمة للبلاد عقب الانتهاء من الأتراك، غير أن تحركه السياسي صاحبته دوافع ورغبة حقيقية من أجل تحسين مستوى البلاد والنهوض بها سياسياً واقتصادياً، بحيث إنه لم يعطِ أهمية في سياسته الداخلية أو الخارجية إلى أوامر السلطان والفرمانات القادمة من الأستانة، ويكون الحكم مباشراً له دون الرجوع إلى السلطان العثماني ، وكل ارتباط بينه وبين الدولة العثمانية كان شكلياً فقط من أجل إضفاء الشرعية ، وعبر شارل فيرو عن ذلك بقوله (إنه كان سلطان نفسه)[٢].

كانت أولى الأخطار التي تواجه أحمد القرمانلي هو وجود عدد كبير من الضباط الأتراك، وأراد التخلص منهم لتخلو له الساحة ، فدبر لهم مؤامرة ، إذ أقام وليمة كبيرة في بيته بالريف وحضرها الضباط الأتراك ، وفي ذلك البيت الكبير قضى على كل المدعوين عن طريق جنده فرداً بعد الآخر ، وهكذا تخلص من أكثر الأخطار التي تقف عائقاً أمام طموحاته، إذ لقي في هذه المذبحة ثلاثمائة من الضباط حتفهم ، وأحاط مؤيدوه بالفرق الإنكشارية الباقية في المدينة، واستولوا على مستودعات الأسلحة ، ثم تخلصوا من بقايا القوات التركية دون تمييز. [١]

ظل هذا البيت الذي ارتكبت فيه المذبحة شاهداً على الطريقة التي بدأ بها أحمد القرمانلي الحكم [٢]. ولكنها الطريقة الملائمة لضمان السيطرة على البلاد[٣]،

---

(1) كوتستا نزيو برنيا ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(2) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ . كولافولايان ، المرجع السابق ، ص ١٠ - ١١ .

(1) كولافولايان ، المرجع السابق ، ص١١ ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

(2)أحمد القرمانلي شأنه شأن كل حاكم في بداية عهده بالحكم ، لم يكن يفتقر إلى الأعداء ولم يكن أمامه خيار لضمان الحكم إلا بالتخلص من هؤلاء الأتراك وبشكل سريع وخفي وبذلك يكون قد أجرى تغيير كلي في نظام

وبشكل سريع ، ودون إحداث اضطرابات قد تشكل خطيراً عليه خصوصاً وأن الدولة في طور الإنشاء والبناء.

لاشك أن مثل هذه الحادثة تجعلنا نفهم كيف استطاع أحمد القرمانلي التغلب على العقبات التي كانت تقف في طريقه ، وبذلك يكون قد وضع أولى الخطوات في توطيد حكمه، واستمراره في أسرته [٤] ،ثم استطاع أحمد القرمانلي أن يمنع" خليل باشا" من النزول إلى المدينة، إذ كان هذا الأخير موفد من السلطان العثماني ومعه فرمان سلطاني بتوليته إيالة طرابلس، فتوجه خليل باشا إلى زوارة ونزل فيها بجنوده، ولكن أحمد القرمانلي سار لقتاله ومعه الأهالي، واستطاع هزيمته وقتل خليل باشا، وفر من كان معه بالأسطول [٥] .

في أعقاب هذه الأحداث وصلت المعلومات إلى الأستانة، ولم يلبث السلطان العثماني إلا أن بعث محمد رايس الملقب " بجانم خوجه "[١] ، من أجل التحقيق في مقتل خليل باشا إلا أنه في الواقع أرسله السلطان لتحري الوضع في الإيالة [٢]، فاستقبله أحمد وكرم نزله ، وبالغ في الإحسان إليه ، وحرص على إقامته في بيت معد لمثل هذه الظروف، بحيث يمنعه من الاطلاع على أوضاع الإيالة عن طريق

الحكم في طرابلس الغرب التي كان يحكمها في السابق باشا تركي، وكانت هذه الطريقة التي اتبعها لإحداث هذا التغيير ناجحة وفعالة مع تفادي أكبر قدر من الأضرار قد يكلف البلاد والأهالي العديد من الخسائر إضافة إلى حالة الفوضى التي تعم البلاد قد ترجعها إلى الحالة التي كانت عليها أو أكثر من حالة عدم الاستقرار ، وبذلك يكون أحمد القرمانلي قد خلص نفسه وأسرته من سيطرة الأتراك ونجح في إرضاء السلطان إذ بعث إليه بوفد يحمل الهدايا من جملة ما استولى عليه من أموال العساكر الذين تخلص منهم كما أن أحمد بن عثمان الذي ترأس الوفد أفهم السلطان بأن الطرابلسيين كانوا قد فضحوا خليل باشا منذ مدة طويلة مما جعل السلطان ينظر إلى أحمد القرمانلي على أنه أحد المخلصين له وللدولة العثمانية . شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص٢٧٢-٢٧٤.

(3) ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة ، مكتبة الفرجاني ، (طرابلس ١٩٥٦) ، ص ١١.

(4) كوستا نزيو برينيا ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(5) عندما نزل خليل باشا إلى زوارة أتته مجموعة من الأعراب كما وفد عليه الشيخ أحمد بن نوير في جمع من المحاميد . أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب ، ص ٢٨٥ . حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص٦٥٥ .

(١) كان سبب قدوم جانم خوجة بحسب رواية محمد ابن غلبون (هو عادة البلاد قديماً يأتيها على رأس كل سنة باشا من قبل السلطان العثماني) ، فيما يتفق كل من أحمد النائب الأنصاري ، وشارل فيرو في أن قدوم جانم خوجة كان من أجل التحقيق في مقتل خليل باشا ؛ ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص١٩٣ ، أحمد النائب الأنصاري ،المنهل العذب ، ص ٢٨٥ . شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) إبن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٣-١٩٤ .

الاحتكاك المباشر مع الأهالي ، إذ منع الأهالي عنه، ووضع في خدمته أفضل حرسه والمقربين إليه والموثوق بهم فقط، ومع ذلك تشبث (جانم خوجة) بالتحقيقات ولكن أحمد القرمانلي لم ييسر له الأمر ، وبذلك لم يتمكن من الوقوف على حقيقة الأحوال التي كانت عليه الإيالة، لأن أحمد القرمانلي اعتنى في الدس عليه. كما أن أحمد القرمانلي منع جميع السفن من مغادرة المرسى [٣] خوفاً من وصول الخبر إلى الأستانة، وبقي "جانم خوجة" تحت الإقامة الجبرية ، كما انتفض أهل تاجوراء وانضم إليهم بعض عشائر ترهونة و" أولاد حميد بن جارية"[٤] ، وما كان من أحمد القرمانلي إلا أن بعث إليهم الجيش وانتصر عليهم ، وأجبرهم على الطاعة ، ودفع غرامات مالية فما بقي الحاج شعبان حاكماً عليهم [٥] .

بعد أن تمكن أحمد القرمانلي من القضاء على الانتفاضة التي ظهرت في تاجوراء أراد استمالة القنصل الفرنسي" اكسبللي " الذي ظهرت له نوايا أو بوادر توطيد علاقاته مع "جانم خوجة "، إذ بعث سفير فرنسا في الاستانة برسالة إلى القنصل الفرنسي بطرابلس يطلب فيها منه تدعيم علاقاته مع "جانم خوجة" تمهيداً لما سيستجد من أحداث، أي كانوا يتوقعون أنه سوف يستلم الحكم . ولكن أحمد

القرمانلي استطاع استمالة القنصل الفرنسي لكي يأمن شره ويحتفظ بعلاقاته مع فرنسا على الأقل في هذا الوقت [١].

---

[٣] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣.

[٤] أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب ، ص ٢٨٥ – ٢٨٦ ؛ أتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩.

[٥] سبب خروج هذه الانتفاضة في تاجوراء في هذا الوقت هو علمهم بوصول جانم خوجة مبعوث السلطان وظن أهل تاجوراء ومن تحالف معهم أن أحمد القرمانلي عاجز في هذا الوقت عن إقامة الملك بدونهم فأراد استغلال الفرصة ، وهنا يظهر دور الطبقة القورغلية التي مثلت أحد الركائز في توطيد الحكم القرمانلي . وهذا يذكرنا بأن الطبقة القورغلية والدعم الشعبي الذي حظي به أحمد في البداية . قد استطاع عن طريقه امتلاك زمام الحكم . وعندما تضائل الدعم الشعبي فإنه عن طريق القورغلية استطاع أن يحكم . شارول فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣-٢٧٤ .

[١] أدرك أحمد القرمانلي أن موقف القنصل الفرنسي ليس في صالحه وإنما هو يسير وفق مصالح دولته التي أرادت توطيد علاقتها مع جانم خوجة وتبين ذلك من خلال ما أظهره القنصل اكسبللي امتثالاً لرغبة حكومته ، إذا أراد ضيافة جانم خوجة وأمر إحدى السفن الإيطالية الراسية في الميناء بأن تطلق مدافعها تحية له، غير أن سرعة أحمد القرمانلي وفطنته في أحتواء جانم خوجة جعلت من المستحيل أن يتصل به أحد . وبذلك يكون أحمد القرمانلي قد عرفه الموقف الفرنسي العدائي اتجاهه ، إلا أنه التزم الحذر في تعامله مع فرنسا. ولم يرغب في زيادة الأمور تعقيداً بالإقدام على قطيعة مع فرنسا ، وقدم بمحض إرادته بعض التنازلات الطوعية ، مثل توجيهه لزيارة القنصل الفرنسي في محفل رسمي بحجة أنه في وعكة صحية وكعربون صداقة أقدم أحمد القرمانلي على

أمام جملة من الصعوبات المالية، والأحوال الاقتصادية المتردية ، ومع رفض عرب الدواخل دفع أية ضريبة من الضرائب ، كما أن الحركة البحرية تكاد تكون شبه معطلة وسفنها غير قادرة على دخول البحر، وممارسة نشاطها البحري، نتيجة لعدم قدرتها ، وافتقارها للسلاح وقطع الغيار اللازمة للقيام بالعمليات البحرية ، سوى العسكرية ،أو ممارسة التجارة، وتوقفت التجارة عبر الصحراء فيما يخص الدولة نتيجة انعدام الأمن والاستقرار السياسي ، إضافة إلى أن الإنتاج الزراعي من الحبوب بسيط جداً، ووصفه القنصل الفرنسي في إحدى رسائله بأن الوضع ينذر بوقوع مجاعة [٢]. في هذه الظروف الصعبة ظهرت بادرة بانفراج الأزمة التي كانت تمر بها البلاد ، وهي قدوم ثلاث سفن هولندية يقودها نائب الإمرال (بيترسون) في سنة ١٧١٢م، تحاول الدخول في مفاوضات وتجديد المعاهدة التي تم إبرامها في سنة ١٧٠٣م. بشروط مبدأية [٣] تمهيداً لهذه المفاوضات قدم (بيترسون) إلى أحمد القرمانلي مائة قنطار من البارود وأربعة

مدافع برونزية ، وأربعة كابلات[١] ، كما أن القنصل الفرنسي قام بمنح تراخيص لبعض السفن التجارية من أجل جلب الحبوب من جزر " الأرخبيل الفرنسية "، بناء على رغبة أحمد القرمانلي ، وأراد من ذلك القنصل إظهار حسن النية للبيك أو رداً على الجميل في الخطوة السابقة الذكر التي قام بها أحمد القرمانلي اتجاهه، وفي نفس الوقت وصل قبطان إيطالي على ظهر سفينة قادمة من جنوه بحجة شحن كمية

إطلاق سراح الإيطاليين دون فدية الذين تحطمت سفينتهم وألقت بهم الأمواج على شواطئ طرابلس ، وكان هذا طلب القنصل في فترة السابقة ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

[٢] المصدر نفسه ، والصفحة.

[٣] قدم من ميناء ليفورنو الإيطالي إلى طرابلس شخص يهودي يدعى (يهوذا كوهين) وهو مكلف بتجديد معاهدة الصلح مع الهولنديين . ولقد التزم هذا المندوب بتوريد أربع قطع مدفعية ، ومائتي قنطار من البارود ، وأربعة آلاف كرة قذف ، وألف بندقية ، وكوابل وبكرات ، وعتاد السفن العمليات البحرية كما صرف للخزينة الطرابلسية خمسين ألف قرش. كانت هذه المعاهدة قد جددت في عهد خليل بك (١٧٠٢ – ١٧٠٣م) عقب فسخها وطرد القنصل الهولندي (كونفير) في سنة ١٦٨٣م ، وأظهر أحمد القرمانلي استعداده لتجديد المعاهدة ، ونستدل على ذلك أن هولندا في ١٧٢٨م أقدمت على إبرام اتفاقية سلم جديدة مع الباشا وأرسل مبعوثاً طرابلسياً إلى الأهالي ليؤكد مشاعر الود والصداقة بين الدولتين ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ . أتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

[١] شارل فيرو ،المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

من الملح ، إلا أن قدومه كان من أجل تقديم عروض سلمية ، في التعامل مع الموانئ الطرابلسية ، وقد أهدى هذا القبطان للقرمانلي أربعة آلاف قطعة نقد ذهبية ، وعتاد حربي ، كما وعد بأن يعطى سفينة مزودة بستة وخمسين مدفعاً للبيك [٢] .

من خلال ما تم عرضه يمكننا التعرف على موقف أحمد القرمانلي الذي بدأ أكثر ثباتاً من قبل ، وبدأت الأزمات أقل خطراً من السابق ، وهذا الشيء سوف ينعكس على الوضع السياسي الذي أصبح يشهد نوعاً من الاستقرار والقوة .

ومن جديد تظهر حالة العصيان في تاجوراء ، ويذكر شارل فيرو أن سبب هذه الانتفاضة كان نتيجة لحالة التذمر والضغينة على أحمد القرمانلي ، الذي سلب أموالهم وقتل أبنائهم ، والخراب والدمار الذي أصبحت عليه البلدة البائسة[٣] من جراء ما قام به أحمد القرمانلي وجنوده في عملية القضاء على انتفاضة ١٧١٢م، ولكن يبدوا أن شارل فيرو قد بالغ في وصف هذه المعركة ، وأعطاها طابعاً دموياً أكثر من اللازم ، بدليل لو أن المدينة قد خربت وفقدت كل مقوماتها الاقتصادية لا تستطيع الخروج على الحكم في وقت قصير لا يتعدى العام الواحد . وهذا يدل على أن الأهالي مازالوا يحتفظون بشيء من المقومات التي تمكنهم من تنظيم انتفاضة أخرى ضد الحكم ، كما أن أحمد يدرك أهمية هذه المنطقة والمناطق الساحلية الأخرى التي سوف تكون له قاعدة اقتصادية يمكن من خلالها الاستمرار في الحكم ، وتثبيت أركان الدولة ، إضافة إلى أن أغلب سكان هذه البلدة كانوا من أبناء الطبقة القورغلية التي ينتمي إليها أحمد القرمانلي التي كانت مناصرة لحكمه في أغلب الأوقات ، إذا خرج أهالي تاجوراء عن البيعة ، وكان على رأسهم ابن حسين الكورغلي ، وكان من مسلاته ، وانضم إليه "محمد بن منصور الترهوني"الملقب بسوق الذيب"[١]، وعندما علم أحمد القرمانلي بهذه الأنباء استنفر وجمع الجيش ، وتولى قيادته بنفسه حتى وصل جبال ترهونة، حيث أوقع بهم الهزيمة، ولم ينجَ ،

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٧٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ .

[١] سوق الذئب كان رجلاً مهاباً في ترهونة وهو شيخ قبيلة المهادي التي تسكن الآن جهة " الداوون وسيدي معمر " وفي بعض السنين حصلت حروب بينه وبين الشيخ عبد المولى " الجد الأعلى لعائلة المريض " فهجر وطنه إلى مصر ومعه بعض أنصاره .

منهم إلا من توغل في الجبال ، وعندما لاذوا بطلب الأمان، أمنهم وقدموا فروض الطاعة ، فعفى عنهم وأحسن وبالغ في الإحسان للكل.[٢]

وفي سنة ١٧١٥ خرج علي بن عبد الله بن عبد النبي الصنهاجي المكنى أبو قيلة ، والتف الناس من حوله من سكان الجبل الغربي و(أودية الكمكوم) ، وقام بمهاجمة المناطق الجنوبية من إقليم طرابلس، وسلب من الأهالي الأموال ونهب مواشيهم ، وارتكب أعمال عنف ضد أولاد خليفة وأولاد نصر وجمع حوله اتباعاً مدعياً أنه المهدي [٣] ثم توجه ناحية الجبل الأخضر فالتقى في طريقه بجامعي الخراج من أوجلة وافدين إلى طرابلس، فاستولى على الخراج وما أن وصلت هذه الأخبار إلى أحمد القرمانلي حتى حشد الجند لقتاله ، وخرج لقصدهم وبالفعل تمكن أحمد القرمانلي من القضاء عليهم ، واسترجاع الأموال التي سلبوها، وقتل أثناء المعركة شقيق علي أبوقيلة فيما فر هو بنفسه، وبعد القضاء على هذا التمرد بعث أحمد القرمانلي أخاه الحاج شعبان ، إلى برقة ، برفقة إبراهيم الترياكي وعلي الأدغم لإخماد شغب أهالي بنغازي ودرنة إلا أن الترياكي والأدغم بعد فترة قليلة خرجا على قائد هما ، خاصة أنهما قاموا بزيارة إلى شخص يدّعي قراءة الغيب[٤]، وهو مفتاح بن الأصفر ، فزعم لهما أن ما بيتا العزم عليه سوف يتحقق ، فما كان منهما إلا أن خلعوا البيعة وأعلنوا العصيان ، وبفضل القوات التي كانت تحت قيادتهما فصلوا شعبان بك ، ونصبوا الترياكي على أن يكون علي الأدغم كاهية ، وفي هذه الأثناء كان أحمد على مقربة من فزان فرجع عائداً إلى الشمال وتمكن بعد عودته من توجيه ضربة تأديبية لهم، ففر علي إلى مصر ، وبقي الترياكي يتقلب في البراري إلى أن مات. [١]

و في سنة ١٧١٨م قاد أحمد القرمانلي حملة إلى فزان من أجل إخضاعها ودفعها للخراج [٢] إلا أن أحمد القرمانلي لم يستطع السيطرة على مرزق ، والقطرون

---

(٢) ابن غلبون ،المصدر السابق ، ص١٩٤ ؛ أحمد النائب الأنصاري ،المنهل العذب ، ص ٢٨٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .
(١) أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب ، ص ٢٨٨ ؛ شارل فيرو، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .
(٢) اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

أقاليم فزان، ورفض الأهالي الخضوع ، ونتيجة للاضطرابات التي وقعت في الشمال لم تكتمل الحملة من إنجاز مهمتها، لكنه فيما بعد بعث لها أحمد القرمالي حملة يقودها ابنه " محمد بك " ، وكان أحمد القرمانلي يدرك أن الخطر يتمثل في أحمد الناصر صاحب فزان ، ويجب القضاء عليه أو إخضاعه ، فلما علم " أحمد الناصر" بخبر الحملة أصابه الخوف والهلع فطلب الصلح [٣]، وأعلن رضوخه لطلب الباشا فأرسل أمراً إلى ابنه "محمد بك "بأن لا يعود دون صاحب فزان، وبالفعل تمكن" محمد بك" من إحضار "أحمد الناصر" وابنه إلى طرابلس وبحضور أعضاء الديوان، باع أحمد القرمانلي صاحب فزان بفلسين إلى ابنه محمد ثم أمر أحمد القرمانلي صاحب فزان أحمد الناصر بالرجوع إليها ويحكم بأمره . [٤]

كانت هذه الفترة من أصعب المراحل التي مرت على بناء الدولة ، إذ لم يكن يستقر الباشا في طرابلس حتى تأتي الأخبار التي تعلم بأن هناك فتن واضطرابات ولم يكن في وسع الباشا إلا أن يحشد الجيش ، والخروج لإخمادها متنقلاً بين مدينة وأخرى[٥] إلا أن أغلب حملات الباشا كان النصر حليفه فيها وكانت هذه النتائج تترك تأثيراً قوياً في نفوس المناوئين ، و أسهمت في توطيد حكمه ، وأسبغت على شخصيته مكانه رفيعة ، و حظي بهيبة ، حتى صار يلقب بـ(أمير المؤمنين)[١].

كما أن هذا النجاح الذي حققه القرمانلي على المستوى السياسي قد مكنه من وضع أسس لتدعيم حكمه وحكم الأسرة القرمانلية ، فيما بعد ، مما دفع بالسلطان العثماني إلى الاعتراف (رسمياً به في منصب باشوية طرابلس وقدم له الهدايا في سنة ١٧٢٢). [٢]

---

[٣] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٥٧ – ٦٥٨ .

[٤] اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

[٥] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

[١] وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، رسالة من إبراهيم باي بإذن من أحمد باشا إلى ملك الانجليز جورج بعد وفاة أبيه واستيلائه على الملك بتاريخ ١١٤٦هـ ، ١٧٣٤م وفيها إشارة واضحة تدل على أن أحمد باشا كان يلقب نفسه بأمير المؤمنين ، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية وثيقة رقم (١٥٢-١) الملحق رقم ١ ، وعندما يتطرق ابن غلبون لذكر اسم أحمد القرمانلي يذكر لقب أمير المؤمنين في أغلب الأحيان.

[٢] بعد فشل محمد باشا (جانم خوجة) وطرده إلى بنغازي كلف السلطان مبعوثاً آخر شخصاً اسمه (بكير) ولم يكن حظ هذا أفضل من سابقه إذ لم يستطع أن يفعل شيء ، ولهذا إقتنع السلطان العثماني بحكم أحمد القرمانلي على البلاد ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

هكذا بعد مجهودات كبيرة ومتواصلة استطاع أحمد القرمانلي تثبيت نفسه في الولاية وبذلك يكون قد أسس مقاليد الحكم ، ودام لأسرته أكثر من قرن من الزمان .

إن هذا العرض مثل مدخلاً ضرورياً للحديث عن الفرضية المطروحة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وكشف لنا النقاب عن الحالة التي كانت تمر بها الإيالة ، والتغييرات التي طرأت على الأوضاع السياسية وقيام سلطة مركزية في إيالة طرابلس الغرب، وما ترتب على هذه السلطة المركزية وانعكاساتها التي لا مست المستويات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولا يمكننا إدراك هذه المتغيرات إلا بدراسة شاملة لكل العوامل والمؤثرات التي أثرت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما نتج عنها ، والتي سوف يتطرق لها الفصل الأول من هذه الدراسة .

العوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية :-

احتلت إيالة طرابلس الغرب الجزء الأوسط لساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي، فيما يعرف بشمال أفريقيا ، وتمتد من شواطئ هذا البحر جنوباً إلى النيجر وتشاد، أما من الناحية الشرقية فتصل حدود الإيالة إلى مصر وشمال غربى السودان، وأما من الناحية الغربية فتصل حدودها إلى تونس والجزائر، أو يمكن القول بأن امتداد البلاد من الشمال إلى الجنوب تقريباً يساوي امتدادها من الشرق إلى الغرب[1]، وأثر هذا الموقع في ظروف الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية.

غير أن الجدير بالتنويه هنا أنه لا يجب أن ننظر إلى هذه العوامل التى أثرث في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على أساس أنها مرتبطة بعوامل داخلية وحدها، بقدر ماكان للعوامل الخارجية ، والطبيعية أيضاً دورها في الاستقرار أو الاضطراب داخل الإيالة .

عليه فإن الاهتمام بدراسة هذه الجزئية التى هى قيد الدراسة يجب تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، تسهيلاً لدراستها ، أولها يهتم بالأوضاع الطبيعية أو العوامل الجغرافية ، ثم النظر في العوامل الداخلية ، ويليها العوامل الخارجية.

العوامـــل الطبيعية :-

كان لموقع البلاد واتساع رقعة الأرض التى تمتلكها الإيالة دور بارز فى أن تكون منطقة مهمة عبر العصور، إضافة إلى أنها ربطت دول المشرق بدول المغرب بالإضافة إلى انتظام سطحها[2] ، واتصالها بالدول الأوروبية عن طريق البحر المتوسط وامتدادها إلى الدول الإفريقية فى الجنوب ، قد زاد هذا من أهميتها، وأصبحت تشكل حلقة وصل بين أقطار المغرب والمشرق ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعدت على الاتصال بين أوروبا وأفريقيا[3] .

---

[1] عبد العزيز طريح شرف . جغرافيا ليبيا ط (٢) ،دارالجامعات المصرية (الاسكندرية ، ١٩٧١) ، ص٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦.

[2] محمد المبروك المهدوى ، جغرافيا ليبيا البشرية ،منشورات جامعة قاريونس ، (بنغازى ١٩٩٨)، ص٩.

[3] المرجع نفسه ، ص١٢.

قد أثر هذا الموقع تأثير بالغاً فى تاريخ الإيالة ، وانعكس هذا التأثير وبصورة واضحة على أوضاعها السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية ، كما أنه نتيجة للتغيرات التى أحدثتها ظروف التغيرات الإقليمية والدولية ، ففى تاريخ الإيالة الطويل ، وعبر عصورها الماضية نجد أن االمنطقة وقعت تحت تأثير الحضارات القديمة ، مثل : الحضارات المصرية ، والفينيقية ، واليونانية ، والرومانية ، وأدى استقرار شعوب هذه الحضارات في المنطقة أو فى المناطق المجاورة لها إلى تكوين مجتمعات مدنية مزدهرة .

كما ارتبطت إيالة طرابلس الغرب منذ أقدم العصور التاريخية بالمنطقة التى تحيط بها شرقاً وغرباً ، والتي تمثل اليوم الوطن العربي وتداخلت معه فلم يكن بينها وبين هذه البلدان أي نوع من الحواجز تعيق اتصالها بهذه البلدان ، وقد تعرضت جميع هذه البلدان لتيارات حضارية واحدة ، كما اشتركت كلها فى المساهمة الإيجابية للتأثير على هذا التاريخ ، وبناء حضارات فى المنطقة ، وكانت طرابلس الغرب بحكم موقعها الجغرافى مركز التقاء خطين رئيسيين يربط أحدهما بين شرقي المنطقة وغربها ، أي بين أقطار المشرق العربى وأقطار المغرب العربي ، ويصل الخط الآخر بين أوربا من جهة وبين قلب أفريقيا من جهة أخرى، ومما لاشك فيه أن مثل هذا الموقع قد أثر فى تاريخ البلاد وعبر العصور[١].

لعل من أبرز التيارات الحضارية التي تعرضت لها البلاد هي الحضارة اليونانية والتى أسست مملكتها فى شرقي البلاد ، وكونوا إقليم المدن الخمس ، أما الفينيقيون فأسسوا مدنهم الثلاث فى غربي البلاد ، وهى لبدة ، وأويا، وصبراتة ، وإن كان الفينيقيون شعباً تجارياً ، فإن اليونان والرومان كانت لهم آثار اقتصادية متمثلة فى اهتمامهم بالزارعة ، لقد حّول الرومان البلاد إلى مركز لزارعة القمح والحبوب ، تمد روما بإنتاجها ، والتي كانت تعانى نقصاً كبيراً فى هذه الغلة ، وقد سموها مخزن غلال روما ، وفى أعقاب الرومان جاء الفتح الإسلامى سنة ٦٤٠ م. وبعد أن اتسع الفتح العربي الإسلامى شرقاً وغرباً أصبحت البلاد ترتبط بعلاقات مع الشرق والغرب ، وجرت العادة أحياناً بتسمية الأقاليم بأسماء عواصمها وقد نجد هذا

---

[١] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ – ٢٠٦.

العرف الإسلامى فى بقية أقاليم شمال أفريقيا وفى عدد من الأقاليم الإسلامية الأخرى[١] .

قد وصف أحد المصادر الإقليم بأنه (بلدة كريمة طيبة التربة ، مخصبة القاعة ، بسواحل أفريقيا الشمالية ، وتحدها من الجنوب الصحراء الكبرى، وشرقًا الحدود المصرية ، وشمالاً البحر الرومى ، وغرباً تونس ، وأراضي قبائل الشعابنة ، التي بين طرابلس والجزائر)[٢].

يمكن القول بحسب هذا الوصف هى أقرب إلى حدود (ليبيا) اليوم ، وقد اعتبر إقليميا فزان وبرقة جزءاً من الإيالة عند أكثر ممن كتبوا عن تاريخ إيالة طرابلس الغرب فى تلك الفترة، بينما ذكر البعض الآخر أن أراضي سرت باعتبارها الحدود الشرقية للإيالة ، فجعلوا برقة خارجة عنها ، ويعود ذلك إلى أن بنغازي وبرقة عامة تارة تكون ملحقة بالإيالة، وأخرى تكون منفصلة عنها[٣].

مجمل القول هو أن المدلول السياسي لطرابلس الغرب ينصرف فى تلك الفترة على ما أصبح يعرف منذ الاحتلال الإيطالى عام (١٩١١) م باسم (ليبيا)، ويشمل طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، إذ لم تكن برقة ، وفزان إلا قطعتين من طرابلس[٤].

أما من ناحية التضاريس فقد تمثلت فى أراضي إيالة طرابلس الغرب جميع (الأدوار الجيولوجية) بحسب آراء الجغرافيين ، إذ يمكن وصفها بصورة عامة بأنها هضبة صخرية رملية تتخللها تلال قليلة متوسطة الإرتفاع ، خالية من المجاري المائية الدائمة، تنتشر فيها بعض المنخفضات التي تحولت إلى واحات، تفصل بينها بقع شاسعة جرداء ، ويتم الاتصال من الساحل فى الشمال إلى الهضبة الصحراوية مباشرة ،إلا فى منطقتين يلي الساحل فيها مرتفعات تشكل كلاً من الجبل الأخضر

---

[١] محمد الهادى أبو شعيرة ، ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية ، مجلة كلية الاداب ، العدد الأول الجامعة الليبية، (بنغازي ، ١٩٥٨) ، ص ٣.

[٢] أحمد النائب الأنصارى ، المنهل العذب ، ص١٩ –٢٠ .

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٠ .

[٤] الطاهر أحمد الزاوى ، ولاة طرابلس منذ بداية الفتح العربي حتى نهاية العهد التركي ، منشورات دار الفتح للطباعة والنشر (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص٣ .

المطل على ساحل برقة ، وجبل نفوسة المطل على ساحل طربلس، إلى أن تنتهي الهضبة فى الجنوب بجبال تبستى .

تربة أراضى إيالة طرابلس رملية قليلة الطين ، وهى فقيرة من حيث المادة العضوية ، ويميل لونها أحياناً إلى الحمرة ، وهى صالحة للزارعة إذا توفرت لها المياه ، وبسبب قلة المياه كانت المساحة المزروعة دوماً ضيئلة بالنسبة للمساحة العامة للإيالة ، ومن هنا كانت مشكلة الزارعة فى الإيالة مشكلة مياه أكثر منها مشكلة تربة .

مناخ هذه الإيالة مناخ البحر المتوسط ، ولكن الظروف الصحراوية أقوى وأعم انتشاراً ، حتى يمكن اعتبار البلاد بصفة عامة إقليماً صحراوياً[١]، وإن كان من الممكن التمييز بين مناخ بحري منخفض نجد فى منطقة الشريط الساحلي، ومناخ بحري مرتفع نجده فى المرتفعات الجبلية ، فى كل من جبال نفوسة أو الجبل الأخضر، ومناخ صحراوي يعم بقية البلاد ، ويتجلى هذا التنوع المناخي في هطول الأمطار من حيث كمياته وأماكن سقوطه وتوزعه ، فالأمطار فى إقليم طرابلس قليلة عموماً، ولكنها فى إقليم برقة أغزر منه ، ثم إقليم فزان الذي يعتبر فيه المطر نادراً ، ومما يزيد فى مشكلة قلة الأمطار أن كمية الأمطار التي تهطل فى كل من برقة وطرابلس لا تكون موزعة على أشهر السنة توزيعاً منتظماً ، أو بصورة تتناسب والزراعة ، مما يسبب متاعب صعبة فى عمليات الزراعة [٢].

يتشابه إقليما طرابلس وبرقة فى عدم انتظام المناخ ، وفى تكرار مواسم القحط الكلي والجزئي ، حيث يتعرضان للجدب العام الشديد الوطأة كل سبع أو عشر سنوات بصفة دورية.[٣]

قد انعكس هذا الوضع الجغرافي على الأقاليم النباتية ، وأثر على الزراعة فى الإيالة ، ويمكن وصف الزراعة فى إيالة طرابلس بأنها ثمرة الانتقال بين ظروف البحر المتوسط والظروف الصحراوية، مختلطة فيها أشجار النخيل التي تمثل الإقليم

---

[١] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع سابق ، ص ١٤- ١٦ ، سالم على الحجاجى ،ليبيا الجديدة، منشورات جامعة قاريونس، (بنغازي ، ١٩٨٩)، ص٣٦- ٣٧، ٤٩ – ٥٠ ، ٥٣ .

[٢] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص١٦–١٧.

[٣] رتشارد توللى ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

الصحراوي، بأشجار الزيتون التى تمثل اقليم البحر المتوسط ، ونجد فيها الواحات الخضراء وسط الرمال الصفراء ، كما ظهرت فى الشريط الساحلي وفى بعض المرتفعات الجبلية أشجار الفواكه ، وزرع فيها القمح والشعير، بينما انتشرت أشجار النخيل فى الواحات [١].

تأخذ إيالة طرابلس الغرب مظهراً هضبياً ، حيث نجد مساحات واسعة منها متشابهة فى تركيب سطحها ، ولاتختلف فى مظهرها عن الهضبة التى تتكون منها الصحراء الكبرى ،الا أن السطح العام للإيالة يتفاوت فى الارتفاع على مناسيب تحتوي عديداً من المظاهر التظارسية المختلفة تحمل الطابع السهلي، والجبلي ، والأحواض ، والصحارى، والهضاب[٢].

بذلك أخذت إيالة طرابلس طابعها المميز عن غيرها من بلدان شمال أفريقيا، من حيث إنه ليس فيها سهول واسعة، ولا جبال مرتفعة ممتدة مثل جبال أطلس ، ولا أنهار ، دائمة الجريان ، كنهر النيل فى مصر ، ولكنها تتشابه ببعضها خاصة مع المغرب ، والجزائر فى التباين بين إقليمي الساحل والداخل ، ففي المناطق الشمالية الساحلية توجد أهم المناطق السهلية الصالحة للزراعة ، أو التى تتركز فيها المدن الرئيسية ، وتكون هذه المناطق القاعدة الإقتصادية ، والبشرية للإيالة وتتوفر فيها الطرق البرية والموانئ البحرية .

بذلك تكون المدن الشمالية قد استحوذت على النصيب الأكبر من الاهتمام لضمان الموارد الاقتصادية التى ترتكز عليها الإيالة[٣]، وكانت هذه المناطق مناطق جذب للسكان والاستقرار البشري، فى الوقت الذي لاتزال فيه بعض المناطق والأجزاء الجنوبية تعاني من عدم الاهتمام[١]، وفقدت طرق العمران، وترتب على ذلك نوع من العزلة عن المناطق الشمالية ، وقلة الأنشطة الاقتصادية بها ، مقارنة مع الأقاليم الشمالية ، وحاولت هذه المناطق الجنوبية تعويض هذا النقص بالاتجاه إلى المناطق

---

[١] محمد المبروك المهدوى ، المرجع السابق ، ص١٦١- ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٣؛عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص٣٣٨، ٣٤٠- ٣٤١، ٣٤٤، ٣٥٠- ٣٥١.

[٢] عبد العزيز طريح شرف ،المرجع السابق ، ص ٣٠٩-٣١٠، ٣١٤-٣٢٥.

[٣] المرجع نفسه ، ص ٢١٥ – ٢١٦ ، ٢١٨ .

[١] محمد المبروك المهدوى ، المرجع السابق، ص ٢٥ .

المجاورة لها صوب الجنوب، ومدت جسور الاتصال فيما بينها ، من هنا كانت إيالة طرابلس فى الوطن العربى جسر اتصال بين مشرقه ومغربه ، وكانت بالنسبة لأوروبا بوابة لأفريقيا ، ونظراً لاتساع الرقعة المكانية فقد كانت أجزاؤها الثلاثة الرئيسية (إقليم طرابلس – إقليم برقة – إقليم فزان) كثيراً ماتداخل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع الأجزاء المجاورة لها من المناطق القريبة منها ، فترتبط برقة مع مصر ، وترتبط طرابلس مع تونس ، وترتبط فزان مع السودان وتشاد والنيجر[٢].

تبعاً لذلك فإن هذه الدراسة حتى وإن لم تضع من بين أهدافها في عملية البحث فى الخلفية الجغرافية ، ومفاهيمها فإن موضوع العوامل المؤثرة فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، له علاقة بالطبيعة الجغرافية ، إذ يعتبر العامل الجغرافي أحد العوامل المؤثرة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، مما دعاني للتوقف عند الموقع الجغرافي ، والشكل الطبيعى الذي كانت البلاد عليه ، وسوف يذلل الكثيرمن الصعاب لإدراك أهم العوائق والمشاكل الطبيعية التي لها تأثير فى الحياة الاجتماعية والحالة الاقتصادية، وبالتالي يتم تحديد طبيعة البلاد الاجتماعية والاقتصادية .

من خلال الخلفية التاريخية والجغرافية السابقة يتضح أن الوضع السياسي فى أراضي إيالة طرابلس الغرب يغلب عليه طابع التفكك ، والتجزئة الإقليمية، نلاحظ أنه عندما تم دخول العثمانيين عام (١٥٥١) م كانت هذه أولى المشاكل التي واجهتهم ، واستمرت مع فترة حكمهم الأولى .

حيث مثلت ظاهرة التجزئة السمة البارزة ، ففى ظل فقدان الحدود الإدارية والتي لم تكن واضحة ، كان الحديث عن الإيالة يعنى الحديث عن ثلاثة أقاليم منفصلة ، وهى إقليم طرابلس الذي يشمل المنطقة الواقعة من سرت شرقاً حتى جنوب تونس ، وإقليم برقة الذي يمتد من منطقة سرت غرباً فى اتجاه الشرق إلى الصحراء الغربية لمصر ، وإقليم فزان الذى يقع فى جنوب الإيالة ويمتد إلى حدود تشاد والنيجر .

إن العوامل الجغرافية ، والمناخية للإيالة كان لها دور بارز ضمن عوامل أخرى ، فى وضع حدود طبيعية بين الأقاليم الثلاثة ، فشكلت منطقة خليج سرت ،

---

[٢] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع سابق ،ص٢٠٦ .

التي يلتقى فيها البحر بالصحراء منطقة عازلة بين إقليمي طرابلس وبرقة ، في حين مثلت الحمادة الحمراء ، ومنطقة الهروج فواصل طبيعية لإقليم فزان عن طرابلس وبرقة .

إن هذه الحدود الطبيعية كان لها أثرها فى الإيالة عبر تاريخها الطويل الأمر الذى أدى إلى اختلاف التاريخ السياسي للبلاد ، وانعكس ذلك على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

إن مشكلة الإقليمية فى أراضى الإيالة ليست مشكلة حديثة ارتبطت بالعهد العثماني، بل هى ظاهرة بارزة فى تاريخ الإيالة منذ القدم ، وإذا مارجعنا إلى تاريخ الإيالة قبل حكم العثمانيين نلاحظ أن إيالة طرابلس الغرب (ليبيا) لم تكن حاضرة لدولة، وإنما كانت تابعة لإحدى الامبراطوريات، أو كفرع من فروعها ، إذ كان إقليم طرابلس منذ القرن السابع قبل الميلاد تحت سيطرت الفينيقيين، وتابع لقرطاجة حتى عام (١٤٦ ق.م) ، ووقع الإقليم تحت الاحتلال الروماني ، وكان إقليم برقة مستعمرة إغريقية منذ عام (٦٣١ ق. م) ، ثم أصبحت تابعة لمصر في سنة(٣٢١ ق. م) ، تحت حكم البطالمة حتى سقوط الحكم البطلمي بمصر سنة (٧٤ ق.م) ، ودخول الرومان إليها ، ومع أن الرومان نجحوا فى السيطرة الكاملة على شمال أفريقيا ، إلا أن التقسيمات الإدارية التى اتخذوها والتى سار عليها ما آلت إليهم تلك الممتلكات أبقت الأراضي الليبية منفصلة عن بعضها فى إقليمى طرابلس وبرقة ، إذ جعلت برقة تابعاً لمصر ، فى حين جعلت طرابلس تابعة لإفريقية[١] .

أما فيما يخص إقليم فزان فإنه كان تحت سيادة قبيلة الجرمنت فى القرن الخامس ق.م ، وتمتع باستقلالية تكاد تكون منفصلة تماماً عن الإقليمين الآخرين، حتى فى مراحل التاريخ الإسلامي إذ احتفظ هذا الإقليم بنوع من الاستقلال ، ثم خضع هذا الإقليم لنفوذ أسرة بني الخطاب ، وأصبحت العاصمة زويلة واستمرت مايقرب من قرنين ونصف ، ثم دخل هذا الإقليم تحت سيادة كانم فى عام(١٢٥٨)م واستمر هذا النفوذ حتى القرن الرابع عشر الميلادي حتى استطاعت إحدى الأسر

---

[١] حسن مؤنس ، تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح العربى إلى بداية الاحتلال الفرنسى للجزائر، ط١ العصر الحديث للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢، ج١ ، ص١٩٦.

المحلية من الخرمان تخليص هذا الإقليم من تحت سيطرة كانم، وانتهى حكم هذه الأسرة بظهور نفوذ أولاد محمد ، وسيطرتهم على الحكم بداية القرن الخامس عشر[٢].

إن انفصال الأقاليم الثلاثة عن بعضها ولو بصورة غير تامة كانت العوامل الجغرافية تلعب فيها دوراً كبيراً بحيث خلقت نوع من التجزئة لاراضى الإيالة، وأدى ذلك إلى ارتباطات وتواصل يختص به كل إقليم على حدة ، واختلف عن الإقليمين الآخرين ، إذ ارتبط إقليم برقة بمصر ، وإقليم طرابلس بتونس ، وإقليم فزان بالجنوب ، ونتج عن هذا الارتباط وجود علاقات اقتصادية واجتماعية مع تلك المراكز زادت فى تأكيد إقليمية الأراضي الليبية[٣] ، وهذا لا يعني بأن التواصل الاجتماعي و الاقتصادى كان مفقوداً تماماً ، ولكن ما أقصده أن ارتباط برقة مثلاً أو علاقتها الاقتصادية والاجتماعية مع مصر كانت أقوى من علاقتها بطرابلس ، كما أن علاقات إقليم طرابلس كانت قوية بتونس أكثر من علاقتها بإقليمي برقة وفزان ، فى حين ظل إقليم فزان تربطه علاقات مع المناطق الجنوبية، وفى بعض الأحيان وقعت تحت تبعية سياسية زادت من حدة انفصالها، مثل الذي حدث عام ١٢٤٨م، عندما اتسعت مملكة كانم ، وضمت لنفوذها إقليم فزان وظل الإقليم خاضعاً لنفوذ كانم حتى عام ١٣١٠ م ، وقد نتج عن تبعية إقليم فزان لمملكة كانم أن توافد على الإقليم العديد من العناصر الكانمية والقرعان ، الذين استقروا فى واحات القطرون وتراغن ، ولاتزال بعض أطلال القلاع موجودة فى المنطقة شاهداً على تلك الحقبة التاريخية من العلاقات التى جمعت إقليم فزان مع مناطق الجنوب[١].

---

[٢] حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص٢٢٨ .

[٣] أنعام محمد سالم ، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية، منشورات مركز جهاد الليبيين الدراسات التاريخية (طرابلس ١٩٩٨) ، ص ٢٤٢.

[١] صفوة القول أن إقليم فزان تعددت اتصالاته بالمناطق الجنوبية في الإطار الاقتصادى والاجتماعى ، وتصل أحياناً إلى المستوى السياسى ، إذ كانت علاقته السياسية قوية مع هذه المناطق ، ونستدل على ذلك بأن حكام إقليم فزان كانو يلجؤن في كثير من الأحيان إلى المناطق الجنوبية، مثل برنو ، وكانوا على أثر الضغط عليهم من قبل الحكم الأتراك ، وتفسير ذلك أنهم وجدو في المناطق الجنوبية الملاذ، الآمن لهم في أثناء فرارهم من بطش الحكام الأتراك ممايدل على أنهم كانو مرتبطين بعلاقات سياسية جيدة مع حكام هذه المناطق نتيجة للمصالح المتبادلة . محمد سليمان أيوب ، مختصر تاريخ فزان حتى عام ١٨١١ ، المطبعة العربية ، (طرابلس ١٩٦٧)، ص ٤٥ – ٤٦ .

وانعكس ذلك على مدى ارتباط الأقليم بالمناطق الشمالية التي تمثل المركز بالنسبة لإيالة طرابلس الغرب ، مما أسهم فى إضعافها وتجزئة الإقليم الواحد ، وفى المقابل قوت هذه الروابط والصلات مع المناطق الجنوبية ، كما أن لهذا الإقليم ظروفه الطبيعية الخاصة والتى تميز بها عن الإقليمين الآخرين .

لئن كان الإنتاج الزارعي والإنتاج الرعوي فى كل من إقليمي طرابلس وبرقة يستفيدان من سقوط بعض الأمطار التي تسقط فى شمال الإيالة فى فصل الشتاء ، فإن هذه الميزة لاتتوفر فى إقليم فزان إلا بشكل بسيط ، فهذا الإقليم واقع فى قلب الصحراء ، ولا يسقط المطر فيه إلا فى حالات نادرة[٢]، إلا أن هذا الإقليم عوض هذا النقص عن طريق الحركة التجارية، إذ استطاع ربط وتعميق الصلات التجارية بين المناطق الإفريقية والمناطق الشمالية ، فعبر كل العهود كان هذا الإقليم من أهم المحاور التى استثمره حكامه فى مد الجسور والصلات التجارية بالمناطق الإفريقية التي تقع وراء الصحراء ، إذ ربط هذا الإقليم طرابلس مع مناطق الجنوب من زويلة إلى بحيرة تشاد كانو وبرنو[٣].

وفي بعض الأحيان تكون العلاقات قوية جداً ، إذ تفوق المستوى التجاري والتبادل الاقتصادي حيث وصلت إلى درجة تبادل السفارات والهدايا، مثل الذى حدث مع سلاطين برنو في عهد الدولة الحفصية ، إذ استفادت من بسط نفوذها على منطقتي غدامس وغات[١] ومن أبرز السفارات التى تمت بين مناطق ، الإيالة ومملكة برنو في أثناء العهد العثماني الأول ، البعثة التي وفدت إلى إيالة طرابلس سنة ١٦٢٣ م ، والبعثة التى أرسلتها الملكة عائشة ، ثم ابنها (زلوما) سنة١٦٧٥ م ، وقد كثرت الزيارات التي قام بها أمراء برنو إلى فزان لتزيد من عمق التواصل بين هذا الإقليم والمناطق المجاورة له ، وبفعل العامل الجغرافي أصبح هذا الإقليم ملتقى

---

[٢] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٣) أبو عبيد الله البكري ، المسالك والممالك ، تحقيق أودريان فان ليوفن واندرى فيري ، الدار العربية للكتاب، بيت الحكمة ، (تونس ١٩٩٢) . ج ٢ ، ص ١٢٨ -١٢٩ .

[١] عبد الجليل التميمي، (الروابط الثقافية المتبادلة بين تونس وليبيا ووسط وغرب أفريقيا خلال العصر الحديث)، المجلة التاريخية المغربية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني السنة الثامنة،عدد٢١- ٢٢، سنة ١٩٨٧ ، ص١٠.

لمجموعة من الطرق الهامة التى تمرعبر الإيالة عن طريقه ، وكانت أهمية هذه الطرق تكمن في أنها تمثل المنفذ للحركة التجارية التى يعبرها تجار القوافل .

إضافة إلى ذلك تعتبر المسالك للحجيج الذين كانوا يقصدون شبه الجزيرة العربية[٢] ، كان لهذا الوضع الجغرافي أثر كبير في خلق تجزئية اجتماعية واقتصادية ، فقد مثل إقليم طرابلس الغرب في جل مراحل تاريخه أطرافاً لمراكز مختلفة ، وهذه التبعية لا ترتبط بضرورة وجود سيطرة سياسية مباشرة للمركز على الأطراف ، وأنما مردّها وجود علاقات حيوية ربطت مناطق بأخرى ، ومحورها سيطرة المناطق التى تملك الجزء الأكبر من الحاجات التى تخضع لها تلك العلاقات على المناطق الأخرى ، مما يجعل الأولى تظهر كمراكز في حين تظهر الثانية كأطراف تابعة للمراكز الأولى ، وهو ما يبرز في علاقة طرابلس بتونس ، وعلاقة برقة بمصر ، وعلاقة فزان بالجنوب[١] .

---

[٢] إن موقع هذا الإقليم جنوبي غرب (ليبيا الحالية) يجعله على الأقل ملتقى لثلاثة طرق للحجيج القادمين من شمال غرب أفريقيا والسودان الغربى ، والسودان الأوسط ، وهناك طريق لقوافل المغاربة ، وهذا الطريق للقوافل المغاريبية يمربفزان ويبدأ من مراكش ثم يتجه جنوباً إلى طرابلس وهذا هو الطريق الذى سلكه الرحالة المغربى أبو سالم العياشى في القرن السابع عشر ، والطريق الآخر يتجه شرقاً مباشرة إلى مرزق ، عاصمة فزان حيث يلتقي من هناك بالطريق التجاري الرئيسى الذى يمر عبر أوجلة ومصر ، أما الطريق الثالث فيأتي من حوض بحيرة تشاد ويلتئم مع طريق مرزق ، وإلى أقصى الشرق يوجد طريق رابع يربط وادئ أولاً بفزان ثم أصبح هذا الطريق مع نهاية القرن الثامن عشر يربط وادئ بالكفرة وجالو ثم بنغازي . يمكن وصف إقليم فزان بالمنطقة الحيوية بالنسبة للتجار والمسافرين على طول خط هذا الطريق ، فالطرق التجارية كانت هي المعبر الحقيقى لحركة المبادلات التجارية والحضارية وانتقال الأفكار ، والثقافات بين شعوب المناطق الداخلية ، وهذا جعل العديد من الباحثين يربطون بين حركة التجارة وانتشارالإسلام في أفريقيا، والمصاد التاريخية رغم قلتها ، إلا أنها تلقي الضوء على الطريقة التى كانت تتعامل بها السلطات القائمة في فزان، خصوصاً فى فترة حكم أولاد محمد ، وتؤكد أن سياسة أولاد محمد كانت تسعى دائماً لإقامة علاقات سياسية وتجارية مع بلدان الجنوب ، كما أنه هناك مجموعة من الملوك الذين عبرو المنطقة لأداء فريضة الحج، ومنهم الماي (دونمة بن علي بن عمر – سنة ١٦٩٦– ١٧١٥)م، والماي = = (حمد بن دونمة ، ١٧١٥– ١٧٢٩) ، والماي (محمد بن حمدون ، ١٧٢٩ – ١٧٤٤)م وأغلب الظن أن هولاء قد مروا بفزان في رحلتهم إلى الأرضى المقدسة ، أبو سالم العياشى ، الرحلة العياشية ، ماء الموائد ، ط(٢) وضع فهرسها محمد حجى ، دارالمغرب للتأليف والترجمة (الرباط ، ١٩٧٧)، ص ١٣٢ ، عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ، ص ١٣.

[١] أنعام محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ – ٢٢٤٥ .

هذه العلاقة الحيوية ميزت تاريخ إيالة طرابلس الغرب القديم، والوسيط والحديث ، وظهرت وشكلت التجزئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أهم ملامح تاريخها ، وأدت إلى وجود اقتصاديات إقليمية بين طربلس الغرب والجنوب التونسي ، وبين برقة ومصر ، وبين فزان وبلاد السودان وانتشاد[٢].

قد حاولت الدولة العثمانية عن طريق ولاتها في إيالة طرابلس الغرب توحيد أراضى الإيالة واخضاعها لسلطة سياسية واحدة .

إن تحقيق هذه الوحدة كانت كما يتضح من دراسة تايخ الإيالة إبان الحكم العثمانى سيطرة اسمية أكثر من كونها حقيقية ، فالوجود الفعلي للعثمانيين فى الإيالة ظل فترة طويلة من الزمن مرتبطاً بالجزء الغربي من الإيالة (إقليم طرابلس) ، ومحصور فى أغلب الأوقات فى المناطق الساحلية ، أما بقية أجزاء الإيالة والمناطق الداخلية فإن سيطرة العثمانيين عليها كانت ضعيفة ، فالمنطقة الشرقية ، بقيت طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن السابع عشر خارج سيطرة حكومة الإيالة ، حيث تم بعد ذلك احتلال المناطق الساحلية فى سنة ١٦٣٥ م ، وتم إخضاع بنغازي ، وفى سنة ١٦٦٢ تم إخضاع درنة، ووضع الحاميات العسكرية بها وتم إرسال حملات عسكرية أخرى باتجاه الواحات الجنوبية ، وتم إخضاع أوجلة ١٦٣٩ م ، ولكن مع ذلك فإن نفوذ الولاة العثمانيين انحصر فى المدن الساحلية ، في حين بقي نفوذ رؤساء وشيوخ القبائل قوياً فى الدواخل ، واقتصر دور الولاة على فرض وتحصيل الضرائب التى كثيراً ما كانت تنقطع نتيجة لأسباب مختلفة، فمثلاً كان إقليم فزان رغم المحاولات المتكررة من الولاة العثمانيين من أجل فرض السلطة السياسية ، عليه إلا أن كل محاولاتهم باءت بالفشل واحتفظ الإقليم بالاستقلال تحت حكم أسرة أولاد محمد، وأن اقترن ذلك فى بعض الأحيان بخضوعه عن طريق دفع الضرائب فى بعض السنوات[١] وفى بعض الأحيان اتخذت

---

[٢] علي عبد اللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركة وسياسة التواطؤ ومقاومة الاستعمار ،١٨٣٠– ١٩٣٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت، ١٩٩٥)، ص٣٤، ٧٦، ٩٤.

[١] أبو سالم العياشى ، المصدر السابق ، ج ١ . ص ١٠٦ ، شارل فيرو ، المصدر السابق ،ص ١٤٧ ،١٤٩ اتورى روسى المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢٣٢– ٢٣٣ ،٢٤٢ .

الحكومة بعض الوسائل والأساليب من أجل إضعاف قوة التحالفات القبلية التي واجهتهم(٢).

هذا يقودنا إلى أن الفشل العثمانى في فرض سيطرته على كل أجزاء الإيالة يبدو أنه راجع إلى قوة البناء القبلي للمجتمع الليبيي، وأصبح النظام القبلي ملائم لمواجهة المشاكل الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية ، حيث إن المصالح الاقتصادية من هذا المنظور القبلي أو التقسيم القبلي للأراضي كان سائداً(٣) ، بذلك وجدت هذه التحالفات القبلية مرونة فى التعامل والتعايش فى ظل هذا الوضع بحيث أصبحت كل قبيلة تحمى أفرادها ، ويكون انتماء الفرد انتماء تاماً للقبيلة(١) ، وثمة مظهر آخر له دور فى التقليل من شأن التحالفات القبلية(٢) ، وهو ظهور جماعة المرابطين الذين كان أغلبهم من الوافدين إلى الإيالة ، وفيه أصبح المرابط ، أو الشريف الذي يقال: إنه ينتسب إلى نسل آل البيت، وأخذ هذا المرابط دور مثل الدور الذي يلعبه شيخ القبيلة والذى كان يشغل منصبه بطريق الوارثة ، وقد انتشر المرابطون في الإيالة وأخذ نفوذهم وقوتهم تتزايد، وكان ذلك عاملاً مهماً من عوامل إضعاف قوة التحالفات

---

(٢) عملت الحكومة التركية على إضعاف قوة التحالفات القبلية وذلك بتغييرالأساليب فى التعامل معها ، إذ تم تعين أحمد بن هويدى الخرمانى ، عاملاً على فزان ، فبعد أن فشلت الإدارة العثمانية في طرابلس في حكم الإقليم عن طريق مقيم تركي فى مرزق ، حاولت هذه المرة استخدام عاملاً محلياً يمثل المعارضة لحكم أولاد محمد ، ليقوم بتدابير شوؤن الإقليم ، ويلتزم بإرسال الخراج إلى طرابلس، ويؤمن الطريق فى أراضى فزان ، فوقع الاختيارعلى أحمد بن هويدى الخرماني الذى ينتسب إلى جماعة الخرمان سكان وادى الأجال، الذين كانوا دائماً من المعارضين لحكم أولاد محمد باعتبارهم مغتصبين لملك كان لهم ، ولذا كانوا يرحبون بأى عدو لاسرة أولاد محمد ، ويتعارضون مع أية حملة عثمانية ضدهم ، وقد بقي أحمد بن هويدى هذا حاكما لفزان حتى سنة ١٦٢٧، ابن غلبون المصدر السابق ،ص ١١٣ ، مصطفى خوجة، المصدر السابق ٦٣ .

(٣) ورقة خطية تفيد وقوع خصام بين قبيلتي الدعكة والضباعة من قبائل ورفلة على أرض وكل واحد من الفريقين استظهر بوثيقة له فحكم القاضي ببطلان وثيقة الضباعة لأنها كانت مزورة وشهد بذلك الشهود بتاريخ ١١٩٠هـ/١٧٧٦م ، الملحق رقم ٢ .

(١) عقد قسمة ومراضاة بين الفقيه إبراهيم بن حسن أبوصاع وبين عاشور بن حامد الجمالي بتاريخ ١١٨٥هـ/١٧٤٥م ، الملحق رقم ٣.

(٢) وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، رسالة من أهل سيف النصر بن غيث وأولاد سليمان يطالبون فيها من أحد أبنائهم بالرجوع إليهم ويعطونه الأمان بألا يمسه سوء من قبل الحاكم وفيها تظهر المكانة القوية للمرابطين والأولياء وتفكيرهم في قلوب الناس والحكومة ومدى اعتقادهم بهم ، بتاريخ ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م ، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية ، ملف الأسرة القرمانلية ، وثيقة رقم ٢٤- ٣ ، الملحق رقم ٤ .

القبلية التى لم يظهر أنها قامت بعمل عدواني ضد الحكومة إلا أنهم كانوا يحضون بمكانة اجتماعية مما جعل الناس يلتفون حولهم ويكونون نوعاً من التحالفات التى كانت شبيهة بالتحالفات القبلية ، وقد يكون من أغلب الظن أن عدم ظهور السلطة السياسية بمظهر العداء اتجاه هذا النوع من التحالفات راجع إلى أنهم كانوا وسيلة للولاة من أجل الضغط على التحالفات القبلية وفرض نوع من المفاوضات ، أو منع القتال فى بعض الأحيان، وفى إطار غياب السلطة المركزية والحركة الفعلية لهذا ، واستمرار العلاقات الإقليمية على ما كانت عليه أقاليم الإيالة ، يتبين عدم جدية التحركات العثمانية للسيطرة على الإيالة السيطرة التامة[٣].

وعليه فإن هذا الوضع القائم فى الإيالة لايمثل أي عائق لهم ، طالما أن نفوذهم على المركز مستمر في (طرابلس) ، وطالما أن الضرائب ، والتى تهمهم بالدرجة الأولى ، تصلهم من مختلف المناطق ، وفى حالة انقطاعها فإن السلطة الحاكمة تكتفي بإرسال حملات تأديبية .

إن هذا الوضع الذي كانت عليه إيالة طرابلس أبان الحكم العثمانى حتى وإن كانت أحدى سماته هو غياب السلطة المركزية الفعلية ، فإننا لايجب أن نغفل أنه فى خلال هذا العهد استطاع العثمانيون وضع اللبنة الأولى نحو توحيد الأقاليم الليبية وإظهارها على الأقل بمظهر الكيان السياسي الموحد ، فبفضل جهودهم التي مهدت للقرمانلي الطريق لإخضاع المنطقة وبشكل مباشر له ، ولاتنتهي عنده هذه المهمة فقط، بل استطاع تحقيق الاستقرار فى جميع المجالات ، إلا أني ارجي الحديث هنا عن مرحلة أحمد القرمانلى والاستقرار الذى حدث فيها، لكي أتحدث عن عوامل أخرى لها علاقة مؤثرة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

العوامل الداخلية:

[٣] شارل فيرو المصدر السابق ، ص ١٧٨- ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤ .

كانت هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي أثرت فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وأخذت دورها ضمن عوامل أخرى ، لتعكس هذا التأثير على الإيالة بصفة عامة ، وتجلت العوامل الداخلية فى حكم الولاة السابقين وسياستهم ، وأوضاع الأهالي في حين الاستقرار والاضطرابات ، إضافة إلى حركة التجارة الداخلية والزراعة والعوامل المؤثرة فيها .

لقد تميزت المرحلة الأولى من الحكم العثماني لإيالة طرابلس الغرب ، بنشوب عدد من الانتفاضات الداخلية قامت بها مجموعة من العناصر المحلية من زعماء القبائل فى المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وكانت هذه الحركات التى ظهرت فى الإيالة قبل حكم أحمد القرمانلي (١٧١١) كثيرة جداً ، إذ يتجاوز عددها العشرين حركة وانتفاضة ، ومنها على سبيل المثال ثورة حجاج بغريان فى سنة (١٥٧٤ – ١٥٧٥)م ، وثورة يحي بن يحي السويدى فى تاجوراء سنة (١٥٨٧ – ١٥٨٨) وثورة عبد الصمد فى سنة (١٦٠٠ –١٦٠١) م ، وثورة الشيخ عبدالله فى الجبل سنة (١٦٠٦)م[1].

لعل أبرز مايستدعي اهتمام المتمعن فى ظروف قيام هذه الثورات والانتفاضات ، هو ارتباطها الوثيق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وجاءت هذه الحركات والانتفاضات كرد فعل عنيف ضد الحكم العثماني المباشر من قبل تلك الفئات ، وتعبيراً عن استيائها من سياسة النخبة العسكرية الحاكمة ، فى محاولات فرض السلطة المركزية عن طريق القوة واستخدام الوسائل القمعية فى أغلب الأحيان ، وحتى فترة حكم الساقزلى لم تكن إلا مجرد انقطاع مؤقت فى تسلسل الأحداث السابقة ، كانت هذه الأحداث دليلاً على عدم قبول الأهالى بالسياسة العثمانية التى تسيطر على أهم الوظائف فى الدولة ، وكان لضعف السلطة المركزية وفقدانها السيطرة على الإيالة وخصوصاً في المناطق الداخلية أثر كبير فى نشوب هذه الحركات ونشاطها ، إذ شهدت الإيالة في فترة حكم الدايات ضعفاً سياسياً واضحاً نتيجة لبعد المسافة ، فإن هذه المناطق قد احتفظت بطابعها القبلي فى الحكم ،

---

[1] ابن غلبون ، المصدرالسابق ، ص ١٠١–١٠٢ ، ،شارل فيرو المصدر السابق ، ص١٣٠ –١٣١– ١٣٢، ن . أ بروشين المرجع السابق ص ٢٣٦، ٢٣٩ .

واحتفظ شيوخها وزعماؤها من روساء القبائل والعشائر بنفوذهم على مثل هذه المناطق ، (مثل حكم السلاطين فى فزان).

بالرغم من نجاح بعض الحملات التي وجهتها الحكومة ضدهم وعلى مدى قرن ونصف تقريباً ، إلا أن الفشل كان واضحاً فى عملية احتواء هذه المناطق، وبسط النفوذ عليها ، ولم تستطع الحكومة الاحتفاظ بتلك المناطق إلا لفترات قصيرة ، الشيء الذى جعل الحكومة ترضخ للأمر الواقع ، وترضخ بحكم المحليين لها ، ولو أنها لم تظهر ذلك علانية ، إذ اقتصرت علاقة السلطة المركزية بهذه المناطق في عملية الحصول على الأثاوات السنوية التى كثيراً ماكان يتدخل فى دفعها مدى قوة أو ضعف حكام هذه المناطق من جهة ، وقوة حكومة الإيالة من جهة أخرى ذلك لأن الموارد التى كانت تأتى من هذه المناطق كثيراً ماكانت تتوقف إثر إعلان أولئك الزعماء عصيانهم ورفضهم، وهذا ماكان يعقبه تجريد الحملات عليهم[١].

إضافة إلى ذلك أن عهد الدايات الذى ميز حكام طرابلس الغرب فى آوائل القرن السابع عشر كان عهد اضطرابات وارتبطت هذه الاضطرابات بجشع هؤلاء الدايات ، الذين أمعنوا فى فرض الضرائب وجبايتها لتحقيق الثراء والاحتفاظ بالسلطة فى مرحلة شهدت فيها البلاد صراعات ومكائد من أجل الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به [٢].

ومن ناحية أخرى فإن سياسة جباية الضرائب المرهقة التى مارسها الدايات العثمانيون على الأهالي فى إيالة طرابلس الغرب، أثرت تأثيراً كبيراً على اقتصاديات المنطقة، حيث دفعت الأهالى فى كثير من الأحيان إلى عدم الاستمرار والتوسع في الإنتاج ، بل دفعت بهم إلى ترك أراضيهم والهجرة أحياناًً ، وهذا بطبيعة الحال أثر على اقتصاد الإيالة خصوصاً فى المجال الزراعي ، إذ أصبحت الأراضي مهملة

---

[١] مصطفى خوجة ، تاريخ فزان ، تحقيق وتقديم وتعليق حبيب وداعه الحسناوي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (طرابلس ١٩٧٩)، ص٥٢، ٨٩ ؛ شارل فيرو ، المصدر السابق، ١٨٢ ، ١٩٤، ٢٢٥؛ ن. أ . بروشين ، المرجع السابق ص٤٨، ٦٥، ٧٤، ٧٧.

[2] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١١٦ ، ١٢٠ ؛ شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص١٤٠– ١٤١ ، ١٤٥، ١٥٢، ١٦٤، ١٦٥– ١٦٧، ١٨٢، ١٩٤، ٢٣٥، ٢٤٢ ؛ ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ٦٠، ٦٣، ٦٨، ٧١– ٧٢، ٧٦– ٧٧.

دون زراعة وعدم الاستفادة منها ، إضافة إلى أن البلاد قد تعرضت فى عدة سنوات إلى حالات جفاف وقحط مثل القحط الذي أصابها فى عام ١٥٧٩ م(٣) ، وأدى هذا إلى هجرة بعض القبائل من مكانها بحثاً عن وضع اقتصادى أكثر ملائمة للعيش(٤).

ومن العوامل الأخرى التي أدت بالسكان إلى الهجرة من مناطق إلى مناطق أخرى، وأحياناً تصل هذه الهجرة إلى خارج حدود الإيالة نتيجة لخوفهم من بطش بعض الولاة ، مثل ماحدث مع أهالي فزان عندما اضطروا إلى الفرار باتجاه السودان فى عام (١٦١١)م ، على إثر الهجوم التركي الذي قاده حسن النعال ، إضافة إلى ذلك أن أعمال السلب والنهب قد بلغت ذروتها فى نهاية القرن السادس، عشر الأمر الذى دفع بالأهالي من أجل المحافظة على أموالهم إلى الهجرة، وتخليص أموالهم من هذه العمليات(١).

كما كان للقوة والقسوة اللتين جوبهت بهما الحركات والانتفاضات ، قد أدت إلى نتائج أكثر سلبية على اقتصاديات الإيالة ، إذ تفيد المصادر بأنه قد تعرضت العديد من المناطق إلى الخراب ، والتدمير وتعرضت الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى الانهيار إبان قيام تلك الاضطرابات(٢).

تفيد المصادر أنه فى أثناء مجابهة السلطة لهذه الحركات كان يجرى إلى جانب إخضاع الثائرين ، تحميلهم غرامات مالية إضافية ، وتعويضات عن الحملات ، وتخريب شبه تام للمناطق التي ظهر فيها التمرد ، أو مصادرة ممتلكاتهم ، حتى يقضي على أية محاولة قد تظهر فيما بعد ويمكن الاستشهاد فى هذا السياق ، بما ذكرعما تعرضت له منطقة تاجوراء التى عرفت بكثرة الثورات ، إذ تعرضت للتخريب

---

(3)عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون فى أفريقيا الشمالية ،ترجمة عبد السلام أدهم ، دار لبنان (بيروت ١٩٦٩) ، ص ٩٦ .

(4) أنعام محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٥١

(١) شارل فيرو ،المصدر السابق ، ص ١٢٨ ، ١٤٧، .ن أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ٥٧.

(٢) إن الضرر الزارعى الذى خلفته حملة عثمان الساقزلي الموجهة نحو تاورغاء كان كبيراً جداً ، إذ أمر هذا الوالى بقطع أشجار النخيل من بعض جهات تاورغاء من أجل تضيق الخناق على المتمردين وإخضاعهم كما أنه ضرب حصاراً على منطقة فزان حتى نفذ كل ما بها من مؤن واضطر أهلها إلى أكل أنواعاً مختلفة من الدواب ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ،١٤٧ .

والتدمير أكثر من مرة ، إضافة إلى نهب تاورغاء، وتدمير مزدة ، وتخريب فزان الذي ظهر شاملاً فى سنة ١٦٨٢م .

وما يؤكد الانهيار الاقتصادى الذى أصيبت به فزان أن الوالى قد ترك الخراج عنها مدة ثلاث سنوات حتى يستقر حالها الاقتصادى ، وتعود إلى حالتها الطبيعية التى كانت عليها فى السابق[٣].

لقد ارتبطت أغلب الانتفاضات التى ظهرت فى الإيالة برفضها الفعلى للسياسة التي يتبعها الولاة الأتراك ، خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب وطرق جبايتها، ولم يكن العامل السياسي هو المحرك الرئيسي لها، بقدر ما كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورها ، وحتى وإن كان العامل السياسي يحرك بعض هذه الثورات من فترة إلى أخرى ، إلا أنه لم يكن على المستوى الذي يصل إلى التفكير فى الحكم ، وإنما الرغبة فى الإصلاح ورفع الظلم والحصول على الحقوق الطبيعية البسيطة ، إذ كانت كل آمال الأهالى الحد من تصرفات الولاة من تسلط وجبروت ، ويرجح سبب كراهية الأهالي للأتراك ، هو جورالأتراك الذين يجردون الأهالى حتى من الأراضي والمسكن[١].

كما أن الولاة العثمانيين لم يراعوا الظروف التي كانت تمر بها بعض المناطق إذ كانت عمليات الجباية تتم دون مراعاة لأوضاع المنطقة وظروفها الاقتصادية التي كانت تخضع أحياناً لعوامل طبيعية ، مثل الجفاف ونخفاض مستوى الانتاج نتيجة لعدة عوامل طبيعية، وعلى هذا الأساس لم يكن بمقدور بعض المناطق إخراج الضرائب ، ولم يراع الولاة هذه الظروف ، إضافة إلى ذلك تقل الضرائب وتنوعها ، وفى هذه الحالة لم يكن أمام الأهالي سوى التصدي والدفاع عن أموالهم مادامو قادرين على ذلك، أو اصطناع الخضوع لفترات مؤقتة، وفي المقابل إفراط الولاة الأتراك فى استخدام القوة ظناً منهم أنهم سيخضعون تلك العناصر ، ومع أنني لم أرجح العامل السياسي كعامل أساسى فى قيام هذه الثورات ، وذلك راجع إلى أن

---

[٣] شارل فيرو ،المصدر السابق ، ص ١٣١ ، ١٦٧ ،١٩٤. مصطفى خوجة ، المصدر السابق ، ص٧١، ٧٣، ن.أ بروشين ، المرجع السابق ص ٦٣، ٧٤ . ٧٧، ٧٨ .

(1) ن. أ بروشين المرجع السابق ، ص ٢٩ .

الأهالي كانوا ينظرون للدولة العثمانية أَنها دولة الخلافة ، وهي التي خلصتهم من سيطرة (فرسان القديس يوحنا) ، وهذا لا يعنى بأن هذه الزعامات المحلية تفتقر إلى الخبرة السياسية ، وعدم مقدرتها إدارة أمور الإيالة ، أو أنها لم تكن تحظى باحترام ومكانة متميزة داخل محيط نفوذها ، إذ كانت لهذه الزعامات مكانة قوية داخل قبائلهم ، إضافة إلى درايتهم باوضاع المنطقة التي كانوا يعيشون فيها، وبالتالي إدراك مصالح أهلها التي هي في الأصل تمثل قبائلهم .

كان هؤلاء الزعماء يحاولون بأقصى جهودهم خلق نوع من التوازن داخل قبائلهم لكى يحظى هذا الزعيم برضى أغلب أفراد قبيلته وتكون مكانته مصانة بينهم ، سواء كان حاضراً أو غائباً ، إذ تقودنا بعض الأحداث إلى أن أهالى فزان فى سنة ١٦١١م تعرضوا لهجوم من قبل السلطة الحاكمة ، وزحفت قوات حسن النعال نحو فزان من أجل إخضاعها ، وحاول المنصور الفاسى أحد سلاطين فزان فى هذه الفترة التصدى لها ، ولكن فى نهاية الأمر تمكنت القوات التركية من التغلب عليه وقتله فى هذه المعركة [١] ، فيما فر أخوه الطاهر الفاسى إلى السودان، وتم تعين حسن النعّال عاملاً على فزان ، وفى سنة ١٦١٣ م تمكن أهالي فزان من القضاء على حسن النعال والحامية التركية التي كانت معه ، وبعد أن تخلصوا من هذه السيطرة أرسلوا وفداً إلى السودان لكي يستدعوا الطاهر الفاسى لكي يرث عرش آبائه [٢].

ولئن كان أهالي فزان قد تمكنوا من القضاء على العدو والتغلب عليه ، فهم قادرون على التنظيم والتخطيط بدون الزعامة ، واستطاعوا التغلب على جيش معد ومجهز من قبل الوالى بكل الخبرات والإمكانات التي يتسم بها عصره ، وبما أن الأهالي قد تغلبوا عليه فهم إذاً غير عاجزين عن إيجاد شخصية قيادية تقودهم وتسير أمورهم ، ودون الحاجة إلى الطاهر الفاسى الذي كانت تمثل عائلته الزعامة السابقة ، إذ لا يمكن تفسير ذلك إلا فى إطارالعلاقة التى تربط بين أفراد هذا المجتمع

[١] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٤٦.

[٢] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ، ١٤٧ ، اتورى روسى ، المرجع السابق ، ص. ٢٧٢ – ٢٧٣ .

، وهى ذات بعد وطابع أخلاقي اجتماعي ، وليس مصلحي أو طبقي، ولا يحكمها طابع سياسي[٣].

ومن العوامل الداخلية المؤثرة فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى إيالة طرابلس الغرب ما هو متعلق بالولاة أو السلطة السياسية ، فقد كان الوالي يعبر عن مدى قوته وسطوته بالقدرالذي يستطيع فيه جمع الضرائب وفرضها على الأهالي ، وقمعه للاضطرابات الداخلية التي كانت كثيراً ما ترفض دفع هذه الضرائب ، بالرغم من أن هذه الثورات والانتفاضات كانت تعاني من ضعف فى التنظيم ، وفقدان القيادة الموسعة ، واعتمادها على مصادر تمويل محدودة ، إلا أنها استطاعت أن ترهق سياسة الولاة مما دفع بالولاة منذ ١٥٥١م إلى ١٧١١م، إلى تسخير كل إمكاناتهم لفرض السيطرة والانشغال بمحاولة القضاء على كل التمردات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هؤلاء الحكام لم يستطيعوا تقديم أي شيء من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلا بعض الاصلاحات الطفيفة [١] ، فقد كان دور كل والي منهم بمجرد توليه السلطة يقوم باحتكارها لنفسه دون أن يترك أي مجال للعنصر المحلى ، ويمنع الأهالي من أبسط حقوق المشاركة بالرغم من وجود الديوان الاستشاري إلا أن دور هذا الديوان كان مهمشاً إلا فيما يخدم مصلحة الوالي[٢]، ومع

---

[٣] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص٣٨.

(1) كان عهد درغوت باشا مشجعاً للأهالى رغم قصر فترة حكمه إلا أنه شجع الناس على الزراعة ، والصناعة ، وقد استردت البلاد فى عهده كثيراً من مقوماتها الاقتصادية التى فقدتها أيام الاحتلال الإسبانى وأيام فرسان القديس يوحنا ، كذلك استقدم درغوت أربعين أسرة من مدينة صفاقس بتونس فى إطار النهوض بالبلاد وإحياء الجانب الاقتصادى ، فقد أدخلهم إلى طرابلس ، وذلك نظراً لما يشتهر به هؤلاء الصفاقسيون من نشاط فى العمل والخبرة فى الصناعة ، وكانت فى مقدمتهم أسرة (المكنى) التى جاء ذكرها كثيراً فى سجلات المحكمة الشرعية دليلاً على نفوذها التجاري كما شهدت البلاد بعض الإصلاحات فى عهد محمد الساقزلي ، فهو أول من فرض العوائد الجمركية ، ونظم التجارة ، وفرض المكوس على البضائع الواردة أو الخارجة من المدينة أو من الميناء ، وفرض ضريبة على الأشجار مثل: النخيل والزيتون ، كما أصدر عملة نقدية تعرف بالعملة الساقزلية أو (القراميل) ، وأصبحت متداولة داخل نطاق الإيالة حتى ولاية عهد خليل باشا (١٧٠٢- ١٧٠٩) ، كما أن الساقزلي دعم العلاقات التجارية مع الدواخل الإفريقية، وشهدت حركة القوافل نشاطاً ملحوظاً.

(2) تم إنشاء هذا الديوان سنة ١٥٩٥م فى عهد الوالى إبراهيم باشا بناء على رغبة الإنكشارية التى أرادت الحد من سيطرة الوالى وانفراده بالقرار السياسي ، وكان يضم هذا الديوان عدداً من الإنكشارية إلى جانب الأعيان ، وقد أصيب هذا الديون بضعف وضمور منذ ان تولى صفر داي الحكم سنة (١٦٠٩)م ، وأصبح مجرد أداة

أن هذه الثورات ولانتفاضات قد اربكت سياسة الإيالة ، وأضعفت أجهزتها وجعلتها عاجزة ، عن اتباع سياسة ثابثة ولكن الولاة قد استفادوا منها فى بعض الأحيان ، وخدمة السلطة عندما استمالتها إلى جانبها ، مثل الخدمة التى قدمها شيخ قبيلة المحاميد ابن نوير فى عملية القبض على يحي بن يحي السويدى ، وإخماد ثورته[1] ، وبذلك يكون الولاة قد ساهموا في تغذية التناحر القبلي عن طريق تقريب إحدى الزعامات إليهم وإبعاد أخرى ، واستغلالها فى فرض السيادة ، مما جعل الفئات الاجتماعية فى حالة تناحر ، وترتب على ذلك إضعاف للعلاقات الاجتماعية ، وازدياد بوادر الخلاف بينها، لتظهر في شكل عصبيات قبلية ، وأخذت تنظر كل فئة أوجماعة للأخرى على أساس أنها لا تنتمي إليها فى الأصل ، وانتشر هذا المرض الاجتماعى وأخذ يحرك الكثير من القبائل ضد بعضها .

ومن الأسباب أو العوامل الأخرى التي كانت لها علاقة بالولاة ، وكان له تأثير في الوضع الاقتصادى والاجتماعى ، هو تورط رجال السلطة فى النشاط التجاري في إيالة طرابلس الغرب ، فقد تدخل رجال السياسة فى الأوضاع الاقتصادية ، مما أهلهم لتبوأ مكانة متميزة فى المجتمع واحتلال أعلى درجات سلم هذا المجتمع ، أي أن الاحتكار التجاري الذي مارسته السلطة فى طرابلس رغم ندرة المعلومات عنه خاصة فى هذه الفترة إلا أنها حتماً لا نستثني وجوده .

وأول إشارة صريحة لاحتكار حكام طرابلس الغرب للتجارة كان فى فترة حكم عثمان الساقزلى (١٦٤٩-١٦٧٢) ، ففى سياق تعداد أعماله التى قام بها أو التنويه بمساوئ حكمه وضع يده على سلع معينة ، ومنع التجار من حرية ممارسة التجارة

يلجأ إليها الوالى فى توطيد الحكم ، واستغل لحل بعض الأزمات الداخلية عن طريق تدخل الأعيان الأعضاء فيه ، كما يلجأ إليه الوالى حين يرغب فى فرض ضرائب جديدة ، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا الديوان أداة محلية لفرض سلطة الوالى، ولم يكن فيه للأعيان أي دور يخدم مصلحة الأهالى ، بل وصل الأمر إلى أسوأ من ذلك ، إذ فقد الأعيان احترامهم داخل هذا الديوان ووجهت لهم الإهانة، وأحيانا يتم الاعتداء عليهم بالضرب ، إن كل ذلك كان نتيجة للنظرة الاستعلائية التي ينظر بها الأتراك للعرب ، شارل فيرو المصدر السابق ، ص ١٦١ ؛ تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص٢٩.

[1] ابن غلبون المصدر السابق ، ص ١٠١-١٠٢ ، شارل فيرو ،المصدر السابق . ص ١٣٠-١٣١ ، ن. أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

بهذه البضائع التي احتكرها لنفسه ، إضافة إلى تحكمه فى السعر ، ووضع الأثمان التجارية لممثلي السلطة ورجالاتها إن عثمان الساقزلى احتكر التجارة احتكاراً شبه كامل ، وخاصة القادمة عن طريق البحر والمصنفة من السلع المهمة دون تحديد نوعيتها [٢].

يتضح من ظاهرة احتكار السلطة للتجارة كما ترصدها الأعمال الأولى ، أنها ارتبطت وباستمرار بجشع الحكام وتكالبهم على جمع الأموال ، مثلما هو الحال بالنسبة لعثمان الساقزلى ، إلا أنها فى الواقع تحمل بعداً آخر أكثر أهمية، يتمثل في استخدام هذه الظاهرة ، لضرب فئة التجار، بل وكل الفئات الاجتماعية والاقتصادية المهمة فى المنطقة للحيلولة دون إمكانية ظهورها وتأثيرها على الأحداث الجارية بما يخدم مصالحها ، ومحاولة قطع الطريق التجاري خصوصاً بناحية فزان ، فتذكر المصادر (بأنه ضعف تجار أهل البلد والمسافرين لأراضي فزان وضعف الجالبون حين لم يصادفون ربحاً بسبب الحجر عليهم)[١].

يبدو أن عثمان الساقزلى قد أدرك قصور أسلافه في استحداث هذا الأسلوب، والاستفادة منه فى إضعاف أو الحد من ظهور أية قوة فاعلة فى المنطقة، وأدى ذلك إلى تدمر الأهالى ، ومحاولة تغيير هذا الوضع السياسي الاقتصادي الذي كان سائداً ، فقاموا بمهاجمة القوافل الحكومية التي كانت تمر عبر أراضيهم ، وإجبارها على دفع إتاوة ، مما دفع الوالي إلى التفكير في وضع خطط جديدة تقضى بالسيطره الكاملة على الطرق التى كانت تمر بها هذه القوافل القادمة من الجنوب إلى الشمال[٢] ، وعليه يمكن القول أن عثمان الساقزلى اتخذ هذه الإجراءات لتحجيم نمو أية فئة ، والقضاء على إمكانية ظهور أية قوة اجتماعية اقتصادية فاعلة في الإيالة ، وفي مرحلة أخرى كان تطبيق نظام الاحتكار الشامل للتجارة والاقتصاد

[٢] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

[١] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

[٢] احمد النائب الانصارى ،المنهل العذب ، ص ٢٣٢، ٢٣٩– ٢٤٠ ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ – ١٥١ ؛ كوستانزيو برينا ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

بصورة عامة [٣] ، واحداً من أهم الأسباب التي أثرت فى حياة الأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، أو لعل عدم سعي حكام إيالة طرابلس الغرب الذين تعاقبوا على الحكم بعد فترة حكم عثمان الساقزلى إلى تطبيق هذا الأسلوب ، وإكتفاؤهم بفرض الضرائب ينم عن ضعف للفئات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة ، ولم تكن تؤثر فى الأحداث الجارية بقوة، خاصة فى ظل المشاكل التي تميزت بها الإيالة خلال الفترة الممتدة من ١٦٧٢-١٧١١م ، والتي كانت فيها قوة الإنكشارية تلعب دوراً كبيراً خصوصاً فى الصراع الدائر فيما بينهم ، وفى المقابل اتسم موقف الأهالي بشيء من الفتور.

يتضح من خلال ذلك تأثير السلطة السلبي على التجارة ، وتأثيرها على إضعاف الطبقة التجارية ، والعاملين بالتجارة ، وحتى وإن لم تذكرالمصادرشيءً عن ظاهرة الاحتكار التجاري التي تمارسه السلطة فى الفترة الفاصلة بين نهاية عهد عثمان السقزلى ١٦٧٢م ،وحتى عهد أحمد القرمانلى ١٧١١م ، إلا أن الاحتكار ظهر من جديد فى عهد أحمد القرمانلى ، الذي احتكر بيع النبيذ ، والذي باعه أحمد القرمانلى للسمسار الإيطالى (سيمون ترافيرسو)[١]، ويمكن اعتبار ذلك امتداداً لظاهرة الاحتكار، أو إن الاحتكار انتهى بعهد عثمان الساقزلي ليتجدد وبشكل قوي فى عهد أحمد القرمانلى وخلفائه ، خصوصاً فى عهد على القرمانلى ويوسف القرمانلي ، ولعل هذا ما يؤكد بروز الفئات الاجتماعية التي أرادت إيجاد مكاناً تجارياً لها داخل الدولة.

إن تدخل السلطة فى عملية التجارة واحتكارها فى إيالة طرابلس الغرب وممارستها بفرض نوع من القيود الاقتصادية على سلع معينة ، كان له تأثير قوي فى إضعاف فئة التجار، وعدم ظهورطبقة تجارية ذات رؤس أموال كبيرة، فكان تطبيق نظام الاحتكار الشامل للتجارة والاقتصاد بصورة عامة واحداً من أهم الإجراءات التي أثرت فى حياة الأهالي الاجتماعية والاقتصادية .

[٣] دار المحفوظات التارخية طرابلس ، سجلات المحكمة الشرعية ، لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧) ص ٢٢، ٥٦، ٤٢ ، وسأشير إلى هذا المصدر بالرمز التالي ، د، م ، ت ، ط . س، م ، ش .

[١] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٨١.

إن مختلف التأثيرات السلبية التي خلفها نظام الاحتكارعلى النشاط التجاري والعاملين به أعاق تطور الفئات الاجتماعية كطبقات اجتماعية متطورة ، ويتجسد هذا بوضوح فى تاريخ الإيالة قبل تولى أحمد القرمانلي الحكم ، وذلك من خلال سقوط الحكم فى أكثر من مرة، وعجز الأهالى عن القيام بدور فى الأحداث، فعلى الرغم من أن الفرصة بدت سانحة تماماً أمامهم فى ظل الصراعات السياسية الدائرة فى الإيالة ، وخصوصاً فى النصف الأخير من القرن السابع عشر ، فإن غياب نخبة محلية جعل القيام بأي دور قيادى كتأليب فرقة على أخرى أو أخذ زمام الحكم بأيديهم أمراً بعيداً ، وفى إطارهذه الصراعات تعددت التوجهات ، ففي حين اكتفى قسم بتأجيجها ، ولعب قسم آخر دور المتفرج ، وعول البعض الآخرعلى المساعدة الخارجية عن طريق رفع العرائض الاحتجاجية للسلطان العثماني ، إن هذا التباين فى موقف الأهالي من تلك الصراعات القائمة وعجزهم عن القيام بدور متميز ، يدل على الضعف الذى أصاب الفئات الاجتماعية المختلفة فى الإيالة .

العوامل الخارجية :-

إن التدهور الذي أصاب مختلف الأوضاع فى إيالة طرابلس الغرب ، وما صاحبه من عدم توجيه أية عناية للاهتمام بأوضاع الإيالة المختلفة قد لمست جميع المستويات ، غير أن هذا الانحلال لا يمكن تفسيره من منطلق داخلي ، دون النظر إلى العوامل والأسباب الخارجية ، والتى كانت لها دور في زعزعة استقرار الإيالة ، ومع أنها لم تكن بمستوى الأسباب الداخلية إلا انها كانت بمثابة العامل المساعد الذي زاد من حالة الفوضى التي كانت عليها الإيالة .

لعل من هذه الأسباب ماهو متعلق بسياسة الدولة العثمانية ونظمها ومؤسساتها الإدارية ، التي حاولت تطبيقها فى شمال أفريقيا ، ومنها ماهو متعلق بالدول الأوروبية وسياستها فى البحر المتوسط.

حاولت الدولة العثمانية منذ أن استطاعت ضم ولايات شمال أفريقيا (الجزائر– طرابلس – تونس –) إلى ممتلكاتها أن تطبق فيها سياسة تتناسب وطبيعة هذه البلدان وعاداتها وتقاليد أهلها على أساس نظم الحكم ، التى كانت سائدة فيها من

قبل ، وفي نفس الوقت تتناسب مع سياسة الدولة العثمانية ذاته ، ولهذا فإن عامل المحافظة منذ البداية كان هو العامل الأساسي فى الإدارة العثمانية وسياستها التي اتبعها فى حكم هذه الايالات العربية ، ووجهت هذه الأنظمة الحكومية بنفس الطريقة التي كان تسير بها حكم هذه البلدان [١]، وفى إطار تحقيق هذا الهدف وضع العثمانيون تقسيماً إدارياً للبلاد العربية ، عرف بنظام الايالات أو الولايات أو الباشويات ، وطبقاً لهذا النظام قسمت بلاد المغرب العربى إلى ثلاث ولايات حسب تكوينها ، (طرابلس ، تونس، الجزائر) ، ومن خلال هذه التقسيمات الإدارية التي وضعتها الدولة العثمانية للمنطقة العربية أداروا هذه الايالات [١] حسب الفهم الذي تكون لديهم للوظائف ، والتي كانت فى رأيهم تنحصر فى وظائف معينة يجب ألا تتعداها واجباتهم ، والتي تخدم سياسة الدولة ، مع إهمالهم للجوانب الأخرى والتي تمس حياة الأهالى بصورة مباشرة ، مثل إهمالهم للمرافق الصحية والتعليمية ، وعدم مسؤليتهم عن إقامة أي مشاريع حضارية للرفع من الكفاءة الاقتصادية للبلاد، فكل هذه القطاعات كانت خارجة عن نطاق مسؤليات الدولة وولاتها ومؤسساتها الإدارية ، وتركت أمر القيام بها للأهالي ، مما ساعد هذا الفهم لمسؤولية الدولة من جانب العثمانيين على أن تحتفظ أغلب الولايات العربية بثقافاتها وعاداتها ، وتقاليدها ، وأن تحتفظ بالكثير من الأنظمة التي كانت قائمة فيها [٢] ، إذ كانت تنحصر سياسة الدولة العثمانية وولاتها في إدارة الوظائف الحساسة والمهمة التي تمس سياسة الدولة فقط ، مثل قيادة الجيش ، وإدارة الشؤون المالية[٣] ، وهنا يظهر قصور الدولة العثمانية ونظمها ، أو الخلل فى الهيكل الإداري والوظيفي للمؤسسات العثمانية ، من خلال التقسيمات الإدارية التي وضعتها للمنطقة العربية .

---

[١] هاملتون جب ، وبودن هارولد ، المجتمع الاسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعرفة (القاهرة ، ١٩٧١) ، ج ٢ ، ص ٥ .

[١] صلاح العقاد ، المغرب العربى ، دراسة فى تاريخه الحديث والمعاصر وأوضاعه المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ١٩٦٩) ، ص ٢٥ .

[٢] محمد أحمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤) مكتبة الانجلو المصرية (د.ت) ، ص ١٤٢- ١٤٣ .

[٣] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، (القاهرة ١٩٧٤) ، ص ٥٤، ٦٣ .

إن هذا الوضع التي كانت عليه الوظائف الحكومية فى الدولة جعلها تحصر مهامها فى وظائف معينة ، وهي مهمة الدفاع عن الإيالة من الأخطار الخارجية ، والحفاظ على الأمن فى الداخل ، واستلزم ذلك إيجاد مراكز للقوات منتشرة فى الإيالة تعرف (بالحامية التركية) ، كما وضعوا جهازاً مالياً لتحصيل الأموال الأميرية أي الضرائب الحكومية ، وتطلب ذلك عدداً من الموظفين، ويرأس هذا الجهاز (الدفتردار)(١) ، وكان يساعده عدد ضخم من الموظفين والكتبه ، لتنظيم الشؤون المالية فى كل أنحاء الإيالة ، ووضعوا نظاماً قضائياً ، وذلك من أجل الفصل فى الخصومات التى كانت تنشب بين السكان ، كانت تلك أهم المؤسسات التي رأى العثمانيون إنها تمثل وظائف الدولة الرئيسية .

كما أن إرساء دعائم الحكم المباشر على يد النخبة الأولى من الولاة ، وماتبع ذلك من سياسة عسكرية ومالية صارمة ، أدت إلى انعكاسات خطيرة وسلبية لدى السكان ، وبخاصة عند الفئات صاحبة المزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن هنا فإن هذه المجموعات وقفت موقف المعادي للنظام العثمانى، بل وذهبت إلى حد إعلان المقاومة المسلحة من أجل الدفاع عن كيانها ومصالحها الحيوية ، وبدأت تجمع قواتها داخل مناطق نفوذها ، ومن هذه الفئات مثلاً قبيلة المحاميد فى الجبل ، وقبيلة أولاد محمد فى فزان ، وعائلة المريض فى ترهونة ، والأدغم فى مصراتة (٢) .

عليه فإن هذه الفئات رأت فى هذا التوجه تهديداً لمصالحها الاجتماعية والاقتصادية، وتحتم عليه مواجهة هذا الخطر، وحتى عندما لم تستطع المواجهة فإنها تصطنع الخضوع لفترات معينة ، من أجل المحافظة على مقوماتها وميزاتها التى

---

(١) يضم هذا الجهاز عدداً من الموظفين الإداريين ووكيل الجباية والخراج ، ويتولى شؤون المخازن والتموين ، والجدير بالملاحظة أن الدولة العثمانية أولت هذه الجوانب اهتماماً كبيراً ، ووفرت له كل الإمكانيات والسبل، وفى الوقت نفسه لم تولي القطاعات الأخرى أدنى اهتمام ، وخاصة تلك المتعلقة بمصلحة الأهالى ، إذ لا يمكن فهم ذلك إلا فى إطار السياسة المصلحية التى كانت تمارسها الدولة العثمانية على الايالات العربية ، أتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٧٨، ١٧٩.

كانت تتمتع بها ، أو تحاول الابتعاد عن مكان الخطر واللجوء إلى ملاذ آمن لا تصل إليه أيدي الولاة [٣].

ومن الأسباب التى دعت إلى عدم الاستقراروله علاقة بالدولة العثمانية ، هو الأسلوب التي تعاملت به الأجهزة العثمانية ، مع الأهالى ، إذ كان الأسلوب السطحي الاستعلائي التى عملت به النظم العثمانية فى أجهزتها المنفذة لهذه النظم يشكل عائقاً أمام إيجاد أي نوع من التعامل مع الأهالى ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أعطت الفرصة للحركات الداخلية وللزعامات المحلية بأن تكون لنفسها نفوذاً سياساً اجتماعياً واسعاً داخل الإيالة[١] ، وظهر العديد من الثورات والانتفاضات ، ولم تحسن الدولة العثمانية وولاتها تقدير حجم هذه الحركات ، واعتقدوا بأنها مجرد عصيان قبلي ، إلا أن استمرار هذه الحركات جعل السلطات العثمانية فى إيالة طرابلس الغرب والأستانة تعمل جاهدة من أجل إخمادها والتصدي لها بالقوة العسكرية ، خصوصاً بعد أن شملت أغلب مناطق الإيالة ، وارتباط هذه الثورات بمناطق حيوية ومهمة فى الإيالة ، بدأ من الطبيعي العمل على إخضاع هذه المناطق ، فى المقابل كان لتلك المناطق من القوة الاقتصادية والاجتماعية ، مما مكنها من الدخول فى مواجهات مع السلطة ، ونستشهد في هذا السياق بما كان يقع على بلدة تاجوراء التى سعى الولاة دائماً للسيطرة عليها والأستفادة من ثرواتها ، إذ تشير مختلف المصادر إلى خصوبة تربتها ، فوصفتها أنها ينبوع غزير من الحبوب ، وأكدت على أهمية إنتاجها من الأشجار المثمرة وتربيتها للمواشى وإنتاجها للصوف[٢].

---

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ؛ اتورى روسي، المرجع السابق ، ص ٢٧٢– ٢٧٣.

[١] هاملتون جب ، المرجع السابق ، ص ١٤– ١٧ .

[٢] الحسن بن محمد الوازن ، المعروف بليون الافريقى ، وصف أفريقيا ، ط٢ ، ترجمة محمد حجى ومحمد الاخضر ، دارالمغرب الاسلامى (بيروت ، ١٩٨٣) ، ج ٢ ، ص ١١٠؛ أتورى روسى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ . ٣١٣ ؛ ناصر الدين السعيدونى (ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون ، الحسن الوريتلانى)، بحث قدم للمؤتمر العلمي الثالث لمركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية المنعقد فى مارس ١٩٨١، ندوة ابن غلبون ، مؤرخ ليبيا ص ٦ – ٧.

لذلك استقطبت أنظار الولاة ، وعملوا على إخضاعها ، وللوقوف على إمكانات هذه المنطقة يمكن معرفتها من خلال القيمة الإجمالية للإيرادات المحلية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، التى تحصل عليها السلطة منها، ففى هذا الإطار يذكر أن مجموع هذه الإيرادات قد بلغ فى سنة ١٦٣٥م ، ١٨٠ الف قرش إسبانى[٣] ، وبالرغم من إمكان تعرض هذه القيمة للتغير فى السنوات اللاحقة وخلال المرحلة التي هي قيد الدراسة ، فمن المرجح أن هذا التغير وإن حصل فإنه لم يكن كبيراً ، ففى إطارالحملة التى بعثها أحمد القرمانلى ١٧١٢ م لإخضاع منطقة تاجوراء تحت دعوى أن أهلها ساندوا (جانم خوجة) مبعوث الدولة العثمانية لتولي شوؤن الإيالة ، حيث أسفرت هذه الحملة عن تغريم البلدة ٨٠ ألف قرش يدفعها أهل تاجوراء كعقاب لهم [١].

لكن بالرغم مما توحي به هذه الغرامة من إضعاف للبلدة ، فيبدو أنها لم تستنفذ كل قوتها إذ أعلنت العصيان من جديد فى السنة التالية ١٧١٣م ، بمساعدة قبائل ترهونة التى كانت تعتبر نقطة عبور بالنسبة لطرق القوافل المتحركة شمالاً وجنوباً[٢] ، مما دفع بالباشا لإنزال عقوبات أشد بهم ليقضي على أية محاولة للتمرد من جديد ، فخرجت حملة خربت البلدة وصادرت الممتلكات والمواشي ، وفرض على الأهالى الضرائب الفادحة[3].

إن الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية ، المميزة لبعض المناطق فى الإيالة وإن كان لها دور بارز فى توجيه أنظار الولاة إليها ، إلا أنها دفعت أهالى هذه المناطق للثورة على الأنظمة الحاكمة ، وعدم الرضوخ لها.

---

[٣] محمد مصطفى الشركسي (الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلى فى رأى المؤرخين الغربيين) فىالعلاقات العربية التركية أعمال المؤتمر الثانى للعلاقات العربية التركية طرابلس ، الجماهيرية ، ديسمبر ١٩٨٢، تحرير عقيل محمد البربار مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الايطالى ،طرابلس، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٠١ .

[1] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

[2] هنر يكودى أغسطينى ، سكان ليبيا ، ط١ ، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسى ، دارالثقافة ، (بيروت ، ١٩٧٥)، ص ١٦٥ .

[3] ابن غلبون ، المصدر السابق،ص ١٩٣– ١٩٤؛ أحمد النائب الانصاري ،المنهل العذب ،ص٢٨٦؛ شارل فيرو ،المصدر السابق ص٢٧٦؛ ن .أ بروشين المرجع السابق ، ص١١٢.

ومما لا شك فيه أن بروز هذه المناطق بأمكاناتها ووجود زعامات محلية فيها أثرت على الصعيد السياسي، وأدى إلى اضعاف أجهزة السلطة المركزية فى النظم العثمانية ، ونتج عن هذا الفهم القاصر لوظائف الدولة في النظم العثمانية إلى بروز ظاهرة العزلة الاجتماعية التى أصيبت بها البلاد ، فهذه النظم لم تتغلغل فى حياة الأهالى كما أن الأهالى لم يكونوا بحاجة إلى الاتصال المباشر بالسلطات القائمة ، وأصبح نظام القبائل الذى يوفر الكثير من الحماية الاجتماعية والاقتصادية فى داخل نطاق القبيلة هو المؤثر فى حياة الأهالي أكثر من المؤسسات الحكومية ، وأصبحت تعيش حياة تختلف نسبياً عن الأخرى، ولكل منها نمطها الاقتصادي التي تتحكم فيه ، وعَمْ هذا النمط فى المجتمع بأكمله ، وأصبح يشكل ظاهرة عامة فى حياة هذه الجماعات .

كما أن بروز بعض العناصر والزعامات المحلية يؤكد كيف أصبحت كل فئة تختار شيخها الذى ترى فيه الشروط المناسبة لزعامة القبيلة ، وغالباً مايكون هذا وراثياً ، لأن بعض العائلات كانت لها سيطرة قديمة على بعض المناطق ، مثل: أولاد محمد فى إقليم فزان [١].

إن المتمعن لهذه الظروف التى كانت عليها الإيالة يدرك أن النظام القبلى أصبح ملائماً فى بعض المناطق لمواجهة معظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل الباحث يشعر وكأن الأنظمة العثمانية غير قائمة ، والواقع أن هذه الأنظمة اكتفت من جانبها منذ أيامها الأولى بوظائف محدوده ، وهى الدفاع عن الإيالة من الأخطار الخارجية ، والحفاظ على الأمن فى الداخل ، وجمع الضرائب دون الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى حياة الأهالى ، مما جعل العلاقة بين الأهالى ، والسلطات الحاكمة تتم فى نطاق ضيق جداً وتتحصر في فئات معينة [٢].

---

[1] شارل فيرو، المصدرالسابق ، ص ١٤٥-١٤٧؛ مصطفى خوجة، المصدر السابق ، ص ٦٢ -٦٤ ، ٧١؛ أتورى روسى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢- ٢٧٣ .

[2] عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفتري عليها ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، د .ت) ، ج ١ ، ص٣٢٥- ٣٢٧.

إن الانهيار الاقتصادى ، وما صاحبه من ضعف للفئات الاجتماعية المختلفة فى المرحلة قيد الدراسة ، لا يفسر بالعوامل الخارجية التى لها علاقة بالدولة العثمانية وحدها ، وإنما لها أسباب خارجية أخرى عملت بدورها على زعزعة النشاط الاقتصادي ، وتأكيد التدنى الاجتماعي .

إن المصالح الأوروبية فى البحر المتوسط وعملية السيطرة على التجارة والملاحة فيه ترتبط بمناطق نفوذ الدولة العثمانية فإن مصالح هذه الدول هددت بقوة العمليات البحرية (الجهاد البحري) التى تفوقت فيها ايالات شمال أفريقيا ، فحاولت الدول الأوروبية إيجاد إطار سياسي لها ، يراعي مصالحها ، فكانت المعاهدات والاتفاقيات التى عقدت أولاً مع الدولة العثمانية ، ثم مع الايالات المختلفة ، وأكدت هذه المعاهدات والاتفاقيات على نجاح الدول الأوربية ، بما منحته هذه المعاهدات من امتيازات هامة .

إن المعاهدة الأولى التى وقع الاتفاق عليها بين الباب العالي وفرنسا في سنة ١٥٣٥-١٥٣٦م ، وضعت حجر الأساس للامتيازات التى تحصل عليها الأوروبيون فى الدولة العثمانية ، والايالات التابعة لها ، فقد نصت أهم بنود هذه المعاهدة على منح الفرنسيين حرية التنقل والاقامة فى الدولة العثمانية ومناطق نفوذها ، وعلى إعفائهم من الخضوع للقانون العثمانى ، وتطبيق القانون الفرنسي عليهم بإشراف قناصلهم ، وتم منحهم حرية ممارسة طقوسهم الدينية ، كما منحوا حرية ممارسة التجارة والملاحة فى كل المواني العثمانية ، مع إلزامهم بدفع رسوم جمركية تقل عن التى يدفعها رعايا الدول الأخرى [١].

إن معاهدات الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية مثلت فى الواقع منطلقاً لسلسة المعاهدات التى أبرمتها مختلف تلك الدول فيما بعد مع الايالات العثمانية، والتى كانت تتجدد وتتطور حسبما تقتضي المصلحة الأوروبية ، وفى إطار ذلك وحيث أن إيالة طرابلس الغرب جزء من ممتلكات الدولة العثمانية رغم ما تمتعت به

---

[1] بول ماساي ، الوضع الدولي لطرابلس الغرب ، نصوص المعاهدات الليبية الفرنسية إلى نهاية القرن التاسع عشر ،ط١، ترجمة محمد مفتاح العلاقي ، مراجع وتقديم علي ضوي ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،(طرابلس ، ١٩٩١) ، ص٣٣- ٣٥، ٣٩ ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص١٨٨، ١٨٩.

فى المرحلة التى هى قيد الدراسة من استقلال عن الحكومة المركزية فى الاستانة فإن المرحلة التى سبقتها لم تكن البلاد بمعزل عن مختلف تلك المستجدات التى عانت منها وأثرت عليها .

ويمكن أن نلتمس هذا الوضع من خلال العمليات العسكرية القائمة فى البحر المتوسط ، ومجموعة من الاتفاقيات التى عقدت مع بعض الولاة فى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلادى ، إذ كانت العمليات البحرية فى البحر المتوسط التى يقودها بحارة طرابلس الغرب كثيراً ماتصطدم مع مصالح بريطانيا وفرنسا ، وحاولت بريطانيا إجبار الولاة على احترام الاتفاقية التى عقدت سنة ١٦٧٦ م ، حيث رسى الأسطول البريطاني بالقرب من شواطئ طرابلس ، وأطلق مجموعة من الأسرى الإنجليز تحت ضغط الحكومة الإنجليزية على طرابلس[١].

كما ساءت علاقة إيالة طرابلس الغرب مع فرنسا إثر هجوم البحارة الطرابلسية على سفنها ، فهاجم القائد الفرنسى (دى كوزين) على طرابلس سنة ١٦٨١م ، وأحرق قسماً من أسطولها ، وأرغمهم على العودة إلى الاتفاق السابق بين طرابلس وفرنسا ، وقام بتحرير الاسرى الفرنسيين الذين أسرو على ظهرسفن تحمل أعلاماً فرنسية ، وتم الصلح من جديد وحرر حوالي ٢٦٠ أسيراً [٢]، لكن هذا الاتفاق قد خرق بعد سنة بسبب الحاجة إلى الأموال التى كانت تأتي عن طريق الأعمال البحرية وعائداتها ، وقيد القنصل الفرنسي فقام الأسطول بقيادة (دى سترى) بحملة على طرابلس سنة ١٦٨٥م ، وانتهت الأمور لصالح فرنسا ، ونشط القناصل الأجانب ورعاياهم داخل الإيالة ، وتسلم بعضهم أمور الولاية المالية مما عده الأهالى ، ونظروا إليه خروجاً عن حكم الإسلام ، وحكم الدولة العثمانية ، وأثار سخطهم [٣].

وكانت الاتفاقيات مع الدول الأجنبية بصفة عامة تتجدد كل سنة أو أكثر ومن أهم الاتفاقيات تلك التى عقدت بين الإيالة وأنجلترا سنة ١٦٩٩م، وظلت سارية

---

[١] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص١٨٨– ١٨٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤.

[٣] أحمد النائب الانصارى ، المنهل العذب ، ص ٢٤٥– ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٣؛ شارل فيرو ،المصدر السابق، ص ٢٤١ ، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٥ ، ٢٩٦ ؛ كوتستا نيزيو برنيا ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩ .

حتى عام ١٧٣٠م ، مع تغيرات طفيفة تحدد فيها نسبة الجمارك ، وحرية الملاحة واللجوء إلى الميناء فى حالة العواصف ، وعدم التحالف مع تونس أو الجزائر ، إذ وقفتا ضد بريطانيا ، وتتألف من ٢٠ مادة ، ووقعها عثمان داي طرابلس ومحمد بن أحمد أمير لواء طرابلس أي قائد الجيش [٤] .

قد يبدو من المفيد الإشارة إلى أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات والعمليات العسكرية فبالبحر المتوسط لعبت دورها ، ولكن بشكل غير مباشر ، وأثرت على أوضاع الإيالة فى الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى ، أي أن الأضرار التى خلفتها الامتيازات التجارية فى ظل الحكومة العثمانية أو تلك التى أبرمها بعض الولاة ، لم تقتصر على النشط التجارى ، وإنما لمست أنشطة اقتصادية وفئات اجتماعية أخرى ، فإن هذه الامتيازات فتحت أسواق طرابلس أمامهم ، بطبيعة الحال فإن هذا سوف يخلق منافسة للإنتاج الزراعي الصناعي المحلي البسيط ، يقضي بالتالي إلى تراجعه ، وإضعاف طبقة الفلاحين والتجار والحرفيين والصناع المحليين ، خاصة في ظل تخلف الوسائل المستخدمة فى هذا النشاط ، مقارنة بالتطور الأجنبي في عصره .

الإستقرار السياسي :-

أن مختلف العوامل السابقة التى جسدت الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لإيالة طرابلس الغرب قبل فترة حكم القرمانلي ، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي أطلعت به السلطة في تأكيد الضعف ومضاعفته ، خصوصاً في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، أدت جميع هذه العوامل إلى عدم الاستقرار ، مما أسفر عن تراجع شهدته المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

إن الأوضاع التي كانت عليها إيالة طرابلس الغرب إبان الحكم العثماني الاول ١٥٥١– ١٧١١ م وما ظهر على أراضيها من تجزئة طبيعية بفعل العوامل الجغرافية وساندتها عوامل سياسية واقتصادية عززت من ظاهرة الانقسام بين الأقاليم

---

(٤) شارل فيرو المصدر السابق ، ص ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٩٦، ٣٤٢ ؛ أحمد النائب الانصاري ، المنهل العذب ، ص ٢٥٣، ٢٥٨ ، ٢٦١، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ ؛ مصطفى خوجة ، المصدرالسابق ، ص ٧٠ ، ٧٦. كونتستا نيزيو برنيا ،المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٦– ٢٤٧.

الثلاثة ، وفشل السلطة المركزية فى توحيد هذه الأقاليم بصورة فعلية مباشرة ، وظهرت السلطة المركزية في الإيالة اسمية أكثر من كونها حقيقة .

إلا أنه لايجب أن نغفل عن دور العثمانيين ، فى أنهم استطاعوا وضع اللبنة الأولى فى طريق توحيد الأقاليم الثلاثة ، وإظهارها في المظهر العام بالكيان السياسي الموحد ولوشكلياً ، فبفضل هذه الأسس تمهد الأمر لأحمد القرمانلي في عام ١٧١١م ، وأسلافه من بعده ، فتمكنوا من تثبيت دعائم السلطة المركزية وتأكيدها.

لقد عني أحمد القرمانلي منذ أن تولى حكم ايالة طرابلس الغرب في سنة ١٧١١ م ، بمد نفوذه على جميع أرجاء الإيالة ، فإخضاع البلاد وبشكل مباشر عنده لا تنتهي فى كونها (هيبة السلطة الحاكمة) فحسب ، بل تعدى هذا المفهوم الضيق الذى كان عليه الولاة السابقين ، وأصبح يمثل بعداً آخر ، إذ أصبح يشمل شرعية السيطرة على موارد كل الأقاليم ، ووضعها تحت تصرفات خزينة الدولة.

ولما كان نطاق حكم القرمانلي محدوداً بحدود الإيالة ، فإن توسيع دائرة النفوذ ، وفرض السيطرة على كامل الأجزاء يشكل هدفاً أساسياً ومهماً بالنسبة له للحصول على أكبر قدرمن الخضوع والإمكانات والمقومات التى تحتاجها الدولة، وتكفل خضوع المناطق نتيجة لما تعانيه الإيالة فى هذه الفترة من انحطاط اقتصادى له انعكاساته ، وأثرت نتائجه السلبية على مختلف الصعد فى الإيالة.

إن تحقيق مثل هذه الغاية دفعت أحمد باشا ، منذ البداية إلى الاهتمام بالجيش، والذي رأى فيه الأداة الفعلية الذى يمكن من خلالها الوصول إلى هذه الغاية ،وما أن تولى أحمد القرمانلي مقاليد الحكم ، حتى بادر بالقضاء على رؤوس الانكشارية [1] ، الذين شكل وجودهم خطرعلى حكمه ، وحتى يحكم قبضته على كامل أجزاء الإيالة أعاد تشكيل الجيش بالاعتماد أساساً على القورغلية والموالين له ، الذين كان لهم الفضل في صعوده للحكم ، بالإضافة إلى العرب المحليين الذين شكلوا عنصراً مهماً في ذلك الجيش ، وقد وصل تعداد جيشه فى هذه الفترة إلى ٥٠٠ فارس و ٦٠٠٠ من المشاة ، ويمكن زيادتها عند الضرورة [2] ، عن طريق هذه القوات استطاع أحمد

---

[1] شارل فيرو ،المصدر السابق ، ص ٢٧١، ٢٧٢؛ رود لفو ميكاكى ، المرجع السابق ، ص ١٢.

[2] رودلفو ميكاكى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

القرمانلي مجابهة العديد من الحركات ، والثورات التى واجهته والقضاء عليها ، كما عمل من خلالها على بث الشعور بوجود حكومة مسيطرة قوية قادرة على قمع كل الانتفاضات المناوئة له في مختلف المناطق [٣].

إن هذه القوات العسكرية ، لم تكن تحمل صفات القوات النظامية ، ولم تكن ثابتة، نتيجة لعجز الحكومة عن دفع الرواتب الثابتة لها[١]، واكتفى باستدعائها وقت الحاجة إليها مقابل إعفائها من الضرائب ، إضافة إلى ذلك أن وحدة التنسيق بين عناصر هذا الجيش كانت ضعيفة ، وانعكس ذلك على الجهاز العسكري ، إذ كان يتكون الجيش القرمانلي من القورغلية والعرب المحليين ، كما ذكرت سابقاً ، وكان العنصر العربي مختلفاً من حيث الانتماء القبلي، وتباينت خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، مما يعني وجود تنافر بين أفراد الجيش الواحد، هذا بالإضافة إلى استخدام أحمد القرمانلي عناصر أخرى ، مثل حديثي العهد بالأسلام من الأرناؤط وغيرهم من العناصر الأوروبية[٢]، التي فرت من موطنها لأسباب مختلفة ، وكان من شأنها أن تعمق الخلاف بين صفوف الجيش ، وقد تكون هذه الاختلافات التي تكمن في صفوف الجيش وراء عدم ظهور الجيش بالصفة النظامية المعروفة ، إضافة إلى تخليص موارد الدولة من عبء دفع المرتبات للجيش.

ويبدو أن أحمد القرمانلي أدرك فيما كانت عليه الإيالة من تجزئة سياسية ، نتيجة للظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وارتباط الأقاليم بمراكز حيوية بعيدة عن حدود الإيالة، وأدرك أن الجيش والجهاز العسكري لايستطيع معالجة هذه الوضعية ، واقتنع أولاً بفرض السيطرة المباشرة على المناطق الحضرية فحسب ، ولضمان استمرارية هذه السيطرة ، عمد إلى تقسم تلك المناطق إلى وحدات إدارية وأوكل قيادتها إلى أبنائه وأقربائه والموالين له[٣].

---

[3] ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١١؛ رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

[١] ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٣١– ١٣٣ .

[٢] رودلف ميكاكى ،المرجع السابق ، ص ٢٧ .

[٣] إن المعلومات التى تختص بالادارة فى عهد أحمد القرمانلى نادرة غير أنه ترد إشارات تدل على هذا الأمر مثلاً تعيين الحاج شعبان أخيه لأمه حاكماً على تاجوراء ، باعتبارها منطقة حيوية ، وتملك مقومات تساعده على استقرارالبلاد ، ثم عينه على بنغازى ودرنة ، كما عين ابنه محموداً حاكماً على كامل المنطقة الشرقية حيث استمر فى هذا المنصب حتى فترة حكم أخيه محمد القرمانلى ، وعين صهره خليل بن خليل حاكماً على مسلاتة ، أما فى

أما عن المناطق الداخلية ، فقد تميزت دائماً بنفوذ الأسر المحلية وبعض القبائل التى يرتبط تاريخها بهذه المناطق ، ولعل سيطرة أولاد محمد على إقليم فزان يعتبر أقوى تعبيراً عن علاقة السلطة الحاكمة بالقوى المحلية ، فقد اكتفت السلطة الحاكمة بنفوذ هذه الأسرة على هذا الإقليم ، وقوام هذا الإكتفاء خضوع الإقليم لدفع الضرائب السنوية والأتاوات المفروضة على أولاد محمد الذين استقلوا بحكم الإقليم أو إن السلطة الحاكمة أدركت أن السياسة الداخلية العنيفة لم تساعد على تجاوب الأهالى مع نظام الحكم أوقد تحول دون تعاون العناصر المؤثرة أو الزعامات المحلية فى معالجة العديد من الأمور الهامة المتعلقة بشوؤن الأمن وتحصيل الضرائب وغيرها ، ومن هنا وجد الباشا أن القوات العسكرية يصعب عليها القيام بكافة المهام اللازمة لتسيير أمور البلاد الداخلية المختلفة دون مشاركة وتعاون العناصر الهامة والمؤثرة فى المجتمع ، وما أن تمكن أحمد القرمانلى من القضاء على الفتن الداخلية القريبة من مدينة طرابلس مركز الإيالة واستطاع فرض نفسه حاكماً على إيالة طرابلس ، وانتهت المرحلة الانتقالية التى مثلت السنوات الأولى لحكم أحمد القرمانلى ، أظهر ما يوحي بأنه عازم على تغيير طريقة التعامل، أو تغيير نوعية السياسة المتبعة في المنطقة ، إذ أصبح يشرك الأهالى تدريجياً فى الحكم ، وفي مختلف المرافق الحكومية ، من أجل الاستفادة منهم أولاً [1]، لا في إدارة بعض المهام الرسمية فحسب ، وإنما من أجل استغلالهم كأداة أو حلقة وصل بين السلطة السياسية الحاكمة والأهالي، ولعل الجدير بالملاحظة فى هذا الصدد ما فعله أحمد القرمانلي مع أحمد الناصر حاكم فزان، بعد أن أعلن في سنة ١٧٣٢م، ثورة ضده ، فعهد أحمد القرمانلى إلى ابنيه محمد ومحمود بك القيام بحملة تأديبية ضد حاكم فزان ، وانضم إليهم صهره خليل بن خليل قائد الحامية العسكرية فى مسلاتة ، وبمجرد

عهد خلفاء أحمد القرمانلى فإن الأمثلة كثيرة على استعمال الباشوات القرمانليين لأبناهم وأقاربهم وأصهارهم فى المراكز الإدارية والعسكرية المهمة ؛ أحمد النائب ،المنهل العذب ، ص٢٨٧، ٣٣٢؛ ؛ ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ؛ شارل فيرو، المصدر السابق ، ص٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٩، ن.أ. بروشين ، المراجع السابق ، ص١١٤، ١٢٧، ١٥٨

[1] إن علاقة السكان المقيمين بالمدن كانت أوثق صلة بالسلطة السياسية وانخرطت فى وظائف الدولة المتاحة لهم ؛ تيسر بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٣٠.

رؤية هذه الحملة المكونة من جيش جرار طلب أحمد ناصر حاكم فزان المتمرد الصلح ، فرفض طلبه من قبل الباشا أحمد القرمانلى ، وأصدر الباشا أمراً يقضى بأسره ونقله إلى طرابلس ، وكان مراد الباشا من ذلك الانتقام منه على نحو يضمن له خضوعه المستمر فى المستقبل[١] ، وحين تم القبض على أحمد ناصر، ونقله إلى طرابلس ، عرضه أحمد القرمانلي فى السوق وباعه إلى ابنه (بقرشين نحاسيين) ، ثم أمره بالعودة إلى مرزق والحكم فيها[٢]، ومن خلال ما تم عرضه ، نلاحظ أن الباشا كان باستطاعته التخلص منه والتخلص من نفوذ قبيلته على هذا الإقليم من خلال القوات العسكرية الجرارة التي توجهت لإخضاعه ، وتعيين حاكم آخر على إقليم فزان، يكون مخلصاً للسلطة المركزية ، ولكن سياسة أحمد القرمانلى كانت تهدف إلى استقطاب مثل هذه العناصر البارزة فى البلاد ، وإشراكهم فى نظام الحكم[٣] ، وهذا مايؤكد أنه قد أتيحت الفرصة أمام عدد من العناصر المحلية من أبناء البلاد لتقلد مناصب فى أجهزة الحكومة المختلفة.

فيما يبدو أن التغيرات السياسية والتطورات الإدارية جاءت مع مصلحة الكثير من تلك العناصر المحلية، والتى أصبحت مع مرور الوقت جزءاً من النظام، فقد

---

[١] لم يكن هدف الحملة ، كما كان فى الماضى ، تحصيل الضرائب ، وإنهاء حالة الفوضى والقضاء على قوة التمرد فقط فى هذا الإقليم ، وإنما القضاء على قوة فزان وتحجيم دور حاكمها ، وجعله مندوباً للسلطة الحاكمة فقط ، لهذا أوكلت المهمة لأبناء الباشا، وتحت تصرفهم قوة عسكرية ضخمة ، وحتى بعد أن أعلنت فزان الاستسلام عن طريق حاكمها الذى طلب الصلح والعفو لم يكن الأمر كافياً للخضوع ، بقدر ما كان الهدف هو تحجيم دور حاكم هذا الإقليم ومنعه من أية محاولة تمرد وإقراره التبعية ، والخضوع المطلق للسلطة المركزية . ولاشك أن مثل هذه التبعية التى فرضت على الإقليم ساهمت بقدر كبير فى القضاء على التجزئة السياسية التى كانت تعانى منها البلاد ، وكانت عملية الخضوع هذه مفيدة فى عملية المبادلات التجارية والاستثمار فى تجارة القوافل مع استتباب الأمن ، جان كلود زليتنر ، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط أفريقيا ١٥٠٠– ١٧٩٥م، ترجمة جاد الله عزيز الطلحى ، الدارالجماهيرية، (مصراته ٢٠٠١) ، ص ٣٥٤.

[٢] ابن غلبون ،المصدر السابق ، ص١٩٥، شارل فيرو ،المصدر السابق ، ص٢٩٨، ٢٩٩؛ كوستانيزيو برينا، المرجع السابق ، ص٢٦٣.

[٣] بعد قيام أحمد القرمانلى بإعادة أحمد الناصر لمنصبه حاكماً لفزان بدأت مرحلة جديدة لعلاقات وطيدة بين القرمانليين وبين أولاد محمد استمرت مايربو عن نصف قرن من الزمان ، وقد دعم هذه العلاقات التزام أولاد محمد بدفع الأتاوة السنوية مع إرسال مزيد من الهدايا لباشا طرابلس الذى كان يحسن ضيافة من يفد اليه من مرزق؛ شارل فيرو ،المصدر السابق،ص٢٩٩،٢٩٨؛كوتستانيزيو برنيا، المرجع السابق،ص٢٦٣.

EL-Hasnawi . Habib Wadaa: Fazzan under The Rule of The Awlad Muhammed, The center of African Researches, and Studies, sabha, 1990.P.130.

وجدت فى ظل التغير الجديد وضعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مناسباً لها، فمن خلال هذه المشاركة فى أوجه النشاطات المختلفة ، مثل الدخول فى الجيش أو إدارة بعض الأقاليم او الحصول على وظائف فى أجهزة الدولة، فإن الأعيان وأبناء العائلات التقليدية، والعلماء فى المدن والوجهاء ،ومشايخ القبائل فى القرى ، قد ضمنوا وضعاً قوياً فى المجتمع ، ففي مقابل الخدمات التى تقدمها هذه الفئات أصبحت تمثل جزءاً من الجهاز الإداري للدولة .

نتيجة لهذه التغيرات استطاعت بعض الأسر والقبائل والزعامات المحلية أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة ، حتى صارت فى النهاية جزءً منها ، وبالتالى ارتبطت مصالحها ارتباطاً وثيقاً بهذا النظام[١]، وعليه فقد كونت هذه الفئات الاجتماعية قاعدة اجتماعية سياسية قوية ، وركيزة للنظام أو للسلطة المركزية ، ونستدل على ذلك من خلال الصراع الذى وقع بين إيالة طرابلس الغرب وفرنسا فى سنة ١٧٢٨م ، عندما نصح أغاء القوات الباشا بضرورة الدخول فى الصلح مع فرنسا ، تفادياً للأضرار التي سيخلفها الهجوم الفرنسي ، فيما هب أهالى طرابلس من أعيان وتجار ، واقترحوا على الباشا عدم الدخول فى الصلح مع فرنسا ، وأنهم يفضلون الموت على الخنوع والاستسلام لفرنسا ، بالرغم من الدمار الذى خلفه الهجوم الفرنسي ، فما كان من الباشا إلا أن رفض الدخول فى الصلح مع فرنسا، وهذا يقودنا إلى معرفة مدى الارتباط بين الأهالي والسلطة المركزية[٢].

وعلى صعيد آخر قد يبدو من المفيد التذكير بأهمية المناطق التى فرضت الحكومة سيطرتها المباشرة عليها ، إذ استطاعت حكومة الإيالة السيطرة على المدن والمراكز الحضرية ذات الأهمية فى إيالة طرابلس ، لكي تستطيع إخضاع بعدها المناطق الأخرى الأقل حيوية ، وهذا يضمن لها فى ذات الوقت استمرار تدفق

---

(1) لقد برزت بعض الفئات الاجتماعية فى المناطق تواجدها ، وأصبحت ذات مزايا سياسية واقتصادية واجتماعية ، وشكلت هذه الفئات مع بعضها كيان الدولة الواحدة ،ذات السلطة المركزية التى تخضع للباشا، ومن هذه الفئات الاجتماعية أسرة أولاد محمد فى فزان ، وآل الأدغم في مصراتة ، وآل المريض فى ترهونة ، والمحاميد فى الجبل .

(2) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨- ٢٩١؛ سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، ١٩٨٨)، ص١٠٨- ١٠٩.

الموارد الاقتصادية من المناطق الحيوية ، حتى وأن لم يقترن ذلك بوجود سيطرة مباشرة ، فهذه المناطق وحيث أنها ارتبطت بعض هذه المناطق مع مناطق أخرى بعلاقات أقتصادية وأجتماعية، فإنه من الطبيعي أن تتأثر بمايجري فيهامن احداث وبالتالى فالسيطرة على المراكز الحيوية والمهمة فى الإيالة يعني ضمنياً السيطرة على المناطق المرتبطة بها.

إن الاستقرار الذى حققه أحمد القرمانلي أخذ ينعكس على أوضاع الإيالة الاجتماعية والاقتصادية ثم انعكس على الوضع الداخلى بصفة عامة ، فيمكن أن نلتمسه منذ بداية حكمه حين كون القورغلية والأهالي القاعدة الاجتماعية[١] لهذه الحكومة ، واستطاع أحمد توطيد حكمه عن طريقهم [٢] ، إذ طلب الأهالى من أحمد القرمانلى تولى السلطة وخلع محمود أبو أميس[٣] ، وأن ذلك سوف يتم بقوة سواعدهم، وكان هذا العرض مغرياً بالنسبة لأحمد القرمانلى إذ أظهره بمظهر المحرر الطرابلسي من سيطرت الأتراك وكانت هذه البداية لنظام حكم جديد استمرت عليه الإيالة حتى عام ١٨٣٥م[٤].

شهدت فترة حكم أحمد القرمانلى تحول إيالة طرابلس من مركز ضعف إلى مركز قوة وسلطان، وحقيقة الأمر أن القضاء على الحركات والثورات لم تكن إلا من أجل توطيد الحكم القرمانلى ، ولكن هذه الأعمال العسكرية الأولى كانت ذات فائدة في جهتين ، فهي كما ذكرت سابقاً فرضت السلطة المركزية، من جهة ومن جهة أخرى أدت إلى إحداث نوع من الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى، فقد كانت الثورات تشكل توتراً حاداً جداً بالنسبة للسلطة المركزية فى طرابلس ، وقد أثرت بشكل فعلي على السكان، وعلى الأمن وأثرت على اقتصاديات الإيالة ، وحركة

---

[1] كانت القاعدة الأولى للدولة مكونة من الطبقة القورغلية أى الطبقة التى ينتمى لها أحمد القرمانلى ، وكانت هذه الطبقة قريبة من المجتمع ، أضافة إلى أنها كانت تعانى من اضطهاد الانكشارية الأتراك الذين لم ينصهروا في المجتمع العربي ، وبذلك أصبح هناك فارقاً بين الانكشارية والقورغلية.

[2] رودلفو ميكاكى ، المرجع السابق ، ص١٣ ؛ ن. أ بروشين ،المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

[٣] ان أول دعم كان من قبائل الجبل (غريان) وأهالى الساحل والمنشية ؛ شارل فيرو،المصدر السابق ، ص ٢٦٥.

[4] المصدر نفسه ، نفس الصفحة.

التجـارة خصوصـاً تجـارة القوافـل، فهـذه المشـاكل والاضـطرابات تجعـل الأهـالي لايشعرون بانتمائهم إلى وطن واحد أو حكومة .

لذلك فالقضـاء علـى هذه الثورات جعل الإيالـة تنعم بحيـاة الأمـن والأستقرار، بشكل أفضل مما كانت عليه فى عهد الولاة السابقين ، فقد ادت هذه الأعمال الى الاستقرار الذى ظهرتدريجياً نتيجة لظروف وأعتبارات محلية ودولية قد مرت بها الإيالة فى الفترة قيد الدراسة.

فقد تم توطيد الحكم ومحاولة الحصول على الاعتراف الشرعى من السلطان ، ثم تبعت هذه الخطوات ، محاولات جادة من أجل بناء الإيالة بعد أن تمكنت من المحافظة على استقلالها بالقضاء على الفتن الداخلية وإتخاذ مواقف معينة بما تقتضيه الضرورة إتجاه السياسة الخارجية المتمثلة فى الدول الأوربية.

قد كشف أحمد القرمانلى خلال السنوات الأولى من وصوله للحكم عن طموحه السياسي المتمثل فى رفع إيالة طرابلس الغرب من مراكز الضعف إلى مراكز القوة ، وذلك بفرض مكانة طرابلس الغرب فى البحر المتوسط ، وكانت مهمة فى غاية الصعوبة بالنظر للاعتبارت الدولية ، والظروف السياسية والاقتصادية للإيالة فى ذلك الوقت[١].

كانت البلاد تعاني من ضمور فى الناحية السياسية نتيجة لتشتت الأقاليم ووضعية التجزئة الغير مباشرة التى كانت عليها الأقاليم ، وفقدان السلطة المركزية الكاملة على كل أجزاء الإيالة ، إضافة للحروب الطويلة التى شهدتها إيالة طرابلس سواء قبل تولي أحمد القرمانلى الحكم أو فى الفترة الأولى من حكمه ، إضافة إلى ذلك تعطل حركة التجارة البحرية والبرية خصوصاً تجارة القوافل لعدم وجود حماية لها، وعبرت الأقاليم البعيدة عن رغبتها فى إدارة شؤونها بنفسها، وانفصالها عن إدارة

---

[1] كانت البلاد منهكة نتيجة للصراعات السياسية التي ظهرت في أواخر القرن السابع عشر ، ففي رسالة للقنصل الفرنسي بولارد وصف فيها وضع إيالة طرابلس بقوله (لا برود ولا رجال قادرين على تسيير دفة سفنهم) كما أشار القنصل الجديد اكسبيليلي في إحدى رسائله بأن السفن غير قادرة على الإبحار والخروج للغزوات بسبب عدم توفر الاسلحة وقطع الغيار ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٤.

مركزية الدولة وانتشار الفوضى السياسية فى جميع أرجاء الإيالة [١]، ونتيجة لهذه الأوضاع السياسية وانعكاسها على الوضع الاقتصادى ، إذ يصف لنا القنصل الفرنسي الانحطاط الاقتصادي بقوله: (إن الفاقه كانت تضرب أطنابها فى البلاد وأصبحت ندرة المحاصيل تنذر بوقوع مجاعة)[٢].

ولعل مايؤكد هذا الوضع الاقتصادى المنهارما تشير إليه نصوص المعاهدات الليبية الفرنسية ، من تحول الإيالة من طورتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصدير لبعض المنتجات وخاصة الحبوب، إلى طور الاعتماد الكلى على الخارج في توفير احتياجاتها الاساسية منها ، إذ تشير المعاهدة التى وقعت بين إيالة طرابلس الغرب وفرنسا فى شهر يونيو ١٦٨٥ م فى أحد بنودها ، أنه على حكومة طرابلس تسديد مبلغ من المال وقدره ١٢٥٠٠٠ ليرة يؤخذ قمحاً وبضائع أخرى ، على أن يتم ذلك في فترة زمنية قدرها سنة وستة أشهر ، وتسديد مبلغ من المال وقدره ١٠٠٠٠ قرشاً يؤخذ شعيراً [٣].

يتضح من خلال ذلك أن الإيالة كانت تملك هذه الحبوب بكميات تفوق مستوى تحقيق الاستهلاك المحلى ، ويساهم جزء منها فى تسديد بعض الديون إضافة إلى أنها كانت محددة بزمن معين ، إلا أن ما ظهر على إيالة طرابلس الغرب سنة ١٧١١م ، أنها عاجزة عن توفير هذه الحبوب بالقدر الذي يكفي الاستهلاك المحلي، إذ طلب الباشا من القنصل الفرنسي منح تراخيص لسفن تجارية من أجل جلب الحبوب من بعض الجزر الفرنسية [٤].

يعكس هذا الوضع الاقتصادي هبوط مستوى الإنتاج الزراعى والتجارى وإنهيار الوضع الاقتصادي إلى أسوء مراحله ، ولكن الباشا استطاع النهوض بالاقتصاد ودونما مساعدة الدولة العثمانية ، وقد اعتمد على مقومات الإيالة نفسها.

---

[١] رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق، ص٢٣- ٢٥.

[٢] شارل فيرو ، المصدر السابق، ص٢٧٤.

[٣] بول ماساي ، المصدر السابق، ص٥٢- ٥٣.

[٤] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥.

إن المتمعن فى السياسة العامة للشمال الأفريقي فى هذه الفترة يدرك أهمية هذه المنطقة المطلة على البحر المتوسط ، ونوع السياسة التى كانت سمة من سمات هذه المرحلة التاريخية ، إن السمة البارزة فى هذه الفترة تكمن فى العمليات البحرية العسكرية التى يمكن أن نطلق عليها عمليات (الجهاد البحري) ، إذ لقيت هذه السياسية الدعم والتشجيع منذ العهود الأولى للتوسع العثمانى فى منطقة البحرالمتوسط ، والتى كانت تقوم أساساً على القوة البحرية ، حيث كانت القوى البحرية دائماً ضرورية لفرض مكانة الدولة في هذه المنطقة ، ويمكن معرفة قوة الدولة فى هذه المنطقة من خلال ما يمثله نفوذها فى حوض المتوسط ، وحماية شواطئها ، والنشاط التجارى الذى تمارسه فى هذه المنطقة .

فإن هذه السياسة التى شكلت جزءاً من تاريخ شعوب البحر المتوسط منذ عصوره الأولى ، أخذت تأخذ طابع الاستمرارية ، حتى القرنين السابع عشر ، والثامن عشر ، ولعبت دوراً فى تحديد علاقات دول الشمال الأفريقى بالقوى الأوروبية المتواجدة فى هذه المنطقة ، ونتيجة لإستخدام الدول الاوروبية لممرات البحر المتوسط ، فإن عليها أن تدفع لدول شمال أفريقيا أموالاً مقابل الحماية ، وعدم التعرض لها ، وعادة ما تكون هذه العلاقات مصحوبة باتفاقيات ومعاهدات لهذا الغرض[١].

في بعض الحالات على الدول الأوروبية أن تدفع إعانات مالية منتظمة فى مقابل الحماية للسفن التجارية ، وفى أحيان أخرى ، أو نتيجة لتغير الحكومة في أي من الطرفين المتعاقدين ، أو مع تغير التمثيل القنصلى فإن على الدول الأوروبية ، تقديم ما يوصف (بالهدايا) فى شكل نقود أو بضائع ، وأكثر البضائع شيوعاً في مثل هذه المناسبات تتمثل في تقديم الذخائر والمعدات البحرية [٢]، وإذا ما فشلت دولة أوروبية فى توقيع اتفاقيات مع دول شمال أفريقيا، أو أظهرت عدم إيفائها والتزامها بالاتفاقية المبرمة ، فإن مثل هذه الدول سوف تخسر صداقاتها مع دول شمال أفريقيا، وبذلك تكون عرضة فى البحر المتوسط للغارات البحرية التي تنفذها

---

[1] بول ماساي ، المصدر السابق، ص٣٣، ٤٧، ٥١- ٥٣، ٦٤، ٦٧، ٨٧، ٨٨.

[2] شارل فيرو، المصدر السابق، ص٢٧٤- ٢٧٥، ٢٨٠.

القوات البحرية على سفنها فى عرض البحر[3] ، وإن أي أسر تقوم به دول شمال أفريقيا لا يسترجع إلا بعد دفع أموال تحسب على أساس ماتحمله السفينة من البضائع ، ومن خلال ذلك تحصلت دول شمال أفريقيا على عائدات كبيرة ويبدو أن إيالة طرابلس الغرب منذ نهاية القرن السابع عشر وبداية العقد الأول من القرن الثامن عشر قد فشلت في عملية الاستفادة من هذا المصدر ، نتيجة لحالة الإهمال التى كانت عليها السفن وصيانتها ، ومن أجل الاستفادة من هذا المصدر ، ونقل البلاد من الحالة الاقتصادية التى هى عليها ، قرر الباشا النهوض بهذا المجال والاهتمام ببناء قوة بحرية واستخدامها بفاعلية فى هذا المجال، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وتكون هذه القوة البحرية، إحدى الدعائم الاقتصادية، التى تنشل الإيالة من أوضاعها المتردية، نظراً لموقع الإيالة الهام وامتداد ساحلها إذ كانت تطل على جزء كبير من البحر المتوسط [1].

كما إن إيالة طرابلس اشتهرت بصناعة السفن منذ العهد الإسلامي الأول، وقد أدخل عليها بعض التحسينات الأخرى التى جرت فى عهد بعض الولاة الأتراك من أمثال درغوت باشا وعهد الساقزلي ، وإن كانت هذه الصناعة قد أصابها بعض الضعف في الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر ، إلا أنها قد شهدت اهتماماً بالغاً وعناية كبيرة بعد أن تولى أحمد القرمانلي السلطة، حيث استطاع إعادتها إلى هيبتها الأولى ، وبصورة أكثر من السابق مما دفع بالدول الأوروبية إلى تغيير سياستها تجاه إيالة طرابلس الغرب ، ومحاولة كسب ود هذه الإيالة وحاكمها لكي تنعم سفنها بالسلام في حوض المتوسط .

استطاعت إيالة طرابلس الغرب التغلب على الصعوبات التى واجهتها في بناء السفن، مثل: الحصول على الأخشاب وغيرها من المستلزمات والمعدات البحرية لهذه الحرفة ، فقد كان بعضها متوفراً من ضمن موارد الإيالة، إلا أن المواد الخام الأخرى كانت تجلب عن طريق البحر ومن الدول الأوروبية، مما دفع بعض الدول لاستخدام

---

[3] المصدر نفسه ، ص٢٩١، ٢٩٢ ، رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق، ص٣٥– ٣٧.

[1] مصطفى عبدالله بعيو، دراسات في التاريخ اللوبي ط١، (الإسكندرية ، ١٩٥٣) ، ص١١٠، ١١١.

هذه المواد كسلاح، لمنع الإيالة من بناء قوة بحرية، ووصل الأمر إلى أن يصدر البابا أمراً بتحريم بيع الأخشاب إلى إيالة طرابلس الغرب[2].

مما جعل الحكومة القرمانلية تضطر فى تعاملها من أجل جلب هذه السلع إلى التعامل مع بعض الأفراد البعيدين عن السلطة فى دولهم ، وشرائها منهم بأثمان مضاعفة في بعض الأحيان، واستطاع القرمانلي الحصول على بعض هذه المواد من البندقية عن طريق التهريب ، وقد قام المغامرون بجلب هذه المواد نتيجة للأثمان المغرية التي كانت تدفع لهم ، كما استطاع الباشا الحصول على جزء آخر عن طريق الدول التى كانت مرتبطة بالدولة العثمانية فى الأناضول ، وبلاد المغرب العربى وبلاد الشام، وتعاون حكام هذه المناطق في صد العدو المشترك[1].

كانت القوة البحرية في البداية تتكون من السفن البسيطة التى تصنع محلياً، ومجموعة أخرى وصلت عن طريق السلطان العثماني بعد الاعتراف بالقرمانلي حاكماً على طرابلسة ، وسفن أخرى جاءت على شكل هدايا من بعض الدول الأوروبية التى تنوي التعامل مع طرابلس ، إضافة إلى ما تم الإستيلاء عليه في البحر [2].

ولاشك أن أحمد القرمانلي ، قد عول على هذا المصدر الاقتصادي لسببين، الأول يكمن فى اظهار إيالة طرابلس بصورة قوية أمام الدول الأوروبية وتمتعها بسياسة خارجية مستقلة عن الدولة العثمانية ، والعامل الثاني هو العامل الاقتصادي وما تجلبه هذه القوة البحرية من عائدات اقتصادية ترفع من المستوى الاقتصادي المتدني.

---

[2] محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق ، ص١٣٣.

[1] محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص١٣٣- ١٣٤.

[2] وصلت إلى طرابلس سفينتان منحهما الباب العالي كهدايا للباشا ، وكانت الأولى مزودة بثلاثين مدفعاً، والثانية مزودة بأربعين مدفعاً ، كما تمكن البحارة الطرابلسية من خطف سفينة فرنسية تجارية في سنة ١٧٤١م ، وفي سنة ١٧٢٢ تمكن البحارة من أسر عدة سفن بحرية ، وفي نفس العام تقريباً تم أسر سفينة فرنسية كانت محملة بالحرير الجيد ، وتم نقلها إلى مياه طرابلس ؛ شارل فيرو ،المصدر السابق ، ص٢٨٤،٢٨٨-٢٨٥؛ محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص١٣٤.

عرف الباشا كيف يستفيد من الاسطول البحري بعد أن أعطى عناية خاصة لصناعة السفن وأضاف اليها أعداداً كثيرة بشتى الوسائل ، وزاد من قوتها القتالية ، ويبدو أن ضريبة الاستقلال الشبه كامل عن الدولة العثمانية ، قد حرمته من بعض المساعدات التى كانت تقدمها الدولة العثمانية وخصوصاً فى الجانب العسكري ، وفى عملية الدفاع والمحافظة على ممتلكاتها من قبل الأخطارالخارجية، مما دفع أحمد القرمانلي إلى بناء قوته العسكرية بنفسه ، وأنه لا يستطيع الاعتماد إلا على قواته من أجل المحافظة على الاستقلال، ومع بداية عام ١٧٢١ م ، أصبحت الإيالة ذات قوة بحرية ضخمة ، ففي هذه السنة كانت قوات البحرية في إيالة طرابلس تتكون من سبع سفن مسلحة ، كل واحدة منها تحمل من أربعين إلى ستين مدفعاً دون الأخذ فى الاعتبار سفن أخرى شراعية وبالمجاديف ، كما أن رجال البحرية أصبحوا على دراية وخبرة كبيرة في هذا المجال ، ولم يستثنوا أحداً من العمليات العسكرية ، فقد استولوا فى هذا العام على مركب إنجليزى وباخرة من البندقية من ذات الخمسين مدفعاً ، ولم تفلح تدخلات الباب العالي فى عمليات إعادة ما تم الإستيلاء عليه[١].

إلا أن أكثر الضحايا تضرراً هم الفرنسيين الذين قدرت خسائرهم فى أحدى السنوات بعشرين ألف قرش غرناطى ، وبهذه القوة لم تكن إيالة طرابلس بحاجة إلى دعم لنشر الرعب في صفوف الأعداء ، مما دفع بالدول الأوروبية إلى تحاشي الصدام مع البحرية الطرابلسية ، وتسعى دائماً إلى طلب مسالمتها ، حيث أن بحارتها ألقوا الرعب فى نفوس الأوروبيين ، وقد نجح الأسطول الطرابلسى فى هذه المهمة ، وأجبروا السفن الأوروبية على الهروب من مواجهتها إذ ما ظفرت بها[٢].

ومما يؤكد قوة البحرية الطرابلسية فى الفترة قيد الدراسة ، أن مجموعة من الدول الأوروبية استطاعت الحصول على موافقة الباشا من أجل تجديد الاتفاقيات السابقة ، أو عقد اتفاقيات مع طرابلس تضم هذه الاتفاقيات حرية ممارسة التجارة فى حوض المتوسط ، بالإضافة إلى حماية سفن الرعايا التابعين لها ، وفى المقابل على

---

(1) جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص٩٤.

(2) محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص١٣٥.

هذه الدول الاوروبية تقديم المساعدات اللازمة لطرابلس من أجل الحصول على هذه الامتيازات[١].

وكدليل آخر يؤكد قوة الأسطول الطرابلسي فى هذه الفترة وما كان يتمتع به من أمكانات أنه عندما وصل الأسطول الفرنسي إلى الشواطيء الطرابلسية لتهديد طرابلس بعد العمليات العسكرية الكبيرة التى ألحقت الضرر بالسفن الفرنسية، وبعد أن تعذر الحصول على تعويضات ، قام هذا الأسطول بقصف مدينة طرابلس وقام بإطلاق ألف وخمسمائة قنبلة على الأقل فى عشرة أيام[٢] في شهر يوليو من عام ١٧٢٨م ، وأدى إلى تخريب عدد كبير من المساكن والمباني فى المدينة ، ولكن الأسطول غادر دون أن يحقق أهدافه، بل فشل حتى فى عملية تخليص مجموعة من السفن الفرنسية الواقعة في الأسر في ميناء طرابلس[٣] ، ولم تتأثر معنويات الطرابلسيين ولم ينل ذلك من تصميمهم وكانت بحريتهم لا تزال قوية، إذ بمجرد اختفاء الأسطول الفرنسى باشرت السفن الطرابلسية عملها ، وفي خلال أيام معدودة استطاعت البحرية الطرابلسية الإيقاع بسفينتين فرنسيتين محملتين بالحبوب من المشرق ، وتم الاستيلاء على أربع سفن فى درنة ، وقد وصف ذلك القنصل الانجيليزى بنجامان لود نجتون (تأتينا الأخبار كل يوم بالخسائر التى تلحقها سفن القرصنة بالفرنسيين وغيرهم من الجنسيات)[٤].

وأما عن صلابة الموقف الطرابلسى ، وقبول التحدى العسكرى التى أظهرته القوة البحرية الطرابلسية فيمكن وصفه من خلال ما قام به الباشا ، إذ أمر الباشا بنصب صاري القنصلية الفرنسية ورفع علمها فوقه ، وذلك على أمل استقطاب السفن الفرنسية المارة التى قد تدخل المرسى ودون علمها بخرق اتفاقية السلم ، وعن طريق هذه الخدعة العسكرية يتم الإستيلاء عليها[٥] ، وبالرغم من أن السفن الفرنسية

---

[١] كاميللو مانفروني، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا تاريخ البحرية الليبية ، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، مراجعة أحمد الجهاني ، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي ،١٩٩٢) ،ص١٠٦.

[٢] جان كلود زليتنر، المرجع السابق ، ص٢٩٦– ٢٩٧.

[٣] شارل فيرو، المصدر السابق ، ص٢٨٨.

[٤] جان كلود زليتنر، المرجع السابق ، ص٢٩٧.

[٥] شارل فيرو، المصدر السابق، ص٢٩١.

لم تقع فى الشرك إلا أننا يمكننا التعرف على نوع الموقف السياسى اتجاه فرنسا ، وعزم الباشا وبحريته ونيته في الانتقام من فرنسا بكل الوسائل ، كما وصف مستشار القنصلية بروش الوضع الذي كانت عليه البحرية الطرابلسية، إذ يقول: (إن الجميع مندهشين لرؤية التقدم الذى يحرزه هؤلاء القراصنة ، دون أن تزعجهم أي من سفننا ، لقد زادهم تصلباً وهم يقومون الآن بتسليح كل سفنهم، ومن تم لديهم منها عشرة فى البحر خلال هذا الشهر)[١] .

عن طريق هذه القوة البحرية استطاع الباشا التغلب على المصاعب الاقتصادية ، وانعكس ذلك على أوضاع الإيالة الداخلية ، ومما لا شك فيه أن هذه العمليات البحرية قد أعطت للإيالة مكانة بين دول البحر المتوسط ، وانفتحت إيالة طرابلس تدريجياً على التجارة الدولية وأخذت تربطها علاقات تجارية مع بعض الدول الأوروبية ، ونتج عن هذا الانفتاح ازدهار فى اقتصاد الإيالة الذى يعتمد بدرجة كبيرة على مبادلات الإيالة مع الخارج ، والتصدير والاستيراد .

أما عن العائدات الاقتصادية التى جلبتها هذه القوة البحرية ، أو الغنائم التى يتم الاستيلاء عليها فى أثناء رحلتها ، فكان الباشا يعتبر نفسه مسؤولاً عنها ، إذ لا يتم التصرف فيها إلا بعد حضور من يمثل الحكومة لفحصها وجردها[٢] إذ ساهمت هذه العائدات والغنائم فى زيادة الدخل العام للإيالة أما عن السفن التي كان يتم الاستيلاء عليها ، فتدخل تحت أملاك الإيالة العسكرية وتساهم في العمليات البحرية أما عن البضائع فإن قسماً منها يدخل إلى السوق المحلي ، ويصدر القسم الآخر إلى الدول الافريقية ، عن طريق تجارة القوافل الصحراوية ، أما عن الأسرى فيباعون فى السوق كرقيق ، وفى بعض الأحيان تدفع دولهم فدية معينة من أجل إطلاق سراح هؤلاء الأسرى[٣] ، وفى كثير من الأحيان يستفيد من هؤلاء الذين كانت لهم مهنة معينة تسمح لهم بمزولتها ، وخصوصاً الذين كانوا يتمتعون بخبرة في مجال البحر وقيادة

---

[١] جان كلود زليتتر، المرجع السابق ، ص٢٩٨.

[٢] محمد الهادي ابو عجيلة ، المرجع السابق ، ص١٣٨.

[٣] المرجع نفسه، ص١٣٩.

السفن ، إذ يتم الاستفادة منهم في صناعة السفن أو في العمليات البحرية ، ولهذا نلاحظ أن القوة العسكرية البحرية كانت عبارة عن خليط من الألبانيين ، والأرناؤوط والإنكشاريين ، ومن خلال ذلك يتبين لنا أن أحمد القرمانلى قد أعطى جل اهتمامه وعنايته للأسطول البحرى ، وأن اهتمامه بالأسطول البحرى قد فاق كل اهتماماته الأخرى ويعد هذا العمل أحد دعائم الاستقرار السياسى والاجتماعي والاقتصادي[١] .

ويبدو من المفيد هنا إعطاء تحليل مختصر لنمط الاقتصاد العام لطرابلس في أثناء هذه المرحلة، إذ يعتبر اقتصاد طرابلس الأساسى اقتصاداً رعوياً وزراعياً، وتسود حرفة الرعي على العموم فى جميع أرجاء الإقليم الشرقي، بالإضافة إلى مناطق كبيرة من سهل الجفارة ومن جبل ترهونة في الإقليم الغربى، وتتركز الزراعة إلى حد كبير حول المدن الساحلية ، وفى السهول الداخلية، وهضاب الجبل الغربى والجبل الأخضر ، في إقليمي طرابلس وبرقة ، فضلاً عن أن الزراعة كانت وما تزال تمارس فى الواحات في مناطق الدواخل ، مثل: واحات الإقليم الجنوبي ، وواحات جالو ، والجغبوب في برقة ، ومع هذا فإن ما يحتاج أن نؤكد عليه هو أنه على الرغم من أن إيالة طرابلس مثل بقية إيالات شمال أفريقيا ، كان يشار أليها على أنها (مخزن حبوب روما) في أيام الرومان، فإنها ظلت أثناء هذه الفترة التي هي قيد الدراسة تشهد نمواً تدريجياً يكاد وبصورة عامة يحقق مستوى الإكتفاء الذاتى ، أما التجارة فقد كانت تجارة القوافل مع أفريقيا الوسطى هى المصدر الأول للدخل فيما مضى ، إلا أنها تلاشت من الناحية العملية لأن إقليم فزان كان فى واقع الأمر خارج نطاق سيطرة الحكومة ، ولكن بعد أن استطاع أحمد القرمانلي ، فرض سيطرته ، فإن ذلك ضمن له أمن الطرق الممتدة من جنوب البلاد إلى سواحلها على المتوسط ، وهذا ما يعنى إخضاع قبائل فزان والمناطق الداخلية من إيالة طرابلس ، فثبت النظام طرق القوافل ، وأدى إلى نشاط في الحركة التجارية وإحياء الحرف فى طرابلس ، وقد اهتم أحمد القرمانلي بالتجارة بفرعيها الداخل والخارج ، فشيد العديد من الأسواق والفنادق لراحة التجار ، ونشر الأمن في ربوع البلاد ، فأطمأن التجار على أرواحهم وأموالهم

---

[١] رودلفو ميكاكي، المرجع السابق ، ص٣٨.

، وأصبحت طرابلس وبنغازى نتيجة لهذا الاستقرارملتقى التجارمن مختلف الأقطار ، وبازدهار التجارة ازدهرت الصناعة المحلية ، حيث وجد الصناع الموارد الأولية اللازمة لصناعاتهم ، كما استطاعوا بيع بضائعهم فى الاسواق الداخلية وتصديرها بسهولة إلى الخارج[١] ، كما نشطت التجارة البحرية نتيجة لاهتمام الباشا بالأسطول والسفن التجارية وحمايتها ، وعقد عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية [٢].

---

(1) عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(2) رودلفو ميكاكى ، المرجع السابق ، ص ٦.

ملكية الأراضي:-

منذ تأسيس الدولة العثمانية ، والتى تعتبر امتداداً للدولة الإسلامية ، لم تكن هناك حاجة إلى إصدار تشريعات في صورة مواد قانونية باعتبار إن الفقه الإسلامي والمذهب الحنفي المصدر الوحيد للقواعد القانونية في جميع فروع القانون المختلفة.

إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود قوانين ، فقد صدرت عدة قوانين خاصة بالأراضي في عهد السلاطين العثمانيين ، مثل قانون الوقف ، وقانون الأراضي ، والإدارية وغيرها ، ففي عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١- ١٤٨١) م ، صدرت مجموعة قوانين ضمت كل النصوص الصادرة قبله وجعلها خاصة بالأراضي وأطلق عليها اسم كتاب (قانون آل عثمان) وقد جاء في مقدمة هذا الكتاب وعلى لسان السلطان نفسه ، إذ يقول: (في هذا الكتاب هو قانون آبائي وأجدادي ، وقانوني أنا أيضاً فليعمل به أولادي نسلاً بعد نسل)[١].

وفي عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦) م ، أصدر مجموعة من القوانين أطلق عليها اسم (قانون نامه) ، حيث اهتم هذا السلطان بتطبيق القانون في كل أرجاء الدولة العثمانية ، وظلت الأراضي كغيرها محكومة بالقواعد الفقهية المدونة في الكتب ، والفتاوي الشرعية إلى أن أصدر هذا السلطان قانون بعنوان قانون الأرض.[٢]

قسم هذا القانون الأراضي إلى خمسة أقسام ، وهي الأراضي المملوكة ، والأميرية ، والموقوفة ، والمتروكة ، والميتة ، واعتبرت إيالة طرابلس الغرب من النوع الأول ، أي (الأراضى المملوكة) ، وهذا يعني أنها تركت مستغلة من قبل أصحابها على أن يقوموا بدفع نسبة العشر من قيمة الإنتاج ، ويعرف هذا النوع من الأراضي باسم العشرية ، وهي التى يملكها أصحابها ، وتستوفي الدولة من قيمة محصولاتها العشر ، ولا يسقط العشر حتى ولو وقفت الأرض، ويدخل في نطاق هذا النوع ما

---

(1) على همت الافسكي ، أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته العدلية ، ترجمة محمد حسان عزيز ، نشر محمد ساسي أمين الخانجي ، ١٩٥٣ ، ص ١٧٦ .

(2) محمد عبد الجواد محمد ، ملكية الأراضي في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني ، جامعة (الخرطوم، ١٩٧٤) ، ص١٢١-١٢٢.

يعرف بالأراضي القبلية التى يملكها أفراد القبيلة ، ويمارسون فيها نشاطهم بشكل مشترك (مشاع) ، فإن عليهم أن يدفعوا نسبة العشر ، وملكية هذه الأراضي حسب العرف القبلي يمكن أن تنتقل بالميراث(1).

لقد استفادة الدولة العثمانية من التنظيمات الإدارية السابقة لها بشأن ملكية الأراضي ، وقامت بتقسيم الأراضي على أشخاص من ذوي الجاه أو السلطان كالصدر الأعظم ، والولاة وقادة الجيش ،وكبار الموظفين ، وكان كل من يملك مساحة من الأرض ويستفيد منها عليه أن يدفع الأموال في شكل ضرائب بحسب اتساع مساحة الأرض التى يملكها ، وعرفت تبعاً لذلك باسم (تيمار ، وزعامة)* ، وكان صاحب هذه الأرض المقطوعة يقوم بتجهيز فارس بكل معدات القتال ، عن كل خمسة الآف أقجه من قيمة دخله السنوي ، وهذا النظام قد أعطى للدولة العثمانية في طور نشوئها دفعة قوية ، غير أنه سرعان ماجنى عليها هذا النظام فيما بعد لسبب تملص أصحاب هذه الأراضي من دفع ماعليهم من أموال أو فرسان لحماية الدولة.

لقد حافظت الدولة العثمانية منذ أن استولت على إيالة طرابلس على النظم التي كانت سائدة فيها، وكان من أهم تلك النظم النظام المتعلق بأنماط ملكية الأراضي ، وطريقة توزيعها واستثمارها، هذا وقد أخذت الدولة العثمانية في المرحلة المبكرة من تاريخها بالأسس الاقطاعية ، من خلال توزيع الأراضي على الجند لاستغلالها مقابل تقديم الخدمات المختلفة للدولة، وخاصة القيام بالخدمات العسكرية

---

(1) محمد عبد الجواد علي ، المرجع السابق، ص ١٢٢، عقد بيع بين محمد بن منصور الدعيكي وبين أحمد الدوادي وفيه إيضاح لملكية الأرض التي حصل عليها الطرف الأول عن طريق الإرث بالتعصيب، بتاريخ ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ، للمزيد ينظر الملحق رقم ٥ .

* تيمار أو التيمار ، أراضي منتجة ، كان السلاطين العثمانيون يعطونها للفرسان الذين كانوا يشتركون في الحرب بخيولهم وأسلحتهم الخاصة ، والتيمارعبارة من مساحة من الأراضي يبلغ ريعها من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ درهم إلا أنه يمكن زيادتها بحيث يصبح ريعها ١٩٩٩٩ درهماً والزعامة هي أرض أكبر وأجود من التيمار ، كانت تقطع للوزراء وقادة الجيش ، وهي عبارة عن مساحة من الأراضي يبلغ ريعها ٢٠ ألف درهم ، وهي قابلة للزيادة لدى حصول ترقيات لصاحبها إلى أن يبلغ الريع مائة ألف درهم ، محمد عبدالجواد محمد، المرجع السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

، من خلال تقديم عدد مناسب من الجند مع تحمل نفقاتهم ، وهذا التوزيع لا يعني فى الحقيقة تمليك الأراضي لهم بقدر ما يعني تقديمهم للجباية والإعشار والضرائب ، والرسوم المترتبة على الأراضي في حين تبقى الأراضي بيد مالكيها السابقين من الفلاحين ، الذين عليهم القيام بالعمل فيها بوصفهم رعايا للدولة شريطة دفع الالتزامات المالية المترتبة عليهم [١].

عليه فإن مثل هذا النظام الذي ساد في عهود الدولة منذ نشأتها ، نجده يوفر للمالك (الإقطاعي) صلاحيات واسعة غير محدودة ، من حيث الاستغلال والبيع والهبة ، وهذه الصلاحيات الممنوحة له ، لها ما يقابلها من دفع ما يترتب عليه من جراء استغلال الأراضي ، وإلا تنتزع منه الأرض، وتمنح لمنتفع آخر قادر على استغلالها واستثمارها وفق النظام الإقطاعي المعمول به [٢].

إن هذا النمط الإقطاعي الذي أقرته الدولة العثمانية في مناطق نفوذها ، يختلف عن النمط الإقطاعي السائد في أوروبا في العصور الوسطى ، والذي يتمتع فيه صاحب الإقطاع بامتيازات سياسية ، وعسكرية ، ومالية ، وإدارية ، واجتماعية واسعة [٣].

لقد قامت الدولة العثمانية منذ استيلائها على الأقاليم الجديدة بإحصاء دقيق من خلال إجراء مسح شامل تضمن تسجيل كل التفاصيل عن سكان الأقاليم وممتلكاتهم ، وأنشطتهم الاقتصادية ، وأنواع ومقادير الضرائب المفروضة عليهم، وقد تكررت عملية إجراء مسح الأراضي أكثر من مرة باعتبار أن الأراضي أهم مصدر من مصادر الثروة والاقتصاد العثماني، وقامت الدولة بإصدار العديد من اللوائح والقوانين التى تنظم أنماط ملكيتها وطرق استغلالها ، وقد (حفظت نتائج الإجراءات

---

(١) عقد بيع وشراء بين محمد بن أحمد الدعيكي وبين سالم علي الحصني ، بتاريخ ١١٦٧هـ/١٧٦٢م ، الملحق رقم ٦.

(٢) حمدان عبدالحميد الكبيسي ، ضريبة العشور ، مجلة المؤرخ العربي ، السنة السادسة عشر ، العدد ٤٣ ، أتحاد المؤرخين العرب (بغداد، ، ١٩٩٠) ، ص ١٤٤ .

(٣) عبد الحميد البطريق ، عبد العزيز نوار ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا ، دار النهضة العربية (د ، ت) ص ١١– ١٧ .

الإحصائية في سجلات بلغ عددها ٩٧٠ سجلاً)[١] ، وهذا يدل على الاهتمام من قبل الدولة بمصادر تحصيل الموارد المالية العائدة لها .

إن قيام الدولة بهذه الإجراءات التظيمية المتعلقة بالأراضي ، وحرصها على تطبيقها ، كان الهدف منه تكوين قوة عسكرية، وتأمين موارد العيش لها وللموظفين القائمين على تطبيق سياسة الدولة ، وأن تقديم الاقطاعات للجند قد ألزمهم بتجهيز عدد من الفرسان والمحاربين ، فإن ذلك قد رفع عن الدولة تحمل عبء تلك المصاريف وجنب الدولة تحمل أية تبعات مالية في هذا الشأن .

لقد ارتبطت الحياة الاقتصادية في إيالة طرابلس الغرب منذ القدم ارتباطاً وثيقاً بالأرض ، خصوصاً في المناطق الساحلية لكونها أحد أهم المصادر لحياة السكان[٢] ، فقد وصفت هذه المناطق أنها أخصب الأراضي الزراعية والتى يمكن الاعتماد عليها في الإنتاج الزراعي[٣]، وانعكست هذه الظروف البيئية على استقرار الجماعات البشرية ، فشكلت نسبة عالية مقارنة مع بقية مناطق الإيالة ، وهذه الكثافة التى ارتبط وجودها بعوامل طبيعية كخصوبة التربة ووفرة المياه الجوفية والسطحية ، لذلك فإن ملكية الأراضي وطرق استغلالها تعد المدخل الرئيسي لفهم طبيعة أنماط الحياة الاقتصادية فيها .

بالرغم من تطبيق الدولة العثمانية لأنظمتها وقوانينها في جميع ولاياتها، إلا أن إيالة طرابلس الغرب كان لها خصوصيتها فيما يتعلق بملكية الاراضي واستغلالها ، وهذه الخصوصية تقوم على تعذر تطبيق الأسس الاقطاعية لتميز طبيعتها بالجفاف، وبالتالي غلبت عليها الأراضي الصحراوية، وندرة المياه فى أغلب المناطق ، وقد انعكس ذلك بشكل خاص من خلال انعدام نظام الإقطاع في هذه الإيالة ، خلافاً لما كان يطبق في مصر والشام والرافدين ، والتي تجذّر فيها النظام الإقطاعي منذ القدم واستمرت الدولة العثمانية في تطبيقه .

---

[١] علي همت الأفسكي ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

[٢] الحسن الوزان ، المصدر السابق ،ج ١، ص ١١٠ .

[٣] محمد ناجي ، محمود نوري ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة اكمل الدين محمد احسان ، دار مكتبة الفكر (طرابلس ١٩٧٣) ، ص ٩٠ .

كان لقلة المياه وتركز السكان في المناطق الساحلية تأثير كبير على انعدام إقطاع الأراضي في الإيالة ، والاعتماد على ماتوفره هذه الأراضي من ضرائب، وحتى المناطق الداخلية الأكثر اتساعاً والتى بقيت تحت سيطرة القبائل كان خضوعها للحكم العثمانى متذبذب لعدم حرصها ، ويرجع ذلك أيضاً لعدم المقدرة في السيطرة المباشرة عليها ، باعتبارها مناطق صحراوية نادرة المطر ، وصعبة المواصلات ، وقليلة الأهمية الاقتصادية[١].

خلال المرحلة الأولى من تواجد العثمانيين في إيالة طرابلس الغرب (١٥٥١–١٧١١) م ، وبالرغم من توفر أسباب القوة لفرض أي نظام تقره الدولة وتراه مناسباً لسياستها ، إلا أنها أيقنت أنه يجب عليها الإبقاء على الكثير من مظاهر النظام القبلي ، وعملوا على تعزيزه ، فقد أمر السلطان مراد الثالث (١٥٧٤–١٥٩٥) م، والي إيالة طرابلس الغرب جعفر باشا (١٥٩٨) م ، بأن يمنح قبيلة المحاميد امتيازات كبيرة على أراضي إقامتهم[٢]، بسبب تحالفهم مع العثمانيين في محاربة (يحي بن يحي السويدى) ، الذى قام بثورة ضد الأتراك غير أن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من اتباع كل الوسائل الممكنة فى إيالة طرابلس الغرب لضمان جباية الضرائب والأعشار ، حيث طبقت نظام الالتزام ، ثم حاولت الحد من استغلال الأرض ، وسوء معاملة الملتزمين باتباع نظام يخول موظفي المالية بجمع الضرائب مباشرة من الفلاحين .

وبعد أن تولي أحمد القرمانلى الحكم سنة (١٧١١) م ، حرص على الاستمرار فى تحصيل الضرائب والأعشار ، غير أنه أولى الموارد الاقتصادية المتمثلة في الغنائم والأتاوات أهمية خاصة بفضل ما توفره له من أموال ، فكان التركيز على القوة البحرية أكثر من كل الجوانب الأخرى ، بينما سار نمط ملكية الأراضى على النهج الذي كان عليه ، وشكلت الملكية الجماعية القبلية أحد أهم أشكال الملكية فى أراضي الإيالة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، إذ ظلت القبائل محتفظة بنمط الملكية القبلية ، وتماسكها كملكية جماعية ، ففى أراضي جودائم

---

[١] محمد عبد الجواد محمد ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦– ٤٣٨ .

[٢] الطاهر أحمد الزاوى ، ولاة طرابلس من بداية الفتح ، ص٨١.

الزراعية التي آلت ملكيتها بالشراء إلى قبيلة المرايمة* ، أولاد بن مريم بموجب مباعية من بيت مال المسلمين في عهد أحمد باشا القرمانلي في أوائل شعبان ١١٥١هـ نوفمبر ١٧٣٨م ، أصبحت تستغل بصفة جماعية من أفراد هذه القبيلة[١].

لقد فرضت الأوضاع الاجتماعية نفسها على هذا النمط من الملكية الزراعية في المناطق الساحلية الشمالية، والتى أصبحت أماكن للاستقرار الدائم ، وتحولت مع مرور الزمن إلى ملكيات صغيرة تعرف (بالسانية)** ، في أغلب الأحيان كما تجدرالأشارة هنا إلى أن الإنتقال من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة قد يتم بين أفراد القبيلة المالكة للأرض في نسجها القرابي ، مما أوجد شكل الإستقرار القبلي ، حيث أصبحت كل قبيلة بمنطقة معينة تكون مستقرها الدائم، وتمارس فيها حياتها الزراعية ، ويوضح أحد العقود نوع هذه الملكية في أحد أودية الدواخل [٢].

---

* المرايمة أولاد مريم أحد فروع قبيلة أولاد يربوع الذين ينحدرون من جدهم أحمد بحرالسماح المتوفى بالزاوية سنة ١٢٧١م ، وعرفوا بالمرايمة نسبة إلى أمهم مريم بنت عبد النبى الأصفر، أجداد أولاد أبو سيف بالجبل الغربى ، خليفة محمد التليسي ،معجم سكان ليبيا ، دارالريان ،(طرابلس ،١٩٩١)، ص٣٨٥.

[١] مجموعة عائلة الجدائمي ، نص المناضرة حول ملكية أرض جودائم بين المرايمة وشيخ القبائل في مجلس إدارة قضاء الزاوية بتاريخ جمادي الاول ١٢٨٨هـ، يوليو ١٨٧١م .

** السانية من حيث اللغة تعرف أنها الدلو العظيمة وأداتهما على البئر، ليسقى عليها ، الماء من الدواليب فيما يشير البعض الأخر إلى أن السانية هي الناقة التى يستقر عليها والتى تسنو ، أى تخرج الماء من البئر، وقد عرفت السانية في العصور الإسلامية للإشارة لدواليب سحب الماء من الأنهار، والتى تديرها الدواب حيث استخدمت في المغرب الإسلامي على نطاق واسع، فيما استعمل مصطلح السانية فى لغة أهالى إيالة طرابلس الغرب للدلالة على تلك الحيازات الزراعية الصغيرة المروية التى قد لايزيد مساحتها عن الهكتارفي أكثر تقديراً وهذا التحديد غير دقيق لعدم وجود تحديد دقيق لمساحة السانية التى تكون لها في العادة حدود ترابية ترتفع عن الأرض يستنبت فيها (نبات التين الشوكى)، وأحياناً تعرف بالطابية، ومن المرجح بأن كمية المياه المستخرجة من بئر السانية وإنتاجيتها الزراعية كان لهما الأثر فى تحديد مساحة هذه الحيازات الزراعية الصغيرة التى تتدرج تحتها تقسيمات أخرى أصغر ، مثل الشراك وهو أكبر أجزاء السانية، ينظر حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ ؛ عبدالله محمد سويدان ومحمود سالمان ، الأصول العربية الفصحى ، لألفاظ اللهجة الليبية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، (مصراتة ، ١٩٨٩)، ص ٣٧ ؛ الطاهر الزاوى ، معجم البلدان الليبية ، دار مكتبة النور (طرابلس ، ١٩٦٨) ، ص ١٩٥.

[٢] عقد اعتراف بملكية الأرض لوادي التماسلة أحد وديان بني وليد من الجهة البحرية ، بتاريخ ١١٥١هـ/١٧٣٨م ، الملحق رقم ٧.

يكفي أن نثبت هنا ما تجمع عليه أغلب المصادر والمراجع من أن الدولة أو السلطة السياسية كانت تهتم من ناحية تمليك الأراضي بالمنطقة الساحلية في إيالة طرابلس الغرب أكثر من اهتمامها بالمناطق الداخلية ، وكانت سلطتهم واضحة في هذه المناطق دون سواها.

لعل ذلك راجع إلى أن المناطق الساحلية هي المناطق العامرة ، سواء من حيث خصوبة تربتها وارتفاع الكثافة السكانية وازدهار الحركة التجارية ، وسهولة المواصلات البرية والبحرية ، وما يتبع ذلك كله من وفرة الدخل ، وإمكان الحصول على الضرائب ، بينما كانت المناطق الداخلية أو الدواخل معظمها صحراوي جاف ، نادر المطر ، وصعبة المواصلات ، ولذلك كانت سلطة القبائل واضحة ، ونسبة خضوعها لنظم الدولة وقوانينها مقترنة بقوتها السياسية، إضافة إلى ذلك أن النمط القبلي كان في الدواخل دائماً في أوج قوته مقارنة بالمناطق الساحلية، فكانت الروابط القبلية أكثر عمقاً وترسيخاً بين أفراد القبيلة الواحدة وبين أفراد القبائل فيما بينها لدرجة أن كل قبيلة استقلت بالمنطقة التى تعيش فيها [١] .

إن المطلع على سجلات المحكمة الشرعية قيد الدراسة يلاحظ من خلال بعض القضايا التى طرحت أمام القاضى حول الأراضي وعلاقتها بالزراعة أنها تفتقر لإيضاح نوعية الملكية بالنسبة للأراضي ، إذ وردت مجموعة من القضايا، وظهر فيها أصحاب هذه القضايا كملاك لأرض زراعية ، مثل قاسم السنفاج الذي ذكر في سجلات المحكمة الشرعية كمالك لأرض حرثها بالعرقوب وشريك في سانية أخرى[٢]، ومحمد بن معتوق الذى ظهر كتاجر له معاملات مع بلدان أخرى، مثل: تركيا ، وكان يملك (دمنة)* بها زيتون ونخيل وزراعة[٣]، والتاجر أحمد بن مصطفى الوكيل الذى ذكر ملكيته لسانية بالمنشية [٤]، والحاج حسين بن حسين بن على بن موسى

---

[1] حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

[٢] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص٥١٢، ٥٥٦ .

* دمنة . قطعة أرض زراعية خصبة .

[٣] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٥١٤. ٥٤٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٥٥.

الذى كان يتعامل مع دافور ، وامتلاكه لسانيتين أحدهما بالمنشية والأخرى بالعيون[١] ، غير أن غياب المعلومات وتاريخ الملكية يجعل من العسير تحديد إذا ما كانت هذه الملكية نتيجة عملهم بالتجارة ، أو أنهم ملاك أراضٍ واستثمروا أموالهم فى التجارة .

أن الملكيه القبلية في المناطق الساحلية لم تكن قوية بقدر ما كانت في المناطق الداخلية ، وقد يرجع سبب ذلك إلى تقهقر هذا النمط من الملكية مع مرور عامل الزمن ، وما طرئ على القبيلة من مستجدات اجتماعية ، وأصبح الاتجاه نحو الملكية الخاصة الفردية أو العائلية ، هو الأكثر انتشاراً، إضافة إلى تأثيرات السلطة المركزية على هذه المناطق، وفى المقابل بعد مسافة المناطق الداخلية عن مركز الدولة ، وشكلت الملكيه الجماعية القبلية في هذه الأماكن أهم مظاهر الملكية وأقواها عبر تاريخ الإيالة [٢].

وظل هذا النظام قائماً يفرض وجوده في المنطقة الشمالية ، وقد أشير إلى هذا النمط من الملكية في سياق الحديث عن الزراعة دائماً ، واستمر هذا الحال على ما هو عليه حتى فترات متأخرة من حكم الأتراك في العهد العثماني الثانى، ولم يختلف هذا النمط من الملكية في المنطقة الشرقية عنها في المنطقة الغربية، ففي أراضي بنغازي أن أهل البلد أو عرب الجبل الأخضر كانوا يزرعون الأرض (ولايؤدون شيئاً للدولة)[٣] ، مما يدل على قوة الملكية القبلية ، وأنها لم تخضع لنظام ملكية الأراضي ، الذى أقرته الدولة العثمانية ، إلا في ظل وجود سلطة قوية تفرض عليهم الدفع.

تعد هذه الملكية القبلية للأراضي من أبرز مظاهر الملكية في إيالة طرابلس الغرب ، وهذا النمط من الملكية يمتد بجذوره إلى العصر الوسيط ، إذ أنه من الأنماط القديمة المتوارثة [٤] ، ويعني في مجمله أن تبسط قبيلة معينة يدها على أرض معينة بسطاً جماعياً ، مما حدا بالسلطات العثمانية وعقب سيطرتها على إيالة

---

[١] د ، م ، ت ، ط . س ، م ، ش ، رقم (١) ، ص٧٧ .

[٢] برنشيك روبار، تاريخ أفريقيا في العهد الحفصي من القرن الرابع عشر الميلادي ، ترجمة حمادي الساحلي ، دار المغرب الإسلامى، (بيروت ، ١٩٨٨) ،ج ١ ، ص ٢١٢– ٢١٣

[٣] محمد عبد الجواد محمد ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ – ٤٣٧ .

[٤] ن. أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

طرابلس الغرب ، أن تسعى لتسخير هذا النمط من الملكية في محاولة لانتزاع هذه الأرض من يد القبائل المهيمنة عليها ، وتحويلها إلى أراضٍ أميرية (حكومية)[١] ، غير أن هذه المساعي لم يكتب لها النجاح لأسباب اجتماعية وسياسية ، ففضلت سلطات الإيالة الاكتفاء بما تجنيه من الأتاوات الضريبية في حالة مقدرتها على ذلك، دون محاولة نزع الملكية من هذه القبائل.

إذ أن هذا النوع من الملكية بالرغم من أن أدارته تتم عن طريق القبيلة، وتحت سيادتها، إلا أن هذه القبائل كانت تلزم بدفع الضرائب والأعشار المقررة للدولة في أثناء وجود سلطة حكومة قوية مسيطرة ، والتى تعتبر المالكة لكل الأراضي ، ومن حقها فرض الضرائب بل واستخدمت قوة الجيش في أغلب الأحيان لجبايتها ، وهي في الغالب تؤخذ عينياً [٢] ، ولم تختلف عملية ملكية الأراضي بين القبائل في المنطقة الشرقية عن المنطقة الغربية، من حيث التأكيد على أن تشمل تقسيمات الأراضي ما يحقق الاستخدامات المختلفة لها، وفقاً لتوفير المياه من عدمه.

إلا أن تميز المنطقة الشرقية من حيث تقسيم الأراضي، أي وجود نظام خاص عندهم عرف باسم (اللهدة)[٣]، بحيث تقسم الأراضي إلى أشرطة ممتدة بشكل طولي من البحر إلى البر تطبيقاً لفكرة استغلالها للاستخدامات المختلفة، لنصيب كل قبيلة ذلك ليحقق تنوعاً في الإنتاج ، نظراً لتدرج هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب، واتفقت القبائل على تعيين حدودها ، واستطاعت أن تحقق تنوعاً في بناء اقتصادياتها، سواء فيما يتعلق بحرفة الزراعة وتربية المواشي أو بالسيطرة على طرق تجارة القوافل[٤].

---

[١] سيار الجميل ، العرب والاتراك والإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٧) ، ص ٦٧- ٧٧ .

[٢] شارل فيرو ، المصدرالسابق ، ص ١٨٢ ، ١٩٤، ٢٢٥؛ مصطفى خوجة ، المصدر السابق ، ص٥٢، ٨٩ ؛ ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٦٥ ، ٧٤، ٧٧.

[٣] عبد المولى صالح الحرير ، سياسة يوسف باشا القرمانلى الاقتصادية، الحياة الاقتصادية للولايات العربية مصادرها ووثائقها في العهد العثماني ، جمع وتقديم ، عبد الجليل التميمى ، مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني ، (تونس ، ١٩٨٦)، ص٨٨.

[٤] المرجع نفسه ، ص٨٩ .

كان للأعراف والتقاليد القبلية أثرها في الحفاظ على التقسيمات ، بالرغم من عدم تدوينها في السجلات الرسمية للدولة ، وقد سمح ذلك لبعض القبائل القيام بمحاولة السيطرة على الأراضي الخصبة دون القبائل الأخرى[١] ، في الوقت الذي يقل فيه الاهتمام بالسيطرة على المناطق الصحراوية، يلاحظ في ضوء ما تقدم أن طبيعة ملكية الأراضي في الفترة قيد الدراسة والفترة السابقة لها امتازت بالمرونة، فلم تتعسف السلطة المركزية للدولة فى فرض نظام معين للملكية والاستغلال، وهو ما كان موجوداً قبلها ، إذ أعطى هذا النظام للأهالي سهولة ومرونة في التحرك من أجل كسب الرزق ، وفي ظل سياسة الحكومة كانت ملكية الأراضِ متنوعة ، فهناك أراضي تحت ملك أفراد ، وهي الحيازات الصغيرة (السانية)، وبعض العقارات ، تستغل من قبل مالكيها، وتقع تحت سيطرة الدولة من الناحية الجبائية والأمنية، ويتضح ذلك من خلال سجلات المحكمة الشرعية[٢]، وقد شجع هذا على الاستقرار في هذه المناطق ، وتمتعت بالهدوء النسبي الذي توفره الحكومة ، بالإضافة إلى وفرة المياه وصلاحية هذه الأراضي للاستثمار، مثل قربها من الأسواق والمناطق الحضارية ، ووجود أراضِ فى الدواخل ، ومثلت مساحات شاسعة تدار جماعياً في عملية الزراعة والرعي ، من جميع أفراد القبيلة، والتى كانت ملزمة بدفع الضرائب والأعشار بصورة جماعية ، بالإضافة إلى أراضي الأوقاف ، وهى التى تنفق إيراداتها لما أوقفت عليه ، كالمساجد والزوايا وغيرها ، وهناك الأراضي الأميرية الحكومية ، وهي التي تتصرف فيها الحكومة وفقاً لتحقيق مصالحها بالبيع أو الإيجار أو الهبة .

---

[١] الصراع الذى دار بين قبيلتى الفرجان وأولاد سليمان ١٧٦٧م، والنزاع الذي دار بين قبيلتى النوائل وورشفانة من جهة ، والمحاميد من جهة أخرى سنة ١٧٨١م ، ثم الصراع بين قبيلتي النوائل وورغمة سنة ١٧٨٢م، وفى المنطقة الشرقية أيضاً ظهر صراع بين قبائل الجبارنة والفوائد ، وبين العلياء والجوازي في برقة ، إن هذا الصراعات لم تكن وليدة عصرها ورغم صمت المصادر عن ذكر مثل هذه النزاعات في فترة أحمد القرمانلي إلا أنها كانت موجودة وارتباط هذه المشاكل بالأرض وملكيتها، تعتبر المحرك الرئيسي لها ، خصوصاً فى سنوات الجفاف ، ريتشارد توللى ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ ؛ شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٣٢٤ ، ٣٣١ – ٣٣٢ ؛ ن. أ بروشين ، المرجع السابق، ص ١٣٢ .

[٢] د ، م ، ت ، ط . س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص٥١٢ .

أنواع الــزراعــة :-

يتصف الوضع الاقتصادى في إيالة طرابلس الغرب بالطابع الزراعي الرعوي ، فأغلبية السكان يمارسون النشاط الزراعى والرعوي، أما بقية السكان فيمارسون أعمالاً أخرى مختلفة ، وخاصة النشاط التجاري ، إلا أنها لم تتخلَ عن نشاطها الزراعى والذى تقوم به فى أعمال موسمية.

لعب النشاط الزراعي دوراً مهماً وبارزاً فى حياة الأهالى ، من خلال إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية، من حبوب وتمور وكروم وزيتون ، إلا أن هذه المحاصيل كانت في بعض الأحيان قليلة، وأحياناً لا تكفي لسد حاجات البلاد منها، وذلك بسبب قلة الأمطار والمساحة المزروعة منها ، وواجه النشاط الزراعي فى البلاد العديد من المشاكل التى أدت إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية وفي مقدمتها المشاكل الطبيعية[١] ، إضافة إلى الأساليب التى اتبعها النظام اتجاه السكان ، والمتمثلة في عمليات السلب والنهب ، إلى جانب فرض العديد من الضرائب عليهم، والتى كان الهدف منها جمع الأموال لتغطية نفقات الحملات العسكرية الموجهة للقضاء على الثورات في مختلف الأقاليم[٢]، انعكس هذا الوضع سلباً على أوضاع البلاد الاقتصادية مما أدى إلى قلة الإنتاج الزراعى فى مختلف الأقاليم في الإيالة، وسوء الأوضاع المعيشية بالنسبة للأهالي، وانتشار المجاعة فيها ، مثل ما حدث في بعض السنوات .

غير أنه لا يمكننا أن نلتمس نظاماً محكماً وبناءً متيناً لاقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي بشكل لافت للنظر، خاصة في الفترة التي هي قيد الدراسة ، والتي كانت أهم معالمها الحركة البحرية ، ويبدو أن هذه الحركة قد حظيت باهتمام كبير ، مما أثر على الحياة الزراعية .

إن ندرة المعلومات التي تتعلق بالقطاع الزراعي، ووضعه في الفترة قيد الدراسة سبب في عدم وضوح الصورة المتعلقة بهذا الجانب ، إلا بعض الإشارات في سجلات المحكمة الشرعية التي طرحت أمام القضاء حول مشاكل تتعلق بالزراعة .

---

(1) تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(2) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

أحاول في هذه الجزئية البحث عن بنية للقطاع الزراعي إن وجدت ، ومعرفة آلية التعامل مع الأرض الصالحة للزراعة في الإيالة ، إن قلة سقوط الأمطار سببت في جفاف الأرض ، وغلبة المناخ الصحراوي على أغلب أراضي البلاد، وكانت أهم المناطق الزراعية في الإيالة هى تلك التى تتوفر فيها مقومات الزراعة، من موارد مياه ، واستقرار للسكان ، والظروف المناخية الملائمة لها، مما نتج عن ذلك نشوء مجتمعات زراعية مستقرة فى الداخل، وعلى امتداد الساحل منها ، من يفرن ونالوت وتاجوراء وجنزور والزاوية وزوارة، إضافة إلى المنطقة الممتدة ما بين بنى وليد ووادى سوف الجين المحادية للمرتفعات الغربية، والمحيطة بمدينة طرابلس، والتى تتوفر فيها الظروف المناخية التى تسمح بقيام نشاط زراعي، وخاصة سهل الجفارة وطرابلس وضواحيها، ومن بينها المنشية[١].

لقد لعبت الضواحى دوراً كبيراً فى النشاط الاقتصادى لإيالة طرابلس الغرب في هذه الفترة ، حيث قامت بتوفير العديد من المحاصيل الزراعية والمهمة لحياة الأهالى ، وخاصة القمح والشعير ، ومن بين تلك الضواحى مسلاتة ، وتاجوراء، الزاوية ، وجنزور ووادي سوف الجين ، إلى جانب المناطق الأخرى، وإن كانت تبعد عن طرابلس إلا أنها ساهمت فى الإنتاج الزراعى، وقد وصف بعض الرحالة هذه الأماكن بما تشتهر به من خصوبة التربة ووفرة المياه، وانعكس ذلك على الإنتاج الزراعى[٢].

بصفة عامة توجد مساحات من الأراضى الزراعية التى تنتج منتجات ومحاصيل مختلفة ، مما أعطى لكل منطقة من مناطق الإيالة تخصصاً في إنتاج سلعة معينة تختلف عن المنطقة الأخرى ، وتجدر الإشارة هنا بأن خصوبة التربة ونوعيتها تختلف من إقليم إلى أخر، فمثلاً يرد إلى طرابلس من منطقة الجبل الغربى

---

[١] أ. تيستا ، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس الغرب ، ترجمة حامد علي أوحيدة ، مجلة الشهيد ، العدد التاسع ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، (طرابلس ١٩٨٨) ، ص ٢٤٢ ، عقد تبري من محمد أحمد علي على كل من يحرث أرضه بوادي سوف الجين ، بتاريخ ١١٧٣هـ/١٧٥٩م ، كان هذا الاحتمال بأرض هذا الوادي نتيجة لما يتمتع به من خصوبة جيدة ، الملحق رقم ٨ .

[٢] حسن الوزان ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

الزيت[١]، وتأتي الحبوب من مصراتة ، إضافة إلى سلع أخرى[٢]، ويرد من زليطن التمور والزيت[٣]، ويرد من بنغازى القمح والشعير ، مما يمكن تصديره إلى الخارج ، وقد ترد هذه السلعة المصدرة من طرابلس إلى بنغازى فى بعض الحالات ، إلا أن هذه الازدواجية في حركة المبادلات القائمة بين طرابلس وبنغازي في سلعة الحبوب ، يمكن تفسيرها من خلال حالات الجدب التى تمر بها الإيالة في بعض السنوات[٤]، أما فيما يخص آلية العمل فى النشاط الزراعي ، فإن البدائية هى الصفة الغالبة فى ممارسة هذا النشاط، فالمعدات والآلات التي يمارس بها الأهالي هذه الحرفة بدائية ، ولا ترقى إلى مستوى الحصول على إنتاج جيد وذو جودة عالية ، ففى عملية حرث الأرض (يستخدم محراث صغير على شكل مثلث به قطعة حديدية طولها مابين ٣ إلى ٤ بوصات ، وعرضها بوصتان ، وتقرن بالدابة بواسطة الحبال)[٥] .

كما أن عملية زراعة البذور تتم يدوياً ، وأحياناً لايتم الحصول على البدور الجيدة ، إذ كانت البذور التى تزرع غالباً ماتكون مخزنة من المواسم الماضية ، وهي في الغالب معرضة للتلف ، ويقوم الأشخاص الذين يملكون الأراضى أو الذين يؤجرون الأراضى بتشغيل أناس للقيام بعملية حرث الأرض وزراعتها .

ولم تختلف المناطق الشمالية عن المناطق الجنوبية حيث تجرى فى منطقة فزان نفس الخطوات ، وبنفس الألية التي تتم بها الزراعة فى إقليمي طرابلس وبرقة، وتركزت الزراعة في أقليم فزان في بعض الواحات[١]، التى تتوفر فيها المياه وتقوم عليها بعض الزراعات، إلا أنها في الغالب تعتبر بسيطة مقارنة بالمناطق الشمالية ،

---

(1) د ، م ، ت ، ط . س، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ص ٢٢٥ ،٣١٨ ، ٤١٧ ، س ، م ، ش، رقم (١) ، ص ١٠٤ ، شارل فيرو المصدر السابق ، ص ٣٢٨ ، ٣٤٠ .

(2) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٧٠ .

(3) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

(4) المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ ، ٣٨٥ ؛ حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ .

(5) أ . تيستا ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(١) أ . تيستا ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

ولم يختلف نظام الري بالقطاع الزراعي من منطقة إلى أخرى، وعلينا التمييز بين نوعين من الزراعة في إيالة طرابلس الغرب، زراعة مروية وهى التى يوجد بها نظام للري ، وزراعة بعلية تعتمد على مياه الأمطار .

أولاً - الزراعة المروية :-

تشمل الزراعة المروية المناطق الموجودة فى السهول والواحات حيث خصوبة التربة ، وسهولة الحصول على المياه الجوفية، وتعتمد هذه الزراعة اعتماداً كلياً على المياه الجوفية، ويعرف هذا النوع من الزراعة بالزراعة المستقرة وتقوم فى الأراضى المجاورة للعيون والوديان ، والمناطق التى تتوفر فيها المياه الجوفية بالسهول الساحلية ، وخاصة في منطقة سهل الجفارة الذى تقوم فيه زراعة العديد من المحاصيل، وفي هذه المنطقة لا يتعدى عمق المياه عن سطح الأرض بين المترين والاثني عشر متراً [٢]، هذه المسافة البسيطة مهدت للمزارعين القيام بعمليات حفر الآبار لسقى مزروعاتهم ، إذ يقوم المزارعين بحفر الآبار لاستخراج المياه ، وبعد الإنتهاء من عملية حفر البئر يبدأ المزارع فى بناء مرافق البئر ولوازمه، وذلك ليتسنى للفلاح استخراج المياه[٣] ، وتستخرج المياه من الآبار التى هي عبارة عن حفر إسطوانية ، تختلف في أعماقها بحسب موقعها، وقرب الطبقة السطحية المحملة بالمياه الجوفية وبعدها منها [٤] ، وعلى تلك الحفرة (البئر) يتم إنشاء دعامتين جانبيتين تبنى بالحجارة بارتفاع معين في شكل درجات ، تعرف بـ(جناحى) البئر ، تركب عليها بكرة واحدة ، أو بكرتان، ونادراً ما تكون ثلاث بكرات ، وتسمى (الجرارة) ، يدور عليها عدد مقابل من الحبال الطويلة مفتولة من ألياف النخيل تسمى (الرشاء)، ويعلق في نهاية كل حبل قربة جلدية واسعة (الدلو) ، يتراوح قطرها حوالي متر وربع ، باستطالة على شكل أنبوب يبلغ طوله متراً واحداً تقريباً ، ويربط (الدلو) من الطرف الآخرالمغلف بحبل رقيق يعرف (بالسميت) ، ويستعمل مع الرشاء في

---

[٢] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ – ٣٣٩ .

[٣] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٤٣ .

[٤] محمد ناجي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

إفراغ الدلو من الماء بعد سحبه لخارج البئر ، ويربط الطرف الآخر من الحبل بحيوان لسحب الدلو من البئر عند امتلائه بالماء، وقد استعان الفلاحون ببعض الحيوانات من أجل سحب الدلو ، وقد استخدموا الإبل والحمير في هذه العملية وعندما يتم جر الحيوان في اتجاه معين يعرف (بالمجر) ، يكون مستواه مائلاً نحو حفرة طويلة ، ويسحب بذلك الدلو من البئر ، حيث يرتفع الدلو إلى أعلى إلى أن يصب مافيه فى (المبدمة)، وهو حوض يفرغ فيه الماء لنقله إلى حوض أعد خصيصاً لذلك خلف البئر وهو الجابية ، وإذا ما رجع الحيوان فإن الدلو ينزل إلى عمق البئر ويمتلئ من جديد، ويعبر عن مجمل هذه الآدوات في اللهجة باسم (مقام)[١]، ويتضح من خلال هذه العملية المتتالية أن استخراج الماء يتم بواسطة مرور الحيوان فى خندق طويل يعرف بالمجر، يبلغ طوله بعمق البئر ذهاباً وإياباً صعوداً ونزولاً ، فى حركة دائمة طوال اليوم يرافقه في ذلك شخص يعرف بالجباد[٢]، حيث يسكب الماء بالميدة ثم إلى الجابية ومنها إلى المزروعات ، وكانت تعرف معظم هذه المزارع والتى يطلق على مفردها (سانية)[٣]، وهى في الغالب تكون محاطة بأسوار من الطين أو بسياج من التين الشوكي ، كما أن هذه المزارع تتفاوت فى مساحتها، ولم تكن لها مساحة معينة غير أن البئر الواحد كان يسقى به أكثر من سانية ، إذا نظمت عملية الري على الآبارالمشتركة تنظيماً جيداً بين الفلاحين ، فقسمت أيام الأسبوع بين المزارعين كل حسب حيازته الزراعية .

كما اشتهرت مجموعة من هذه المزارع أو السواني داخل إيالة طرابلس ، وكان ملاكها رجال السلطة أوقناصل الدول الأوروبية، إلى جانب الأهالي، وقد حددت بعض الاتجاهات بموقعها، فيذكر لنا حسن الفقيه حسن منها (سانية الباشا الكبير) ، وسانية خليل باي، وسانية علي القرمانلى ، وسانية قنصل الأنجليز ، وسانية

---

(1) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٣ .

(2) المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(3) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ ، الطاهر الزاوى ، معجم البلدان الليبية ، ص ١٩٥ .

قنصل الفرنسيس، وسانية محمد بن سعيد ، وسانية محمد الضبع[١]، وأحمد بن مصطفى[٢].

وتعد السانية محور هذا النمط من الملكية الصغيرة ، وتستغل من مالكيها، والغالب يكون استغلالها عائلي ، فى انتاج عدد من المحاصيل الزراعية المروية، وبما يتماشى ومساحة السانية وإنتاجية بئرها من المياه ، وليس بالضرورة احتواء كل سانية على بئر خاص ، فقد يشترك عدد من السوانى فى بئر واحد في عملية الري بالتناوب ، وتشمل السانية على تقسيمات صغيرة بداخلها تكون في العادة محل بيع ورهن وملكية ، مثل (الشراك) ، الذى يعد أكبر وحدات السانية (الجنان)، ويطلق على المساحة الجنان من السانية إضافة إلى الجابية التى تحدد مساحتها ٩٠٠ متر مربع تقريباً [٣].

ثانياً - الزراعة البعلية :-

يتعلق هذا النوع من الزراعة بالظروف الطبيعية ، إذ يعتمد اعتماداً مباشراً على سقوط الأمطار وكميتها ، ويمارس هذا النشاط الزراعى فى مختلف أقاليم الإيالة ، وخاصة في شمال وجنوب الجبل الأخضر ، وسفوحه القريبة ، وأجزاء من سرت وأجزاء من سهل الجفارة ، فهذه المناطق على نقيض المناطق الساحلية، فإن أغلب هذه المناطق قد ساد فيها نمط الملكية القبلية ، واستغلت استغلالاً اجتماعياً ، حيث كان لطبيعة استغلالها أثر أساسي فى احتفاظها بتماسكها القبلي، وقد استغلت الأراضى الزراعية في هذه المناطق أساساً فى زراعة الحبوب البعلية من (القمح والشعير) ، ومراعى لحيوانات الأهالى فى مواسم الربيع ، ولم يبرز فيها أى شكل من أشكال الزراعة المستقرة لندرة المياه بها ، وإن وجدت فإن ملكيتها جماعية أيضاً ، حيث يشترك أفراد القبيلة في بئر أو أكثر لاستغلاله في الشرب وسقي الحيوانات فقط ، وليس هناك من دلائل لقيام أي زراعات مروية في هذه المناطق ، وقد سلمت

---

(1) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٧٠ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٤.

(2) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢٥٥ .

(3) محمد ناجي ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

السلطات الحاكمة بالأوضاع القائمة بالنسبة لأراضي الدواخل ، وباشرت في أحيان أخرى في عملية بيع هذه الأراضى للقبائل المسيطرة عليها فعلياً [١].

غير أن الأدوات المستخدمة في هذا النمط من الزراعة لم تختلف عن الأدوات المستخدمة في الزراعة المروية ، أما فيما يتعلق بنظام العمل بالقطاع الزراعى فهو لا يختلف كثيراً في أنماطه من حيث الزراعة المروية والزراعة البعلية .

أنماط العمل الزراعي :-

العمل بالحصة يتم الاتفاق بين العامل وصاحب الأرض على العمل الزراعي، كحرث الأرض أوسقي زرع أوجني محصول ، ليحصل من خلاله هذا العامل على نصيب من الإنتاج على أساس المشاركة حسب الاتفاق المبرم سواء بالخمس أو السدس، ويستمر هذا النظام مدة الموسم ، فيما يتعهد الطرف الأول بتوفير المعدات مثل الدلو والرشاء والمحراث، وأيضاً الحيوان الذى يتم بواسطته استخراج الماء أوعملية شق الأرض، ويحصل العامل على أجرة عينية أو نقدية حسب كمية المحصول[٢] ، ويندرج تحت هذا النظام أيضاً عملية كراء الأرض ، في هذه الحالة يتم كراء الأرض الزراعية مقابل مبلغ من المال ، أو بنسبة من الإنتاج كالربع أو الخمس، أوبكمية من الإنتاج مقطوعة يتفق عليها منذ البداية بين صاحب الأرض والمكتري، وفي حالات أخرى يتم الاتفاق بين شخصين حول فلاحة حيازة زراعية بالمشاركة ، على أن يقسم الإنتاج مناصفة بينهما ، ولعل خصوبة التربة وإنتاج الأرض ومصادر المياه وتوفير الأدوات المستخدمة كانت تلعب دوراً في هذه الأنماط ، لذلك ظهرت هذه الاختلافات في نظام العمل في المزارع .

---

[1] عبدالجليل التميمي ، الملكية العقارية ونظام الزعامة والتيمار بإيالة تونس العثمانية، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية ، العدد الحادى عشر والثانى عشر، أكتوبر ١٩٩٥ م ، حيث ألحقت هذه المقالة بعدد من الفرمانات السلطانية المتعلقة بملكية الأرض في إيالة طرابلس الغرب ، ص ٢٠١ –٢٠٣ .

[2] محمد يوسف العزابى ، ومحمد عبدالله ، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا ، مطبعة دار القلم ، (دمشق ، ١٩٨١) ، ص ١٨ .

وعرف نظام آخر وهو نظام تعاوني يعرف (بالرغاطة) ، حيث يلتقى عدد من الفلاحين لمساعدة زميل لهم في حرث الأرض أو حفر بئر أوحصاد محصول، وهى عملية متبادلة فيما بينهم ، وهو لا يزال مستمر حتى الآن ، كما عرف نظام العمل بالمغارسة[١] ، وهو اتفاق بين مالك الأرض وطالب المغارسة ، إن هذا النمط يختلف اختلافاً كبيراً عن الأنماط السابقة التى إطلعنا عليها في عملية الإنتاج، إذ أن صاحب الأرض الذى يملك مساحات شاسعة ولا يستطيع أن يغطِ معظمها بالزراعة ، فيعمل على منح جزء منها لشخص آخر ، وفى العادة تكون أرضاً بوراً يتولى إصلاحها وإحداث بئر بها ثم غرسها بعدد من الأشجار المختلفة، شرطت عليه في عقد المغارسة لمدة معينة ، وعادة ما يتم الاتفاق على غرس أشجار الزيتون والنخيل ، ويحصل الفلاح ، على نصف أو ثلث أوربع الأرض ، أى تصبح الأرض ملكاً للمغارس[٢]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النظام استمر حتى نهاية العهد العثماني الثانى ، بل إلى فترة الاحتلال الإيطالي، ومازال متبعاً إلى وقت قريب جداً نظراً لوضوحه ، ولفائدته [٣]، كما رافقت هذه الأنماط المختلفة من آلية العمل بالزراعة نوع آخر عرف بالخماسة، فالخماس هو الذي يتولى عملية حصد الزرع بعد نضجه بجزء من الإنتاج ، وهو ربع إنتاج السكة التى يقوم بحصدها مع تحمل مصروفات هذا العامل[٤].

وفي العادة أن ترافق المرأة الفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث والحصاد، وذلك لغرض تموينهم مع تقديم ما يحتاجون إليه من أكل وشرب وجلب الماء من

---

[١] محمد عمر مروان ، سجلات المحكمة الشرعية ، دراسة في مصدر تاريخي ، مشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ، (طرابلس ، ٢٠٠٣) ، ص ٢١٣ .

[2] المرجع نفسه ، ص ٢١٨ .

[3] وثائق مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية ، ملف الوقف ، رقم ٥١ ، وثيقة رقم ١٧ .

[٤] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

البئر وتقوم أيضاً بحصاد ودرس وطحن ما يكفي للاستهلاك اليومي، وهي تعد ضرورية لعملية الإنتاج خاصة للذين يقومون بزراعة مساحات شاسعة[١].

المحاصيل الزراعية :-

تنوعت المحاصيل الزراعية في إيالة طرابلس الغرب تبعاً لمصادر الري المختلفة والموقع ، فالزراعة الشتوية كانت تعتمد كثيراً في ريها على مياه الأمطار التى تسقط عادة في فترات مختلفة من فصل الشتاء ، غالباً ما تكون هذه الأمطار غير كافية لزراعة عدة محاصيل ، أما قي فصل الصيف فإن الزراعة كانت تعتمد على الري الدائم سواء من مياه الآبار أو العيون التى كانت قليلة ، في إطار الحديث عن أهم المحاصيل الزراعية فى إيالة طرابلس الغرب في الفترة قيد الدراسة يمكننا أن نقسم المحاصيل الزراعية إلى نوعين وهما الحبوب والأشجار المثمرة .

أولاً - الحبـــــوب :-

تعد الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التى تزرع في الإيالة ، والمصدر الرئيسى لغداء السكان ، وهي تتمثل فى (القمح والشعير والبشنة)* ، وقد زاد الاهتمام بهذه المحاصيل خاصة القمح والشعير حيث يزرع لمساحات شاسعة نظراً لحاجته للقليل من الماء ، ولهذا اعتمد في زراعتهما على مياه الأمطار.

إن مختلف المعطيات التى تم عرضها في الفصل الأول من الدراسة تعطى صورة واضحة لوضعية الإيالة الاقتصادية المنهارة ، ولا يستثنى الوضع الزراعى منها ، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب ، وفي سياق الحديث عن إنتاج هذه السلعة فإن هذا يذكرنا بما قام به الباشا من أجل جلب الحبوب ، إذ طلب الباشا جلب هذه السلعة من الخارج[١]، ولكن بعد أن استقر وضع الإيالة سياسياً أصبح

---

[١] محمد عمر مراون ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ .

* البشنة : نبات أو حب يأكله الناس ، وكذلك يعطي كاعلاف للحيونات ، وهى حبة حمراء اللون تكثر زراعتها قديماً بتاجوراء و الساحل ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

[1] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

يظهر نوعاً من التحسن على الوضع الزراعي ، لقد استطاع أحمد القرمانلى خلال السنوات الأولى من الحكم إخضاع المناطق القريبة من مركزية الدولة، والتي تمثل قاعدة اقتصادية لها ، مثل تاجوراء التى قامت بعدة ثورات ضده ، وتحالف ترهونة معهم إلا أن الباشا استطاع إخضاعهم ثم إخضاع برقة ، وأخيراً إخضاع إقليم فزان ، فهذا الأقليم الذى يشكل أهمية كبيرة ليس بوصفه مركزاً للتجارة الصحراوية فحسب ، وإنما لكامل تجارة الإيالة ، فضلاً عما تتمتع به فزان من إمكانيات زراعية، إذ شهد هذا الإقليم إبان حكم أحمد القرمانلى قدوم ثلاث حملات عسكرية موجهة إليه فى سنوات ١٧١٥ ، ١٧١٨ ، ١٧٣٣م ، إن هذه الحملات أدت في النهاية إلى إخضاع الإقليم نهائياً [٢] .

وانعكس ذلك على الإيالة فقد نتج عن هذه الحملات فترة هدوء واستقرار استمرت حتى النصف الثانى فى القرن الثامن عشر، إذا ما استثنينا بعض الحركات والفتن البسيطة التى ظهرت والتى سرعان ما قضى عليها [٣] .

لقد كانت فترة الهدوء والاستقرار الذى نجح أحمد القرمانلي فى تحقيقها تدريجياً تنعكس على مختلف الأوضاع في الإيالة ، وبعد أن أصبح يظهر نوعاً من الاستقرار السياسى الذى كان له تأثير على الأوضاع الاقتصادية، وأخذ يظهر على الزراعة نمواًً تدريجياً ،غير أن نقص المعلومات وغياب التفاصيل الدقيقة ذات العلاقة التى تهتم بسلعة معينة، مثل الحبوب ، يجعلنى اعتمد على بعض الإشارات التى ترصد لنا زراعة الحبوب ونشاط هذه السلعة التى أخذت تتحسن ، وجاءت فيها محاصيل طيبة بحسب وصف القنصل الإنجليزى.

فى خطاب مؤرخ في سنة ١٧١٨م[١]، غير أن هذا المحصول يتذبذب في إنتاجه من سنة إلى أخرى، وذلك حسب كمية الأمطار، إلا أنه ما يدل على أن حالة

---

[٢] ابن غلبون، المصدر السابق، ص ١٩٦ ؛ شارل فيرو ، المصدر السابق، ص ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨، ٢٨٩؛ ن . أ بروشين ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

[٣] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٣١١ ، ٣١٤ ، ن . أ . بروشين، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

الأوضاع الزراعية والمختصة بسلعة الحبوب بدأت في التحسن هو غياب أي معلومات تفيد استيراد الحبوب من الخارج ، وحتى إن لم يكن الإنتاج جيداً فإنه استطاع تغطية نفقة الاستهلاك المحلى للإيالة ، ففي ظل غياب المعلومات التى تتعلق بجلب الحبوب من الخارج يمكن التعويل على أن الإنتاج المحلي بدأ فى التحسن وينهض تدريجياً، وبالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية يتبين أنها لا تكاد تخلو فترة من الفترات من ذكر هذه السلعة ، وبالنظر إلى طبيعة هذا المصدر سجلات المحكمة الشرعية لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، فإن تلك المعلومات تبدو منقوصة في كثير من جوانبها ، من حيث إفتقارها في بعض الأحيان على ذكر اسم التاجر والمنطقة المتجه منها وذكر مبلغ رأس المال التجاري ، وأحياناً تغفل عن ذكر كمية السلعة.

إن غياب هذه التفاصيل الدقيقة يجعلني أعول على مدى انتشار سلعة الحبوب ، وحركتها داخل الإيالة وخارجها ، على اعتبار أن أهمية هذه السلع فى التجارة بعيدة المدى تؤكد مدى توفرها في الإيالة أولاً ، وتعطى صورة عن كمية الإنتاج الزراعي لهذه السلع.

وفى سجلات المحكمة الشرعية التي هي قيد الدراسة هنالك تبادل تجاري، فكانت الحبوب هى السلع التي تشكل الجزء الأكبر فيها ، من خلال حركتها داخل الإيالة أو خارجها ، فضمن الدعاوى التي رفعها بعض الأهالي تزخر بالمعلومات ذات العلاقة بالحبوب ، وحركتها في الأسواق داخل الإيالة، فتذكر القمح والشعير والبشنة كسلع رئيسية في الأسواق المنتشرة داخل الإيالة [٢]، كما أنه وردت في السجلات ، أن بعض التجار قاموا بجلب الحبوب من بلدان العالم الإسلامي وجاءت بصورة متفاوتة إلى جانب مواد غذائية أخرى، الأمر الذي يوحي بنقص الإنتاج في بعض الأحيان بصورة بسيطة ، مما دعى إلى عدم تدخل الدولة بصورة مباشرة في

---

[١] رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

[٢] د ، م ، ت ، ط، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٣٣١ ، ٤٤٧ .

استيراد هذه السلع ، إذ عوض نقص هذا الإنتاج بجلب هذه المواد الغذائية بصورة فردية من تونس ، والجزائر ومصر وتركيا [1].

غير أن الجدير بالتنويه في إطارالحديث عن الحبوب إنه ورد في سجلات المحكمة الشرعية أنه تم تصدير حبوب من طرابلس إلى جربة[2] التابعة لتونس في أغلب معاملاتها التجارية، الأمر الذى قد يوحي بالتناقص ، غير أن هذا التناقض يتلاشى إذا ما أخذنا في الاعتبار مكانة مدينة طرابلس ودورها في آلية الحركة التجارية ، وكمركز لعملية جلب وتوزيع السلع داخل الإيالة وخارجها، ففي إطار التبادل مع الإيالات الأخرى في المرحلة قيد الدراسة تفيد السجلات بأن أحمد الوردياني التاجوري أرسل مع أحمد العكروت الصفاقسي كمية من الشعير من سوسة إلى طرابلس، موصياً إياه ببيعها في طرابلس والاحتفاظ بثمنها إلى حين قدومه عليه[3] .

كما تجدر الإشارة إلى وجود بعض المواد التى كان موقفها يتمحور ما بين الصادرات والواردات ، حيث كانت تقوم عليها حركة مزدوجة كما أشرت سابقاً ، وأقصد من بين هذه المواد سلعة الحبوب بصفة خاصة ، الأمر الذى بالإمكان تفسيره من خلال ظروف الإنتاج لهذه السلع في الإيالة من جهة و من جهة أخرى وضع مدينة طرابلس كنقطة لإعادة وتوزيع ما يصل إليها فى البلدان الأخرى .

هذا فضلاً عن نوعية الحبوب نفسها من حيث الجودة بين ما يصدر منها وبين ما يستورد فتشير بعض المصادر إلى أنه تم تصدير كميات من الحبوب من طرابلس إلى بعض الدول الأوروبية، وحتى وإن كانت في فترة متأخرة بعض الشئ عن فترة أحمد القرمانلى، إلا أنها تعطى إفادة على الأقل فى ظهور ازدواجية هذه السلع من حيث التصدير والاستراد، وأن الإيالة استطاعت فى فترات تصدير كميات منها إلى مرسيليا وإسبانيا ومالطا ، خاصة في سنوات الخصب كما حرصت حكومة

---

(١) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ١٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ .

إنجلترا في اتفاقياتها مع الإيالة على تسجيل ما يفيد بالسماح لها بأخذ الحبوب من الإيالة [١] .

كما وصف لنا الوزير الاسحاقي حالة البلاد الزراعية التى مر بها في سنة ١٧٣٣م ، وذكر أنه توجد أماكن أخرى كانت بعيدة عن طرابلس في مختلف أنحاء الإقليم ذات أهمية كبيرة في الإنتاج الزراعي حيث تزود مركز الإيالة بما تحتاجه من إنتاج زراعى [٢] .

غيرأنه من الطبيعى التسليم بأن هذه المحاصيل المعتمد عليها اعتماداً رئيسياً فى الإيالة تأثرت بالظروف الطبيعية ، أضافة إلى نسبة الاستهلاك المحلي، وبالتالى انعكست هذه العوامل على الإنتاج الزراعي للحبوب ، وتذبذبه فى فترات مختلفة قد ارتبطاً بهذا النشاط طريقة لحفظ الحبوب وتخزينها ، إذ كان الفلاحون يقومون بعملية تخزين الحبوب فى أماكن تعرف بالعقلة ، والتى تكون ملكيتها خاصة لهم ، أو ملكية عامة للقرية أو القبيلة ، وإن كل عقلة تتكون من مجموعة (مطامير) [١] في الأرض يخزن فيها القمح والشعير الذى يبقى بها بعيداً عن الرطوبة والتسوس ، ويظل صالحاً لعدة سنوات .

ثانياً - الأشجـــار المثمـــرة :-

تعتبر أنواع الأشجار المثمرة بالإيالة ذات أهمية في حياة الأهالي ، ومن أهمها أشجار النخيل والزيتون والعنب والتين واللوز وغيرها ، إلا أن أهم هذه الأشجار كانت أشجار النخيل والزيتون ، لاعتماد الأهالى على الأولى في إنتاجها للتمور وبعض الصناعات المحلية ، والثانية لانتاجها للزيت ، فأشجار النخيل تنتشر في السهول الساحلية والواحات ، وهي عديدة الأنواع واشتهرت أشجار الزيتون أيضاً

---

[١] رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، انظر ملحق الكتاب ، رقم (٨) ؛ حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٦١٣ ، ٦١٧ ، ٦١٩ ، ٦٢٥ ، ٦٣٣ .

[٢] عبد الهادي التازي ، أمير مغربي في طرابلس ، (١١٤٣هـ/١٧٣١م) أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي ، مطبعة فضالة ، (المغرب ، د.ت) ، ص ١٣٣ .

[1] هذه المطامير أو الحفر الكبيرة التى تحفظ بداخلها الحبوب فى الأرض ، والمطمورة جمعها مطامير، وفى هذه الحفرتخبأ الحبوب للتخزين ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

في المناطق الساحلية ، خاصة في سهل الجفارة ومنطقة مسلاتة وزليطن والخمس ومصراتة وغريان و بني وليد ، ولعبت هذه الأشجار دوراً كبيراً في كافة عقود المغارسة ، إذ شملت أغلب عقود المغارسة غرس عدد من هذه الأشجار .

إن المطلع على السلع التى قامت عليها حركة المبادلات التجارية داخل الإيالة يدرك أهمية هذه السلع المتمثلة في إنتاج التمور والزيوت ، وما مدى مساهمتها فى الإنتاج المحلي ، إضافة إلى أن أشجار النخيل كانت تدخل في كثير من الصناعات التقليدية، ومن خلال ما ذكرته المصادر يمكننا إعطاء صورة عن أهمية هذه الأشجار في الفترة قيد الدراسة .

يعتبر محصول الزيتون من أهم المحاصيل الزراعية في إيالة طرابلس الغرب ، إلا أن إنتاجه يختلف من سنة إلى أخرى، وذلك حسب كمية الأمطار ، ومن جانب آخر تشير العديد من المصادر إلى إنتاج هذه السلع بكميات كبيرة ، مما دفع بعض الولاة السابقين إلى فرض ضريبة على أشجار الزيتون ، تقدر بثلاثين باره على جميع أشجار الزيتون دون النظر إلى إنتاجها ، وكان ذلك في عهدي محمد وعثمان الساقزلى[١] ، وهذه الأجراءات الضريبية قد دفعت بالأهالى إلى الهجرة إلى مناطق بعيدة وترك الأرض ، وترتب على ذلك انخفاض في مستوى الإنتاج المحلي ، وجلب هذه السلع من الخارج وخاصة من تونس[٢] .

ويعد إقليم طرابلس من أهم المناطق في زراعة هذه الأشجار ، وقد أورد العياشى ذلك بقوله : (بتنا تحت جبل النقازة أسفل العقبة ، وبتنا في أنعم حال من ماء وكلأ وحطب) ، ومن تم اتجه إلى امسلاتة حيث يوجد في السوق زيت أشار إلى رخص سعره (من أطيب الزيتون مذاقاً)[٣] ، ومع مرور الزمن استمرت هذه المنطقة في زراعة وإنتاج الزيتون دونما انقطاع ، ويؤكد ابن ناصر في أوائل القرن الثامن عشر، على إنتاج هذه المنطقة للزيوت وجودته العالية فيقول إنها (من أطيب الزيوت لا تكاد تميز بينه وبين السمن) ، وتفيد إحدى الوثائق الخاصة بأن الزيت

---

(1) أحمد النائب ، المنهل العذب ، ص ٢٣٢ .

(2) عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(3) أبو سالم العياشى ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

المسلاتي كان مميزاً في السوق حتى في خارج المدينة، وذلك لجودته ، وساهم في عمليات البيع والشراء وتسديد الديون[١] .

كما تفيدنا سجلات المحكمة الشرعية من خلال بعض الدعاوى التى وقعت في الفترة قيد الدراسة على إنتاج هذه السلع ، وكثرة الخصومات على أشجار الزيتون، مما يدل على ما تتمتع به المنطقة من اتساع في هذا المجال ، وترد في سجلات المحكمة الشرعية العديد من الإشارات إلى الزيوت كأحد أنواع السلع التي تلعب دوراً في آلية الحركة التجارية ، بالرغم من أن هذه الدعاوي جاءت على شكل أظهرت فيها المزارعين بإمكانات ضعيفة ، حيث أجبروا على بيع محصولهم قبل نضجه من أجل تسديد مبالغ مالية [٢] .

كما أن هذه السجلات زودتنا بالعديد من معاملات البيع و الشراء التى حدثت فيها خلاف ، وكانت أشجار الزيتون أو الزيت إحدى السلع التى رفعت من أجلها هذه الدعاوى[٣] ، ولقد ربطت هذه السلع مع السلع الأخرى المدن ببعضها من خلال الحركة الاقتصادية والتعاملات ، إذ تذكر السجلات في إطار الدعاوى المرفوعة وجود علاقات بين المدن من بنغازي إلى درنة ومصراتة ومسلاتة وزليطن وغريان والجبل والزاوية [٤] .

ومن جانب آخر تعرض الورتيلاني – رغم تأخر فترته قليلاً عن الفترة التى هى قيد الدراسة – إلى وصف أشجار الزيتون في مسلاتة وطرق ريها ، فقال: (زيتونها كثير الشجر عظيم الخلقة ، وعند كل شجرة عظيمة يجمع فيها الماء)[٥] ، كما تعتبر بلدة ساحل حامد هي الأخرى من مراكز زراعة الزيتون في إيالة طرابلس

---

[١] على فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، شهادة اعتراف من رقية بنت عبد الله البركي بتاريخ ١١٩٠هـ/١٧٧٦م وفيها تظهر شهرة مدينة مسلاتة بسلعة الزيت ،الملحق رقم ٩ .

[٢] د ، م، ت ، ط، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢، ١٧٢٧) ، ص ٢٢ ، ١٥١ ، ٣٠٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ ، ٣١٨ ، ٤١٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٩١ .

[٥] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص ٧ – ٩ .

الغرب ، إذ وصفها ابن ناصر بقوله: (بلدة ساحل حامد كبيرة ذات نخيل ومزارع زيتون)[1].

إضافة إلى المنطقة السابقة توجد زراعة الزيتون في منطقة بني وليد، وخاصة في المنطقة الشرقية ، منها ويتحكم في إنتاج الزيت كمية هطول الأمطار[2] على المنطقة ، وتوجد أيضاً الأشجار في منطقة غرب طرابلس، وتركزت في منطقة الزاوية بكثرة ، وتنوعت[3] وانتشرت هذه الأشجار في منطقة قرقارش ، إضافة إلى ذلك فإن غريان أيضاً منذ القدم يزرع على سفوح جبالها الكثير من الزيتون ، وهو ذو قدرة إنتاجية كبيرة ، إذ تشير السجلات بأنه تمت مشاركة بين شخصين لجلب كميات من الزيت من غريان ، إذ اشترك كل من يوسف الغريب وحسين محمد الغرياني بخصوص جلب الزيت من غريان ، غير أن افتقار المعلومات عن كمية هذه السلعة يجعل من العسير تحديد مبلغ رأس المال المتعامل به[4].

وبشكل عام أن الإيالة في هذه أخذت تنتج من هذا المحصول كميات تختلف باختلاف الظروف ، ويمكن أن نلمس هذا الاهتمام بهذه السلعة من خلال تعدد تكرارها فى سجلات المحكمة الشرعية ، في إطار الدعاوى المرفوعة ، مما يدل على أن الاهتمام الكبير من جانب الأهالى بهذه السلعة ، وانعكاس ذلك على إنتاجها ، وارتبط وجود هذه الأشجار بوجود المعصرة التى يتم فيها عصر الزيتون، والتى كانت آلية عملها تدور بواسطة الإنسان أو الحيوان ، وهي عبارة عن قالب كبير مصنوع من الحجر يوضع به الزيتون ، حيث يبدأ بهرسه بواسطة حجر كبير يدور داخل

---

[1] علي فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

[2] جون فرانسيس ليون ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

[3] علي فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

[4] د ، م ، ت . ط . س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٤١٩ ، ٤٢٠ .

القالب الأول ، وتتم هذه الحركة بواسطة الإنسان أو الحيوان المستعمل داخل المعصرة ، وبعد أن يتم إنتاج الزيت يتم حفظه في أوعية تعرف أحياناً بالخابية[١].

وأشجار النخيل لا تقل أهمية عن أشجارالزيتون ، فكانت من الأشجار المهمة في الفترة قيد الدراسة ، حيث لا تخلو منطقة في إيالة طرابلس الغرب إلا وبها أعداد من أشجار النخيل، ويساهم إنتاجها بشكل كبير في سد حاجات الأهالى من الغذاء ، وخاصة سكان المنطقة الجنوبية ، وتنتشر زراعته في المناطق الساحلية بإقليم طرابلس ، ففي الغرب من طرابلس تزرع في زوارة والزاوية وجنزور وما حولها ، أما في شرقى الإقليم يزرع في تاجوراء والمنشية وساحل حامد ومصراتة وزليتن وتاورغاء ، إلا أنها تختلف من حيث الإنتاج والنوع والجودة.

وانتشرت أيضاً زراعة النخيل في الواحات الجنوبية ، حيث يتلائم مناخها مع زراعته ، ومن هذه المناطق ، هون ، وودان ، سوكنة ، وغات ، وغدامس، وهي تنتج كميات كبيرة من التمور، مما ساعد على توفير الغذاء لأهالي تلك المناطق [٢] ، وقد صور لنا بعض الرحالة المغاربة الذين مروا بالإيالة زراعة هذه الأشجار وأماكن توفرها ومساهمتها في إنتاج الإيالة من التمور، وأكدوا على وجود تلك الأشجارفي أماكن غرب طرابلس ، خصوصاً في منطقة الزاوية التي اشتهرت بكثرة نخيلها ومياهها العذبة ، وذكرت زوارة بارتفاع نخيلها ، ومياهها العذبة الجيدة إلى جانب أشجار أخرى مثمرة [٣] ، كما وصفوا إحدى ضواحي طرابلس وهي منطقة الظهرة بأنها عكس الضواحى الأخرى بهذا الإقليم ، إذ لا يوجد بها نخيل ، ويسمونها الظهرة لأنها ظاهرة أي عارية من أشجار النخيل بخلاف المناطق المتصلة بهذا البلد [٤].

---

[1] الخابية ، الجرة الكبيرة ، مصنوعة من الفخار تستعمل لحفظ الزيت و أحياناً لحفظ سوائل أخرى وحبوب وقد ورد ذكرها في سجلات المحكمة الشرعية كثيراً بأنها ترتبط بسلعة الزيت ، د ، م ، ت ، ط ، س ، م، ش، (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص ٩٨ ، ٢٨٨ ؛ حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

[2] عبدالعزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

[٣] على فهمي اخشيم ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

[٤] المرجع نفسه ، ص ١١٧ .

كما تعتبر تاجوراء من المناطق الغنية بزراعة أشجار النخيل ، فالوزير الإسحاقي من خلال رحلته مر بمنطقة تاجوراء، وأشار إلى نخيلها أثناء زيارته لطرابلس قاصداً الأماكن المقدسة في مرافقته لولي عهد المغرب عام ١٧٣٣م ، فقال: (نزلنا بقرية تاجوراء وهي كبيرة يحيط بها نخل كثير)[١] .

ولعل ما يؤكد شهادة هذا الوزير أن منطقة تاجوراء أولى المناطق التى كانت مستهدفة من قبل أحمد القرمانلي في بداية حكمه ، وفي المقابل كانت أولى المناطق أيضاً التى أعلنت الثورة ضد حكم أحمد القرمانلي ، فهذه المنطقة التى أشارت المصادر المختلفة بخصوبتها فوصفتها بأنها ينبوع غزير من الحبوب، وأكدت على أهمية إنتاجها من الأشجار المثمرة ، لقد استقطبت أنظار أحمد القرمانلي ، في بداية حكمه وخصوصاً فى الظروف الصعبة التى كانت تمر بها الإيالة [٢] .

إن بعض العقود الخاصة والحجج فيها أمثلة كثيرة بخصوص أشجار النخيل، وهي تفيدنا في توضيح الصورة الداخلية التى كانت عليها حياة الأهالى، ومرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إذ وردت الأمثلة في كافة عقود المغارسة بنفس الطريقة التى جاءت عليها أشجار الزيتون في عقود البيع وعقود المغارسة ، وكانت لها علاقة بالملكية الفردية [٣]، وجاءت في بعض دعاوى سجلات المحكمة الشرعية على شكل سلعة متخاصم عليها [٤] ، مما يدل على انتشارها على نطاق واسع داخل الإيالة [٥] ، ولها علاقة مؤثرة في آلية الحركة التجارية والمبادلات بين مختلف المناطق الأخرى ، كما ظهرت لها نوعيات عديدة تختلف في جودتها ، لأنها جاءت مع محاصيل أخرى مثل: الزيت والحبوب ، وعدم ايضاح السعر في بعض الدعاوى

---

[١] عبد الهادى التازي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

[٢] حسن الوزان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٠ ؛ أتورى روسى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢، ٢١٣، ناصر الدين سيعدونى ، المرجع السابق ، ص ١١ .

[٣] عقد بيع بين المشتري علي بن عبد المولى الدعيكي والبائع سالم بن علي بن محمد بن سالم بتاريخ ١١٥١هـ/١٧٣٨م وفيه اشترى الطرف الأول من الطرف الثاني حصته المتمثلة في خمس نخلات وخمس زياتين ببني وليد ، الملحق رقم ١٠.

[٤] د، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٢٢٥ ، ٣٠٨ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ ، ٣٨٥.

المطروحة مما يصعب تحديد سعرها [١]، وأثر ذلك على مدى معرفة رواج هذه السلع في السوق ، كما أورد العياشي وصفاً لأشجار النخيل ، وأشار إلى قدرتها الإنتاجية نوعاً وكماً في بلدة ساحل حامد، وأشار إلى الظروف التى تحيط بهذا المكان ، وأثرها في إنتاج هذه الغلة ، حيث أن أغلب إنتاج هذا الساحل كان من الأنواع المروية ، فقد قال: (بلدة ساحل حامد وهي بلدة كبيرة ذات نخيل كثير ومزارع وسواني زيتون ، إلا أن نخل هذا الساحل رديء ثمره ، لا يدخر ولا ييبس إلا بعد إزالة النوى ، فيبقى كقطعة الجلد لا قوة فيه ولا حلاوة ولا طعم)[٢]، وبرغم من مرور فترة زمنية يوجد تأكيد على استمرارية هذه المنطقة على الحالة التى هى عليها في السابق[٣] .

كما اشتهرت زليطن بزراعة النخيل وإنتاجها ، فقد ساهم نشاطها الزراعي الوفير في الإنتاج المحلي مساهمة كبيرة في توفيرها كميات من التمور[٤]، واشتهرت أيضاً تاورغاء بإنتاجها للتمور[٥] وزراعة النخيل ونوعيته الجيدة ، غير أن أغلب الإنتاج حسب ما يبدو يستهلك محلياً نتيجة لعدة ظروف ، منها موقع البلدة البعيد عن مراكز تجارية ، وعدم وجود نشاط آخر من شأنه تقليل الضغط على استهلاك هذه السلع[٦].

ويبدو أن هذه المناطق تختلف في إنتاجها نوعاً وكماً ، وبالرغم من ذلك يساهم وبشكل كبير في سد احتياجات السكان من الغذاء المحلي للأهالى، وللحيوانات التى تعتبر مصدراً مهماً لغذائها وللنخيل أهمية أخرى غير هذه الأهمية ، فقد اعتمد عليه الأهالى في حياتهم اليومية ، حيث اعتمد على ثمارها كغذاء ، ودخول سعفها في الكثير من الصناعات المحلية ، واستخدام لحائها سقفاً للكثير من المباني ، ومن الظواهر اللافتة للانتباه أن في كثير من الأحيان يجنى على هذه

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، السنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٩١ .

[٢] أبو سالم العياشى ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

[٣] علي فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

[٤] المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

[٥] أبو سالم العياشى ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ؛ علي فهمي خشيم ، المرجع السابق ص ٦٥ .

[٦] على فهمي اخشيم ، المرجع السابق ، ص٦٥ .

الشجرة ، وذلك بقتلها لغرض استخراج سائل منها يعرف (باللاقبي)*، وإذا تخمرأصبح مسكراً بالإضافة إلى هذه المحاصيل ترد إشارات تدل على وجود محاصيل أخرى تمثلت في بعض الأشجار المثمرة ، مثل: التين والعنب واللوز والرمان والبرتقال وبعض الخضروات ، ولكن من المهم الإشارة هنا إلى أنه من خلال النظر إلى الظروف الطبيعية للإيالة وطبيعة النشاط الزراعي ،والتى احتلت فيه أشجار النخيل والزيتون إضافة إلى الحبوب مكانة بارزة ، ومن خلال مجموع المعاملات المختلفة المذكورة في المصادر الأولية ، يمكن أن نتبين أن الأهمية الأولى كانت لتلك الأنواع سابقة الذكر ، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود أشجار وخضروات أخرى كانت تساهم ولو بشكل بسيط في اقتصاديات النشاط الزراعي، وقد اهتم بها الأهالى خصوصاً في المناطق التى تتوفر فيها المياه ، والقريبة من مراكز الأسواق اليومية .

قد اتسعت زراعة هذه الأشجار فى منطقة الجبل الأخضر ومناطق الواحات، أما المنطقة الغربية فقد وجدت في العديد من الأماكن في إقليم طرابلس حيث اشتهرت منطقة غرب طرابلس بها نتيجة للظروف الملائمة ، وساهمت هذه المحاصيل في سد احتياجات الأهالى كما أشارت بعض المصادر إلى وجود هذه الأشجار في منطقة الزاوية الغربية [١] .

وكذلك اشتهرت مدينة طرابلس بإنتاج العديد من الفواكه ، واشتهرت بها أيضاً منطقة زوارة [٢] ، ويدل ذلك على أن هذه المناطق كانت مناطق عمران وزراعة مستقرة ، وذلك لما تحتاجه هذه الزراعة من استقرار وعناية ، ويبدو أنها أصبحت منطقة جذب للسكان ، كما ذكرت الخضروات وإنتاجها في منطقة طرابلس وما تنتجه

* اللاقبى سائل يستخرج من رؤوس النخيل ، فإذا تخمر أصبح مسكراً ، أن عملية تحضيره عند ابن غلبون قد سماها قتل النخل ، ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ ،حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٨١.

[1] على فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

[2] المرجع نفسه ، ص ٧٦ ، ١٤٥ .

الأرض من الفواكه [١] ، وأيضاً ذكر ساحل حامد ونظام الزراعة فيه ، مما يدل على وجود زراعة مستقرة في هذه الأماكن واهتمام الأهالى بها [٢] .

إن هذا النشاط الزراعي قد تركز حول مراكز المدن والضواحي ، وعلى طول امتداد الساحل من حدود البلاد من الغرب حتى مصراتة شرقاً ، والمتمعن في الظروف المناخية لهذه المناطق يلاحظ ملائمتها لزراعة مثل هذه الأشجار ، وتقل الأهمية بالنسبة لمثل هذه المحاصيل كلما ابتعدنا عن الساحل ، وتقوم هذه الزراعة أيضاً في مناطق الواحات ومنطقة برقة، مثل درنة وضواحيها [٣] .

وما يؤكد بروز هذا النشاط الزراعي في منطقة بنغازى ودرنة أن بعض الرحالة قد وصفوا هذه المدن بكثرة محاصيلها وتنوعها ، وتعتبر مدينة درنة من المدن الأكثر تميزاً في هذا الإقليم بكثرة محاصيلها وتنوعها ووفرة المياه فيها[٤]، وأيضاً إن هذه المدينة قد حظيت بنصيب وافر من الجالية العربية التى جاءت من الأندلس للاستقرار فيها ، على إثر الاضطهاد الذى شهده المسلمون في الأندلس منذ عام ١٤٩٢م ، إضافة إلى أن عوامل المناخ ووفرة المياه ساعدت على ازدهارها حضارياً ، وأصبحت درنة وبنغازي مراكز حضارية وعمرانية متقدمة [٥].

ومن جانب آخر إن سجلات المحكمة الشرعية أظهرت في إطار الدعاوى المرفوعة ، إن بعض هذه المحاصيل وهذه الأشجار وبعض الخضروات والفواكهه ، قد وردت في السجلات بكثرة في بعض الأحيان ، ويختفي ذكرها في أحيان أخرى ، مما يدل على تذبذب الإنتاج تبعاً لعوامل مختلفة أثرت في هذه المحاصيل مثل : العنب والتين واللوز وبعض البقوليات[١]، مثل: الفول والعدس والحمص[٢] والقرنفل[٣] ، والزعفران والزيت وغيرها[٤].

---

[١] علي فهمي خشيم ، المرجع نفسه ، ص ١٧٢ .

[٢] المرجع نفسه ، ص٥٠ .

[٣] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ٢٥٢ – ٢٥٤ .

[٤] على فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

[٥] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص٢٥ ، ٩٧ .

غير أن أغلب أصحاب هذه القضايا كانوا من المستثمرين الأجانب الذين كانوا يظهرون في شكل جاليات أجنبية ، واستثمروا أموالهم في تجارة هذه المحاصيل .

وفي اعتقادي أن ذلك راجع أولاً إلى أنهم كانوا مستقرين في المدن، وتوفرت لهم الإمكانات التى تسمح بإنتاج هذه المحاصيل ، وفي المقابل كان الأهالى غير قادرين على صرف الأموال اللازمة لمثل هذه الزراعة ، كما أن الأجانب قادرين على تصدير هذه المحاصيل القابلة للتصدير، حيث توجد العديد من الأسواق في أوروبا ولهذا كان عدد كبير من المستثمرين خاصة من اليهود والمالطين ، قد عملوا في هذا المجال ، ومنها ضمان مصطفى رايس للذمى شمعون في دفع مبلغ ١٥ ريالاً ثمن قرنفل ، للبائع أحمد سعيد الغرياني[٥] ، كما رفع الذمي شالون الربيب دعوى على علي بن سليمان الحاج المغربى فى المحكمة الشرعية يطالبه فيها بدفع مبلغ ١٧٠٠ ريال ثمن فول وحمص باعها الأول لرجل صفاقسي والتزم سليمان بن الحاج المغربى بدفعه [٦]، وإذا ما انتقلنا إلى إطار أوسع فأنه كان من الطبيعي أن يقترن نشاط بعض هولاء الأجانب بالنشاط التجاري الذى تكون فيها السلع المحلية أحد أهم الصادرات، مثل: القمح والشعير والفول والحمص ، غير أن هذه السلع الواقعة في نطاق التبادل بين إيالة طرابلس الغرب وأوروبا ذكرت مع سلع أخرى غير السلع المذكورة سابقاً ، فإننى لا استبعد قيام هؤلاء باستجلاب هذه البضائع وإعادة تصديرها ، نظراً لأهمية بعض السلع، مثل: المنسوجات والحرير والأسلاحة وبعض معدات صناعة السفن ، إذ قام هولاء التجار باستجلابها من أوروبا بالإضافة إلى السلع المحلية وسلع أخرى قادمة من الصحراء عن طريق تجارة القوافل ، مثل: (ريش

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢١ ، ٣٧٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٢٥ ، ١٤٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ١٨٤ .

[٦] المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

النعام ، والعاج) وقاموا بإعادة تصدير معظمها إلى أوروبا [1] ، وهذا الأمر تؤكده بعض المصادر، وأن الأمر لم يتغير إلا بعد فترة متأخرة ، حيث أصبح للجاليات الأجنبية السيطرة على بعض هذه السلع والتعامل بها بمساعدة القناصل والوكلاء التجاريين ، حتى عام ١٨٣٠م ، في إطار المعاهدة التى عقدتها الإيالة مع فرنسا ، وتحدد تعامل الأوروبين مع الأهالي برعاية القناصل [2].

الثروة الحيوانية والنشاط الرعوي :-

تعتبر حرفة تربية الحيوانات من الأنشطة الاقتصادية القائمة بذاتها ، والتى يقوم بها جزء كبير من السكان ، وهي على صلة وثيقة بالنشاط الزراعي ، سواء من حيث مناطق الرعي أو من حيث القائمين عليها، وبشكل آخر اعتماد كل منها على الآخر .

وهذه الحرفة لعبت دوراً مهماً في اقتصاديات الإيالة ، وأثرت في هذه الحرفة الظروف المناخية والجغرافية من حيث توزيعها فى إيالة طرابلس الغرب، ومن حيث انحصارالنشاط الرعوي ، ففى طرابلس تركز النشاط الرعوي في المناطق الخصبة ، وفوق سفوح بعض الجبال وعلى طول الشريط الساحلي والمنحدرات الجبلية الجنوبية حتى الصحراء ، وذلك لتمتع هذه المناطق بغطاء نباتي تكثر فيه الحشائش ، إلا أن درجة غطائها تتفاوت من مكان إلى آخر حسب كمية الأمطار وخصوبة التربة ونوعية النبات ، وإقليم برقة يقوم النشاط الرعوي فيه على المنحدرات الجبلية لمرتفعات الجبل الأخضر ، والسهول الساحلية الشمالية إلى جانب المناطق الشبه الجافة والمحادية للصحراء ، وهذه المناطق مغطاة بأشجار وأحراش دائمة الخضرة ونباتات كثيفة [1].

---

[1] د، م ، ت ، ط ، س، م ، ش ، رقم (١) ، ص ٣٩ ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٣٢، ٤١٠،٤١٩،٦٣٦ ؛بول ماساي ، المصدر السابق ، ٥٧،٦٩، ٧٩، ٩٤، ١١٩ ؛ ريتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص٧٩ ، ١٣٢ .

[2] بول ماساي ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

[1] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص٦٨ ، ٦٩ ، ٨٧ .

ارتبطت حرفة الرعي في إيالة طرابلس الغرب من حيث ممارستها بثلاث فئات من السكان ، وهم: رحل وشبه رحل ومستقرون ، فالفئة الأولى تمتهن هذه الحرفة كنشاط اقتصادى لدخلها ، وهي تعتمد في حياتها الرعوية على التنقل من مكان إلى آخر بحثاً عن المراعي الجيدة لمواشيها ، أما شبه الرحل فيقيمون بنشاطهم الرعوي فى الأحواض وبعض الوديان التى تكثر فيها المراعي التى يغطيها غطاء نباتى[٢] ، إلى جانب ذلك نجد هؤلاء لايمارسون النشاط الرعوي وحده ، بل يربطونه بنشاطهم الزراعي في أوقات موسمية ، والمستقرون منهم يقومون بتربية حيواناتهم إلى جانب ممارسة حرفة الزراعة التى كانت حرفة رئيسية عندهم ، ويعتبرون تربية الحيوانات نشاطاً ثانوياً مكملاً للنشاط الرئيسي ، من أجل زيادة دخلهم في مزراعهم الخاصة بهم ، حيث يتوفير الماء والكلا [٣] .

من خلال ما تم عرضه يتضح أن هذا النشاط مصدر مهم لدخل عدد كبير من الأهالي ، وخصوصاً في المناطق الداخلية التي لم تكن تعتمد على الزراعة اعتماداً كلياً ، لإهتمام نسبة كبيرة منهم بهذه الحرفة .

وقد ذكرت لنا بعض المصادر ، الحيوانات الموجودة بالإيالة خلال الفترة قيد الدراسة ، وهى الأغنام ، والماعز ، والابل والأبقار ، والخيول، والحمير ، والبغال ، ونحاول أن نسلط الضوء على بعض منها حسب ما ورد في المصادر .

تعتبر الأغنام والماعز إحدى أهم الثروات الحيوانية الموجودة في الإيالة والتى سادت تربيتها في إيالة طرابلس ، إذ تعد مصدراً أساسياً للغذاء والكساء ، وتوفرت في إقليم طرابلس المقومات اللازمة لهذا النشاط الرعوي في هذا الإقليم، لما فيه من مراعٍ ، وكانت منطقة سهل سرت ومنحدرات جبال طرابلس وسهل جفارة من المناطق التي ترعى قطعان الأغنام فيها ، وكانت المراعي خصبة خصوصاً في فصل الربيع ، مما يدفع بعض الحجيج في أثناء مرورهم بالإيالة إلى الاستراحة في هذه المناطق ،

---

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٦٤ .

وتطول الإقامة فيها من أجل الكلأ الذى تتغذى عليه الإبل والدواب التى يسافرون عليها [1] .

وفي شرق هذا الإقليم تعد المناطق الرعوية غنية بغطاء نباتي يتكون من الحشائش والأشجار الأخرى ، ومنها الحلفا والشيح والبطوم والعديد من الأشجار التي تكون مراعي جيدة للحيوانات[2] .

تعتبر هذه المناطق مهمة بالنسبة للثروة الحيوانية، كما مثلت منطقة الجبل الأخضر إحدى أهم المناطق في الإيالة بالنسبة لتربية الأغنام والماعز في إقليم برقة ، وساهمت بنصيب كبير في اقتصاديات الإيالة ، من خلال تصدير الفائض منها عن طريق مرسى بنغازى إلى طرابلس والدول الأوروبية والدول المجاورة ، وأكد العياشى على أهمية برقة ومنطقة الجبل الأخضر في تربية المواشي ، حيث يقول : (الغنم لا يسوقونها إنما يسير صاحبها أمامها ، قلت أو كثرت ، وهي تتبعه فإذا أمهل في السير أمهلت وإذا أسرع أسرعت وإذا جرى جرت ، ويأتى أحدهم بكبش إلى السوق وهو يتبعه)[3].

لعل في هذا الوصف شيء من التعامل مع هذه الحيوانات وطرق تربيتها، ويدل دلالة واضحة على أن هذه الحرفة كانت مهنة رئيسية لبعض الأهالي ، وعبر العصور المختلفة ، مما اعتاد الناس على طريقة معينة لرعي الحيوانات وكيفية التعامل معها ، كما اشتهرت منطقة إجدابيا بتربية أعداد كبيرة من الماشية، مما دعى الأهالى إلى تصدير أعداد منها إلى مصر وتصدير الصوف والسمن .

وسجلات المحكمة الشرعية تفيد ببعض الإشارات التى تدل على قدوم هذه الصادرات من بنغازي إلى طرابلس ، وتصدير كميات من الصوف والسمن وبعض المنتجات الأخرى ، مثل المنسوجات[4] ، وكانت أغلب المعاملات تتم بالجملة ، أما المعاملات التى تتم داخل المناطق فكانت أغلبها اقطاعى ، وساهم هذا الإنتاج في

---

(1) على فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(2) علي سالم الحجاجي ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(3) أبو سالم العياشى ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

(4) د، م ، ت ، ط ، س، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص ٤٩ ، ٩٠ ؛ أبو سالم العياشي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص١٠٦ .

التجارة الخارجية أيضاً كما أوضحت السجلات أن أغلب الدعاوي المرفوعة كانت مرتبطة بكبار التجار مع تجار الجالية التونسية ، أن ما لوحظ عن ارتباط نشاط تجار الجالية التونسية ، إن جل هؤلاء كانوا اقتصدوا في التعامل مع أبناء جاليتهم ، من ذلك ما ذكر محمد بن رمضان الجالولي الصفاقسى ، وأبو القاسم بن حمودة بن الجربي بخصوص تجارة الصوف وشركه بن أحمد بن بدر بن رزين الجربي ، وبين أخيه محمد أيضاً وبين جماعة جرابة بخصوص تجارة اللفة والمنسوجات [1] ، حيث يلاحظ أن أغلبها كان يرتبط بتجارة المنسوجات كالاقمشة واللفة والعباءات وغيرها [2] .

كانت الأغنام والماعز ذات أهمية لمربى المواشيء ، إذ يعتمدون عليها اعتماد كبيراً في حياتهم وينتقلون بها من مكان إلى آخر بحثاً عن الكلأ وكان مالكو قطعان الأغنام والماعز يقومون برعيها بأنفسهم أو يودعونها عند أشخاص، أو يكترون عليها رعاة مقابل مبلغ من المال أو أشياء عينية أخرى أوحيوانات في مقابل هذا العمل .

كما تعتبر الإبل من الحيوانات المهمة ، واشتهرت تربيتها في إيالة طرابلس الغرب ، إذ أنها تعتبر مصدراً للحوم والألبان ، ووسيلة نقل مفيدة في الصحراء التى ميزت أغلب أراضى الإيالة ، وساهمت الإبل بنصيب كبير في توفير احتياجات السكان من غذاء ومواد مستخدمة من جلودها وأوبارها ، إضافة إلى ذلك إن قدرة هذا الحيوان على تحمل الظروف الطبيعية القاسية ، مثل: الجفاف الذى يحدث في بعض السنوات ، ويمكنها أن ترعى في الأماكن الفقيرة التى توجد في أطراف الصحراء والأحواض الداخلية ، وأهمها مناطق خليج سرت وبرقة والأجزاء الوسطى الجنوبية من السهل الجفارة ، عموماً فقد انتشرت تربيتها في جميع أنحاء الإيالة ، وذلك لاستخدمها في أغلب المجالات وتكيف هذا الحيوان مع جميع الظروف ، ورغم مرور الزمن فإن تربية الإبل مازالت قائمة ، بل ولم تتأثر بالأوضاع المناخية ، وتعتبر الإبل إحدى أهم الثروات الحيوانية في إيالة طرابلس الغرب ، ففى إقليم

---

[1] د، م ، ت ، ط ، س، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٧٧ ، ١٤٠ ، ٤٣١ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٦١ ، ١٢٤ ، ١٤٠ ، ٢٨٣ ، ٣٣٣ ، ٣٩٤ ، ٤٤٠ ، ٥٤٤ .

طرابلس تركزت تربيتها خاصة في المناطق الحدودية مع تونس والجزائر ، واشتهرت بتربيتها بعض القبائل في هذه المناطق ، مثل أعراب عكارة وأولاد سيدى عبد الغني وأولاد مريم وأولاد نوير ، وكانت تقام لها أسواق في هذه المناطق[١].

تعتبر الإبل في إيالة طرابلس الغرب ، منذ القدم هى الوسيلة الأكثر ملاءمة للمواصلات ، وذلك لطبيعة البلاد الصحراوية ، وكانت تجارة القوافل التى اشتهرت بها الإيالة تعتمد اعتماد رئيسياً على الإبل فى طرابلس الغرب ، إذ وصف العياشي إبل طرابلس ، بقوله: (إبل عمالة طرابلس لغايتها في الجودة قل أن يوجد لها نظير)[٢].

كانت تستخدم الإبل في كثير من الأعمال ، فعن طريق الإبل استطاعوا الوصول إلى وسط أفريقيا ، ونقل وجلب البضائع منها ، ويرجع ذلك لأنها من الحيوانات الصبورة التى تتحمل أعباء ومشاق الصحراء ، واستهلاكها البسيط للغذاء ، ومقاومتها للعطش ، كما تعددت استخدامات الإبل في الإيالة ، فقد استخدمها الفلاحون في حرث الأرض ، وجلب الماء من الآبار لسقي المزروعات، ونقل الإنتاج من مكان إلى آخر وفي طحن بعض الغلال ، ودخلت في عملية التجارة من حيث البيع والشراء ، وسجلات المحكمة الشرعية تفيد بأن عدد الدعاوى الواردة في المحكمة والخاصة ببعض الأفراد ، اهتمامهم بتجارة الحيوانات بصفة عامة والإبل بصفة خاصة ، ففي إطار هذه القضايا كانت الإبل هي السلع التى قام عليها الخلاف بين طرفين في القضية ، إذ تذكر السجلات مثلاً بأن تركة الحاج أرحومة بن حديدان كانت محل نزاع بين أبنائه ، ويتبين أنه من ضمن أملاكه ، امتلاكه لعدد من الإبل إضافة إلى عدد من الأغنام [٣] .

لعل هذا يؤكد استغلال هذا الحيوان في النشاط التجاري ، وقد أظهرت السجلات هذا الشخص في شكل تاجر ، وبعض الأحيان يتأجر في الإبل وفي أحيان أخرى أظهرت بأنه يستغل عدداً منها في نقل البضائع إلى مناطق مختلفة،

---

(1) على فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(2) أبو سالم العياشي ، المصدر السابق ،ص ١٤٧ .

(٣) د ، م ، ت ، ط ، س، م ، ش رقم (١) ، ص ٦٥ . الملحق رقم ١١.

وتفيد إحدى الدعاوى التى رفعت ضده بأنه قام ببيع عدد ١٤ رأساً من الإبل ، وقيام أخيه محمد أيضاً ببيع مجموعة أخرى في جربة لم يحدد عددها [١] .

إن هذه الأمثلة والشواهد تؤكد الأهمية التى كانت عليها هذه الحيوانات ، وإن لها دوراً مؤثراً في اقتصاديات الإيالة في جميع جوانبها ، سواء من ناحية النقل أو السفر أو من الناحية الزراعية أو من الناحية التجارية ، أو من ناحية الاعتماد عليها في مصادر الغذاء وإنتاجها للحوم والحليب ، إضافة إلى استخدام جلودها في الكثير من الصناعات المحلية ، مثل: صناعة الأحذية وبعض الأمتعة الأخرى .

كما تشير المصادر أيضاً إلى حرفة تربية النحل التى يقوم بها الفلاحون إلى جانب نشاطهم الزراعي والرعوي مارسوا حرفة تربية النحل ، وانحصرت تربية النحل وانتاج العسل في المناطق المليئة بالأشجار ، ويعتبر إقليم برقة أو منطقة الجبل الأخضر ذو الغطاء النباتي الكبير من أهم المناطق في تربية النحل وإنتاجه للعسل[٢] .

استمرت تربية النحل في هذه المناطق عبر السنين ، وساعدت الأهالي على تحسين ظروفهم المعيشية ، وزادت من قدرتهم الإنتاجية ، وأصبح مصدراً من مصادر الدخل في إقليم برقة ، ومن الأنشطة التى يمارسها الفلاحون بشكل واسع، ومما يؤكد ذلك ورود هذه السلع في سجلات المحكمة الشرعية في الفترة قيد الدراسة ، إذ تذكر السجلات عدداً من التعاملات التى كان فيها العسل إحدى السلع التجارية [٣].

إن التعرف على سلع المبادلات يعتبر أمراً مهماً في إطار البحث عن سلعة معينة ، وهذه الأهمية تبرز فيما إذا كانت هذه السلع مصحوبة بحجم الكمية والأسعار ، لما تضيفه هذه المعلومات عن مدى مساهمة هذه السلع في السوق ، ومن ثم يمكننا التعرف على مدى رواجها أو ركودها من حيث التعامل بها بين

---

[١] د، م ، ت ، ط ، س، م ، ش ، رقم (١) ، ص ١١٦ ، ١٤٨ .

[٢] علي فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ١٠٤ .

[٣] د، م، ت ، ط، س م، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، ١٠٧ ، س، م، ش ، رقم (١)، ص ١٩ ، ٣٠ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٢١ .

المناطق ، وعليه فإن ذكر العسل مثلاً في سجلات المحكمة الشرعية قليل ، ولعل من المفيد في هذا السياق الاعتماد على بعض الإشارات المتناثرة التى وردت كحصر لثروات البعض في الفترة قيد الدراسة ، ففي إطار الدعوى المرفوعة من قبل ورثت الحاج سالم بن عمر الصفاقسي في سنة ١٧٥٣ م ، بخصوص التركة التي كانت محل نزاع بين أبنائه ، تفيد أنه من ضمن المؤن المحصورة يملك هذا الشخص (خابيتي دهان ، و جرة عسل ، و جرة صابون) ، إضافة الي أصناف أخرى من المواد الغذائية ، مثل الحبوب ، وأيضا بعض العقارات ، والأراضي الزراعية ، وعدد من العبيد و مجموعة من الأسلحة (١).

إن أهمية هذه المعلومات في اعتقادي تفيد في التدليل علي وجود هذه السلعة أولاً ، وامتلاكها من قبل كبار التجار ، مما يدل علي أن أسعارها لم تكن في مستوى إمكانات التجار الصغار ، أو من ذوي الإمكانات التجارية المحدودة ، ومما يدل على أن هذا الشخص كان من كبار التجار هو امتلاكه هذه الثروات المتعددة والمتنوعة ، واختلاف أوجه النشاطات لديه ، إضافة إلي وجود أموال نقدية وردت ضمن الدعوى ، و التي قدرت بحوالي ٧٠٠ ريال(٢).

لئن كانت الزراعة وكل ما رافقها من تغيرات قد أعطت صورة لحياة الأهالي في هذا المجال ، فإن ذلك لا يمكن التعرف عليه أكثر إلا من خلال الاطلاع على جوانب أخرى لها علاقة مؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يمثل الجانب التجاري أحد العوامل المؤثرة في الحياة اليومية ، والتي يمكن من خلالها التعرف أكثر على نمط الحياة القائمة في الإيالة ، والتي سنحاول دراستها في الفصل القادم .

---

(١) د، م، ث، ط، س م، ش، رقم (١)، ص ١٥٧ ، الملحق رقم ١١ .

(2) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ ، الملحق رقم ١٢ .

التجـارة:-

تعتبر إيالة طرابلس الغرب إحد أهم المراكز التجارية في شمال أفريقيا، وهذه الأهمية لم تكن وليدة القرن الثامن عشر بقدر ما كانت تعود إلى فترات قديمة* ، فالنشاط التجاري في الإيالة يبدو انعكاسا طبيعياً للإمكانات الطبيعية والاقتصادية للإيالة ، ناهيك عن أهمية الموقع ، فقد كان للظروف المناخية والجغرافية أثرها الكبير في أن تظهر إيالة طرابلس الغرب و مركزها مدينة طرابلس كواحة ذات إمكانات زراعية ورعوية ، الأمر الذي أسهم في توجيه الأهالي نحو مزاولة التجارة ، مستفيدين من الموقع الذي كان يسهل من خلاله الاتصال بجهات مختلفة براً وبحراً ،

---

* تعتبر مدينة طرابلس من المدن التجارية المهمة على ساحل البحر المتوسط منذ القدم ، حيث كان من ضمن المحطات التي تم إنشاؤها على ساحل البحر ، والتي لم تلبث أن تحولت هذه المحطات إلى مدن تجارية منذ القرن السادس عشر قبل الميلاد ، وخصوصاً الساحل الغربي لطرابلس ، ولبدة و صبراته و بالتالي أصبحت طرابلس أحد أهم المراكز التجارية التي لعب دوراً بارزاً في النشاط التجاري على الصعيد المحلي والخارجي من خلال سيطرتها على تجارة أواسط أفريقيا التي كانت تمر بها و التي تربط المنطقة بساحل البحر عبر طرابلس واستمر هذا الوضع حتى وصول القرطاجيين عام 841 ق.م ، وظلت إيالة طرابلس محافظة على وضعها التجاري من خلال اعتمادها على تجارة القوافل عبر الصحراء ، ومع أن طرابلس قد تأثرت تجارتها بعد فترة الاحتلال الروماني لها 107م، ولكن سرعان ما عادت إلى ازدهارها ونشاطها الاقتصادي إلا أنه بعد وصول الوندال عام 455م انهارت الأوضاع الاقتصادية ،وفقد العديد من الأسواق أهميتها التجارية و أصبحت خالية ، ولكن هذا الحال لم يدم طويلاً حتى عادت طرابلس إلى مجدها التجاري بعد خروج الوندال والبيزنطيين والذي استمر مع الفتح العربي الإسلامي سنة 645م ، وقد انتعشت طرابلس بعد الفتح و أصبحت ذات أهمية تجارية كبيرة ، وقد أكد العديد من الجغرافيين و الرحالة من خلال كتاباتهم الازدهار التجاري لمدينة طرابلس يذكر ابن حوقل أنها ذات طابع ريفي صالحة الأسواق ، وكان لها في ريفها أسواق كبيرة و قد نقل بعضها إلى داخل السور و يذكر البكري أنه في طرابلس " أسواق حافلة جامعة " واستمر هذا الازدهار التجاري والحضاري فترة طويلة ، وعاشت طرابلس في ازدهار اقتصادي و أسواق عامرة حتى السيطرة الأسبانية 1510م ، وقد تواصل هذا النشاط في القرن السابع عشر الميلاد ، وقد أشار العياشي إلى ذلك « إن أهلها لها سماحة على المعتاد زائدة بسماح الحجاج الواردين وتزويدهم بما يحتاجونه من زاد »، محمد خليفة التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب ، ط٢ ، الدار العربية للكتاب ليبيا (تونس ١٩٨٥) ، ص ١٢-٢٢ ، أبو القاسم ابن حوقل ، صورة الأرض ، دار مكتبة الحياة ، (بيروت ١٩٩٢)، ص 71- 72 ، أبو عبيد البكري ، المسالك والممالك ، تحقيق وفهرسة ادريان فان ليوفن واندري فيري الدار العربية للكتاب ، بيت الحكمة (تونس ١٩٩٢) ، ج٢ ، ص ٧ ، إتوري روسي المرجع السابق، ص 154 ، 158 ، 183.

إذ تربط إيالة طرابلس الغرب بين الإيالات العربية في الشرق والغرب وبين دول شمال حوض المتوسط و وسط إفريقيا.

تميزت الحركة التجارية في إيالة طرابلس الغرب خلال هذه الفترة بالنشاط والتكامل بين مختلف مناطق الإيالة ، من خلال عمليات التبادل التجاري التي حصلت بين المناطق و اتسعت حركتها داخل الإيالة ، كما أن الموقع الممتاز جعلها محط أنظار العديد من التجار العرب و الأجانب الذين ترددوا على البلاد ذهاباً و إياباً ، من أجل شراء سلع أو تصريف بضائع داخل أسواقها ، وتبين سجلات المحكمة الشرعية تباين الخلفيات الاجتماعية لهؤلاء التجار الذين قصدوا الإيالة ، فتذكر السجلات إلى جانب التجار المحليين العديد من التجار الذين كانوا من العرب أو من الجاليات الأوروبية ، فتذكر السجلات التاجر الإسكندراني والمصري والدمياطي والتونسي والصفاقسي(١) والتلمساني والمراكشي ، إلى جانب عناصر أوروبية التي أطلق عليها لفظ الذمي(٢) ، وأحياناً أخرى تحدد جنسياتهم مثل: التاجر الفرنسي والمالطي وكذلك ذكرت تجار من تركيا.

وهذا يدل على اتساع نطاق التجارة في إيالة طرابلس باختلاف أنواعها المحلية والإقليمية والدولية ، فكان لها الأثر الكبير في ازدهار الحركة التجارية وتواصلها داخلياً و خارجياً و انعكس ذلك على أوضاع الإيالة بصفة عامة ، وعلى مدينة طرابلس باعتبارها مركز الإيالة ، إن أهمية النشاط التجاري في إيالة طرابلس الغرب تؤكده ظهور العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالنشاط التجاري فهذه المؤسسات عملت على ضرورة الالتزام بتنظيم الحركة التجارية ، وعملية المبادلات و تنوعها و التي من شأنها أن تدعم تجارتها ، وحتى وإن اختلفت آليات الحركة التجارية في بعض جوانبها باختلاف نوعية التجارة إقطاعي وجملة وتجارة داخلية وخارجية ، إلا إنها أسهمت في تنشيط الحركة التجارية و تطورها عبر مراحل مختلفة و كنتيجة طبيعية للاستقرار النسبي الذي تمتعت به البلاد في الفترة قيد الدراسة ، برزت المؤسسات التجارية لتمارس نشاطها فبفضل هذا الاستقرار أخذت الأسواق

---

(١) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢/١٧٢٧) ، ص ٦٧ ، الملحق رقم ١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٥٨ .

تمارس نشاطها التجاري و ترتب على ذلك إيجاد طرق للتعامل وآلية للحركة التجارية ، وهذا لا يأتي إلا بوجود مجموعة من النظم والتنظيمات لضمان استمرارية الحركة التجارية، فكانت الأسواق والفنادق والموازين والمقاييس والمكاييل والنقل والمعاملات التجارية والعملة والضرائب تمثل أهم مميزات الحركة التجارية في المرحلة قيد الدراسة.

المؤسسات التجارية:-

الأســواق:-

تعد الأسواق أمراً ضرورياً وملازماً لعمليات النشاط التجاري ، فعن طريقها يتم تبادل و توزيع الإنتاج بمختلف أنواعه من زراعي و صناعي وحيواني، وفي إيالة طرابلس الغرب كانت الأسواق منتشرة على نطاق واسع في أنحاء البلاد ، وتختلف أنواعها فمنها أسواق عامة دائمة وأسبوعية وموسمية ، وهذه الأسواق تمارس نشاطها الحرفي وفق السلعة التي تباع فيها سواء في مركز المدن أو في الضواحي.

إن أسواق إيالة طرابلس الغرب في القرن الثامن عشر لم تختلف عن الإطار العام الذي كانت عليه أسواق المدن العربية ، إذ يكون موقع السوق في المدن العربية في الغالب على طريق رئيسي ، وتنشأ في جانبيه عدد من الدكاكين و الحوانيت التي يمارس فيها النشاط التجاري و الصناعي ، ومن هنا كان السوق يحمل وظيفة مزدوجة أي مركز تجاري و مركز صناعي ، و غالباً ما يكون هذا النوع داخل أسوار المدينة بالإضافة إلى نوع آخر من الأسواق التي كانت تقام خارج أسوار المدينة و هي الأسواق الأسبوعية [١].

إن بعض أسواق إيالة طرابلس ، قد اتخذت أسماؤها من الخلفية الاجتماعية للعاملين بها ، ولعل أشهرها سوقين بالمدينة هما سوق الترك و سوق الرباع ، إذ يعتبر سوق الترك من أهم أسواق إيالة طرابلس و يرجع إنشاء هذا السوق إلى عهد محمد باشا الكرغلي المعروف بشائب العين في الفترة ١٦٨٧ – ١٧٠١ م ، وهو

---

[١] محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (١٢٨) أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٨ – ٢٥٩.

ملاصق للجامع المعروف باسمه[١] ، وقد بني هذا السوق على شكل أربعة صفوف متصالبة عند التقائها ، وكان مسقوفاً ، وأقيمت به الدكاكين والبسطات المحتوية على أصناف السلع على كل جانب من تلك الصفوف ، و لها طريق في الوسط يمر فيه الناس ، وهو المكان الذي يتردد عليه الأتراك ليتحدثوا عن أخبارهم حيث كان مليئاً بالمقاهي[٢] ، ويقع هذا السوق في شارع كبير الاتساع وفسيح ، ويباع فيه مختلف أنواع السلع ، غير أن أغلبها سلع أوروبية ، ويعتبر هذا السوق المقصد الأول للأتراك في المدينة ، ومن ثم أطلقت عليه تلك التسمية[٣].

ثم يأتي سوق الرباع من حيث الأهمية التجارية لمدينة طرابلس ، وقد كان يعرف بسوق العرب ، وقد تم إنشاؤه على إنقاض سجن قد تم بناؤه خلال فترة حكم محمد الساقزلي ١٦٣٢–١٦٤٩م ، وفي عهد عثمان باشا الساقزلي ١٦٤٩–١٦٧٢م ، حول هذا السجن إلى سوق عرف بسوق الرباع ، أو الربع وكان قرب القلعة ومقابلاً لسوق الترك ، وعرف بسوق الرباع نسبة إلى الرباع التي بنيت فوقها للسكن ، ويعنى بالربع الدار[٤] ، وكان هذا السوق تغلب عليه الصفة الوطنية من حيث التجار الذين يعملون فيه أو الذين يترددون عليه ، إذ كانت تباع فيه الأزياء الشعبية كالبرانيس و غيرها من الصناعات المحلية[٥] ، وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا السوق ، حيث أضيف له ملحق في عهد أحمد باشا القرمانلي ١٧١١–١٧٤٥م ، وسمي سوق الرباع الجديد ، ويعتبر من الأسواق الواسعة داخل المدينة ، حيث تباع فيها مختلف أنواع المنسوجات ، وأصبح موقع السوق بجوار جامع الناقة

---

[١] حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

[٢] ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص ٦٠، ٦٢.

[٣] الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، دار مكتبة النور (طرابلس ١٩٨٦) ، ص ١٦٧، سعيد علي حامد، التجارة و الأسواق في طرابلس عبر التاريخ، مجلة تراث الشعب، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية السنة الحادية عشر العدد ٢٩–٣٠ ، ١٩٩١ ، ص ١٢١.

[٤] حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

[٥] المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ ، سعيد علي حامد ، المرجع السابق ، ص ١٢٣، ١٥٨.

من الجهة الشرقية ، وقد عرف هذا السوق أيضاً بسوق اللفة نظراً لتخصصه في بيعها[١].

كما تذكر المصادر أسواقاً أخرى لها علاقة بالنشاط التجاري واستمدت اسمها من الفئة الاجتماعية العاملة بها ، إذ وردت إشارات إلى وجود سوق اليهود[٢] ، وهو سوق الحمام الكبير ما بين شارع الأربع عرصات و حومة غريان بالمدينة القديمة وكان تجاره من اليهود، وكانت أغلب نشاطاتهم التجارية ترتكز على الحرير و المنسوجات و الأقمشة[٣].

إلى جانب هذه الأسواق تذكر المصادر وجود أسواق في مدينة طرابلس ، يقوم نشاطها التجاري على سلع مختلفة ما بين نشاط تجاري و نشاط صناعي حرفي ، واتخذ كل من هذه الأسواق اسمه من تخصصه ، وارتبط اسم السوق بنوع السلعة الموجودة فيه ، مثل: سوق الحدادين الذي اختص بصناعة وبيع الأدوات الحديدية[٤] ، وسوق العطارة ، وكان يبيع مواد العطارة[٥] ، وسوق الخردجية ، نسبة إلى الخردة[٦] ، وسوق الحرّارة الذي اختص ببيع المنسوجات والأقمشة[٧] ، وسوق العبيد الذي وصف بأنه صغير لا توجد به دكاكين ، ويباع به العبيد السود و الإماء الرقيقات[٨] ، وسوق الدباغة الذي يرجع تقريباً إلى عهد الوالي خليل باشا الأرناوؤطي ١٧٠٩م وتعود تسميته لوجود عدد من المدابغ لدباغة الجلود ، وسوق القزدارة نسبة إلى القصدير، وكان يتم فيه صنع و صيانة الأواني النحاسية و بيعها[٩].

---

[١] سالم شلابي، مستدركات و تعليقات حول التجارة و الأسواق في طرابلس عبر التأريخ، مجلة تراث الشعب، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية السنة الثانية عشر ، العدد ٢-٣، ١٩٩٢، ص ١٠٣ – ١٠٤.

[٢] د.م.ت.ط.س.م.ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢١١.

[٣] حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٠٢.

[٤] ابن غلبون، المصدر السابق، ص ٢١١.

[٥] سعيد علي حامد ، المرجع السابق ، ص ١٢٦.

[٦] حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

[٧] المصدر السابق، ص ٧٦.

[٨] ريتشارد توللي، مصدر سابق، ص ٦٠.

[٩] حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

إن أغلب هذه الأسواق وعلى اختلاف أنواعها والتي كانت في مدينة طرابلس باعتبارها مركز الإيالة قد تم إنشاؤها في الفترة التي سبقت فترة حكم أحمد القرمانلي سنة ١٧١١م ، أو تزامنت معه ، إلا أن الجدير بالملاحظة أنه في فترة حكم أحمد القرمانلي قد شهد الفضاء التجاري لمدينة طرابلس بعض الاتساع حتى وإن كان هذا الاتساع جاء بدافع من الحاكم الذي تولى الحكم و الإيالة في أصعب ظروفها فأراد إيجاد دخلاً للدولة ، إلا أنه تعبير في نفس الوقت عن نمو النشاط التجاري الذي شهدته المدينة ، ويتضح ذلك من خلال إنشاء المؤسسات التجارية أو تطوير هذه المؤسسات و العمل على توسيعها ، ففي سنة ١٧٢٤م تم إنشاء سوق جديد ، وقد حدد ابن غلبون موقع السوق بأنه (بإزاء خندق القصبة من جهة الشمال) ، ووصفه بأنه فسيح و أنيق المنظر و المبنى[١].

و لعله نفس السوق الذي ورد ذكره في اليوميات باسم سوق الشيشمة[٢]، وتورد سجلات المحكمة الشرعية تعدد ذكر الحوانيت في أماكن مختلفة من المدينة، مثل: حومة غريان وحارة اليهود في أطرافها وعند أسوارها[٣] ، كما أن الباشا نفسه قام بشراء أرض داخل المدينة و استحدثها حانوتاً ، فمن ضمن ما ذكر في السجلات شراء أحمد باشا لأرض (قرب باب المدينة القبلي بالركن القبلي الغربي من الأساس المحاط به على الخندق أستجدها حانوتاً) ، وقطعة أرض (معبر عنها بفندق الحمير محاذياً لباب المدينة القبلي على يمين الخارج منها) ، استحدثت بدورها حانوتاً[٤] ، وهذا يدل على مساهمة الأسرة الحاكمة في اتساع الفضاء التجاري للمدينة ، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتساع كان مقتصراً على المدينة ومركزها في حين لم يشهد خارجها مراكز تجارية ثابتة ولا وجود لحوانيت أو دكاكين في المنطقة المحيطة بها رغم أنها كانت آهلة بالسكان.

---

(١) ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٣) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٧١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١١٢.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٨، الملحق رقم ١٥.

أما عن نظام امتلاك هذه الأسواق و المحال فقد كان ممثلو السلطة يقومون ببيع حق الانتفاع بتلك المحال التجارية بنظام عرف (بالعتبة) ، أو تأجيرها لمن يرغب بالإيجار من التجار، وتكثر الإشارات في السجلات واليوميات الليبية التي تشير إلى مثل هذه الأنماط[1] ، وتميزت هذه الأسواق بثباتها وديمومتها ، ونتج عن هذا الاستقرار في حالة السوق إيجاد العديد من الضوابط ، مثل اتخاذ كل منها أبواب خاصة ، غير أن وجود هذه الأبواب لا يعني الفصل بينها كلياً ، إذ كانت تنفذ الأسواق على بعضها البعض[2].

كما أن وجود هذا النوع من الأبواب يوحي بوجود حرّاس أو من يقوم بتوفير الأمن لهذه الدكاكين ، وتذكر السجلات الخاصة بسنوات ١٧٦٠ م مجموعة من القضايا يتبين فيها وجود هذه الوظيفة ، فعلى سبيل المثال تذكر سجلات بأنه ادعى الحاج محمد بن حسين علي الباجي على حسين بن العسقلاني المصري العساس بسوق الترك بالليل البقال نهاراً وتفيد السجلات أيضاً بوجود هذه الوظيفة في الفنادق [3].

كما تميزت هذه الأسواق باهتمام السلطة الحاكمة ، وأوجدت لها أشخاصاً من أجل الإشراف عليها ، وإدارتها ، فتذكر السجلات و اليوميات عدداً من الأمناء تختلف تخصصاتهم باختلاف الأسواق الذين يشرفون عليها ، فهناك أمين السرارة، وأمين القزدارة و أمين العطارين ، وأمين السراجة[4].

إن ارتباط مدينة طرابلس بخطوط تجارة شمالاً و جنوباً و شرقاً و غرباً داخل الإيالة و خارجها ، أوجد نوعاً آخر من الأسواق يختلف عن النوع الأول أو الأسواق الثابتة ، إذ ظهر نوع آخر كان متنقلاً ، واقترن انعقادها سواء بفترات
محددة من اليوم أو بأيام معينة ، من الأسبوع ، فأما الأسواق التي كانت تعقد في

---

(١) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ ، ٥٣ ، د، م، ت ، ط ،س ، م ، ش ، رقم (١) ص١٤٩ .

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، رقم (١)، ص ٢٦ ، ٦٢ ، الملحق رقم ١٦.

(٤) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٢٧٥، ٥٨٠ ، د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢–١٧٢٧) ، الملحق رقم ١٧.

بعض فترات النهار منها سوق يعقد كل صباح خارج باب المدينة باب المنشية ، حيث يشتري الناس حاجاتهم من الحطب و الغنم و التبن(١).

وهناك الأسواق الأسبوعية ، فتتمثل في سوقي الثلاثاء والجمعة ، إذ كان الأول يعقد قريباً من أسوار المدينة في حين يعقد الثاني في الاتجاه الشرقي من المدينة على بعد مسافة بسيطة منها(٢)، و بالرغم من أن هذه الأسواق متنقلة إلا أن ارتباطها بمواعد في انعقادها و وجودها في أماكن معلومة متعارف عليها من قبل الأهالي قد منحها أو أضفى عليها صفة الاستمرارية والاستقرار، إن هذه الصفة لهذا النوع من الأسواق كان من الطبيعي أن تنعكس على أماكن انعقادها، فكانت تقام في أراضٍ خالية من المباني ذات الخاصية الاقتصادية ، ولم تذكر المصادر احتواء هذه الأماكن على مباني أو منشآت عامة ، وما يؤكد خلو هذه الأماكن من المباني هو استغلال سوق الثلاثاء مثلاً لعمليات التدريب العسكري ، وفي الاستعراضات ، وأن استغل هذا المكان كنقطة للتجمع قبل الخروج للحملات(٣)، كما أن هذه الأسواق لم يغب عنها التنظيم في عمليات البيع و الشراء و مزاولة الحرف التجارية(٤) ، كما أنها خضعت إلى إشراف السلطة الحاكمة ، ويتضح ذلك من خلال فرض الضرائب ووجود ممثلين للسلطة فيها(٥) ، ومثلت هذه الأسواق المراكز الكبرى لالتقاء وتجمع العدد الأكبر من الأهالي ، ففضلاًً عن كونها مراكز تجارية مهمة مثلت أهمية بالنسبة لأوجه الحياة المختلفة بالإيالة ، فيذكر ابن غلبون مثلاً أنه في إطـار انعقاد سوق (الثـلاثاء) الذي عرف أيضاً بسوق طرابلس تمت مبايعة أحمد باشا القرمانلي لتولي السلطة سنة ١٧١١(٦) ، وفي هذه الأسواق المختلفة كان يجري الإعلان عن قرارات السلطة الحـاكمة

---

(١) ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٢) أبو سالم العياشي، المصدر السابق ، ص ٣٨١ ، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٥٥ ، علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص ١١٧ ، جون فرنسيس ليون، المصدر السابق، ص ١٥.

(٣) محمد خليفة التليسي ، حكاية مدينة ، ص ١٤٠، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٣٦٦، ٣٧٤.

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٨٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٦٤، ٤٨٣.

(٦) ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ١٩١.

التي تهم الأهالي[1] ، إلى جانب هذه الأسواق التي كانت موجودة في مركز الإيالة أو القريبة منها يوجد العديد من الأسواق التي بوصفها أحد أهم المراكز التجارية في الإيالة ، بعلاقات تجارية في غاية الأهمية والنشاط مع باقي المناطق ، فقد أشار العديد من المصادر إلى أن هذه كانت منتشرة في الإيالة ، وهي أسواق أسبوعية وموسمية ،وقد أقيمت هذه الأسواق في العديد من المناطق مما يدل على ارتباط مدينة طرابلس بالأسواق ، إذ يرد ذكر سوقين أسبوعيين يعقدان في منطقة تاجوراء ، إحدهما يوم الخميس و الثاني يوم الاثنين[2] ، كما كان يعقد سوق أسبوعي في منطقة جنزور[3] ، وهناك سوق بن قردان* ، ويوجد هذا السوق في أقصى الغرب من الإيالة ، ويقام على مدار السنة يوم الاثنين ، واختلفت السلع التجارية التي توجد في السوق من مواد غذائية و صناعية و إنتاج حيواني ، إضافة إلى بيع الحيوانات و خصوصاً الإبل[4].

ويبدو أن هذا السوق لم يكن مخصصاً للنشاط التجاري المحلي فقط ، بل كان مكاناً للتبادل التجاري مع تونس من خلال انتقال السكان بين الإيالتين من دون قيد ، بحثاً عن العيش والاستقرار ، خصوصاً إذا ما عرفنا سابقاً أن الدولة العثمانية لم تضع قيوداً على أبناء الوطن الواحد في عملية التنقل بين الأقطار، ويذكر أحمد النائب عن انعقاد سوقين أسبوعيين في منطقة الزاوية[5] ، مع أن المصادر تصمت أحياناً عن ذكر أماكن انعقاد هذه الأسواق بالتحديد ، فإن ما توفر من معلومات عن أمكان انعقاد عدد من الأسواق الأسبوعية في الإيالة يبرز ظاهرةً

---

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٥٥ ، ٣٩٩ ، ٤٩٩ ، ٥٧٩.

(٢) أتوري روسي، المرجع السابق، ص ٣٥١ .

(٣) أحمد النائب الأنصاري، نفحات النسرين فيمن كان بطرابلس من الأعيان ، ط١ ، تحقيق وتقديم في مصطفى المصراتي ، منشورات المكتب التجاري ، (بيروت ١٩٦٣) ، ص ٢٠٦.

* كانت سلطة طرابلس حتى نهاية القرن السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر تمتد حتى بن قردان غرباً و مثلت زواره أهم المواقع على الساحل الغربي و هي معروفة يتردد عليها تجار البندقية بسبب الملاحة، أتوري روسي، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٤) علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص ١٤.

(٥) أحمد النائب الأنصاري، نفحات النسرين، ص ١٩٦.

تمثلت في إقامتها قرب مراكز المناطق التي وجدت فيها ، وتمثلت في مراكز إدارية أي سياسية أو مراكز دينية مثل المزارات و أضرحة الأولياء مثل سوق الثلاثاء في زليطن الذي كان يعقد أمام ضريح الشيخ عبد السلام[١] ، على اعتبار أن ارتباط انعقاد الأسواق الأسبوعية بمثل هذه المراكز يوفر عنصراً مهماً لحركة السوق ، فقيام السوق بالقرب من الأماكن الإدارية يوحي بخضوعها لإشراف السلطة الحاكمة أولاً ، ويتوفر في السوق نوع من الحماية و الأمان ، ولا يختلف الأمر بالنسبة للأضرحة و الأولياء، بل ربما كان أكثر أهمية لمثل هذه الأسواق في توفير الأمان باعتبار الاحترام الكبير الذي يقترن بهذا المكان ، والذي حظيت بها هذه المزارات ، ليس من قبل الأهالي فحسب بل من قبل السلطة الحاكمة أيضاً [٢].

أما الأسواق في المنطقة الشرقية فيعتبر إقليم برقه من المناطق التي شهدت نوعاً من الازدهار الاقتصادي منذ القدم ، إذ كان هذا الإقليم وفيراً بالثروات الزراعية والصناعية والحيوانية ومصادر المياه والتربة الخصبة ، وانعكس هذا الوضع الاقتصادي الجيد فجعل من الإقليم مركزاً تجارياً هاماً لكونه منطقة عبور إلى المشرق والمغرب، إلى جانب ارتباط برقة بالسودان الغربي والأوسط وحوض البحر المتوسط ، هذه الأهمية جعلتها تزدهر تجارياً من خلال عمليات النشاط التجاري لمختلف السلع القادمة إليها من تلك البقاع[٣]، حتى أصبحت منطقة تبادل تجاري، وساعد هذا الأمر على انتشار الأسواق الأسبوعية والموسمية ، ووجود هذه الأسواق الأسبوعية كان مهماً جداً ليس للتجار فقط بل بالنسبة للحجيج أيضاً.

وتعتبر مدينة بنغازي أحد المراكز الحضارية بإقليم برقة وقد تمتعت بازدهار اقتصادي وحضاري كبير ، حيث أضفت عليها الجاليات العربية القادمة من الأندلس تحسينات جديدة جعلتها حديثة أكثر استقراراً وعمراناً ، وأدت إلى بروزها كمركز تجاري لتبادل مختلف أنواع الإنتاج لكل منطقة الجبل الأخضر

---

(١) جون فرانسيسن ليون ، المصدر السابق، ص ٢٩، ٣٢، ٣٤٨.

(٢) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٣٠٦.

(٣) أحمد الياس حسن ، ليبيا من خلال كتاب اليعقوبي، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، العدد الثاني السنة الثالثة ، ١٩٨٠ م، ص ٥٦.

وذلك من خلال أسواقها في الإطار المحلي ومرساها على الصعيد الخارجي مع الدول الأخرى(١) ، وبالرغم من الأوضاع السياسية التي عاشتها بنغازي في بعض الفترات كانت صعبة ، إلا إنها ما زالت تتمتع بثروات جيدة وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني(٢).

وتعد درنة المركز الحضاري الثاني في إقليم برقة الذي يتميز بالرخاء والازدهار الاقتصادي ، ويعد سوقها مركزاً تجارياً كبيراً في إقليم برقة ، و قد مكنت عمليات التبادل التجاري للإنتاج المحلي عبر سوق درنة إلى استقطاب العديد من التجار والمسافرين والحجاج ، للمشاركة في هذا النشاط من خلال مساهمتهم في نقل البضائع في طريقهم إلى مصر عبر مرورهم على المحطات التجارية على امتداد الطريق الساحلي ، والتي أصبحت فيما بعد في اعتقادي أسواقاً تقوم بتزويدهم بما يحتاجونه من سلع ، حتى أصبح ذلك أمراً متعارفاً عليه، إضافة إلى ذلك أصبحت موطناً للعديد من الناس الذين يحترفون المهن التجارية، وأرادوا استثمار أموالهم في هذه المحطات التجارية حتى يتم تبادل الإنتاج ، وذلك من خلال الأجور التي يحصلون عليها من جراء عمليات الكراء لهذه المواقع(٣) .

كما أن أهمية هذه الأسواق أو هذه المدينة تؤكدها عمليات التبادل القائمة بين الإيالة و التجار الأجانب في المرحلة قيد الدراسة ، إذ كان أغلب تعاملات الأجانب التجارية في الإيالة تتم أساساً مع مدن طرابلس و بنغازي و درنة ، ويؤكد ذلك ما ورد في بعض نصوص المعاهدات التي أبرمتها بعض الدول الأوروبية مع طرابلس الغرب في فترات مختلفة ، و التي أشارت إلى حقها في تعيين القناصل في طرابلس، و نواب القناصل في درنة و بنغازي(٤).

كما يوجد سوق بمنطقة سلوق ، ويعد ذا أهمية من حيث وقوعه في بداية إقليم برقة عند الطريق المتجهة نحو مصر على طول امتداد الساحل ، وواصل

---

(١) كوستا نيزيو برنيا ، المرجع السابق، ص ١٥٢، شارل فيرو، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٢) علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣) المرجع نفسه ، ، ص ٨١.

(٤) بول ماساي، المصدر السابق، ص ٦٩، ٧٩، ١١٩.

هذا السوق دوره معتمداً على تصريف الإنتاج الوارد إليه من إقليم برقة وعلى الحركة المستمرة من قوافل الحجيج و المسافرين و التجار[١].

إضافة إلى تلك الأسواق في إقليم برقة نجد أغلب القبائل القاطنة بتلك المناطق قد ساهمت هي الأخرى في تنشيط الحركة التجارية، ورغم قلة المعلومات عن الأسواق في المنطقة ، إلا أن النشاط التجاري كان يتم في هذه المناطق وفق آلية المقايضة التي تقوم بها هذه القبائل مع القوافل المارة، حيث تأخذ السلعة التي تحتاجها وتبادلها بمنتجاتها المحلية ، وهذا كان يتم في المحطات التجارية التي تقف فيها القوافل التجارية[٢].

أما الأسواق في المنطقة الجنوبية أو في إقليم فزان ، فيبدو أنه قد تأثر نشاطها الاقتصادي منذ أوائل القرن السادس عشر بالإجراءات التي قام بها البرتغاليون من تغييرهم لطرق التجارة عبر مواني المحيط الأطلسي بدل مواني البحر المتوسط ، والذي انعكس بدوره على عمليات التبادل التجاري، إلا أنه بالرغم من ذلك استطاعت بعض مناطق الجنوب مثل غات ، غدامس ، مرزق، المحافظة على روابطها التجارية الأولى ، وقد استمرت في ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر[٣]، إلا أن ندرة المعلومات بالأسواق في المصادر لا يمكن من خلالها رسم صورة واضحة عنها من حيث أسماؤها ومدتها وأماكن انعقادها ، إلا أن المتمعن في نوعية السلع أو المواد التي يقع تبادلها بينها وبين المناطق الشمالية للإيالة يتضح له أن هذه المواد أو السلع لم تخضع في عملية إنتاجها لمواسم معينة* بقدر ما كانت تخضع لتأزم الأوضاع السياسية في فزان في بداية

---

(١) علي فهمي خسيم، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٣- ٨٤.

(٣) محمد الحضيري ، الطريق من طرابلس إلى فزان، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، السنة الأولى، العدد الأول، يناير ١٩٧٩ م، ص ٩٩ – ١٠٠.

* كانت أغلب البضائع القادمة من إقليم فزان و المنتشرة في الأسواق الجنوبية تتمثل في العبيد وريش النعام والعاج و الجلود وهذه البضائع بطبيعة الحال لا تخضع لمواسم معينة في عملية تسويقها ، ولهذا ارتبطت الحركة التجارية في الأسواق الجنوبية بظروف مناخية وسياسية معينة.

حكم أحمد القرمانلي ، وخصوصاً في سنة ١٧١٨[١]، لظروف أخرى مثل المناخ ، ويؤكد بعض الباحثين على تأثير عامل المناخ في سير هذه الحركة التجارية[٢]، كما أن العلاقات التجارية القائمة في أسواق المنطقة الجنوبية كانت بين مد و جزر طيلة الفترة التي هي قيد الدراسة ، وما يؤكد وجود أماكن تجارية أو أسواق في إقليم فزان ما ذكره ليون عن انعقاد سوق كبير في ربيع كل عام في مدينة غات يفد إليه التجار من مختلف المناطق[٣].

وقد مثلت السلع الواقعة في نطاق المبادلات التجارية في هذه الأسواق جانباً مهماً في حركتها و نشاطها التجاري، و هذه السلع اختلفت فيما بينها و أماكن إنتاجها ، فهناك الإنتاج المحلي والمستورد لهذه السلع ، ففي إطار الحديث عن السلع التي تتم من خلالها حركة السوق نجد هناك العديد من الأسواق الداخلية التي تميزت فيها الحركة التجارية بصفة الاستمرارية لكونها أسواقاً يومية ومتواصلة، مثل سوق الترك وسوق الرباع ، وارتبطت هذه الأسواق بعلاقات تجارية مع باقي مناطق الإيالة الأخرى وأسواقها ، أي أن حركة التجارة الداخلية بين المراكز التجارية أو المدن مثل طرابلس و بنغازي ودرنة و بقية مناطق الإيالة ، فضلاً عن تواصلها، اقترنت أيضاً بمواعيد انعقاد و قيام الأسواق الأسبوعية والموسمية، وتبرز أهمية هذه العلاقة من خلال ما تذكره اليوميات وسجلات المحكمة الشرعية عن السلع التي تدور حولها المبادلات ، إذ زودتنا بالعديد من السلع وذكرت البشنة والتمور والقمح والشعير والزيت والسمن والخضار والفواكه[٤]، إن هذه الأصناف
من المواد الغذائية يبدو أنها شكلت مع أصناف أخرى موارد مهمة في الأسواق وذلك لاعتماد الأهالي عليها في حياتهم اليومية و لم تتوقف هذه السلع في عملية

---

(١) ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ١١١، ١١٣، ١١٦، ١٣٨، ١٩٦، ١٩٧.

(٢) تيسير بن موسى، المرجع السابق ، ص ١٦٥.

(٣) جون فرنسيس ليون ، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص ٢٦٥، ٣٥٦، ٤٣٧، ٤٤٨، د.م.ت.ط.س.م.ش ، لسنوات (١٧٢٢ –١٧٢٧) ، ص ٢٢– ٢٣، ٤٢، ١٠٧.

التبادل التجاري ، غير أنه يرد في ذات الوقت ذكر استيراد بعض هذه السلع ، الأمر الذي يوحي بنقص في الإنتاج المحلي لها بين حين وآخر، إلا أن استمرارها داخل السوق على اعتبار أنها سلع مهمة تؤكدها بعض المصادر في فترات مختلفة، واحتلت المواد الأولية التي تستخدم في مختلف الصناعات المحلية مكاناً بارزاً في حركة الأسواق ، حيث نجد الصوف والحرير، ومواد الأصباغ والدباغة والزعفران[١]، فضلاً عن المعادن ، مثل: الحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب[٢] ، وقد شملت أيضاً المواد المصنعة أو التي تنتج محلياً أو تستورد من الخارج ، مثل: المنسوجات والأقمشة والنعال والأواني ، إضافة إلى المواد المستعملة في بعض الصناعات المتعددة ، مثل: السروج والأسلحة[٣] ، إلى جانب سلع أخرى كالعبيد [٤]، والفحم والحيوانات[٥].

إن أغلب هذه السلع تتنوع وتختلف باختلاف مناطق الإيالة ، إذ ظهرت مدينة طرابلس كمركز صناعي داخل الإيالة ، ففي إطار تبادل السلع بين المناطق نجد مدينة طرابلس أغلب إنتاجها كان صناعياً أو مواد مصنعة ، سواء محلية أو مستوردة ، وإيراداتها تقوم أساساً على المواد الزراعية الأولية ، الأمر الذي يوحي بتناقض كبير في السجلات واليوميات[٦] ، إلا أن تفسير هذا التناقض راجع إلى أهمية مدينة طرابلس كمركز بالنسبة للإيالة، فلهذا اختلفت السلع بين ما هو صادر و وارد، و أحياناً نجد سلعة معينة صادرة من المدينة و واردة إليها في نفس الوقت أما عن اختلاف السلع بحسب اختلاف المناطق فمثلاً كانت أشهر بضائع إقليم فزان متمثلة في قرب الماء و الجلود والعاج ، والعبيد بصفة خاصة و بعض

---

(١) فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) د.م.ت.ط.س.م.ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٦١ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٠٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ٢٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥ ، ٥٩ ، ١٠٥ .

(٥) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٤٠٤.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٣، ٢٢٧، ٣٩٥، ٤١٠.

الصباغة والتبر[١]، إضافة إلى استجلاب التمور من سوكنه و ريش النعام من غدامس[٢] ، وكانت أغلب البضائع المتجهة إلى فزان عبارة عن مواد مصنعة ، مثل: البسط و البنادق والمرايا والأوعية النحاسية[٣]، وأما أسواق المنطقة الشرقية فقد كانت تستقبل المنسوجات « اللفة » والعباءات والحولي و التمور ، وفي بعض الأحيان الحبوب[٤]، وفي المقابل اشتهرت أسواقها بالصوف والحيوانات ، وإنتاجها للسمن و جودته التي أشادت به المصادر[٥].

أما المناطق القريبة من مركز الإيالة أو الواقعة في إقليم طرابلس ، فإن تداخل السلع فيما بينها يجعل من الصعب تمييز منطقة عن أخرى نتيجة لحركة هذه السلع التجارية في أسواق مدينة طرابلس و ما حولها ، إلا أنه هناك مناطق تميزت بسلعة معينة ، و يرد ذكرها كثيراً في السجلات واليوميات ، مثل: شهرة أسواق مسلاته بالزيت[٦] ، وغريان بالعباءات وبعض الصناعات اليدوية ، مثل: صناعة الفخار ، ومصراته في السجاد والبسط[٧] ، أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري الخارجي لهذه السلع فيمكن أن نلاحظ الدور الذي اضطلعت به أسواق الإيالة، وخصوصاً مراكز التجارة فيها ، ليس على المستوى الداخلي فقط و إنما على المستوى الخارجي أيضاً ، حيث يتم تصدير السلع واستيرادها و إعادة تصديرها مرة أخرى ، أي أنها مثلت مركزاً لتوزيع السلع المستوردة من البلدان الأخرى.

لقد كانت الحركة التجارية الخارجية أو تبادل السلع تنشط في أوقات دون غيرها وذلك لتحكم عدة عوامل فيها ، مثل: الأوضاع السياسية في المحيط

---

(١) د ، م ، ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢٥ ، ٣٥٨ ، ٤٢٠ ، ٤٣٧ .

(٢) جون فرنسيس ليون ، المصدر السابق ، ص ٥٨، ١٢٥، ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢١، ١٢٣.

(٤) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠، ٥٦٨.

(٥) أبو سالم العياشي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٩١.

(٧) شارل فيرو ، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

الإقليمي والدولي ، بحيث انعكست هذه الأوضاع سلباً وإيجاباً على حركة التجارة، و لعل أكثر الأوقات التي تنشط فيها الحركة التجارية هي في مواسم الحج ، فموقع الإيالة أتاح لها دوراً مهماً في إطار العلاقات التجارية بين المشرق و المغرب العربيين ، إذ كان يفد على الإيالة الحجيج ومن يصاحبهم من التجار، يقع في إطار ذلك تبادل العديد من السلع المغربية و المشرقية على حد السواء ، و تشير المصادر إلى أن الحجيج المارين بالإيالة كانوا يقيمون بعض الفترة في أراضي الإيالة ، قد تصل هذه الفترة إلى شهرين ، و يتزودون خلالها بما يحتاجونه في رحلتهم. و في أثناء العودة كانوا يمرون بالإيالة حيث يقومون بتصريف جزء من السلع التي يأتون بها من المشرق(١).

طرق التعامل التجاري في الإيالة:-

في إطار الحديث عن الحركة التجارية في إيالة طرابلس الغرب يجب أن نميز بين نوعين من أنواع التعامل التجاري ، وهما تجارة الجملة وتجارة الإقطاعي ، و ارتباط هذا التعامل مع المؤسسات التجارية ، تبعاً لذلك سيتم التعرف إلى طرق التعامل التجاري في الإيالة من خلال آلية الحركة التجارية ، وما ارتبط بها من وسائط و طرق التعامل و التعامل النقدي بالإضافة إلى السلع.

إن وجود تجارة (الإقطاعي) داخل أسواق إيالة طرابلس الغرب جاء كنتيجة طبيعية لمتطلبات الأهالي لهذا النوع من التعامل ، بحيث ارتبط هذا النوع بجوانب مختلفة من الحياة اليومية(٢) ، واستهلاك الأهالي من ملبس و مأكل وبعض الأغراض المستعملة ، ويتضح ذلك من خلال محدودية السلع التي تدور حولها تلك المعاملات مثل: ربعية زيت أو كيلة شعير أو حـولي، و يطلق على هذا

---

(١) أبو سالم العياشي ، المصدر السابق، ص ٦١ – ٦٢ ، ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص٣٥٥– ٣٥٦، علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢–١٧٢٧)، ص٣٣٧ ، حسن الفقيه حسن،المصدر السابق ، ص ٤٠٤.

النوع من التجارة (الرباحة)* ، ونجد هذا التعامل شائعاً في أهم الأسواق في الإيالة، مثل: سوق الترك و سوق الرباع ، أما تجارة الجملة فقد انتشرت في الأسواق التي كانت تمثل المراكز التجارية في الإيالة ، باعتبار أن هذه الأسواق تمثل محطات تجارية للبضائع و إعادة تصديرها في بعض الأحيان ، و تعكس لنا أحجام الأوزان والمكاييل نوعية المبادلات و كمية السلع المباعة أو المشترية دفعة واحدة ، مثل استلام مبلغ من المال قدره ١٨٠٠ ريال ثمن لسلعة حشيشة [١]، وقد يبدو أن هذا النوع من التعامل كان مرتبطاً بشكل كبير بقيام الأسواق الأسبوعية والموسمية ، حيث التعامل بالكميات الضخمة من السلع و بالمبالغ الكبيرة.

لقد ارتبطت التجارة بنوعيها الجملة و الإقطاعي في إيالة طرابلس الغرب ببعض الوسطاء ، وأطلق عليهم بعض الصفات التي تميزهم عن بعضهم ، إذ تكثر في السجلات ذكر الدلالين ، و مهمة هؤلاء الدلالين أو الدلال المناداة على البضائع في الأسواق من أجل الحصول على أفضل سعر لصاحبها ، ويمكن أن يدرج هؤلاء بفئة صغار التجار ، أو يدفع لهؤلاء الدلالين ببضائع مثل الأقمشة أو الملابس، أو حلي أو عقارات للمناداة عليها في الأسواق ، محاولين الحصول على أعلى سعر لأصحابها، و يتقاضى نسبة عما يبيعه، فتذكر السجلات أن المجلس الشرعي لمدينة طرابلس قد حدد نسبة للدلال مقابل القيام بهذا العمل ، وكان ذلك بحضور أحمد باشا القرمانلي ، إذ حدد نصف ريال في المئة مهما كانت قيمة العقار ، ولهذا يحرص هؤلاء على الحصول على أعلى الأسعار للعقارات التي كانت محل بيع[٢] ، وبالرغم من تعدد ذكر الدلالين و تخصصاتهم في السجلات إلا أنه تم تبيين نسبة الفائدة التي يحصل عليها الدلال في مجالات البيع الأخرى ، غير العقارات ، أو أن هذه النسبة تشمل كل أنواع الدلالة.

---

* الرباحة ، تجار القطاعي، الكادحون من أجل الربح والكسب .

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

(٢) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (1722 –1727) ، ص 53 ، الملحق رقم ١٨ .

وتفيدنا السجلات بأسماء العديد من الدلالين ، فعلى سبيل المثال ذكر محمد ماعون دلال حرير(١)، وعلي بن محمد الطرودي دلال عقارات(٢) ، وأفادت السجلات أن نشاط هؤلاء السماسرة لم يقتصر على الأسواق فقط ، بل اكتظت بهم الشوارع أيضاً و التجول في الأزقة.

كما نجد نوعاً آخر من أنواع الحرف التجارية التي تقدم خدمات إلى طالبيها، فإلى جانب الدلالين وجد السماسرة ، إلا أن أصحاب هذه الحرفة قد اختص نشاطهم ببيع الجملة والكميات الكبيرة ، و يحاول السمسار التوفيق بين صاحب البضائع ، وبين المشتري ، ويحدد صاحب البضاعة الثمن الذي يجب أن يبيع به بضاعته ويتولى السمسار عملية البيع، وما زاد على الثمن المحدد من قبل صاحب البضاعة يكون من نصيب السمسار، و يمكن القول أن هذه الحرفة قد مارسها بشكل كبير الأجانب في الإيالة من يهود و أوروبيين ، إذ يمكن إدراج اسم (سيمون ترافيرسو) الذي وصف شارل فيرو بالسمسار الإيطالي أحد أبرز هؤلاء، و تفيد السجلات الذمي إسحاق عقباني الذي يرد اسمه في دعوى مرفوعة ضده من قبل محمد الطيلبي ، يطالب فيها بسداد ثمن قنطارين من الصبغة ، إذ كان الأول يقوم بدور الوسيط في عملية البيع(٣)، و تؤكد اليوميات استمرار تنفذ الجاليات الأجنبية في هذه الحرفة(٤).

وفي إطار الحديث عن طرق التعامل التجاري داخل الإيالة باختلاف نوعية التجارة ، فإن الإيالة شهدت بعض التنوع في المعاملات بين تعامل النقدي والتعامل العيني ، أو يمكن اعتبار ذلك امتداداً للتعامل التجاري الذي كان موجوداً في هذا السياق حيث استمر ذلك خلال القرن الثامن عشر.

و لعل نظام المقايضة لم ينته بالرغم من وجود التعامل النقدي ، إذ تذكر الآنسة توللي أن قوافل الحجيج التي كانت تمر بطرابلس كان أفرادها نادراً ما ـــــ

(١) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (1722 – 1727) ، ص 391 ، الملحق رقم ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص 392 ، الملحق رقم ٢٠.

(٣) شارل فيرو، المصدر السابق ، ص ٢٨١ ، د.م.ت.ط.س.م.ش (١٧٢٢ – ١٧٢٧)، ص ٤٣٥ .

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص ٤٠٦.

يدفعون مقابل مشترياتهم نقداً إذ كانوا يقايضونها بما يجلبونه معهم من بضائع، وكانت التجارة مع بلاد السودان تسير في معظمها على أساس التبادل في السلع

نفسها ، مما يدل على ضعف استعمال العملة أو النقد[١] ، وترد في السجلات إشارات إلى مقايضة بعض السلع ببعضها ، مثل مقايضة قنطارين وثمن من السمن بسلعة أخرى لم تحدد السجلات نوعيتها[٢].

أما التعامل النقدي فقد كان منتشراً في الإيالة على نطاق واسع ، وكان التعامل بالنقود المحلية سائداً في جميع أنواع المعاملات التجارية ، سواء كانت البسيطة و المتعلقة بالحياة اليومية أو تلك التي لها علاقة بالصفقات الكبيرة ، وفي سياق الحديث عن التعامل النقدي كأحد طرق التعامل التجاري في الإيالة ، يجدر بنا أن نعطي فكرة عن عملة الإيالة أو النقود التي كانت موجودة فيها ، لأن ذلك يمثل في اعتقادي جانباً مهماً أو مظهراً من مظاهر الاستقلال ، ويوحي بأن طرابلس الغرب أصبحت حاضرة لدولة المستقلة ، لأن العملة رمز لمؤسسة وثيقة الصلة بين السلطة الحاكمة في الإيالة و مدى تمتعها بالسيادة وإدارة شؤونها بنفسها، على اعتبار أن النقود التي تم سكها و تحمل أسماء السلاطين العثمانيين، كانت تمثل مظهراً من مظاهر التبعية للدولة العثمانية ، إضافة إلى ذلك ما ارتبط بها من معاملات ، وتعد مؤشرات مهمة عن مدى التطور التجاري والنمو الاقتصادي لأية دولة ، إلى جانب دورها الرئيسي كمحرك للاقتصاد وتسيير أوضاع الدولة في كافة المجالات ، وارتباطها الوثيق بنظامها الإداري الموجود من جمع الضرائب والأموال التي تتكون منها خزينة الدولة بشكل عام[٣].

وإن كانت هذه الدراسة لم تضع من بين أهدافها البحث في التاريخ السياسي في هذه الفترة ، إلا أن هذه الجزئية تبرز الاستقرار الذي شهدته البلاد من جهة، ومن جهة أخرى تبرهن على استقلالية البلاد بإحدى مؤسساتها الاقتصادية ويتضح ذلك من خلال صدور عملات في الفترة المشار إليها، و كانت عملية صدورها

---

(١) ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(٢) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (1722 – 1727) ، ص ١١٠ .

(٣) أنعام محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ – ٢٧٣ .

محلياً وليس بإيعاز من الدولة العثمانية وسلاطينها ، لقد صدرت بعض العملات* واستمر تداولها في إيالة طرابلس في الفترة التي سبقت وصول القرمانلي للحكم، ولما

تولى أحمد القرمانلي الحكم ، عمل على إصدار أنواع جديدة من القطع النقدية الفضية ، إذ قام أحمد القرمانلي بسك عملتين ، الأولى كانت في سنة ١٧٢٩م أطلق عليها اسم (العشارية) ، إذ كانت تمثل عشر الريال**، أما العملة الثانية فقد صدرت في سنة ١٧٣١م أطلق عليها (القنيدية) ، وهي بنفس قيمة العملة الأولى، إذ مثلت العشرة منها ريالاً واحداً [١] ، ويضيف حسن الفقيه حسن في اليوميات إلى هاتين العملتين قطعتين أخريين ضربتا في نفس المرحلة ، هما العثماني في سنة ١٧٢٥م ، والريال الحناشي في سنة ١٧٢٩م[٢].

وإلى جانب سك هذه الأنواع من العملة الفضية يبدو أن التعامل بالريال المنسوب إلى خليل بك لم يتوقف التعامل به ، إذ تشير اليوميات إلى سعر صرفه في سنة ١٧٣٥ م[٣] ، وهذا ما يفيد باستمراره في التداول على الأقل في فترة حكم أحمد القرمانلي[٤].

---

* في الفترة التي سبقت وصول أحمد القرمانلي للحكم ١٧١١م تداولت بعض العملات في الإيالة لبعض الوقت مثل الريال و القرميل الذي تم إصداره في فترة حكم محمد الساقزلي ١٦٣٣ – ١٦٤٩ م ، و هو أول من ضرب السكة في الإيالة ، وهي عملة فضة حملت إسم القرميل واستخدم في سكها كميات الفضة التي حصل عليها من حملته على أوجله سنة ١٦٣٩م، و يذهب بعض المؤرخين إلى أن أول من سك النقود خليل بك ١٧٠٢–١٧٠٩م، ومهما يكن من اختلاف في تحديد فترة زمنية معينة لصدور أول عملة لإيالة طرابلس ، وحتى و إن شهدت الإيالة صدور عملة فإن ذلك كان بأمر من جهة معينة تمثل السلطة المهيمنة التي ترعى مثل هذه المؤسسات و تعمل على حمايتها ، بينما مثل هؤلاء الحكام أداة تنفيذية لهذه السلطة التي يأتمرون بأمرها، ابن غلبون، المصدر السابق ، ص ١٦٣ ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ١٧٣، ١٧٤، محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود في طرابلس (١٥٥١/١٩١١م) ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي (طرابلس ١٩٩١) ، ص ٣٥ ، أتوري روسي، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

** كل عشرة تطبع من العشارية تساوي ريال واحد.

(١) ابن غلبون، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٤.

(٤) عقد وديعة وأمانة بين عبد الله الملقب بالأجرب وبين صويت بن فيجل بتاريخ ١١٤٩هـ/١٧٣٧م ، ويظهر فيها أن عملة الوقت كانت الريال ، الملحق رقم ٢١.

وإذا ما تجاوزنا كل الأمور السياسية وجرى البحث في موضوع النقود من منطلق اقتصادي ، بحيث يتناول عملية تداولها و قيمتها وأوزانها فضلاً عن بعض المظاهر المرتبطة بالعملية الاقتصادية والتجارية على اعتبار أن هذه الدراسة تبحث في الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية.

رغم أن المصادر لا تمدنا بالكثير من التفاصيل المتعلقة بدار السكة الطرابلسية في الفترة التي هي قيد الدراسة واكتفيت ببعض الإشارات ، إلا أن وقوع هذه المؤسسة تحت سيطرة السلطة المباشرة وكان مقرها داخل القلعة ومحل سكنى الحكام(١) ، ويتم تعيين العاملين بدار السكة من قبل الباشا ، و أوردت السجلات أسماء عدد من الشخصيات التي تولت أمانة دار السكة ، مثل: الحاج سليمان القرباع ومحمد المكاوي(٢)، و تمدنا اليوميات بأسماء بعض المشتغلين بضرب النقود ، حتى وإن كانت في فترة متأخرة ، وظهرت فيها الجالية اليهودية متنفذة في هذا المجال من أمثال الذمي عقبان و الذمي الغالي وموشى الركاح وشمعون ولد رحمين(٣).

أما بخصوص أوزان هذه العملة الطرابلسية التي ضربت في عهد أحمد القرمانلي فيذكر الشركسي نقلاً عن الباحث الإيطالي شيمينو* وجود ثلاث عملات فضية ضربت باسم السلطان العثماني محمد بن مصطفى ١٧٣٠-١٧٥٤م ، له نفس العيار ولكنها تختلف من حيث الوزن ، فكان وزن اثنين منها ٠,٢٥ جراماً. في حين كان وزن الثالثة ٠,٢٦ جراماً(٤).

كان التعامل بالنقود المحلية الأكثر شيوعاً في الإيالة خاصة في المراكز التجارية ذات الحركة اليومية ، و من الطبيعي تواجد الصرافين في ضوء تعدد أنواع النقود المتداولة في السوق، و ترصد لنا اليوميات أسعار الصرف و تثبيت

---

(١) محمد مصطفى الشركسي ، سك وتداول النقود ، ص ٣٥.

(٢) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٣٩٠.

(٣) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٩٧، ٤٦٠.

* جويدو شيمينو ، باحث إيطالي قدم دراسة بعنوان دار سك النقود في طرابلس في العهد القرمانلي، للمزيد ينظر حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٤) محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود ، ص ٤٩.

ما يجري عليه من تغييرات ، سواء كان ذلك نتيجة لحركة السوق أو تدّخل من السلطة السياسية فيها [١].

إضافة إلى التعامل النقدي أو العيني بالإيالة ظهرت تعاملات أخرى لها علاقة بالتعامل التجاري ، مثل البيع بأجل و القراض و الوكالة و الشراكة.

وتتمثل عملية البيع بأجل في أن يبيع التاجر سلعة ما للمشتري بمبلغ من المال، على أن يؤجل البائع للمشتري دفع ثمن البضاعة على أجل متفق عليه، واختلفت المدة الزمنية فقد تكون شهوراً و أحياناً تصل إلى السنة و أكثر[٢].

إضافة إلى البيع بأجل وجد تعامل القراض أو القروض، وهو أن يقوم المقترض بشراء سلعة ما يستلمها و يقبض ثمنها من المقرض، و اقترن هذا النوع بصورة خاصة بتجارة الجملة بالنسبة لبعض المواد الزراعية، حيث كان التجار يقومون بشراء المحاصيل قبل مدة جنيها و يدفعون ثمنها معجلاً [٣].

وتعتبر الشراكة نمطاً آخر عمل به في مجال التجارة ، حيث كان التجار يشتركون في رأس المال ثم يقوم أحدهم بالنقل للاتجار أو يرسل أحد التجار الموجودين في الإيالة لشراء سلعة معينة ، ويرسلها لشريكه في منطقة أخرى، وعلى الأرجح أن هذا النمط من العمل التجاري ارتبط إلى حد بعيد بالتجارة الخارجية ، إلى جانب ذلك وجدت أيضاً الوكالة ، فكان بعض التجار يوكلون إلى أشخاص مهمة نقل البضائع و بيعها في المناطق الأخرى أو مقايضتها بمنتوجات أخرى ، و لم توضح المصادر شيئاً عما كان يتقاضاه الوكلاء التجاريون مقابل هذه الخدمة ، وذكرت المصادر وجود وكلاء من العبيد الذين يعملون لصالح مالكيهم من التجار[٤]، وكانت تجارة الرقيق أو العبيد دائماً تصدر من طرابلس إلى مختلف البلدان المجاورة ، وأيضاً إلى تركيا و البلدان الأوروبية ، مما يدل على أن هذه التجارة كانت تمثل عماد التجارة الخارجية[٥].

---

(١) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٢) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٥٤ ، ٣٥٥.

(٣) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢٨ ، ١٥١ ، ٣٠٣.

(٤) ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص ١٧٣، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٢١، ٤٨٣.

(٥) جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص ٣٥٢– ٣٥٣، ٣٥٧.

الفنـــــادق:-

تعتبر الفنادق إحدى المؤسسات التجارية ، التي تعكس الحركة التجارية في الإيالة، فمن خلال وجود هذه الأماكن المخصصة للغرباء، والقيام فيها يمكن فهم الظروف الاقتصادية الخاصة بالتجارة من حيث ركودها و نشاطها ، يذكر الرحالة علي بك العباسي في زيارته لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر عدداً من الفنادق الموجودة منها في المدينة ، إذ يذكر فندق القرقني و فندق الباشا الكبير ١٦٥٤م ، وفندق الريح ١٦٧١م، و فندق القرمانلي ١٧٤٨ م[١]، وأضافت اليوميات عدداً آخر من الفنادق ، مثل فندق الباشا الكبير وفندق الصابري فندق ابن سليمان[٢]، وكانت كل هذه الفنادق بداخل أسوار المدينة وقد ارتبط اسم بعض هذه الفنادق بصفة اجتماعية معينة ، أو بسلعة معينة فمثلاً اشتهر فندق الزهر بسبب ما كان يباع فيه من زهور البرتقال المعد للتقطير والتي كانت تصدر إلى الآستانة، ويطل هذا الفندق على سوق المشير ، وقام بإنشاء هذا الفندق عثمان باشا الساقزلي وقد ألحق بهذا الفندق عدداً من الغرف اشتهرت باسم (الرباع) ، وهي التي تلاصقه من الناحية الشمالية لسوق الرباع القديم و يتكون هذا الفندق من طابقين بهما غرفة مفتوحة تطل على فناء مستطيل الشكل ، تحيط به صفوف من العقود والأعمدة الحجرية[٣]، و أيضاً فندق زميت و يقع هذا الفندق بأقصى يسار القوس الروماني (ماركوس أوريليوس) بباب البحر، و كان يملك هذا الفندق أحد تجار المدينة و يدعى (أحمد الضفائري) ، وهو من تجار القوافل ثم اشتراه شخص يدعى (مصطفى زميت) ، في سنة ١٧٦٩م ، وصار هذا الفندق يعرف باسمه ، وكان أغلب نزلاء هذا الفندق بحارة مالطيون ، و في الفترة المتأخرة من حكم الأسرة القرمانلية و بعد أن تم إنشاء فندق القرمانلي أصبح أغلب تركز الجالية

---

(١) خالد محمد الهدار، زيارة الرحالة الأسباني علي بك العباسي لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر، مجلة تراث الشعب ، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية ، ع ٢٢ – ٢٣ ، لسنة ٢٠٠٢ ص ١١٧.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ١٩٠، ٣٣٠، ٤٢٣، ٥٨٨.

(٣) سالم سالم شلابي، عين السائح في عمق التاريخ مدينة طرابلس، الشركة العامة للورق و بطباعة مطبعة المسير الكبرى، ٢٠٠١، ص ٢٩.

المالطية على هذا الفندق ، حتى صار يعرف باسم فندق المالطية و أيضاً وجود فندق خاص بالفرنسيين و آخر خاص بالبنادقة[١].

إن أغلب فنادق مدينة طرابلس لم تتميز عن بعضها البعض إلا بحجمها ومساحتها، أما الشكل المعماري فقد كان واحداً فكانت تشتمل على دورين أو ثلاثة في بعض الأحيان و يكون بداخلها فناء متسع و محاط بحجرات متعددة ومرافق خدمية ، مثل المطابخ وبئر لاستخراج المياه ، وتحتوي بعضها على اسطبلات للحيوانات[٢].

و كان أغلب النزلاء بهذه الفنادق الرحالة و التجار الأجانب ، ومثلت مراكز للقاء التجار وتبادل السلع وتخزين البضائع ، حيث كان استغلال بعض الغرف في الأدوار الأرضية كمخازن لبعض البضائع التي كان التجار يتعاملون بها، واستغلت بعض الساحات التي هي في داخل الفندق لغرض عرض السلع، بالإضافة إلى ارتباط تجار الجملة بهذه المؤسسة لتوزيع السلع أو لاستقبال التجار الذين يقومون بتوزيع السلع داخل الإيالة[٣].

كانت هذه الفنادق داخل المدينة و قريبة من المراكز التجارية ، إذ كانت قريبة مثلاً من سوق الترك و سوق الرباع وذلك لما تمثله الحركة التجارية في هذا السوق، و تذكر اليوميات الليبية أن فندق جيجة كان قائماً بسوق النعال[٤]، وأشار أحد الباحثين أن اسم هذا الفندق مشتق من اسم بلدة جيجا الواقعة جنوب نهر النيجر، حيث فسر ذلك بأن هذا الفندق كان يختص بتخزين البضائع الواردة من تلك البلدة و المصدرة إليها[٥] ، ويمكننا تفسير ذلك في إطار الحركة التجارية أو

---

(١) سالم سالم شلابي، عين السائح في عمق التاريخ ، ص ٣٢ ، بول ماساي، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٢) غاسبير ميسانا، المعماري الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، نشر مصطفى العجيلي، ١٩٧٣، ص ١١٧.

(٣) ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص ٩٠، غاسبير ميسانا، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٥) سعيد علي حامد، التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ، مجلة تراث الشعب، مكتب التراث والفنون باللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية ، السنة الحادية عشر ، العدد ٢٩-٣٠ ، ص ١١٣ ، ١٣٣.

الخاصية التي تتميز بها هذه الفنادق في قيامها أو وقوعها في الفضاء التجاري للمدينة ، أو محاطة بالأسواق و المراكز التجارية، توحي بإمكان تخصصها بأنشطة معينة تتعلق بتخصص السوق الذي تقع ضمنه.

وقد خضعت فنادق طرابلس لتنظيمات معينة من أجل استمرارية العمل بها فمثلاً كانت تفتح أبوبها لاستقبال النزلاء و تغلق في وقت معين و في مواعيد ثابتة فتذكر الآنسة توللي أن أبواب الفنادق كانت تفتتح في الصباح الباكر و تغلق قبل أذان المغرب[١]. وكان هناك من يقوم بحراسة هذه الفنادق و يعنى بتوفير الحماية و الراحة في هذه الأماكن ومسؤوليتهم أيضاً عن الأمن داخل الفندق وعما يمكن أن يقع فيه من حوادث[٢] ومع وجود الملكية الخاصة للفنادق فإن أصحابها قد استخدموا هؤلاء الحرس بنظام الأجرة و يكون صاحب الفندق هو المسئول عن دفع أجرة هؤلاء الحراس، إضافة إلى ما يمنحه بعض النزلاء للحراس نتيجة لما يقدمه هؤلاء الحراس من خدمات خاصة لبعض النزلاء[٣].

مع أن الفنادق قد مثلت في هذه الفترة إحدى المؤسسات التجارية و ارتباط نشاطها بالنشاط التجاري في أغلب الأحيان. إلا أنها أيضاً كانت لها أنشطة أخرى، إذ كانت تستقطب هذه الفنادق الوافدين على البلاد ، والتي كانت إقامته بها لفترة مؤقتة أو غير ثابتة ، ونستشف هذا الأمر من خلال اليوميات الليبية ، إذ تذكر أن فندق جيجة بسوق السبابيط كان يقيم فيه رجال المدفعية[٤]، الأمر الذي يوحي باستغلال هذه الفنادق من قبل الدولة في بعض الأحيان، وهو ما يلاحظ أيضاً بالنسبة لبعض الأسواق الرئيسية منها ، مثل سوق الرباع الذي كان الدور الثاني فيه مخصص لسكن الجنود[٥].

---

(١) رينشارد توللي ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٢) المصدر نفسه ، نفس الصفحة.

(٣) المصدر نفسه ، نفس الصفحة.

(٤) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٥) سالم سالم شلابي ، مستدركات و تعليقات حول التجارة، ص ١٠٣.

إذ كانت الأسواق في إيالة طرابلس الغرب تمثل أهم المؤسسات التجارية، فإن الفنادق قد أسهمت في تكملة الأسواق إلى حد كبير ، ولا تقل أهميتها عن أهمية السوق ، إذ كانت هذه الفنادق علاوة على كونها أماكن لإقامة النزلاء و محل إقامة التجار ، فإنها تعد أماكن أيضاً لتخزين البضائع الواردة إلى السوق أو الخارجة منه ، كما يتم بها بيع البضائع بالجملة في حالة إتمام الصفقات. و يعكس وجود الفنادق النشاط التجاري الذي كان موجوداً آنذاك.

الأوزان و المكاييل و المقاييس:-

تعد الموازيين و المقاييس و المكاييل واحدة من أبرز الوحدات التجارية ذات العلاقة بالنشاط التجاري و من أجل التعرف على حجم المبادلات و الوقوف على طبيعة التجارة وضعت هذه الضوابط لكي تنظم عملية التعامل، إن هذه الأهمية تؤكدها تعدد وحدات الأوزان و المكاييل و الأطوال المستعملة في هذه الفترة ، والمصادر التاريخية لا تسعفنا بمعلومات وافية عن تلك الأوزان والمكاييل المستعملة مما حتم اللجوء إلى مصادر أخرى متأخرة نسبياً ، إذ يعتقد بعض الباحثين أن سعة و حجم الأوزان و المكاييل كانت نفسها المعمول بها في الفترة العثمانية و القرمانلية السابقة[١].

ففي إيالة طرابلس الغرب عموماً تستخدم موازين و مقاييس القسطنطينية[٢]، إذ استخدمته العديد من الموازين كأدوات قياس معروفة و هي الأوقية القسطنطينية والرطل الطرابلسي والقنطار ، وقد عكس تنوع واختلاف أدوات الأوزان والقياس قيمة بعض الوحدات الوزنية ، وذلك بحسب الاختلاف الواقع بين السلع والمواد الموجودة ، إذ ارتبطت مثلاً أوزان الذهب والفضة بوزن المثقال

---

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٧٧ ، ٦٨٢، محمد ناجي ،المرجع السابق، ص ٦٧، الصالحين جبريل محمد الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب، ١٨٣٥- ١٩١١، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (طرابلس ٢٠٠٠) ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(٢) أ. تستا، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) ترجمة حامد علي أوحيدة، مجلة الشهيد، تصدر عن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العدد التاسع، ١٩٨٨، ص ٢٦٤.

والخروبة ، إذ كان يساوي المثقال ٤,٦٠١ جراماً، وإذ ما عرفنا أن الخروبة تساوي ٠,١٩١٧ جراماً. فإن المثقال كان يعادل ٢٤ خروبة [١] ، هذا فيما يخص أوزان الذهب والفضة لكن هذه الوحدات استعملت أيضاً لوزن سلع أخرى لا تقل أهمية في الوزن عن السلع الأولى ، إذ كان المثقال يستعمل لوزن خيوط الفضة، أما الخروبة فقد استعملت لوزن الحرير [٢].

إضافة إلى هذين النوعين من أدوات الوزن فإنه أيضاً وجد نوع آخر من أدوات الوزن و هي الأوقية ، والتي كانت تزن ٣٢,٠٥ جراماً و استعملت لوزن المعادن الثمينة إضافة إلى الحرير [٣].

كما اختصت الفضة والحرير بنوع آخر من وحدات الوزن الذي كان معمولاً بها في هذه الفترة و تمثلت في الدرهم إذ تذكر اليوميات الليبية إن الدرهم كان يساوي عشر الأوقية إي يعادل ٣,٠٦٧٥ جراماً [٤].

كذلك عرفت الإيالة نوعاً آخر من أنواع الوزن و هو الرطل ، و يستعمل في وزن الفضة ، و كذلك وزن سلع أخرى مثل اللحوم المعدة للبيع ، و قد جرى تحديد قيمة الرطل في العادة بحوالي ١٦ أوقية أي ما يعادل حوالي ٥١٢ جراماً، إلا أن أكبر الوحدات المستخدمة في الوزن كان القنطار فكان يستعمل في المعاملات التجارية ذات الحجم الكبير، وكان الأكثر استعمالا من قبل تجار الجملة، و يساوي القنطار الواحد ١٠٠ رطل[٥] أي ما يعادل ٤٠ أوقية ، وبذلك يكون القنطار يساوي حوالي ٥١,٢٨٢ كيلوجراماً [٦]، كانت مختلف وحدات الوزن
السابقة تستخدم لوزن السلع على مختلف أنواعها من مواد العطارة ، والتمور ،

---

(١) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٩٣- ١٩٤، الصالحين جبريل محمد، المرجع السابق، ص ١٤٥، محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١.

(٣) محمد عمر مروان ، المرجع السابق، ص ٣٦٣، الصالحين جبريل محمد، المرجع السابق، ص ١٤٥، أ.تستا، المرجع السابق، ص ٢٦٥، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨٨، تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٩٣- ١٩٤.

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١، أ.تستا، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٥) أ.تستا، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٦) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١، محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٦٣.

والصوف ، والكتان ، والصبغة ، والزعفران والمعادن مثل : الحديد ، والنحاس والرصاص ، والقصدير ، باستثناء المثقال والخروبة التي اختصت بمواد الاقتناء مثل: الذهب ، والفضة ، والحرير ، والجواهر.

إن تباين وحدات الأوزان المستخدمة في السوق قد اقتضته متطلبات التعامل فمثلا كانت تجارة الإقطاعي تتطلب للتعامل وجود موازين صغيرة ، في حين كانت تجارة الجملة وما ترتب عليها من صفقات كبرى تستوجب وجود موازين كبيرة تلبي الحاجة .

و لم تختلف المكاييل عن الموازين من حيث تعددها و من أهمها المرطة، وهي كيلة محلية شاع استعمالها ، وتستخدم للحبوب ، مثل: القمح و الشعير والذرة، وجرى تحديد هذا النوع من المكاييل باللترات وليس بالكيلوجرامات ، إذ حددت المرطة بحوالي ٢٠,٧٥٠ لتراً [١] ، وعرفت أيضاً الويبة التي تعادل ٢٤ مرطة ، أي ما يساوي ٤٩٨ لتراً ، وإذا أردنا معرفة ما تحمله المرطة الواحدة بالكيلوجرام فإنها تساوي ١١,٥ كيلوجراماً [٢] ، هذا إذا كانت السلع من الشعير في حين كانت تساوي مرطة القمح ١٦ كيلوجراماً [٣] ، وبذلك تكون الويبة من الشعير تعادل ١٦١ كيلوجراماً ، أما من القمح فإن الويبة تعادل ٢٢٤ كيلوجراماً ، أما القفيز الذي كان يستعمل في العادة لكيل التمور كان يساوي ٢٤ كيلة محلية [٤]، ووزن الكيلة المحلية حوالي ١١,٥٠ كيلوجراماً ، ومن خلال ذلك نعرف أن القفيز كان يساوي ٢٧٦ كيلوجراماً ، أما الصاع فهو يزن حوالي ٤ كيلوجرام من الشعير، وقد يزيد قليلاً في حالة كانت السلعة من القمح[٥] ، فيما حدد أحد الباحثين كيلة بين ثلاثة إلى أربعة كيلوجرامات[٦].

---

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١.

(٢) محمد ناجي، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

(٤) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٩٥.

(٦) الهادي عبد العال حنيش، أدوات و معايير الكيل القياس في التراث الشعبي الليبي، مجلة تراث الشعب، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للإعلام و الثقافة ، التعبئة الجماهيرية، الجماهيرية، السنة ١٦، عدد٢، ١٩٩٦، ص ٤٣.

أما السوائل فقد خصصت لها مكاييل تختلف بطبيعة الحال عن المكاييل السابقة ، وكان الغراف والجرة أهمها ، ووضحت اليوميات الليبية أن مقدار الجرة يساوي ٦ غراريف ، فكان مقدار الغراف ٢,٣٠٧ [(١)] ، من اللتر أو ما يقارب ٢ كيلوجراماً [(٢)] ، وكانت الجرة تساوي ١٤,١٢٨ لتراً [(٣)].

إلى جانب هذه المكاييل وردت في المصادر إشارات إلى الربعية والثمنية كأجزاء من الكيلة ، وقد ارتبطت الربعية بالمرطة و التي تمثل ربع المرطة ، في حين كانت تمثل الثمنية ثمن المرطة[(٤)].

إضافة إلى ذلك فإنه توجد العديد من الأوعية التي كانت تستخدم في حمل المحاصيل الزراعية و حفظها ، مثل: الحمل والغرارة [(٥)] ، وكانت لهما أوزان، وقد حددت إحدى الدعاوى وزن الحمل بثلاثة قناطير ونصف[(٦)] ، غير أن الاختلاف في وزن الحمل بين منطقة و أخرى يجعل من الصعب تحديد وزنه ، ولهذا تظل وحدة البيع هي الكيلة أو المرطة[(٧)].

يبدو أن الاختلاف في أحجام هذه الأنواع هو السبب في عدم الاعتماد عليها في الوزن ، وذلك راجع لطريقة صنعها التقليدية وتباين كل منطقة عن الأخرى.

أما المقاييس التي كانت مستعملة في هذه الفترة فكان أهمها المقاييس الطولية وهو الذراع الذي يساوي ٠,٤٦ من المتر، وهو ما يعرف باسم الذراع الهاشمي[(٨)] ، ويستعمل الذراع في قياس المنسوجات ، ويساوي الذراع العربي ٠,٤٩ من المتر، كما عرف أيضاً الحبل الذي كان يساوي ٧٠ ذراعاً أي ٣٥ متر

---

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١.

(٢) الصالحين جبريل محمد، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٣) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٤٥.

(٥) علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٦) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٩٢٢ – ١٩٢٧) ، ص ١١٢.

(٧) محمد عمر مروان ، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٨) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٩٦.

ويستخدم لقياس الأراضي[١] ، وظل هذا النوع مستعملاً إلى أن تم إلغاؤه في سنة ١٨٧٠م ، بعد صدور قانون نظام نامة والخاص باعتماد المتر الطولي والمتر المربع والمكعب العشري[٢] ، أما قياس مساحات الأراضي فاستخدمت لها الجابية والجدولة ، وقد استخدمت هذه الأطوال طيلة هذه الفترة دون تغيير فالجابية أداة قياس لمساحة الأرض الزراعية و هي تساوي ١٢٢٥ متراً مربعاً ، أما الجدولة فهي تساوي ١/١٠٠ من الجابية أي ١٢,٢٥ متر مربع[٣].

النقل و الطرق التجارية :-

اعتمدت حركة النقل في الإيالة على الحيوانات ، مثل: الإبل والخيول والحمير والبغال ، على اختلاف طبيعة هذه الحيوانات المستخدمة في النقل إلى حد بعيد في نوعية المسافة المقطوعة، وطبيعة الأراضي و نوع الحمولة فكانت حركة النقل الداخلية، أي في المدن وضواحيها قد استخدمت فيها الحيوانات سواء داخل المدينة أو في المناطق المجاورة لها[٤].

أما حركة النقل خارج المدن أو في إطار حركة النقل بين المدن بعضها ببعض، فاقترن استعمال الإبل بصفة خاصة في هذه النوعية من النقل، إذ اختصت الإبل في عملية النقل التجاري البعيدة المدى و التجارة الصحراوية، وذلك لتميز هذا الحيوان بقدرته على تحمل المناخ الصحراوي ، والسير خلاله لمسافات طويلة بالقدر اليسير من الكلأ والماء ، إضافة إلى قدرته على حمل الأثقال من البضائع

---

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨٠ ، ٦٨١.

(٢) تيسير موسى، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٣) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٨١، جبريل محمد الصالحين، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٤) ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص٦٠، جوناثان كوردي، يوميات الطبيب كوردي جوناثان في قلعة طرابلس ١٨٠٣ –١٨٠٥، ترجمة و تعليق عبد الكريم أبو شويرب، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ١٩٨٢، ص ٦٨، ٨٠.

والسلع التجارية [١]، كما استخدمت أيضاً الخيول ، غير أن استخدامها كان قاصراً على الركوب ومرافقة القافلة، ويشير أحد الرحالة إلى أن استخدام الجياد في الطرق الصحراوية كان غير مفضلاً كثيراً ، وذلك لما يتطلبه هذا الحيوان من طعام ، إذ قدر استهلاكه بحمولة جمل من الشعير[٢] ، ولذا كان تفضيل الجمل عليه ، وخصوصاً النوع المعروف بالمهاري الذي يمتاز بسرعته وحمله للبضائع، إضافة إلى استخدامه في الركوب [٣].

إن البحث عن حركة النقل التي تعتبر إحدى الوسائل للحركة التجارية في الإيالة يرتبط إلى حد بعيد بشبكة الطرق إذ شكلت الطرق ، التي كانت تسلكها القوافل التجارية خطوط تجارية مهمة منتشرة في أجزاء مختلفة من الإيالة ، وقد تحكمت في هذه الخطوط عدة عوامل طبيعية منها توفر المياه ، أو طبيعة الأرض نفسها من حيث سهولتها أو وقوعها في أرض جبلية أو صحراوية ، وأيضاً تحكم فيها عامل قرب أو بعد المسافة ، لذا كانت هذه الطرق كثيراً ما تتجه في اتجاهات غير مستقيمة حسب طبيعة الأرض التي تسلكها[٤].

لقد ارتبطت إيالة طرابلس بشبكة من الطرق كان لها الأثر الكبير في المجال الاقتصادي ، وهذه الطرق كانت تربط بين المدن التي كانت تمثل المراكز التجارية في الإيالة أو المراكز الحضارية فيها ، مثل طرابلس وبنغازي وفزان ، وبين المناطق الأخرى سواء كانت هذه المناطق ساحلية أو داخلية، إذ كانت الطرق تمر عبر هذه المناطق لتنطلق إلى مناطق أخرى، فمثلت هذه المناطق نقاطاً أو محطات تجارية تمر عبرها القوافل شمالاً و جنوباً و شرقاً وغرباً ، وقد ساهمت بشكل كبير في ربط مناطق الإيالة ببعضها و انعكس بالتالي على الوضع الاقتصادي .

---

(١) ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص ٦٠، تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٢) جون فرانسيس ليون، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٣) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٢.

كانت حركة النقل في الإيالة مرتبطة ارتباطاً رئيسياً بمدينة طرابلس ، إذ تبدأ الطرق بها و تنتهي إليها ، وأشهر هذه الطرق الطريق الساحلي ، والذي ينطلق من طرابلس في اتجاه أفقي نحو الغرب عبر جنزور والزاوية وصبراته والعجيلات ، مخترقاً حدود الإيالة باتجاه المدن التونسية إلى المغرب الأقصى(١) ويمتاز هذا الطريق بسهولة و سرعة الاتصال وقلة المشاق فيه ، أما في اتجاه الشرق إلى تاجوراء فمسلاته وزليطن و مصراته* ثم إلى سرت و إجدابيا** وسلوق و التميمي ، ويصل إلى الأراضي المصرية(٢) ، ويوجد طريق داخلي صحراوي كان ينطلق من طرابلس إلى ترهونة و بني وليد و سوكنه وزويلة والجغبوب ، ثم يدخل طريق سيوة حيث يلتقي بالطريق الساحلي(٣)، كما أن هذا الطريق الداخلي ينطلق من طرابلس باتجاه الغرب حتى الزاوية ، ثم باتجاه الجنوب ويمر عبر يفرن وسناون وغدامس ، ثم ينطلق في اتجاهين الأول في اتجاه تونس و الثاني في اتجاه غات نحو الجزائر(٤).

أما عن حركة النشاط التجاري و النقل عبر الصحراء ، فقد تميز هذا النشاط منذ القدم و كان أثره كبيراً على المجال الاقتصادي والاجتماعي ، حيث عمل على تعميق الصلات التجارية بين دول الشمال الإفريقي ودول ما وراء الصحراء ، وكانت أراضي إيالة طرابلس الغرب هي المعبر والمركز في عملية التبادل بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية ، عن طريق المواني البحرية التي كانت موجودة على شواطئ الإيالة ، ومثلت هذه المواني أهم المراكز التجارية لتجارة القوافل الصحراوية والتي شكلت محطات توزيع ونقاط عبور لهذه التجارة،

---

(١) فرنشيسكو كورو ، المرجع السابق، ص ٥٦.

* يعتبر طريق طرابلس مصراته أكثر الطرق استعمالاً للعربات حيث تساعد الطبيعة على ذلك.

** عندما يصل الطريق إلى إجدابيا يتجه أحياناً إلى بنغازي إذا كانت التجارة متجهة إلى هذه النقطة ، أما إذا كانت متجهة إلى مصر فإنها تمر عبر سلوق و التميمي ، للمزيد ينظر الخريطة فيما يخص الطرق الأفقية.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٧.

(٣) تيسير بن موسى، المرجع السابق ، ص ١٦٢.

(٤) أتيللو موري، الرحالة، الكشف الجغرافي في ليبيا، ط ١، تعريب خليفة محمد التلبسي، دار الفرجاني، (طرابلس ١٩٧١)، ص ٤٤ – ٤٥.

وملتقى لتبادل السلع إضافة إلى أن النشاط التجاري عبر الصحراء قد أدى بالعديد من الأفراد والجماعات إلى الهجرة من وإلى المناطق الأفريقية ، وقد تميز هذا النشاط التجاري بالشمولية لكافة أراضي الإيالة ، الأمر الذي جعلها مصدر رزق للعديد من السكان من خلال قيامهم بالعديد من الأعمال المرافقة لهذا النشاط من نقل و تخزين وشحن وغيرها من الأعمال المتطلبة لآلية الحركة التجارية في هذا الجانب ، غير أنني في هذه الجزئية أرجي الحديث عن آلية الحركة التجارية الخارجية على اعتبار أنها اختصت بالنقل و الطرق كأحد المؤسسات التجارية.

سلكت القوافل التجارية القادمة من الصحراء حتى وصلت المراكز التجارية في أراضي الإيالة ثلاثة طرق رئيسية ، أولهما طريق درب الأربعين الذي ربط بين طرابلس و دارفور ، ويبدأ هذا الطريق من طرابلس عن طريق البحر إلى بنغازي كنقطة تجمع القافلة، ثم تنطلق القافلة باتجاه الجنوب أوجله و جالو والكفرة، مخترقاً منطقة تبستي إلى واداي شرق تشاد ، ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي ليتصل بدارفور[١] ، ويعد هذا الطريق من أهم الطرق التجارية التي لعبت دوراً في عمليات التبادل التجاري ، وفي ازدهار الصلات التجارية ، وتعميق الروابط بين دول الجنوب و شمال أفريقيا.

والطريق الثاني و هو طريق غرب الإيالة ، ويبدأ من طرابلس إلى غريان ونالوت وغدامس وغات وآير ، ثم يتفرع هذا الطريق إلى فرعين ، الأول يتجه غرباً إلى تنبكتو في مالي ، والثاني يتجه جنوباً إلى كانو في نيجيريا[٢] ، أما الطريق الثالث فهو طريق يخترق وسط الإيالة، و يبدأ من طرابلس ماراً بترهونة وبني وليد وهون و سوكنه و سبها ومرزق والقطرون وتجرهي وكوكا وكانم ، ثم بحيرة تشاد وأخيراً مدينة بورنو بنيجيريا[٣].

---

(١) محمد المبروك يونس، ، موقع ليبيا ودوره في التواصل الحضاري العربي الأفريقي، منشورات أمانة الإعلام ، السنة الثانية عشر، العدد ١–٢ ، ١٩٩٨ ،ص ٢٥–٢٧ ، تيسير بن موسى،المرجع السابق ، ص ١١٤.

(٢) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٦١، محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٩٦.

(٣) محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص ٢١، تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٦٢، محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٢٦، للمزيد ينظر الخريطة فيما يخص الطرق العمودية .

إن هذه الطرق البرية التي كانت تسلكها القوافل التجارية تختلف في اتجاهاتها ، وكانت تمر غالباً عبر أراضي ممتدة وصحاري لا تتميز بمعالم محددة إلا أنها كانت معروفة بالنسبة للقوافل وللمتنقلين من خلال علامات معينة مثل آبار المياه والأودية ، والتي تساعد على تحديد المسافات ومحطات التوقف ، فمثلاً يذكر فرانسيس ليون في رحلته من طرابلس إلى فزان وجود شجرة في مكان خال كان يتخذها المسافرون كعلامة من علامات الطريق، حيث تدل هذه العلامة أنه على المسافرين أو القافلة السير لمدة يوم كامل قبل بلوغ الماء، وذكر أيضاً أن المسافرين يعمدون إلى وضع علامات أخرى تساعدهم على معرفة اتجاهاتهم في الصحراء الشاسعة ، وهي وضع أكواماً من الحجارة ، لكي تكون علامات دالة حينما يفقدون الطريق ، وقد أطلق على هذه الأكوام لفظة علم، وبالتالي تكون دليلاً للمسافرين والقوافل(١).

إضافة إلى النقل البري و الطرق البرية ، اعتمدت الحركة التجارية في إيالة طرابلس الغرب على النقل البحري ، فكانت مواني كل من طرابلس وبنغازي ودرنة تقوم بدور متميز في هذا المجال ، سواء في مجال الربط بين مدينة طرابلس ومرافي الإيالة في المدن الأخرى ، أو عملية الربط بين مدينة طرابلس والمراكز المطلة على البحر المتوسط ، سواء منها الدول العربية والإسلامية أو الدول الأوروبية ، وذلك من خلال الخطوط الملاحية في اتجاه الشمال أو الشرق والغرب.

إن الموقع الجغرافي للإيالة في شمال القارة الأفريقية ، والذي يتوسط منطقة شمال أفريقيا جعل منها المدخل لوسط القارة و المعبر لأفريقيا نحو أوروبا، و هذا الموقع كان له الدور البارز في ربط و توثيق الصلات التجارية بين الساحل والصحراء من جهة ، وحلقة وصل بين مناطق ما وراء الصحراء و جنوب أوروبا من جهة أخرى ، الأمر الذي أدى إلى ازدهار الحركة التجارية (٢).

---

(١) جون فرانسيس ليون، المصدر السابق، ص ٥٦، ٢٤٥، ٢٥٨.

(٢) محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص ٢٦– ٢٧.

ومن أهم المنافذ المميزة في هذا المجال ميناء مدينة طرابلس ، إذ وصف بأنه قادر على استيعاب عدد كبير من السفن قد تصل حتى أربعمائة سفينة، و لكنه مع ذلك لا يصلح إلا للقطع الصغيرة و المتوسطة، لأن مياهه الضحلة نسبياً فرضت على السفن الكبرى الابتعاد والرسو خارجه على بعد ثلاثة أميال تقريباً[١].

إضافة إلى ميناء طرابلس فإن ميناء بنغازي قد اكتسب شهرة تجارية من خلال الازدهار البارز في عمليات التبادل التجاري والنقل ، واتصاله بالمراكز التجارية الأخرى المجاورة له ، إلى جانب استقبال إنتاج دول ما وراء الصحراء القادمة عن طريق تجارة القوافل ، إذ كانت ملتقى للقوافل الصحراوية ، مما جعلها مركزاً للتجميع و قاعدة للتصدير عبر مينائها البحري ، وهذا يعتبر استمراراً للدور الذي كانت تقوم به قديماً[٢] ، كما يمكن اعتبار ميناء درنه المركز التجاري الثاني في إقليم برقة ، والذي تم من خلاله تصريف ونقل البضائع من خلال التجار الوافدين على المرسى في عمليات تجارية منظمة ، فيقول العياشي (يدخل التجار من أهل طرابلس ومصراته بلادهم لشراء الإبل والبقر والغنم والصوف)[٣] وأفاد أحد الرحالة في بداية القرن الثامن عشر (أن مرسى هذا البلد عجيبة ينزل بها السفن القادمة من إسكندرية و من طرابلس و من بر الروم . فإن بينها وبين درنة مسافة يوم في البحر)[٤].

لقد تعددت وسائل النقل البحري و تنوعت سواء في صنعها أو في أحجامها أو سرعتها أو حمولتها ، كما وردت أسماء عديدة للسفن المستخدمة في تجارة طرابلس البحرية كما أن عملية النقل البحري لم تعتمد على السفن التجارية فقط،ولكن اعتمدت أيضاً على السفن والمراكب الحربية، مثل الشطية التي تذكرها اليوميات الليبية على أساس أنها سفن حربية ، وقد استخدمها رياس البحر في عمليات نقل تجارية أيضاً[٥].

---

(١) جورجيو كابوفين، طرابلس والبندقية القرن الثامن عشر ، ط١ ، نقله للعربية عبد السلام باش إمام ، راجع محمد عمر الباروني ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، (طربلس ١٩٨٨) ، ص ٣٠٠، ٣٠٢ ، محمد خليفة التليسي، حكاية مدينة، ص ٦٩.

(٢) تاريخنا، الكتاب الثاني، ص ٢٠٧.

(٣) أبو سالم العياشي، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٤) علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٥) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٦٨ .

إلا أن عمليات النقل البحري في مواني الإيالة كانت متنفذة فيها السلطة الحاكمة ، وحتى و إن لم يظهر عليها الاحتكام التام في الفترة قيد الدراسة إلا أن الدولة كانت تضع يدها عليها من خلال ريّاس البحر ويتضح ذلك من خلال استخدام ريّاس البحر ، للسفن الحربية في العمليات التجارية كدليل على تنفذهم في هذا المجال ، وخصوصاً في الحركة التجارية مع المواني الأوروبية ، إضافة إلى تمكن الأوروبيين وخاصة الفرنسيين والإنجليز والبنادقة في هذا المجال ، فيذكر القنصل الفرنسي جيس في فترة متأخرة نسبياً عن الفترة التي هي قيد الدراسة أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت عائدات فرنسا من عمليات النقل البحري تساوي إن لم تفوق عائداتها من التجارة مع الإيالة[١].

التجارة الخارجية :-

إلى جانب الحركة التجارية الداخلية ارتبطت الإيالة أيضاً بعلاقات تجارية مع البلدان المجاورة ، ومثلت الإيالة في هذه الفترة التاريخية دور الوسيط ، فقد شملت تجارتها المنتجات الأفريقية والمنتجات الأوروبية ، وانعكس نشاط هذه التجارة على الإيالة ، ونتج عنه نشاط للحركة التجارية ، وازدهار للمراكز التجارية إلا أن هذا النشاط التجاري نجده يتأثر بالأوضاع السياسية المضطربة في البلاد في بعض الأحيان[٢].

لقد تنوعت سلع المبادلات التي قامت عليها علاقات إيالة طرابلس الغرب التجارية سواء بالبلدان المجاورة ، أو مع البلدان الأوروبية ، فنجد إيالة طرابلس الغرب قد صدرت إلى السودان و مناطق الجنوب أنواعاً من السلع ، كان أهمها الأقمشة والحرير والأوعية النحاسية والأباريق والأسلحة ، كالبنادق و البارود،

---

(١) شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٣٣٢- ٣٣٣.

(٢) عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص ١٨٦- ١٨٧- ١٨٨.

المراقيم والبسط التركية الجياد و النحاس والزيت[١] .

لقد تداخلت هذه السلع فيما بينها واختلطت ما بين سلع محلية و سلع مستوردة من تركيا وأوروبا ، أما ما تجلبه الإيالة أو وارداتها من هذه المناطق فكانت مجموعة من السلع أهمها الرقيق وجلود الفيلالي* ، والقرب ، العاج ، وريش النعام ، إضافة إلى جلب الذهب من تمبكتو[٢].

أما عن الحركة التجارية بين إيالة طرابلس وتونس فقد تعددت وكان لها نشاطاً كبيراً حيث يرد في السجلات للتجار القادمين من تونس بشكل كبير ، إذ تذكر سجلات المحكمة الشرعية ، التجار الصفاقسيين والجربيين وغيرهم ممن توحي خلفيتهم الاجتماعية انتماءهم لهذا البلد ، وتداخلت سلع المبادلات لدرجة يصعب التمييز بين ما هو مصدر وما هو مورد إلى إيالة طرابلس الغرب*، ويمكن تفسير ذلك في ضوء العلاقات السياسية الجيدة و قرب المسافة بين المراكز التجارية الطرابلسية والتونسية.

إلا أن أهم صادرات طرابلس إلى تونس كانت تتمثل في العبيد[٣]، وكانت أهم واردات طرابلس تتمثل في بعض المنسوجات والبرانيس واللفة والحوالى، إضافة إلى الجلود المصنعة ، وبعض مواد الأصباغ ، ومن المواد الغذائية القمح والشعير و الزيت[٤].

---

(١) جون فرانسيس ليون، المصدر السابق، ص ١٢٠، ١٢٢، يحيى بو عزيز، طرق القوافل التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر ، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية (بغداد ١٩٨٤)، ص ١٣٤– ١٣٥، مابل لومس تود، أسرار طرابلس ، منشورات مكتبة الفرجاني (طرابلس ١٩٦٨) ، ص ١٥٣.

* الفيلالي، جلود الماعز المدبوغة ، التي تم صباغتها و تجهيزها.

(٢) جون فرانسيس ليون، المصدر السابق، ص ١٢٢، يحيى بو عزيزي، المرجع السابق، ص ١٣٦.

* كانت سلعة الحبوب تروى في بعض السجلات على أنها مصدرة من تونس إلى طرابلس و سجلات أخرى تذكر تصدير كميات من الحبوب من طرابلس إلى تونس ، فيما يخص تصدير الحبوب في طرابلس، د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٤٦ ، أما فيما يخص استيراد الحبوب من تونس، ينظر المصدر نفسه ، ص ١٤٥، ٢٨٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٦، ٩٧، ١٢٥، ٣٣٦.

أما صادرات طرابلس إلى مصر فكانت تتمثل في الصوف والنحاس والصابون ، وبعض الحيوانات[١] ، إضافة إلى بعض المنتوجات الأخرى ولكن بصورة بسيطة ، أما واردات إيالة طرابلس من مصر فكانت أصنافاً من المواد الغذائية ، أهمها الفول والعدس والأرز[٢] ، وبعض مواد الصناعة مثل: الخشب والقطن والسيوف[٣]، كما ارتبطت إيالة طرابلس بعلاقات تجارية مع بلدان المغرب الأقصى ، إلا أن قلة المعلومات التي تقدمها السجلات و اليوميات تجعلني أعتقد أن أهم السلع التي تم تبادلها بين إيالة طرابلس الغرب و المغرب الأقصى تتمثل في النحاس و الجلود التي تعرف بالفيلالي[٤].

أما عن العلاقات التجارية مع تركيا، فنجد أن أهم صادرات إيالة طرابلس إلى الدولة العثمانية متمثلة في الرقيق و السمن والتمور والزيت ، و مواد مصنعة مثل: الحصر والبسط[٥].

أما واردات طرابلس من تركيا فكانت بعض المنسوجات مثل: اللفة والحرير المصنع والخام وبعض الأدوات المستخدمة في الزينة والأكل[٦]، إضافة إلى الأخشاب و بعض لوازم صناعة السفن[٧].

وإذا ما انتقلنا إلى إطار أوسع في العلاقات التجارية نلاحظ أن إيالة طرابلس الغرب ارتبطت بعلاقات تجارية مع مواني البحر المتوسط الأوروبية إذ كان للتجار الأوروبيين نشاط ملحوظ في أسواق طرابلس ، غير أن نشاط الأهالي ممن احترفوا النشاط التجاري مع الدول العربية كان بسيطاً و لم تذكر لنا المصادر أية حركة تجارية قد تمت بين التجار المحليين و المواني الأوروبية.

---

(١) محمد عمر مروان، ص ٣٣١.

(٢) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢١، ٣٩٧.

(٣) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٥) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٣٤.

(٦) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات(١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ١٥٤، ٢١١، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص ٣٠٣، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣٣.

(٧) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

إن ضعف الحركة التجارية التي كانت عليها الإيالة ، أو غياب التجار المحليين في هذه الحركة ، أو ندرة الاتصال بين الأهالي والمواني الأوروبية في هذه الفترة مقارنة بالاتصال الذي تم مع المناطق الأخرى ، أو المناطق المجاورة يفسر لنا إلى حد بعيد ضعف مباشرة التجار الطرابلسيين لهذه العلاقات من جهة وسيطرة الأوروبيين على هذه الحركة من جهة أخرى ، بالإضافة إلى تدخل القنصليات الأوروبية في المعاملات الخاصة برعاياهم[١] ، فكان لها الأثر الكبير في عدم ظهور تلك العلاقات في سجلات المحكمة الشرعية واليوميات ، وأتاح الفرصة أمام التجار الأوروبيين لممارسة هذه الحرفة بأنفسهم ، أو عن طريق عملاء لهم في الإيالة ، وقد اشتهر العديد من التجار الأوروبيين في أسواق طرابلس، نذكر منهم الإيطالي (سيمون ترافيرسو) ، وكان يعمل وكيلاً لشركة ملح وكان مقرباً من السلطة الحاكمة في الإيالة ، وقد حصل على امتياز لاحتكار النبيذ وبيعه في الإيالة[٢] ، ويمكن تحديد علاقات إيالة طرابلس التجارية مع مواني أوروبية في علاقاتها مع مالطا و ليفورنة و نابولي و البندقية و مرسيليا.

لقد كان وراء غياب التجار المحليين عن هذه الأسواق الدولية يكمن في تنفذ العناصر غير المحلية (الأوروبيين) في الأسواق، حيث برز في هذا المجال التجار الأوروبيون بالإضافة إلى التجار اليهود[٣] ، إضافة إلى ذلك أن هذه التجارة الدولية قد استقطبت بعض رجال السلطة ومتنفذيها ، و التي تعد أساساً من بين ملاك الأراضي الزراعية ، وحققت المزيد من المزايا سواء عن طريق منصبها السياسي أو عن طريق استثمار بعض أموالهم في التجارة الدولية ، إذ يتبين من خلال السجلات في الفترة قيد الدراسة ذكر لكثيرمن المناصب التي لها علاقة بالإمور السياسية، ولها نشاط تجاري على مستوى كبير مثل: باي أو آغا أو رايس البحر ،ففي إحدى المواد المقيدة في سجل المحكمة الشرعية لسنوات (١٧٢٢-١٧٢٧)

---

(١) بول ماساي، المصدر السابق، ص ٥١، ٦٩، ٨٠، ٩٤.

(٢) شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٣) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٠٨، ٦٨٦، شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٣٤٠، مصطفى عبد الله بعيو، المرجع السابق،ج(٣) ، ص ٣٤٠.

يرد ذكر (التاجر الأشمل سيدي يوسف المكني) ، الذي أعطى للحاج لطيف بن أحمد بن مليانه مبلغ ٥١٠٠ ريال على وجه القراض ، فضلاً عن أمانات أخرى ليتاجر بها ، حيث يبدو أن وجهة العامل كانت إلى فزان أو بلاد السودان، و ذكر إرساله ٥ أحمال (حشيشة) ضمن سلع أخرى لم تحدد[١] ، وبتتبع بعض المعلومات الواردة عن يوسف المكني في بعض المصادر، يتضح أنه كان قائد سلاح الفرسان في فترة حكم محمد باشا الإمام ١٦٨٧- ١٧٠١ ، كما تولى منصب الباكوية قيادة الجيش إبان تولي أحمد باشا القرمانلي[٢] ، وقد ذكره القنصل الفرنسي بولار في رسالة كتبها سنة ١٧١١م، يصف فيها يوسف المكني مع أخيه على المكني التاجرين الثريين الوحيدين بالمدينة[٣].

أما التجار من الأهالي الذين أقاموا بعض العلاقات التجارية مع مواني أوروبا ، فإن نشاطهم كان ضعيفاً مقارنة بنشاطهم العام في التجارة ، و ظهرت العلاقة التجارية بين التجار المحليين و المواني الأوروبية في صورة مشاركة بينهم و بين الأجانب ، فنجد في السجلات إشارة إلى مشاركة الأخوين أحمد بن قلاد و سليمان بن قلاد في إرسال صوف إلى أحد المواني الأوروبية[٤] ، كما ترد إشارة إلى مشاركة بين عمر بن الحاج علي الأزرق و الذمي إبراهام خلفون في تجارة حشيشة إلى ليفورنة[٥] ، ويلاحظ هذا النوع من التعامل الذي قام به الأوروبيون أو اليهود مع التجار المحليين قد يوحي بسعي العناصر الأجنبية إلى التزود بالسلع المحلية من مواقع الإنتاج الأصلية في الإيالة عن طريق هؤلاء التجار ، وتكون الفائدة مزدوجة ، إضافة إلى الاستعانة بهم باعتبارهم أبناء المنطقة الذي كانوا يلعبون دور الوسطاء في هذه الحركة التجارية.

---

(١) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٣٥٨.

(٢) شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٢٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩.

(٤) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢١١.

(٥) المصدر نفسه ، رقم(١) ص ٤٨.

وفي إطار الحديث عن تمكن الجالية الأوروبية في هذه التجارة نلاحظ استمرار هذه الظاهرة طول فترة حكم الأسرة القرمانلية ، إذ تذكر اليوميات أن علي القريو و أحمد القبطان و عمر الوكال كانت لهم تجارة مع فرنسا تقوم على تصدير بعض السلع ، مثل: الصوف وغيرها[١]، إضافة إلى تمكن بعض الأوروبيين من تأجير محلات لممارسة نشاطهم التجاري مثل أنتوني ولد أزوارو الذي أكترى دكاناً ، وكان لفتح الله بن مصباح لمدة أربع سنوات، و جانبويه الرومي المالطي الذي ذكر كصاحب دكان في طرابلس[٢]، وبنفس الوتيرة كانت زيادة تمكن رجالات السلطة و فرض نفوذهم على هذه التجارة و بصورة أكبر ولاسيما في عهدي علي ويوسف باشا القرمانلي[٣].

إن مختلف الأمثلة السابقة ليست سوى إشارات بسيطة تؤكد تنفذ الأوروبيين ورجالات السلطة في الهيمنة على التجارة الخارجية وغياب التجار المحليين عنها، وهذا يعكس لنا قلة المعلومات التي تقدمها سجلات المحكمة الشرعية عن الحركة التجارية بين طرابلس و بلدان أوروبا ، وذلك بعدم النظر في أي خلاف ينشب بين أحد أفراد الجالية الأوروبية و بين السكان من قبل قضاة عاديين ، و يهتم بالنظر في هذه النزاعات مجلس مكون من الداي أو الباي ورجال الديوان بحضور القنصل[٤].

على العموم قامت الحركة التجارية بين إيالة طرابلس و البلدان الأوروبية على عدد من السلع و المواد المتنوعة، سواء منها المصدرة من طرابلس أو الموردة إليها، فكانت صادرات طرابلس إلى البلدان الأوروبية تتمثل في بعض أصناف المواد الغذائية، مثل: الزيت والتمر والزعفران[٥]، و بعض المواد الأولية ـــــ

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٢١، ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢– ٢٥٣، ٢٥٤

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٧– ١٨٨، ١٩٢، ٢٨٦، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٧، ٥١٠، ٦١٤– ٦١٥، ٦٢١.

(٤) بول ماساي، المصدر السابق، ص ٥١، ٦٩، ٨٠، ٩٤.

(٥) محمد عمر مروان ، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

كالصوف[١] والجلود والحشيشة، وريش النعام والملح[٢] ، وبعض المنتوجات المحلية مثل: الحصر و القفاف المصنوعة من سعف النخيل، و صدرت أيضاً أعداداً من الماشية والأغنام والخيل والبغال[٣]، إضافة إلى تجارة الرقيق[٤].

أما واردات طرابلس من الدول الأوروبية فكانت تقوم على بعض المواد الغذائية التي كان إنتاجها بسيطاً داخل الإيالة مثل: الحمص و الفول[٥]، كما تستورد الخمور[٦]، وتستورد الحبوب في بعض السنوات[٧]، إضافة للأقمشة الحريرية، والأسلاك الفضية و الذهبية التي تستخدم في بعض صناعة المنسوجات، ومن المعدات الحربية والأسلحة والبارود[٨]، وبعض لوازم الصناعة مثل: الأخشاب والحديد و الرصاص، إضافة إلى الأدوات الخاصة بصناعة السفن وقطع غيارها مثل: الأشرعة والصواري[٩]، إلا أن إيالة طرابلس لم تكن تستهلك كل هذه المواد ، فيقع على جزء من هذه المواد إعادة تصديرها إلى مناطق أخرى، خصوصاً إلى وسط إفريقيا ، ففي إطار التبادل التجاري يلاحظ أن جزءاً من المواد المستوردة من أوروبا كانت تصدر إلى وسط إفريقيا عن طريق تجارة القوافل الصحراوية[١٠].

---

(١) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢١١.

(٢) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٣٩، شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٣) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٢١٥، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢١٩، ٢٢٢، ٣١٢، شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٣٣٩،٣٤٠.

(٤) جان كلود زليتنر، المرجع السابق، ص ٣٥٢– ٣٥٣، ٣٥٧– ٣٥٨.

(٥) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٠٨– ٦٠٩– ٦١٠– ٦١١ .

(٦) شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٨) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦١٣– ٦١٤– ٦١٥– ٦١٦.

(٩) شارل فيرو، المصدر السابق، ص ٢٧٥، ٣٣٩– ٣٤٠. محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص ١٣٣، جان كلود زليتنر، ص ٣٥٢.

(١٠) إبراهيم حركات، دور الصحراء الإفريقية في التبادل و التسويق، مجلة البحوث التاريخية مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، العدد الأول، السنة الثالثة، لسنة ١٩٨١، ص٢٧– ٢٨.

الضـرائـــب:-

اعتمدت حكومة الإيالة في تسيير شوؤنها الداخلية على ما تجنيه من ضرائب فرضتها على الأهالي ، ورسوم و احتكار لبعض المصادر الاقتصادية في البلاد ، وعليه فإن ضمان تحصيل المبالغ المالية المطلوبة خصوصاً في الفترة الأولى من قيام الحكم كان يتطلب نوعاً من الصرامة والقوة ، و قد تمثل ذلك في الحملات الأولى التي قام بها أحمد القرمانلي من أجل السيطرة على البلاد وضمان استمرار تدفق الأموال بصورة طبيعية بنفس الطريقة التي كانت تعتمد عليها الإدارة العثمانية السابقة في إيالة طرابلس الغرب ، وفي هذه الجزئية سنتطرق إلى مناقشة أنواع الضرائب الرئيسية التي كانت تفرض على الأهالي و أهميتها و كيفية جبايتها.

أولاً - ضريبة العشر:-

كانت هذه الضريبة أكثر أنواع الضرائب انتشاراً في الإيالة ، وهي تحصيل عيني لعشر الكمية المنتجة من المحاصيل الرئيسية، فقد فرضت على جميع أنواع الأشجار كالنخيل و الزيتون و اللوز ، إضافة إلى الحبوب كالشعير و القمح والبشنة ، وكما هو واضح من التسمية فإن مقدارها أساساً كان يساوي عشر كمية المحاصيل التي تجبى من الأهالي في مختلف أنحاء الإيالة(١).

وقد عينت الدولة أشخاصاً يتولون جبايتها عرفوا بمأموري الضرائب (الخراصة)، مهمتهم تقدير المحاصيل لجبي العشر عليها، و كثيراً ما يكون هذا التقدير قبل نضج المحصول، أي لا زال الزرع في طور الإنبات، و بهذا يكون تقدير الخراصة غير صحيح و لا يتناسب و الإنتاج الفعلي للزرع، مما سبب الكثير من المشاكل للفلاحين، إذ أن إنتاجهم لا يفي بما قدر لهم في عملية العشر، وللفلاح الخيار بأن يدفع ما قدره له الخراصة ناتجاً من نفس المحصول أو نقدياً(٢).

---

(١) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٢) المرجع نفسه، والصفحة.

عملت حكومة الإيالة نظماً في الكيفية التي يمكن أن تجبى بها هذه الضريبة، إذ عمدت إلى تقسيم الإيالة إلى مناطق و المناطق إلى قبائل وعشائر، ومنحت تلك

المناطق إلى ملتزمين[١]، وكلفت مشائخها بتولي جباية مناطقهم ، ويكون ذلك في نهاية موسم الحصاد وجني المحاصيل إذ تقوم هذه السلطات المحلية في المناطق وبمساعدة مشائخ القبائل والقرى بتنفيذ عملية جمع الإعشار حسب المقادير التي وضعها الملتزمون، فيطلب من المواطنين الملتزمين بدفع الضريبة وإحضار ما عليهم من قمح أو شعير أو تمر ، مثلاً إلى أقرب مركز وحدة إدارية في مناطقهم ، وفي هذه الأماكن تجمع الكميات وتودع في مخازن الحكومة ، وفي كثير من الأحيان تقوم السلطات المسئولة ببيع المخزون بالمزاد العلني إلى تجار هذه السلع[٢].

وتعتبر ضريبة العشر من أهم مصادر الدخل للإيالة ، والسبب هو أن اقتصاد الإيالة اقتصاداً زراعياً رعوياً ، حيث كانت الزراعة المصدر الرئيسي لغالبية المواطنين في البلاد، غير أن الكميات المحصلة من هذه الضريبة كانت غير ثابتة وغير منتظمة، حيث إن المحاصيل الزراعية في البلاد في المناطق الشمالية كانت يتوقف في عملية إنتاجها على كمية الأمطار ونسبة سقوطه ، وبالتالي كانت نسبة تحصيل هذه الضريبة غير منتظمة بسبب العوامل المناخية[٣]، ومن أجل ضمان جمع هذه الضريبة و التأكد من وصولها إلى خزينة الدولة وفرض سيطرة السلطة على الحياة الاقتصادية، فإن السلطة الحاكمة عملت على إرسال العساكر مع مرحلي الضرائب أثناء عملية جمعها ، وذلك من أجل إجبار الأهالي على الدفع، و قد تعرضت الكثير من المناطق لحملات أرسلها الولاة من أجل إخضاعها واعترافها بدفع الضريبة، إضافة إلى ذلك كان هناك مصادرة الأملاك كنوع من العقاب ضد القبائل أو الأفراد الرافضين دفع الضرائب،

---

(١) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٢) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٧٤ – ٣٧٥، الصالحين جبريل محمد، المرجع السابق، ٣٩-٤٠ -٤١.

(٣) الصالحين جبريل محمد، المرجع السابق، ص ٤٣.

إضافة إلى إباحة الأماكن أمام الجند عند تمكن الجند من إحدى القبائل و تصادر ممتلكاتها ، مثل ما حدث مع أهالي فزان و سوكنه و أهالي الخمس و مسلاته و زليتن ومصراته وسرت وتاجوراء[١].

ثانياً – المكْس:-

كانت هذه الضريبة تجبى على الحيوانات التي تباع في الأسواق أو التي تذبح في المجازر، وأيضاً تجبى على الحبوب والغلال حيث كان يباع مكس منطقة بالكامل لشخص يلتزم بدفع المبلغ المقرر على المكس كاملاً لخزينة الإيالة ، على أن يتولى الإشراف على عملية البيع في الأسواق و تحصيل ما هو مقرر على كل السلع التي هي مقرر المكس عليها ، والواقع أن الملتزمين قد يجنوا أضعاف ما دفعوا ، وقد يقبل الملتزم بدل النقود أشياء أخرى كالحبوب و التمر(٢).

وقد اعتمدت حكومة الإيالة على مشائخ القبائل بتولي جمع هذه الضرائب ، وخصوصاً في المناطق التي يصعب فيها الجباية ، إذ يقوم شيخ القبيلة بتقسيم ما فرض على قبيلته من أموال على العشائر والأسر التي تتكون منها قبيلته ، ثم يكلف أشخاصاً يتولون جمع تلك الأموال الميرية من أسرهم وعشائرهم(٣) ، وقد تتأخر بعض القبائل في دفع ما قرر عليها من ضرائب لظروف معينة ، مثل الجفاف أو لظروف الحياة الصعبة التي تمر بها القبائل أحياناً في المناطق القاطنة فيها، فتضطر القبيلة إلى الرحيل من مكانها بحثاً عن الكلأ والماء، وتتفرق في شعاب مختلفة، الأمر الذي يجعل مسئولي جمع هذه الضريبة يتصرفون للحصول على ما على تلك القبيلة من ضرائب بأية طريقة كحجز كافة الحيوانات(٤)، كما يجوز أيضاً للشخص الملتزم الالتزام بجزء من مكس منطقة، كأن يلتزم بمكس

---

(١) ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ١٩٦ ، شارل فيرو، المصدر السابق ، ص ٢٢٧، ٢١٤، ٢٨٢، ٢٨٨– ٢٨٩ ، بروشين، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٥– ٤٢٦، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٦٠.

(٣) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص ٣٧٦– ٣٧٧.

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠.

سوق الحيوانات فقط ، أو يلتزم بمكس المجزرة ، أو مكس سوق الحبوب إذ تذكر سجلات المحكمة الشرعية قيام الحاج شعبان بقبض مكس (الفجره)(١)، وتذكر

اليوميات الليبية إشراف الأمين محمد الداقيز على قبض الرسوم من مختلف أسواق المدينة بعد اتفاقه مع الباشا على فرضها[٢].

لقد شملت المكوس أنواعاً عدة من السلع ، غير أن نقص المعلومات في هذه الفترة يقف عائقاً أمام إيضاح الصورة ، ولكن ارتباط كل الشواهد في هذا النوع من المكوس بفترة يوسف القرمانلي لا يعني أنها استحدثت في عهده ، فلئن كانت المعلومات مفقودة عن هذه المكوس أبان حكم أسلافه من القرمانليين، فإن فيما تورده المصادر من إشارات إلى وجود المكوس في العهد العثماني الأول للإيالة[٣] ما يستشف منه استمراريتها حتى و إن غاب ذكرها.

ومن ناحية أخرى إن اهتمام صاحب اليوميات بذكر بعض هذه الضرائب يبدو أنه راجع إلى التغير الذي طرأ عليها، والمتمثلة في ربط عملية جبايتها بالإدارة مباشرة بعد أن كانت خاضعة لنظام الالتزام، فمثلاً يذكر حسن الفقيه حسن اتخاذ الباشا قراراً بجعل (جملة البلاد ميري) سبق مباشرة عملية استخلاص هذه المكوس[٤].

ثالثاً - ضريبة العقارات :-

كانت تجبى هذه الضريبة على بيع و شراء العقارات ، و قد ذكرت على إنها مكس عادي، فضريبة الأسواق تتمثل في الرسوم التي كانت تجبى من أصحاب المحلات التجارية و الحرفية، و يبدو أن هذه الرسوم كانت تقع ضمن الضرائب العقارية التي فرضت على الأهالي في المدينة ، فشملت هذه الضرائب المحلات

---

(١) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ٤٨٦.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٣، ٤٤٥.

(٣) ابن غلبون، المصدر السابق، ص ١١٦، ١٢٣.

(٤) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٣.

التجارية ، والحرفية من دكاكين وفنادق ومخازن وطواحين وأفران ، فتذكر اليوميات معلومات تؤكد ارتباط هذه الضريبة بملكية العقارات من جهة، و تشير إلى قيمتها من جهة أخرى ، فيذكر حسن الفقيه تأجير دكانه الواقع بسوق الرباع، وفي إطار

ذلك شرط على المستأجر القيام بدفع الضريبة إلى الحكومة ، مما يعني أنه الملزم الأول بدفعها ، وتذكر اليوميات في موضع آخر أن الباشا قام بتعيين الشواش ليقوموا باستخلاص هذا النوع من الرسوم على كل محل تجاري أو حرفي، محدداً قيمتها بريالين دورو أي ما يعادل ٤٢ ريال محلي آنذاك ، عن كل دكان وفندق وغيره[١]، كما أن هناك نوعاً آخر من التجار قد فرضت عليهم ضرائب ، وهم من التجار المباشرين لنشاط تجاري دون مواقع أو محلات ثابتة ، فقد ألزم هؤلاء أيضا بدفع نوع آخر من الضرائب، فتشير اليوميات إلى وجود رسوم تفرض على الشوارق (المظلات والخيام) التي ينصبها التجار لمزاولة البيع و الشراء[٢] ، وقد ارتبط هذا النوع بسوقي الثلاثاء و الجمعة.

رابعاً - الجمـــرك :-

كانت تجبى رسوم جمركية على البضائع الداخلة للمدينة و الخارجة منها، فقد كان للمدينة بابان للدخول إليها والخروج منها، وهما باب البحر الذي يعتبر نقطة دخول المدينة للقادمين من البحر و المسافرين منها، وباب المدينة القبلي أو باب المنشية ، وهو نقطة دخول للمدينة عن طريق البحر ، وقد منح جبي جمرك البابين لملتزمين ، وأحيانا تمنح جباية البابين لملتزم واحد ، وأحيانا أخرى تمنح لزومة كل باب على حده[٣].

إلا إن غياب المعلومات المتعلقة بالضرائب الجمركية في القرن الثامن عشر لا ينفي وجودها، وارتباط الضرائب الجمركية أيضا بفترة يوسف القرمانلي لا يمثل سوى استمرارها لما كان معمولا به في الفترات السابقة،إن هذا

---

(١) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤، ٣٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧٩-٥٨٠ .

الأمر تؤكده بعض الإشارات التي أوردها كل من ابن غلبون وأحمد النائب الأنصاري، والتي تفيد ارتباط الجمارك بنظام الالتزام من القرن السابع عشر، في

إطار التنظيمات التي استحدثها محمد باشا الساقزلي (١٦٣٣-١٦٤٩) ، واقرها خلفاؤه من بعده[١].

وتبعا لذلك فإن المعلومات التي أعول عليها عن لزومة الجمارك وملتزميها، وإن كانت تتصل أساسا ببداية القرن التاسع عشر، فإنها تشمل أيضا القرن الثامن عشر ، على اعتبار إدراكهم لأهمية هذا الدخل الذي يأتي عن طريق الجمرك، ففي هذا السياق تذكر اليوميات وجود لزومة جمرك باب البحر و لزومة الباب القبلي و لزومة الجلد و لزومة الملح[٢].

وكانت هذه اللزومات الجمركية تتنوع ما بين رسوم ثابتة ، تتمثل في رسوم الإرساء التي تفرض على السفن في دخولها وخروجها من الميناء ورسوم التراخيص ، ثم الرسوم الغير ثابتة والتي تفرض على السلع فيما يتعلق برسوم الإرساء ، فإن الإشارة الوحيدة التي وجدت عنها تفيد بأنها محددة بخمسة ريالات كرسم إرساء وريالين دورو للترخيص[٣].

لقد اكتسبت الضرائب و الرسوم الجمركية أهمية قصوى بالنسبة لحكام طرابلس على اختلاف عهودهم ، فهي بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة لمواردهم المالية ، شكلت واحدة من أبرز ملامح السلطة السياسية في الإيالة ، وفرض السيطرة الكاملة خصوصاً فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية وانعكاسات هذه السيطرة التي أثرت في جميع المستويات المختلفة ، وكان المتضررون من هذا النظام الضريبي الصناع و الحرفيين و الفلاحين، بينما أعفيت الحكومة المركزية شرائح جديدة من المجتمع، مثل القورغلية التي ينتمي إليها الحاكم إضافة إلى الذين يتولون تسيير أمور الدولة و تنفيذ القرارات، وكذلك القضاة و العلماء وأصحاب الطرق الصوفية و الفئات التي تقدم خدمات عسكرية للدولة وقت الحاجة.

---

(١) ابن غلبون ، المصدر السابق، ص ١٠٦، ١١٨.أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، ص ٢٣٢.

(٢) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٣٢٢، ٤٠٤، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٩.

(٣) بول ماساي، المصدر السابق، ص ٩١- ٩٢ ، ١١٧.

مظاهر النشـــاط الصناعـــي :-

يعتبر النشاط الصناعي إحدى الحرف التي يقوم بها الأهالي في إيالة طرابلس الغرب، وقد ارتبط النشاط الصناعي في الإيالة بالمراكز الحضارية ذات الكثافة السكانية العالية ، وذلك لتوفير الأيدي العاملة وسهولة الحصول على المواد الأولية، ووجود الأسواق لاستهلاك هذا الإنتاج الصناعي على مختلف أنواعه، من بين تلك المراكز كانت مدينة طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة وبعض الضواحي الأخرى القريبة من هذه المراكز التجارية الدائمة الحركة نشيطة بعض الشيء في هذا المجال .

لم يشهد النشاط الصناعي إلا تطوراً بسيطاً جداً من جانب العثمانيين ، بل يمكن القول أنهم حافظوا على وضعه القائم قبل سيطرتهم على الإيالة [١] .

اعتمد هذا النشاط على المواد الخام المحلية التي يتم توفيرها من خلال عمليات النشاط الزراعي ، والتي أتاحت الفرصة للقيام بالعديد من الصناعات الغذائية والجلدية والنسيجية وغيرها من الصناعات الأخرى ، التي اعتمدت على مواد خام يتم استيرادها من الخارج وخصوصاً في مجال السفن .

أولاً - صناعـة السفـــــن :-

لم تكن هذه الصناعة وليدة العصر، وإنما ارتبط بتاريخ الإيالة منذ الفتح الإسلامي ، فعندما تمكن العثمانيون من إخضاع الإيالة وسيطروا عليها زاد الاهتمام بهذه الصناعة ، وقاموا بتصنيع المراكب والسفن وخاصة العسكرية منها، وشهدت هذه الصناعة تطوراً خصوصاً في القرن السابع عشر ، وبفضل هذا النشاط الصناعي شهدت البلاد في بعض العهود نوعاً من القوة العسكرية البحرية في البحر المتوسط .

---

[1] عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

إذ بفضل صناعة الزوارق والسفن الحربية اتسع المجال في العمليات البحرية ضد السفن الأوروبية[١] ، ومن جانب آخر ساهمت بعض الخبرات الأجنبية والعربية في تطور بناء هذه الصناعة في إيالة طرابلس الغرب، وقد كانت هذه المساهمة منذ أن سيطر العثمانيون على البلاد عام ١٥٥١م، حيث قام الوالي درغوت بإحضار أربعين أسرة من تونس وبالتحديد من صفاقس ، من أجل تطوير الصناعة والاهتمام بالنشاط الصناعي بصفة عامة وصناعة السفن بوجه خاص، أما في إقليم برقة فقد حظي هذا الإقليم بنصيبه من الجاليات العربية المهاجرة من الأندلس ، فقد ساهمت هذه الجاليات العربية الأندلسية عند هجرتها واستقرارها في كل من بنغازي ودرنة في تطوير صناعة السفن نظراً لخبرتها في هذا المجال[٢] .

أما في العهد القرمانلي فقد شهدت إيالة طرابلس الغرب نشاطاً ملموساً في مجال الصناعات المختلفة المتعلقة بصناعة السفن والأسلحة فقد كانت الأسلحة الخفيفة من الصناعات المحلية ، مثل: البنادق والمسدسات والسيوف والحراب والبارود .

ولقد استطاع أحمد القرمانلي بناء قوة بحرية وزيادة عدد السفن عن طريق صناعتها وعن طريق عمليات الجهاد البحري ، واستفادوا من الأسرى النصارى الذين يقعون في الأسر في مجال صناعة السفن وصيانتها[٣] .

وبما أن صناعة السفن كانت إحدى أهم تلك الصناعات المحلية فإن ذلك يتأكد، من خلال الدور الذي لعبته البحرية الطرابلسية في هذه الفترة .

إن الاهتمام بالناحية العسكرية قد اتجه في الغالب إلى إعداد أسطول قوي تكون لـه الكفاية التامة للقيام بدوره الخاص في حماية البلاد من أي هجوم بحري يقع عليها وتسخيره في ممارسة الضغط على أساطيل الدول الأجنبية الأخرى ، من أجل دفع الأتاوات والضرائب في مقابل الأمن الذي تمنحه إيالة طرابلس لسفنها

---

[1] محمد المبروك يونس ، المرجع السابق ، ص٣٠.

[2] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

[3] محمد الهادي أبوعجيلة ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

التجارية والبحرية التي تباشر الملاحة، لقد كان الاهتمام الصناعي بهذه الحرفة تحت رعاية الباشا نفسه .

وقد ذكرت في الفصل الأول المعنون تحت العوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كيف تمكن الباشا بالنهوض بهذه الحرف باعتبارها عاملاً رئيسياً لقيام الدولة وتخليصها من عثرتها[١].

على كل فقد كانت المواد الأولية التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعضها محلياً والبعض الآخر مستورداً من الدول الإسلامية التي هي في الواقع تعتبر إحدى ممتلكات الدولة العثمانية ، والبعض يأتي عن طريق التهريب أي عن طريق بعض المرتزقة الأوروبيين الذين هم خارجون عن نطاق سيطرة دولهم ، مثل: تجار نابولي ، وكان العرض المالي الذي تقدمه إيالة طرابلس الغرب مغرياً لهؤلاء المهربين ، ومما يدل على أن هذه الصناعة حظيت باهتمام موسع ما ظهرت عليه البحرية الطرابلسية سنة ١٧٢٠-١٧٢١م ، ففي هذه السنة كان الأسطول يتكون من سبع سفن مسلحة، كل واحدة منها مسلحة من أربعين إلى ستين مدفعاً ناهيك عن عدد السفن الشراعية والقوارب [٢] .

وقد وصف قنصل فرنسا بورش الحركة الصناعية التي كانت عليها في إيالة طرابلس الغرب في سنة ١٧٢٨م بعد الصراع الذي دار بين إيالة طرابلس الغرب وفرنسا بقوله: (أن الجميع مندهشون لرؤية التقدم الذي يحرزه هؤلاء ... وهم يقومون الآن بتسليح كل سفنهم ، ومن ثم سيكون لديهم منها عشر في البحر خلال هذا الشهر)[٣] ، وقد أضاف بنجامان لوزنجتون القنصل الانجليزي بوصفه لقوات طرابلس وعددها وقواتها ، (إن العديد من السفن الشراعية والمجذفة أبحرت مؤخراً

---

[1] للمزيد ينظر الفصل الأول من الدراسة ، ص ٢٣ –٢٥.

[2] جان كلود زليتز ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

[3] المرجع نفسه ، ص ٢٩٦ .

ويمكننا توقع أن تأتينا الأخبار كل يوم بالخسائر التي تلحقها بالفرنسيين وغيرهم)[١]
.

ودليل على أهمية هذه الصناعة وحيويتها فإنها وضعت هي وقواتها وحركتها تحت إشراف الحكومة نفسها، حيث كان البك الابن الأكبر للباشا وقائد قواته المسلحة عادة الشخص الوحيد الذي ينوب عن الحكومة في الإشراف عليها .

ومن الصناعات التي نشطت إلى جوار صناعة السفن في هذه الفترة صناعة الأسلحة الخفيفة، مثل: البنادق والمسدسات والخناجر والسيوف والحراب، ويبدو أن هذه الصناعة شأنها شأن صناعة السفن .

قد تكون حرفة صناعة السفن والاهتمام بها قد أضفى عليها اهتمام الدولة بها، ولكن هذا لا يعني أن الأهالي كانوا بعيداً عن هذه الحرفة ، وحتى إن لم تذكر المصادر لنا أسماء معينة ممن احترفوا هذه الحرفة[٢] ، إلا أن الأهالي في اعتقادي قد كانوا جزء من هؤلاء الذين اشتغلوا بهذه الحرفة[٣]، لما فيها من مزايا اقتصادية كبيرة وخصوصاً أن السلطة المركزية في هذا العهد لم تكن بعيدة جداً عن الأهالي، إذ كانت تمثل جزءاً منها ، وعلى العكس من الإنكشارية ، وقد ساقت لنا رتشارد توللي مثلاً على ذلك، وهو يمثل الصورة الاجتماعية للأهالي والدولة في حالة انزال سفينة جديدة بقيام المهرجانات يشترك فيها كبار المسؤولين في الدولة والأعيان والوجهاء وممثلي القنصليات الأجنبية والأهالي وعلى رأسهم البك[٤]، وتذكر سجلات المحكمة الشرعية في اطار الاستشهاد ببعض المنشأة العامة لتحديد موقع معين لدار الصناعة في مدينة طرابلس أنه كانت توجد من بين المنشآت العامة دار

---

[1] جان كلود زليتر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

[2] لم تذكر المصادر أسماء أشخاص معينيين من الأهالي ، إلا أنها أوردت أسماء عديدة للسفن المستخدمة من قبل التجار الطرابلسية ، ومنها الصندل والبرقنتي والشطية والبريك والهوي والسكونة والمرتقاوة والفلوكة والقايق والكوثر ، د ، م ، ث ، ط ،س ، م ، ش لسنوات (١٧٢٢،١٧٢٧) ، ص ٩١ ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢٣ ، ٣٥٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٩ ، ٦١٦ .

[3] محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

[4] رتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ – ١٧١ .

الصناعة التي كانت تقع شمال القلعة في الجهة الشرقية من المدينة ، حيث تقع فيها صناعة السفن[١] ، ودار البارود في جنوب المدينة على يسار الداخل إليها في باب المنشية ، وكانت قد شيدت في زمن سابق لزمن أحمد القرمانلي[٢] .

وفي إطار الحديث عن صناعة السفن كان من المهم الإشارة إلى أبرز المنشآت المتعلقة بها مثل الميناء الذي يقع في الجهة الشرقية من المدينة ، وقد أشاد به معظم زائري طرابلس، فذكروا أنه يتسع لعدد كبير من السفن خاصة الصغيرة منها ، حيث كانت مياهه القليلة العمق تضطر السفن الكبرى إلى الرسو على بعد منه[٣] ، وكان الميناء يمثل مركزاً نشيطاً للمدينة لارتباطه بحركة التجارة البحرية وعمليات الجهاد البحري .

ثانياً - صناعـات اعتمدت على مـواد خـام محلية

اشتهرت إيالة طرابلس الغرب منذ السيطرة القرطاجنية بالعديد من الصناعات المحلية ، أهمها صناعة الملابس والجلود وعصر الزيوت والأدوات المستخدمة في الحرف الزراعية وغيرها من الصناعات ذات المواد المحلية[٤]، وهذا يدل على مدى الاهتمام الذي يوليه الأهالي لتلك الصناعات منذ القدم ، فحين وصل العثمانيون لأراضي طرابلس وجدوا الأهالي يمارسون الزراعة والصناعة بطرق وأساليب متوارثة ، يرجع تاريخ بعض أنماطها إلى مئات السنين قبل الحكم التركي ، وقد ترك العثمانيون أوضاع هذه الأنشطة على حالها دون أي تدخل نحو تطويرها ، فقد كانت الصناعة الرئيسية في الإيالة في الفترة قيد الدراسة متمثلة في صناعة النسيج ، وصناعة الحصر ، والدباغة ، وصناعة الصابون ، وصناعة

---

[1] د، م، ث ، ط ، س ، م ، ش لسنوات (١٧٢٢ ، ١٧٢٧) ، ص ٣٧ ، ٨١ ، ١٢٠ ، ٢٥٦ ، جورجيوكابوفين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

[2] اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ ، خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينة ، ص ٧٨ .

[3] جورجيو كابوفين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، خليفة محمد التليسي ، المرجع السابق ، ص ٦٩،١١٩ .

[4] تاريخنا ، الكتاب الثاني ، ص ٢٠٠ .

عصر الزيوت ، وصناعة المعادن المستخدمة في الحياة اليومية ، ويمكن من خلال هذه الصناعات ملاحظة بعض الصفات العامة لها وهي صناعة تقليدية وتوارثت عبر الأجيال دون أي تطور أو إضافات تذكر ، وتعتبر صناعات يدوية اعتمدت في الإنتاج على جهد الإنسان ، وقامت أساساً على تصنيع المواد الخام الأولية المتوفرة محلياً من (جلود وصوف وسعف النخيل) ، واستهدفت هذه الصناعة في إنتاجها تلبية طلبات وحاجات الأهالي من ملبس وأدوات فلاحته وبعض الأغراض الأخرى المستخدمة ، ومن صفاتها أيضاً أنها صناعة فردية يقوم بها فرد أو مجموعة ، وهم في الأغلب من أبناء ونساء وأقارب صاحب الحرفة ، ولم تشهد البلاد مصانع كبيرة ، وفي عمليات تصدير السلع المصنعة إلى الخارج فإن هذه السلع كانت تجمع من قبل وكلاء متخصصين من مختلف المناطق ومختلف الصناع[١] ، وتعتبر هذه هي أهم سمات الصناعة المحلية في الفترة قيد الدراسة.

عموماً فإن هذه الصناعة إذا نظرنا إليها في إطار تلك المرحلة فإننا نلاحظ أنها صناعة متواضعة نسبياً ، مقارنة بوضع الصناعات المماثلة لها في الأقطار المجاورة للإيالة ، إذ كانت لهذه الصناعات أسواقها الرائجة داخلياً وخارجياً ، ويؤكد ذلك ما نقلته المصادر الأولية عن رواج السلع المصنعة في أسواق تركيا، وإفريقيا وبعض الأقطار العربية كتونس ومصر والسودان[٢]، وتركزت هذه الصناعة المحلية في المجتمع في ثلاثة نطاقات وهي:

في نطاق الأسرة من المعروف أن الأسرة الليبية في العهد العثماني كانت ضمن ما يدعى بالأسرة الأبوية ، أو الأسرة التي تتكون من الأبوين وأولادهما المتزوجين والأحفاد ، وكانت هذه الأسرة تشكل في الغالب وحده اقتصادية اجتماعية مستقلة إلى حد ما ، فالرجل فيها يعمل في الأرض مزارعاً ويبني بيته ويصنع مستلزماته الفلاحية في بعض الأحيان ، أما المرأة فتتولى إلى جانب أمور البيت

---

[1] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢ ، ١٧٢٧) ، ص ٤١ ، ١٥٤ ، ٥٠٩ ، ٥٤٢

[2] محمد ناجي ، المرجع السابق ، ص ٣٧– ٥٦ ، محمد المبروك المهدي ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

بعض الأعمال التي تساعد بها زوجها، فهي تساعد في عمليات الحراثة والزرع والحصاد ، وتهتم بالماشية وتغزل الصوف ثم تحيك منها ألبسة أفراد الأسرة ولوازم البيت من فراش وغطاء .

وفي نطاق القبيلة أو القرية وتتركز في هذا النطاق بعض الصناعات التي تتطلب تفرغاً ونوعاً من المهارة والتخصص ، مثل: الحدادة والتجارة وتصنيع الأبواب والنوافذ وأدوات الحراثة ، وتتصف صناعة هذا النطاق بضآلة الإنتاج ومحدودية الأنواع واستهدافها لسد حاجات القرية والقبيلة فقط .

ففي نطاق المدينة ومراكز هذا النطاق المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي وغيرها، وتصنع فيه مختلف أنواع السلع ، وتتميز صناعة هذا النطاق بالتوسع والشمولية والتخصص ، لأنها تستهدف تغطية حاجات الأسواق المحلية في كل أنحاء البلاد مع تلبية طلبات الأسواق الخارجية من هذه الصناعات المحلية، مثل: النسيج الصوفي وصناعة الحصر والفخار والحلي والصناعات الذهبية والفضية وآثاث المنازل ، كما أن هذا النطاق يساهم في دعم سوق المحور الأول والثاني في توفير سلع مماثلة لمنتاجاتها .

وتقوم صناعات هذا النطاق في أسواق معينة ولكل حرفة صناعية سوق خاص بها ، فمنها سوق العطارة وكان مخصصاً كما يوحي اسمه لبيع العطاره[١]، وسوق الحرّارة وقد اختص ببيع مختلف أنواع المنسوجات والأقمشة[٢]، وسوق الفنيدية الذي خصص لصناعة الأردية الحريرية والأدوات المستعملة في النول اليدوي وبيعها[٣] ، وسوق الصاغة وتصنع به الحلي والمجوهرات[٤]، وسوق

---

[1] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

[3] د ، م ،ت ، ط ، س ، م ، ش . لسنوات (١٧٢٢ ، ١٧٢٧) ، ص ١٠٣- ١٣٣ .

[4] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .

السراجة وكان مخصصاً لصناعة السروج وبيعها[١] ، وسوق " القزادارة " نسبة إلى القصدير وكان يتم فيه صنع وتبييض الأواني النحاسية[٢] .

يتم في هذه الأسواق صنع السلعة وبيعها ، إذ أن المحل المخصص لصناعة هذه الأشياء مكون من جزئين يكون الجزء واسع ومؤلف من حجرة كبيرة أو حجرتين تتسع لأدوات الصناعة وللعمال ، أما الجزء الأمامي المطل على السوق، وتنتقل السلعة المصنوعة من الجزء الخلفي إلى الجزء الأمامي المشرف على السوق فتعرض في المحل وتعلق أحياناً على الجدران أو توضع في مكان بارز يجذب أنظار الماره[٣] .

صنـــاعة النسيـــج :-

تعتبر صناعة النسيج من أهم وأوسع الصناعات التي عرفتها الإيالة ،وذلك لوجود أعداد كبيرة من الأغنام والإبل في البلاد التي تعد مصدراً هاماً لهذه الصناعة ، من حيث توفير المواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع ، إلى جانب ارتباطها بالمراكز الحضارية التي توفرها الأيدي العاملة والمدربة والفنية التي تقوم بعمليات التصنيع المختلفة ، كما تساهم المناطق الريفية في هذه الصناعة، وذلك لوجود بعض الأسر والأفراد الذين يقومون بهذا النشاط ، في اطار نشاط اقتصادي أسري يساهم في تغطية بعض احتياجات أفراد الأسرة ، وأحياناً يدخل ضمن نشاط الأسرة التجاري ولكنه بنسبة بسيطة .

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش . لسنوات (١٧٢٢ – ١٧٢٧) ، ص ١٩١ .

[٢] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٤٥ .

[٣] محمد المبروك المهدوي ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

إلا أن تركز هذه الحرفة كان في المناطق الحضارية، وخاصة في طرابلس التي وصل عدد مزاولي هذه الحرفة إلى أعداد كبيرة ، ويقومون بتصنيع الملابس على اختلاف أنواعها من صوفية وحريرية وأقمشة مختلفة إلى جانب الملابس الخاصة برجال البحرية، وهذا أدى إلى ازدهار النشاط الصناعي لهذه الحرفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر لطرابلس ، حيث أصبحت من المراكز الحضارية المهمة في هذه الفترة[١] ، ولم تكن فترة حكم أحمد القرمانلي التي هي قيد الدراسة أبعد من ذلك بكثير، وأنها عموماً كانت تقوم هذه الصناعة على أساس الطريقة اليدوية ، أي الطريقة التي تعتمد على يد الإنسان لا على الآلة في القيام بالصناعات المختلفة .

كانت هناك العديد من الصناعات منها صناعة الجرود والعباءات والبطاطين ، وتصنع هذه الأنواع من أصواف الأغنام التي توجد بأعداد كثيرة في جميع أنحاء الإيالة[٢]، وتحتل المنسوجات الصوفية المكانة الأولى في اهتمامات الأهالي إذ أنها مصدر كسائهم والعديد من أمتعتهم ، وكانت أهم المنتوجات الصوفية " الحولي " وهو الرداء التقليدي الذي يرتديه الرجال[٣] ، ويمتاز بلونه الأبيض وأحياناً يكون سميكاً أو رقيقاً ، وتلعب المرأة الدور الأساسي في هذه الحرفة ، بحيث اقتصرت هذه الحرفة على النساء ، فبعد أن يتم جمع الصوف وتنظيفه في البيوت حيث كانت النسوة يقمن بغسله وتنقيتها من الشوائب وغزلها ثم نسجه على آلة تعرف بالمسدة ، تخصصت النسوة وبمهارة في تحويل كميات الصوف إلى جرود رجالية وبعض الألبسة الصوفية وبعض المفروشات ، ولم تقتصر على صناعة الجرود فقط بل صنعن العباءات التي تختلف عن الجرود لوناً وصناعة ، فالعباءة تكون رمادية أو بنية غامقة الشكل ، والعباءة مصنوعة من الصوف الخشن الغليظ ، تضع على نول رأسي كالذي تضع عليه السجاجيد، وخيوطها مغزولة محلياً ، وقد كانت منها نوعان

---

[١] حسن الوزان ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

[٢] عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

[٣] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ١٥١.

عباءة كبيرة وعباءه صغيره[1] ، وعرفت الإيالة نوعاً آخر من صناعات الحياكة والنسيج وهو صناعة البطاطين ، والتي يختلف طولها عن الجرود والعباءات وهي تصنع أيضاً من الصوف المحلية الخشنة الغليظة ، إضافة إلى صناعة المنسوجات النسائية المحلية المختلفة الأولوان والتي تعرف بإسم (رداء)[2] ، إذ كان يوجد في الإيالة عدد كبير منها بحيث يغطي الإنتاج إقليم طلرابلس ويرسل الباقي إلى بنغـازي[3] ، وترد في إحدى الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية اشارة إلى تركه تاجر يدعى أحمد بن قاسم الذي ظهرت له معاملات مع تركيا ، والذي يبدو أنه كان يمتهن حرفة النسيج وخاصة الأردية الحريرية ، إذ تضمنت الدعوى من بين الأشياء التي يملكها دكاناً كان به نؤلاً بكامل آلته لنسيج الأردية الحريرية ، و٢٠ رداء حريرياً وعدداً من المسدات، كما ورد في دعوى أخرى بنفس الخصوص اشارة إلى تضمن تركته لنولين وقنطار و٨٠ رطلاً من الحرير[4]، كما كانت توجد في الإيالة صناعات نسيجية أخرى تستعمل في أغراض مختلفة منها على سبيل المثال البسط والكليم والمرقوم[5]، وقد اعتمدت هذه المنسوجات على خامات مختلفة من صوف ووبر الإبل وشعر الماعز التي كانت الخام الأساسي في صناعة الخيام وصناعة الحمول* والغرائر** التي كان يستعملها سكان البادية كفرش أو يستعملونها لحمل أمتعتهم.

---

(1) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص٤٤٤، ٤٦٢ .د.م.ت.ط.س.م.ش،سنوات(١٧٢٢- ١٧٢٧). ص٤٤٠-٥٩٤.

(2) د ،م ، ت ، ط ، س ، م، ش ، لسنوات (١٧٢٢-١٧٢٧) . ص٦١، ١٢٤، ١٤٠، ٢٣٨، ٣٣٣، ٣٩٤.

(3) محمد ناجي، المرجع السابق، ص٤٦.

(4) د، م ، ت ، ط ، س ، م ش، رقم(١) ص١٣،١٩.

(5) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص٣٤٠ .

- venture de paradis :villet Royaume de Tripoli Texte pre sente par Joseph cuoq in \b\a 44 Annee N 1981, p 135.

* الحمل:- مصنوع من خليط من شعر الماعز ووبر الإبل وكانت نساء البادية بالدواخل يقمن بحياكته ويستعمل للغطاء في أيام الشتاء أو كفرش للبيت .

** غرارة:- كيس كبير من النوع الخشين لحمل الحبوب .

كما عرفت الإيالة أيضاً صناعة السجاد وتعدد أنواعه، فقد كان لكل نوع منها اسم خاص به حسب زخرفته وتشكيلاته الفنية وألوانه، وتعد هذه الصناعة ذات أهمية في إيالة طرابلس الغرب، حيث تساهم في توفير احتياجات السكان، وهي تقوم إلى جانب صناعة النسيج الأرياف والمراكز العمرانية وخاصة مصراتة التي تعتبر من أهم مراكز تصريف الإنتاج منذ القدم ، وهذه الصناعة تعتمد أيضاً على مواد خام محلية حيث كانت متوفرة وبشكل كبير في الإيالة [١].

وكانت من أهم الأماكن أيضاً التي اشتهرت بهذه الصناعات طرابلس ، والتي تميزت بصناعة (الحوالي) النسائية ، ومدينة مصراتة التي عرفت بصناعة السجاجيد والأكلمة والمرقوم ، ومنطقة الجبل الغربي التي تميزت بصناعة الجرود والعباءات الرجالية رفيعة الجودة، فهي أدق صناعة وأخف وزناً ، وانصع بياضاً من جرود أية منطقة أخرى ، يمكن القول أن هذه الصناعة قد أخذت في التحسن وبدأت تبرز في العهد القرمانلي بشكل كبير خصوصاً في المراكز الحضارية وخاصة في طرابلس ، التي تعد مركزاً لهذه الصناعة ، فقد قامت فيها صناعة البطاطين والجرود والعباءات، وكل هذه الصناعات مازالت تعتمد على المواد الخام المحلية التي كانت متوفرة في الإيالة حيث تتمتع الإيالة بثروة حيوانية كبيرة هي المصدر الأول لتلك الصناعات ، وتفيد سجلات المحكمة الشرعية بأن هناك أسواقاً بالقرب من القلعة كانت فيها هذه السلع وتمثل الأقمشة والألبسة السلع الرئيسية في السوق[٢] ، كما أوردت سجلات المحكمة الشرعية في إطار تنوع سلع المبادلات بين إيالة طرابلس وبعض الدول الأخرى ، أنه تم تصدير كميات من الصوف إلى مصر[٣] ، تم تصدير بعض الألبسة وكميات من الجلود إلى تركيا[٤] ، وتصدير بعض الأنواع من الأقمشة إلى تونس[٥]، مما يدل على توفير هذه المادة الخام دخل الإيالة بشكل كبير.

---

[١] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق،١٧٩-١٨٠، محمد ناجي ، المرجع السابق ، ص٤٦.

[٢] د.م، ت.ط . س، م . ش . لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧) . ص١٠٣. ١٣٣.

[٣] المصدر نفسه ، رقم (١)، ص٦٧.

[٤] المصدر نفسه ، ص١٤٥.

[٥] المصدر نفسه ، رقم(١) ص٥٥، ١٢٨، ١٤٣.

صناعة الحصر :-

إحدى الصناعات التي لها شهرتها في إيالة طرابلس ، وقد كانت المراكز المهمة للإنتاج وصناعة الحصر تتمثل في تاورغاء ومصراتة وتاجوراء وزليطن، وتتميز تاورغاء بتقديم أجمل أنواع وتشكيلات الحصر التي كانت تصنع في طرابلس، وتصنع الحصر من نبات السماد الذي ينبت في المياه الراكدة والذي ينمو في مناطق السبخة ، وبعضها ينسج بخيط "السباولو"، والبعض الأخر بجبال الحلفاء الرفيعة[1]، حيث تنسج الحصر على نول أرضي وقد اكتسبت هذه الصناعة بفضل خبرة محترفيها وسرعة إنتاجهم شهرة واسعة ، فاستطاعت عائلة مكونة من خمسة أفراد أن تنجز مائة قطعة في الشهر[2].

إن الإنتاج من هذه الصناعة يباع ويصدر أحياناً إلى الخارج وهو مرغوب محلياً ودولياً لجودتها ولحاجة السكان إليها لأن الحصر تعد قطعة الأثاث الوحيدة التي لايخلو بيت منها ، فهي تستعمل لفرش أرضية البيوت وأرضية المساجد.

لقد ساهمت هذه الصناعة إلى حد ما في تجارة الإيالة الداخلية والخارجية، ففي الفترة قيد الدراسة ترد في سجلات المحكمة الشرعية إشارات تدل على أن الحصر كانت إحدى السلع المصدرة من إيالة طرابلس، والتي تداخلت مع سلع أخرى مثل: القفاف المصنوعة من سعف النخيل والصوف والجلود والملح[3].

---

(1) محمد ناجي، المرجع السابق، ص٥١.

(2) عقيل محمد البربار، العمال ونظام تقسيم العمل، المجلة التاريخية المغاربية ، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث في الولايات العربية في العهد العثماني ، زغوان ، عدد ٤٥-٤٦ ، سنة ١٩٧٣ ، ص٤٣.

(3) د . م . ت . ط . س . م .ش، لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧) ص٢١٥ ، س.م .ش ، رقم (١) ص٤٨، ٩٤.، ١٠٨ ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص٢١٩ ، ٢٢٢، ٣١٢، ٦١٥، ٦٣١ ، شارل فيرو ، المصدر السابق ٣٣٩-٣٤٠ ، جورجيو كابوفين، المرجع السابق ، ص200.

- Dyer .Mark: Export production in western Lidya 1750-1793 "in African Economic History, 1984, pp, 124, 126, 127 –128.

إن الأسواق التي ظهرت في مدينة طرابلس في القرن الثامن عشر لم تختلف عن الإطار العام الذي كانت عليه الأسواق في الفترة السابقة ، أو تعتبر امتداداً لها ، وتطالعنا المصادر المختلفة ذات العلاقة بأسماء عديدة من الأسواق التي كانت قائمة بها ، واتخذ كل منها اسمه من تخصصه في نشاط تجاري أو صناعي محدد ، إلا أن ذكر أسواق معينة تختص بسلعة الحصر لم ترد في المصادر ، ويبدو أن هذه السلعة قد دخلت السوق إلى جانب الصناعات النسيجية[١]، وأنها تعرض في الأسواق التي لم يقتصر نشاطها على سلعة معينة، بل تعرض به مختلف أنواع السلع مثل سوق الترك[٢].

الصناعات الجلدية :-

تعتبر صناعة الجلود من الصناعات التقليدية ، وتتمتع بشهرة واسعة داخل إيالة طرابلس ، واعتمد عليها الكثير من الأهالي في كسب قوتهم ، واعتمدت هذه الصناعة كلياً على المواد الخام المتوفرة محلياً والمتمثلة في الجلود ، حيث يتم استغلالها في مختلف الصناعات مثل: الأحدية الرجالية والنسائية والسبابيط والأحزمة والسروج وأغلفة السيوف والبنادق وقرب الماء ، وإن كانت صناعة القرب رديئة وغير جيدة بعض الشيء ، يبدو أن صناعة القرب بالإيالة لم تكن جيدة ، إذ وصف بعض الرحالة المغاربة هذه الصناعة المحلية بعدم الجودة من حيث الدباغة والصناعة[٣]، إذ أنها لا تحتفظ بالماء إلى جانب أن ماءها به طعمة فهو غير ملائم للشرب ، وعدم احتفاظها بالماء إلا لفترة قصيرة ويلاحظ على هذه الصناعة أنها لم تتطور بل بقيت على ما كانت عليه من الرداءة وعدم الجودة وهذا التأكيد

---

[١] د، م، ت، ط، س. م، ش، لسنوات(١٧٢٢- ١٧٢٧) . ص١٠٣- ١٣٣.

[٢] رتشارد توللي، المصدر السابق، ص٦٠.

[٣] أبو سالم العياشي ، المصدر السابق، ص٨٠- ٨١.

ذكره أيضاً الرحالة أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الذي زار إيالة طرابلس في سنة١١٢١- ١١٢٢هـ،١٧٠٩- ١٧١٠م وأكد رداءة هذه الصناعة[١].

ويبدو أن السبب يرجع إلى الوسائل البدائية المتبعة في دباغة الجلود في تلك الفترة ، الأمر الذي دفع العديد من التجار إلى استيراد الجلود والقرب من بلاد السودان ذات الصنع الجيد[٢]، إلا أن الجلود يتم تصديرها إلى مصر، ثم إعادة استيرادها على شكل جلود مصنعة ذات أشكال وألوان مختلفة[٣]، أما فيما يتعلق بالصناعات الجلدية الأخرى فقد ظلت تسير على النسق الذي كانت عليه، وتجري هذه الصناعة بطريقة بدائية تستعمل فيها المواد المتوفرة محلياً من الجلود التي كانت تشكل العنصر الأساسي في هذه الصناعة اضافة إلى بعض الأشجار التي تستخدم في دبغ الجلود ، مثل: الزعفران والروبيا والشعال وقشور الرمان وعروق نبات الجدارى بعد أن يتم تجفيفها[٤] ، إضافة إلى الملح ، وتتم عملية الدباغة بالطريقة التقليدية ، إذ يتم غمس الجلود في الماء الذي يحتوي على الملح وقشور بعض الأشجار المجففة ، وتبقى في ذلك الماء لعدة أيام ثم ينزع الشعر من الجلد أو يغلي في محلول من الصبغة الحمراء والتي غالباً ما تكون هذه الأصباغ مستوردة [٥] ، ثم تفرد الجلود بعدئذ وتشد بقوة ، وتدلك بضمادة خشنة ، وتترك لتجف فتكتمل بذلك عملية الدباغة ويصبح الجلد جاهزاً للصناعة.

أما عن المصنوعات الجلدية في إيالة طرابلس فهي كثيرة منها صناعة الأحذية ، ومارس هذه الصناعة مجموعة في الأهالي.

---

[١] علي فهمي خشيم، المرجع السابق ، ص٢٠.

[٢] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧) ص٤٢٦ ، جون فرانسيس ليون ،المصدر السابق ، ص١٢٢.

[٣] عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص١١٧ ، د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧) ص١٢٦، ٣٥٣.

[٤] فرنشيسكو كورو ، المرجع السابق، ص٧١.

[٥] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ،لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧)، ص١٧٢ ،٢٣٥ ، ٢٩٥، س، م ، ش رقم (١) ص ٤٦، ٦٦.

وتعددت أنواع الأحذية المصنوعة فمنها سبابيط رجالية وسبابيط نسائية* صفراء اللون أو حمراء ، وقد وجدت العديد من الاشارات باليوميات إلى وجود سوق لهذه الصنعة داخل المدينة مثل " سوق سبابيط النسوان الأصفر ، وسوق السبابيط الأحمر"(١).

وقد راجت صناعة السبابيط حتى إنه أصبحت لاتخلو عقود الزواج من ذكره ، فمن ضمن شروط المهر عدد من السبابيط الرجالية والنسائية.

كما اشتهر في إيالة طرابلس نوع آخر من الأحذية يعرف "بالبلغة"(٢)، واختص عدد من الحرفيين بصناعتها ، وهي نوعان نسائية ورجالية ، وتصنع من جلود الماعز، وتختلف هذه البلغ من ناحية الجودة ، فمنها النوع العادي أو الشعبي الذي تميز بأنها رخيصة الثمن وعرف نوع آخر ذا جودة عالية وغالباً ما يكون مطرزاً بالفضة وخيوط الحرير، وهذا النوع تفضله نساء طرابلس العربيات وخاصة ذوات الثراء ، وقد ورد في سجلات المحكمة الشرعية أنه بلغ متوسط سعر البلغة في بعض السنوات ٧ ريالات ، وقد يكون السعر أعلى إذا ما أضيف في صناعتها الخيوط الفضية لزركشتها(٣).

وفي إطار الحديث عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لإيالة طرابلس نلاحظ أن بعض الحرفيين بدأت تحمل أسماؤهم ، في آخرها ما يفيد باحترافهم لهذه الحرفة ، مثل ذكر عبد السلام بن مشيش البلاغجي ، والحاج محمد بن العباس بن السويسي المراكشي البلاغجي من سكان مدينة طرابلس ، ونلاحظ أن أسماءهم قد

---

* سباط نوع من النعال الوطنية يتخذ من الجلد كما عرف أيضاً الخف الذي تستعمله النساء والذي تذكره اليوميات باسم " المست " وهي كلمة تركية وتصنع هذه الأنواع من جلد الماعز ويغطي كل القدم ، حسن الفقيه حسن ،المصدر السابق، ص ١٩٤ .

(1) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص٤٤٥.

(2) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص١٣٥.

(3) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٩- ١٧٢٧) . ص١٥٠- ١٣٥.

تضمنت إشارة إلى علاقتهم بحرفة صناعة البلغ ، كذلك دخلت الجلود في صناعة السروج وهي تصنع خاصة لركوب الخيل وغالباً ما تصنع من الجلود السمكية ، ويبدو أن هذه الصناعة كانت بسيطة بحيث يندر ذكرها في سجلات المحكمة الشرعية[١]، وأنها لم تكن من الأنشطة الصناعية المؤثرة بالرغم من وجود سوق لها داخل المدينة عرف بسوق السراجة لصناعة السروج[٢] ، ودخلت أيضاً الجلود في صناعة أغلفة البنادق والسيور الجلدية وجعب لحمل الذخيرة، بالإضافة إلى اغماد السيوف وجرابات الخناجر والسكاكين ، والتي عادة ما تكون مزركشة بالفضة ، وبديعة الصنع ، ويشكل جلد الماعز المادة الأساسية لصناعتها ، إلى جانب تلك الصناعات نصنع المقاعد الجلدية المختلفة الأشكال، وقد تميز الكثير من هذه المقاعد برسوم وألوان زاهية وأنيقة[٣] ، كما استعملت الجلود أيضاً في بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة الطبول والدفوف وكذلك السيور الجلدية وكذلك السيور الجلدية التي تستعمل لشحد آلات الحلاقة والتي تعرف بإسم "كايش حسانة"* ، راجت الصناعات الجلدية في إيالة طرابلس وكان لها محال متخصصة للبيع ، كما وجدت الصناعات الجلدية الطرابلسية خاصة التقليدية رواجاً في الخارج[٤] ، فصدرت إلى الخارج وقد أظهر الصناع في هذه الصناعة مهارة وحدقاً ساعدت على انتشارها وتصديرها كمواد مصنعة أو كمواد خام ، وشهدت هذه الصناعة في الفترة التي هي قيد الدراسة منافساً للصناع والتجار المحليين وتمثلت في الجالية اليهودية المقيمة في مدينة طرابلس ، فعلاوة على النشاط التجاري التي تقوم به هذه الجالية كان للتجار اليهود نشاط بارز أيضاً في داخل المدينة من خلال اتجارهم بمختلف أنواع السلع والبضائع .

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص١٩١.

[٢] حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص٤٤٥.،

[٣] مابل لومس تود ، المصدر السابق، ص٤٢

* كايش حسانه، مصطلح تركي ، سير من الجلد يتخذ لشحد أمواس الحلاقة ثم أطلق على سائر أنواع السيور الجلدية ، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص٣٩٣.

[٤] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص١٢٦، ٣٥٣، عمر علي بن اسماعيل ، المرجع السابق، ص١٧٧.

إلا أن أغلب السلع التي يرد ذكرها في معاملاتهم التجارية كانت تمثل مواد الصباغة المستخدمة في صناعة الجلود ، إضافة إلى خيوط الفضة أو المواد الأساسية للصناعات الجلدية[١] ، إلا أنهم في هذه الفترة لم يستطيعوا احتكار هذه السلعة فظلت المنافسة قائمة بينهم وبين الأهالي ، ويبدو أن تعاظم نفوذهم التجاري فيما بعد وتوريدهم للمواد الأولية المستخدمة في صناعة الجلود قد أهلهم إلى احتكار هذه السلعة ، فنشرت إحدى الدراسات اعتماداً على احدى التقارير الأوروبية في سنة ١٧٦٧م ، أن علي باشا القرمانلي كان يمنح التجار والشركات اليهودية امتياز احتكار تجارة الجلود مقابل مبلغ سنوي كانوا يدفعونه له ، ومن خلال هذا الاحتكار كانوا ينظمون الرحلات إلى الدواخل للحصول على هذه السلعة ثم يقومون بتصديرها إلى البلدان الأوروبية وخاصة إلى البندقية وليفورنة ومالطا[٢] ، ومما يؤكد هذه العلاقة التي تربط يهود طرابلس وليفورنه في نشاطهم التجاري استحواذ ميناء ليفورنه على الجزء الأكبر من تلك المعاملات ، وكانت الجلود أكثر السلع تصديراً ، وما ذكره نائب القنصل الفرنسي في طرابلس فالليبرو في تقرير كتبه في سنة ١٧٨٦م من احتكار اليهود الكلي لتجارة طرابلس مع ليفورنه ، وهو الميناء الذي ذكر إنه تتم معه أغلب تعاملات طرابلس التجارية[٣].

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص١٧٢، ٢٣٥، ٢٩٥، ٣٥٧، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٣٥، ٥٠٨ ، ٥٥١، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق، ص١١٩، ٢٢٢، ٣٤٨، ٤٠٩، ٤١٥.

[٢] – Dyer, Export, authority above, 125- 126.

[٣] شارل فيرور، المصدر السابق، ص٣٤٠.

صناعة عصر الزيوت:-

اعتمدت هذه الصناعة على محصول أشجار الزيتون ، والتي يعتبر المصدر الرئيسي لإنتاج الزيت ، وتعتبر أراضي إيالة طرابلس الغرب منذ القدم مكاناً خصباً لنمو هذه الشجرة وشهدت زراعة أشجار الزيتون نشاطاً كبيراً، ففي العهد القرطاجي زرعت أشجار الزيتون في المنطقة الممتدة من لبدة حتى طرابلس، مما جعل البلاد تمتاز بهذا المحصول[١] ، قد تواصلت زراعة الزيتون بكثافة في العديد من المناطق على امتداد ثلاثة قرون من الزمن ، وخاصة في المناطق الساحلية من الحدود التونسية غرباً حتى لبدة ومصراتة شرقاً ، ثم تتجه جنوباً[٢] ، قد قام على هذا المحصول العديد من معاصر الزيت وخاصة في مسلاتة التي تعتبر من أهم مناطق الإنتاج له ، وقد أشار العياشي إلى هذه الصناعة قائلاً (وهناك تسوقنا أهل جبال مسلاتة بزيت كثير طيب رخيص اشترى الناس منه حاجتهم ، وزيت هذه البلاد من أطيب الزيوت مذاقاً ، سيما ضرب منه يسمونه ضرب الماء يعصرونه بالماء ... ولا تكاد تميز بينه وبين السمن)[٣].

إن هذه الصناعة تعد من الصناعات الغذائية المهمة في البلاد ، وتمثل إحدى الثروات التي كانت تعتمد عليها الإيالة ، ونستنتج ذلك من خلال ما قام به بعض الولاة في الفترة التي سبقت حكم أحمد القرمانلي ، إذ فرض العديد من الدايات والولاة ضرائب على أشجار الزيتون ، ومن بينهم محمد الساقزلي حيث كانت الضريبة التي فرضها تقدر بعشرين باره على كل شجرة ، أما الوالي عثمان باشا الساقزلي فقد رفع هذه الضريبة إلى الضعف ، وأجبر الأهالي من أصحاب هذه

---

[١] تاريخنا ، الكتاب الثاني، ص١٨٩– ١٩٢.

[٢] الحسن الوازن، المصدر السابق ، ص١٠٦.

[٣] أبو سالم العياشي، المصدر السابق، ص١٢٩.

الحرفة على دفعها دون النظر إلى الأشجار تنتج أو لا ودون النظر إلى الظروف الطبيعية [١].

من خلال هذه الإشارة يمكننا إدراك أهمية هذه الصناعة التي كانت تساهم بنصيب في دخل الدولة ، وعولت عليها لتكون أحد المصادر الاقتصادية التي تعتمد عليها.

وفي سجلات المحكمة الشرعية تلاحظ شهرة بعض المناطق في هذه الصناعة ، من خلال تكرار هذه المناطق في أغلب الدعاوى التي كان الزيت إحدى السلع الموجودة في الدعوة ، إذ تورد سجلات المناطق الساحلية خاصة سهل الجفارة[٢] ومناطق قماطة ومسلاتة[٣] وزليطن[٤] والخمس ومصراتة وغريان[٥] ، أن نشاط هذه المناطق في عملية توريد الزيت إلى طرابلس باعتبارها المركز، يدل على نشاط هذه الصناعة في هذه المناطق وانتشار معاصر الزيتون بها، كما تورد السجلات أيضاً أن من السلع المصدرة باتجاه فزان من المواد الغذائية كانت الزيوت، تمثل السلعة الأكثر تصديراً إلى الجنوب[٦]، كما اشتهر في إيالة طرابلس نوع آخر من الزيت غير الزيت المسلاتي وهو الزيت الحاراتي نسبة إلى الحارات، وهي ناحية بساحل طرابلس كانت تشتهر بنوع جيد من الزيت[٧]، وتذكر سجلات المحكمة الشرعية أن عدداً كبيراً من المعاصر التي يتم بناؤها بالقرب من الأماكن التي تزرع فيها أشجار الزيتون، وقد تستخدم هذه المعاصر من قبل ملاكيها أو يتم

---

(١) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب ، ص٢٣٢.

(٢) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ، ص٣٦١، ٤٦٣، ٤٧٨.

(٣) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص٤١٢، شارل فيرو، المصدر السابق، ص٣٤٠ أبو سالم العياشي، المصدر السابق ، ص٩١.

(٤) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧). ص٩١.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥– ٣١٨– ٤١٧.

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٥، ٢٤٠، ٤٣٧.

(٧) حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

تأجيرها في مواسم جني الزيتون، وكانت عملية التأجير هذه مدار العديد من القضايا في الفترة قيد الدراسة.

صناعة الصابون:-

تعتبر صناعة الصابون من الصناعات النشطة في داخل مدينة طرابلس، ووجدت هذه الصناعة لسد حاجات أهالي المدينة من الصابون، وقد يصدر منه كميات بطرق فردية، إذ توجد العديد من الاشارات في سجلات المحكمة الشرعية تدل على وجود هذه الصناعة بالإيالة ، وذلك لتوفير المادة الخام بها خاصة الزيت، وكذلك "الجير الحار" الذي يعد من المواد الأساسية المستخدمة في صناعة الصابون،وكانت تجلب من المناطق الزراعية المحيطة بمدينة طرابلس، وللصابون الطرابلسي أنواع عدة شاع استعمالها بين أهالي المدينة، منها على سبيل الذكر الصابون "المطلوق" الذي يصنع منه كميات كبيرة نظراً لاستعماله وبكثرة ، ويتميز بلونه العسلي ويستعمل في الماء الحلو والماء المالح على السواء[١].

وقد احترف هذه الصناعة عدد من الصناع ، وبالرغم من أن أغلب كتب الرحالة الذين زاروا إيالة طرابلس في هذه الفترة لم يذكروا شيئاً عن هذه الصناعة، إلا أن سجلات المحكمة الشرعية تورد فيها اشارات كثيرة على رواج هذه الصناعة وانتشارها في مدينة طرابلس ، بل يتم تصدير كميات إلى البلدان المجاورة ، ففي إطار إحدى الدعاوى المرفوعة في سجلات المحكمة الشرعية نجد في قائمة الصادرات من طرابلس إلى بلاد العالم الإسلامي مجموعة من السلع المصنعة محلياً، مثل: الصابون والطواقي والنحاس كمواد مصدرة إلى مصر[٢] وفي نفس السياق أوردت السجلات تعامل أحد التجار ويدعى الحاج سعيد النجار الذي كانت تعاملاته مع مدينة الأسكندرية، والذي أرسل إلى شريكه علي بن عياد بالأسكندرية

---

[١] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص .

[٢] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص١٢٦-٣٥٣ . س ، م ، ش ، رقم (١) ص٦٦.

"خمس خوابي صابون"[1] ، كما شملت بعض الدعاوى سلعة الصابون مع مجموعة من السلع الأخرى ، مثل: النعال ومواد العطارة ، وترد كل هذه الإشارات قبل أن تخضع هذه الصناعة لنظام الاحتكار الشامل إذ لا تشير المصادر إلى ما يفيد بامتداد هذه الصناعة بعد هذه الفترة في النطاق الخارجي عن طريق الأفراد أو الأهالي ، بل أصبحت محتكرة على أشخاص معينين أو بالأحرى لم يدفع أعلى قيمة وهم أما من اليهود أو من رجال السلطة[2].

صناعة المعادن :-

قامت العديد من الصناعات في الإيالة وأن كانت بدائية ، حيث تمثلت في صناعة الأدوات الزراعية ومعدات البناء والأدوات المنزلية إضافة إلى صناعة المجوهرات والحلي .

قد تركزت هذه الصناعة في المراكز الحضارية ذات الكثافة السكانية ، نظراً لانشغال الأهالي بهذه الصناعة ووجود أماكن الاستهلاك ، إضافة إلى وجود الإمكانات والخبرات اللازمة لهذه الصناعة ، وتحمل السجلات قيد الدراسة العديد من الإشارات والمعلومات حول هذه الصناعة ويمكن تقسيمها إلى قسمين وهما :

صناعة المعادن الثمينة :-

إن قلة المعلومات في المصادر التاريخية لا ينفي وجود هذه الصناعة في إيالة طرابلس في الفترة قيد الدراسة ، مقارنة بالمعلومات التي تقدمها لنا هذه المصادر في جوانب أخرى ، وهذا يعكس إلى حد بعيد ضعف محترفي هذه الصناعة من الأهالي ، وكان له أثره في عدم ظهور الكثير من الأهالي ممن اشتغلوا بهذه الصناعة ، وفي المقابل ظهور الجالية اليهودية بنشاطها في هذا المجال ، وتوضح سجلات المحكمة الشرعية أن صياغة المعادن الثمينة "الذهب والفضة" قد

---

(1) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، رقم (١) ص٨٧ ، الملحق رقم ٢٢ .

(2) تعدد إشارات حسن الفقيه حسن في اليوميات إلى مثل هذه الاحتكارات فيما يتعلق باحتكار الصابون انظر ص٣٠٤- ٤٣٧- ٤٤٨- ٤٦٦- ٥١١ ، ٥٤٦.

احترفها في الأغلب اليهود في إيالة طرابلس الغرب ، ويمكن أن أرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الصناعة تحتاج إلى رأس مال كبير ، واليهود قادرون عليه من خلال علاقاتهم بالدول والمؤسسات الأجنبية[١] ، لقد تنوعت أعمال الجالية اليهودية في طرابلس ، فتورد في إطار المعاملات الخاصة بهم والمسجلة في سجلات المحكمة الشرعية أن بعض أفراد هذه الجالية كان يشتغل في مجال الصياغة وتصنيع المجوهرات والحلي والاتجار بها ، فحملوا لقب الصائغ منهم حارونه بن سليمان والزوقاني وراحمين بنيامين[٢]، إذ تذكر السجلات أن هؤلاء كانوا صاغة وتجار لهذه الصناعة كما ترد إشارة إلى مجموعة من الصناع والتجار كانوا يشتغلون بالمنسوجات الحريرية بالإضافة إلى خيوط الفضة[٣] ، ومع أن الجالية اليهودية قد تنفذ في هذه الصناعة ، إلا أن السجلات ترد فيها إشارات قليلة عن ممارسة الأهالي هذه الصناعة والاتجار بها وتورد بعض المصادر إشارات تفيد استيراد بعض التجار مواد خام هذه الصناعة من الخارج وخاصة من السودان، حيث كان يصدر إلى طرابلس على شكل قضبان ، وفي إطار بعض الدعاوى ترد إشارات تفيد بأنه تم جلب كمية من الذهب من تمبكتـو[٤] ، فمن بين هؤلاء ورد ذكر الحاج محمد الجدع الفساطوى والحاج سليمان بن أحمد الويفاتي كتاجرين كانا يترددان على تمبكتو، حيث كان الخرز والذهب من السلع التي يتعاملان بها[٥] كما يمكن أن أصنف الفقيه محمد الميرانى ضمن صناع هذه الحرفة فمع أنه اشتغل بتجارة المواد الغذائية نجد اسمه يتكرر في بعض القضايا التي لها صلة بالمعادن

---

(1) إن أغلب السفن والمراكب التي كانت تتنقل بين المدينة وأوربا كانت البضائع فيها تعود إلى الأوربيين واليهود ، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص٦٠٨، ٦٣٦، شارل فيرو، المصدر السابق ص٣٤٠، مصطفى عبد الله بعيو، المرجع السابق ، ج (٣) ، ص٣٤.

(2) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، رقم (١) ، ص٦٦، ١١٢، ١١٦.

(3) المصدر نفسه ، ص١٧٢، ٢٣٥، ٢٩٥، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ،ص١٩٩،١٩٧ ، ٢٢٢،٣٤٨، ٤٠٣، ٤١٥.

(4) المصدر نفسه ، ص٤٢٦.

(5) المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

الثمينة وخصوصاً الفضة[1] ، كما تذكر السجلات محمود بن الحاج الحناشي الذي كانت له تجارة مع فزان، حيث كان يرسل السلع مقابل جلب العبيد ، فضلاً عما يذكر عن التجارة بالمعادن الثمينة وخاصة الذهب[2] ، إن اهتمام السلطة بهذه الصناعة جعلها تعمل لإيجاد شخص يراقب هذه الصناعة ولابد أن تعرض هذه الصناعة على أمين الصياغة لمراقبتةمن حيث الجودة والعيار، ويضع ختمه على المادة المصنعة الذي يفيد بالوزن والعيار[3] .

كما تفيد السجلات أن صناعة الحلي والذهب والفضة تختلف في تداولها بين الأهالي، فقد كانت الفضة أكثر استعمالاً عند العامة بينما اقتصرت الحلي الذهبية على الأغنياء، وكانت عقود الزواج تشير إلى ما يعرف بالمعجل والمؤجل على كمية في الحلي من الفضية والذهبية، ومن أهم أسماء الحلى الواردة في بعض السجلات الخلخال والأساور والقلادة والخراص والخواتم وغيرها، كما دخلت هذه المعادن في صناعة النقود والعملات التي كانت متداولة في الإيالة وكانت تعرف "بالسكة"[4].

مع أن المصادر لا تسعفنا بذكر الكثير من التفاصيل المتعلقة بدار السكة الطرابلسية في المرحلة قيد الدراسة ، ولكن بالرغم من ذلك فإنه توجد بعض الإشارات عن صناعة السكة في طرابلس ، فيذكر عزيز سامح أن مصطفى باشا (١٥٧١- ١٥٧٤م) أول من سك النقود في الإيالة، وهي من النقود المصنوعة من الفضة والتي ضربت من فئتين[1] ، ويذكر حسن الفقيه حسن، واتورى روسى بأن

---

(1) د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢- ١٧٢٧) ص ٤٢٦ .

(2) المصدر نفسه ، ص٣٥٤.

(3) ترد إشارات في اليوميات الليبية إلى وجود من يقوم بالإشراف على بعض الصناعات وأدواتها من ذلك يرد ذكر لامين القزداره وأمين السراره وتعد وظيفة الأمين القيام بالإشراف على السوق التابع له وحل النزاعات التي قد تنشأ بين أصحاب الحرف في السوق التابع له أو بينهم وبين الزبائن أو بالإضافة إلى القيام بدور الوسيط بين السلطة والطائفة الحرفية التي يرأسها، حسن الفقيه حسن، المصدر السابق ، ص٢٧٥ ، ٥٨٠، هاملتون جب.المرجع السابق ، ج(٢) ص١٥١.

(4) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ،ص ١٧٢ ، ١٧٣.

(1) عزيز سامح ، المرجع السابق ، ص٨٨.

محمد باشا الساقزلي (١٦٣٣- ١٦٤٩) قد ضرب السكة في إيالة طرابلس الغرب، وهي من العملة الفضية التي حملت اسم القرميل[٢] ، حيث استخدم فسكها كميات من الفضة التي تحصل عليهامن حملته ضد واحة أوجله[٣] في سنة ١٦٣٩م كما أن أحمد النائب الأنصاري ومحمد ناجي يردان سك النقود في إيالة طرابلس[٤] ، ومهما يكون من اختلاف في أراء هذه المصادر والمراجع في تحديد تاريخ ثابت متعلق بدار السكه وظهورها للأول مرة ، إلا أنها قد زودتنا بما يفيد بوجود هذه الصناعة وللاعتماد في صناعتها على معادن ثمينة مثل الذهب والفضة.

صناعة الحديد والنحاس:-

تعتمد هذه الصناعة اعتماداً كلياً على الاستيراد من الخارج ، وكانت هذه الصناعة بسيطة جداً لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية والصناعات المحلية التي استمدت تقاليدها من الماضي ، وتعتمد في نشاطها على تغطية متطلبات أسواق المدينة ، والأرياف من المصنوعات اليدوية ، وقد اشتغل بعض الأهالي بهذه الحرفة واحترفها العديد من الحرفيين ، واختلفت الصناعات الحديدية عن الصناعات النحاسية ، وتميزت كل منها عن الأخرى ، فنجد الحداد الذي اختص بصناعة الأشياء من المواد الحديدية كصناعة المحاريث والفوؤس ، وأدوات النسيج ومواد البناء والغدارى والسيوف والشبابيك ، توفر كافة ما يحتاج السوق من مواد حديدية مصنعة ، ويستخدمها الأهالي في حياتهم اليومية ، ووجدت لهذه الصناعة أسواقاً مزدوجة الوظيفة مثلت مراكز صناعية وتجارية في نفس الوقت ، إذ يذكر ابن غلبون سوق الحدادين[١] الذي يوحي اسمه بعلاقته بصنع الأدوات الحديدية ، وسوق السرارة الذي يوحي ويباع به السرير وهو مؤخرة البندقية ، وتخصص أيضاً في

---

[٢] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص١٧٣.

[٣] اتورى روسي ، المرجع السابق ، ص٢٧٧.

[٤] أحمد النائب الأنصارى ، المنهل العذب ، ص٢٧٨ ، محمد ناجي ، المرجع السابق ، ص١٧٦.

[١] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ٢١١.

إصلاح وصيانة البنادق[٢] ، بينما اختص القزدارون بصناعة الأواني النحاسية كأدوات الطبخ وأدوات الغسيل وأكواب الشرب وغيرها من الأدوات المنزلية ، وقد عرف المكان الذي زاول فيه هؤلاء الحرفيون هذه الصنعة بسوق القزدارة[٣]، نسبة إلى معدات القصدير الذي كان الصناع يبيضون به الأواني النحاسية ، وهذا السوق لا يختلف عن سوق الحدادين، إذ كان خاصاً للتصنيع والبيع في وقت واحد.

إن هذه الصناعات البسيطة قد تتعدى في بعض الأحيان حدود الإيالة، إذ تبين السجلات أن اهتمام بعض التجار بهذه المواد وتصديرها على شكل مواد خام ما يفسر لنا أهمية إيالة طرابلس أو مدينة طرابلس وموانيها كمركز للاستيراد، ومن ثم التصدير إلى البلدان المجاورة، فكانت هذه السلع تتخذ من إيالة طرابلس نقطة تجارية لكي يتم تصدير جزء منها إلى بلدان أخرى على شكل مواد خام، وهذا ما تبينه سجلات المحكمة الشرعية ، إذ ترد في أحد السجلات إشارة إلى دفع مبلغ مائة ريال مقابل شحن قنطارين وثمن من النحاس إلى مصر في سنة ١٧٢٥[٤] ، كما ترد في سجلات تصدير هذه السلع على شكل مواد مصنعة، إذ تبين اهتمام بعض التجار بالتجارة في بعض المواد المصنعة من النحاس والحديد والقصدير والرصاص[٥]، فكانت من ضمن السلع التي يتاجرا بها (غدارى وسرير وسيوف)[٦] ، ومن بين النماذج الواردة في السجلات نجد أيضاً عمر بن الحاج علي الأزرق الذي كان صاحب معاملات مع ليفورنه في بداية القرن الثامن عشر، يرد ذكره في إطار دعوى رفعها من أجل المطالبة فيها بثمن ١٩ قنطاراً و٥٠ رطلاً من الحديد ، من علي إعليش قد باعه لـه ولم يسدد الآخر ثمنه ، كما تورد السجلات في نفس الفترة أن لهذا التاجر تعاملات تجارية مع مصر ، وكان الحديد والنحاس والخشب إحدي

---

[٢] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٤٥.

[٣] المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

[٤] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص ٣٥٣ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

[٦] المصدر نفسه ، ص ٧٥ ، ١٢٥ ، ٢٩٩ .

السلع التي يتاجر بها ، ووجود معدات مختلفة من ضمن البضائع مثل السكاكين والأسلحة والبارود[١] .

قد كان يستهلك جزء من هذه المواد في داخل الإيالة ، في حين يقع إعادة تصدير كميات منها إلى مناطق أخرى ، وخاصة إلى السودان مما يجعلني اعتقد بأن هذا الشخص قد تعددت نشاطاته ، بحيث يجمع بين التجارة وحرفة الحدادة الصناعية[٢].

صناعات أخرى :-

توجد بعض الصناعات الأخرى في إيالة طرابلس الغرب ، ولكن لم تعطنا المصادر تفاصيل واضحة أو إشارات دقيقة حولها ، وإنما أشارت إلى هذه الصناعات في نقاط عابرة من خلال بعض القضايا التي طرحت بها، وأحياناً لا يتكرر ذكرها مما يجعل الباحث لا يعتمد عليها كثيراً ، فمثلاً ورود ذكر تصدير كمية من الحلفاء من منطقة درنة إلى طرابلس[٣] ، والتي يعتمد عليها في تصنيع الحبال ، غير أن مثل هذه الإشارات تعتبر قليلة ونادرة مما يجعل التعويل على مثل هذا الصناعة من حيث نشاطها وحركتها ضعيفاً بعض الشيء ، وتضل مثل هذه المعلومات يكتنفها الكثير من الغموض ، ويجعلني أرجح مثلاً أنه تم استيراد الحبال من الخارج في الكثير من الأحيان ، وخاصة تلك التي تدخل في صناعة السفن، ولم تذكر المصادر استيراد إيالة طرابلس الدقيق ، فالواردات من المناطق المجاورة ومن الدول الأوروبية بخصوص هذه السلعة كان قمحاً وشعيراً[١] ، ووجود مخازن

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، رقم (١) ، ص ٥٨ .
[٢] المصدر نفسه ، ص٣٦١ .
[٣] المصدر نفسه ، ص١٠٧.
[١] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٧٥

لهذه الحبوب[٢] ، وهذا يفيد بأن الإيالة كانت بها عدد من المطاحن الخاصة والمملوكة لأفراد اضافة إلى الأفران التي كانت تصنع فيها الخبز "الأكواش"[٣] .

أما المطاحن فإن العمل فيها يتم في حجرات فسيحة تتوسطها المطحنة ، الذي يدور حولها الجمل ، وهو معصوب العينين بكماشين من قماش ومع حركة الجمل الدائرية يدور الرحى الذي يطحن الحبوب بعد نزوله بين قطعتي الرحى الحجرتين الطاحونة وتلازم عملية دوران الجمل صوت الأجراس على فترات متقطعة ، وذلك لتنبيه الجمل حتى لا يصيبه الإعياء والتعب من جراء الدوران المستمر [٤] .

ويبدو أن أهالي إيالة طرابلس الغرب قد فضلوا التعامل مع الطواحين التقليدية التي استعملوها في طحن القمح والشعير ، وهي الرحى البسيطة المكونة من قطعتين من الحجر تكون على شكل دائري ، ويكون الجزء الأسفل منها ثابت، والجزء العلوي حر الحركة ، ويلف بثقله على الجزء السفلي ، وفتحة تدخل عن طريقه الحبوب فتطحن نتيجته للدوران والثقل وتكون حركتها يدوية ، أما المطاحن الأكثر تطوراً فكانت أقل في استعمالها وفي عدد زبائنها ، بحيث يندر الإشارة إليها في المصادر.

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٩٠

[٣] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢١٧

[٤] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦-٢٨٧ .

كما توجد في الإيالة صناعة الفخار واشتهرت منطقة الجبل الغربي وخاصة غريان بهذه الصناعة ، وذلك لتوفر المادة الأولية لهذه الصناعة ، ومن أهم المصنوعات الفخارية الجرار التي يحمل فيها الماء ، وأحياناً استعملت كنوع من المكاييل المحددة [١] ، وصناعة الزير وصناعة الخابية ، والتي استعملت أيضاً لحفظ السوائل المختلفة مثل: السمن والدهان والزيت والعسل والصابون ، إلا أن هذه الصناعة لم تقم لها أسواق معروفة ، ولهذا نجد أن معظم أماكن بيع هذه الصناعات الفخارية يخصص لها مكان يعرف برحبة القلال ، ويبدو أن هذه الصناعة كانت مهمة في الإيالة من حيث الاستهلاك ، ونجد أن الإنتاج لم يكن يكفي الاستهلاك المحلي ، لذلك يعوض هذا النقص باستيراد هذه المواد المصنعة من تونس ، وهناك إشارات في السجلات في بعض الدعاوى إلى استيراد هذه المواد الفخارية من جربة بتونس[٢].

لقد تحكمت في هذه الصناعة الظروف الدولية ، بما أن هذه المواد كانت تستورد من الخارج ، ومع أن الصناعة شهدت تحسن بسيط في فترة الهدوء النسبي ، والاستقرار الذي نجح أحمد القرمانلي في الوصول إليها في بداية ثلاثينات القرن الثامن عشر ، إلا أن هذه الفترة قصيرة لم تعطِ الوقت الكافي لازدهار هذه الصناعة ، إذ سرعان ما تراجعت مع مطلع القرن التاسع عشر الذي شهد ظهور العديد من المشاكل والاضطرابات الداخلية والخارجية ، والتي بقدر ما تعددت عواملها ومظاهرها بقدر آثارها أعمق وأشد خطورة على المنطقة ، ونستدل على ذلك من خلال بعض الامتيازات التي تحصلت عليها انجلترا في المعاهدة التي أبرمتها في سنة ١٧٥١م مع محمد القرمانلي ، إذ تحصلت انجلترا من خلال هذه المعاهدة على إعفاء جمركي للسلع المصنعة ضمن السلع ذات المنفعة العامة للبلاد ، مثل: المدافع والبنادق أوالمسدسات والحرب والسيوف والبارود ، والرصاص ، والحديد ، وحبال السفن ، والكبريت ، وأخشاب السفن وأعمدتها ، وأقمشة الشراع ،

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢– ١٧٢٧) ص ٢٨٨.
[٢] المصدر نفسه ، ص ٥٦٠ . حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص٢٢٨- ٢٨٠.

والبنادق الصغيرة ، إضافة إلى القمح والشعير[١] ، وهو امتياز يبدو أن فرنسا قد تمتعت به أيضاً بحكم ما تنص عليه معاهداتها مع حكام الإيالة ، بوجوب شمولهم بالامتيازات التي تمنح للأمم الأخرى حتى وإن لم ينص عليها صراحة [٢]، كما شملت الامتيازات الجمركية التي تحصل عليها الأوروبيون إعفاءهم من دفع الرسوم على السلع التي ينزلونها إلى البرلتحفظ في المخازن ثم يعاودون الإبحار ، بالبضائع التي لا يتمكنون من تصريفها في داخل الإيالة[٣].

لقد حملت هذه الامتيازات ضرراً بالغاً على الاقتصاد المحلي الناشيء من زراعة وصناعة بسيطة، وفي المقابل إن هذا التمايز أعطى للأوروبيين صلاحيات كبرى في التحكم في اقتصاديات الإيالة ، وعرض صناعة الأهالي البسيطة إلى الانهيار .

---

(1) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ينظر ملحق الوثائق بالكتاب ، ص ١٠ ، ن. أ. بروشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ – ١٢٥ .

(2) بول ماساي ، المرجع السابق ، ص ٩٧ ، ١٢٢ ، ١٣٦ .

(3) المصدر نفسه ، ص ٧٨ ، ٩٢ ، ١١٧ .

الحياة الاجتماعية :-

تدخل دراسة العوامل الاجتماعية ضمن محاولة فهم واقع المجتمع الليبي من مختلف الجوانب ، وتحديد مكانه في السياق التاريخي ، ومعرفة العوامل التي تقف خلف تطوره أو تخلفه وتحديد مسار عملية التغيير الاجتماعي من جانب ، وما تأثير هذا التغيير في البناء الاجتماعي من جانب آخر.

يقصد بالبناء الاجتماعي ذلك النسيج من العلاقات الاجتماعية الدائمة والمستمرة في المجتمع ، والتي تدور حول أسس ثابتة مثل الروابط الاجتماعية وأصول الحكم والعلاقات الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس يضم البناء الاجتماعي أبعاداً عديدة تتحكم فيه، مثل النسق القرابي والنسق السياسي والنسق الاقتصادي[١].

ومن الطبيعي أن يخضع البناء الاجتماعي للتغير الدائم ، فهو ينمو ويضمحل ، كما أنه يتجدد ليتواءم مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع ، والتغيير الاجتماعي بهذا المعنى عملية استجابة لظروف الحياة المختلفة ، ويكون انعكاسها وتأثيرها في عملية بناء المجتمع ووظائفه [٢].

وفي ظل اختلال التوازن بين الروابط الاجتماعية يكون المجتمع غير قادر على الحركة الطبيعية ، مما يعرقل رسم العملية الاجتماعية ، وتكون أكثر عرضة من غيرها لتأثير المتغيرات الموضوعية التي تجد طريقها إليه بسهولة.

وإذ ما ألقينا نظرة سريعة حول التاريخ الاجتماعي للدولة العربية الإسلامية منذ عهودها الأولى ، نجد أن الشريعة الإسلامية السمحاء التي جاءت لترفع عن الإنسان الظلم الذي لحق به في عهود الجاهلية ، ولتحقيق العدل والمساواة بين الناس ، لذلك لم يعرف المجتمع العربي الإسلامي الطبقية ، فقد حرص الإسلام على القضاء على كل ما يمكن أن يؤدي إلى الفرقة والتنافس والانقسام ، ونتيجة لعدة ظروف ثقافية على الدولة الإسلامية تركت بصماتها على الشخصية العربية إذا كانت للظروف الطبيعية التي فرضها الطبيعة الصحراوية دور بارز في تبلور

---

[١] علاء الدين جاسم البياتي ، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق . ط(١) مؤسسة الإعلامي،(بيروت ، 1975)، ص 49.

[٢] السيد محمد بدوي ، المجتمع والمشكلات الاجتماعية ، مكتبة الانجلو المصرية (القاهرة ، 1975)، ص87.

شخصية الإنسان العربي ، مما كان يعني بروز رابطة الدم والتعصب لها بصورة مطلقة ، وكذلك النزاع الشديد في أحيان كثيرة على مقومات الحياة والكفاح من أجل البقاء ، هذا فضلاً عن عدم خضوع الفرد لأية سلطة سياسية غير سلطة شيخ القبيلة ، لذلك قامت الحياة العربية على العصبية والتنافس القبلي والنزاع المستمر [١].

ويعتبر الزحف العثماني على البلاد العربية أحد العوامل التي أثرت في العوامل الاجتماعية ، مما نتج عن ذلك أضعاف للقوى الاجتماعية ، إذ كان هذا الحكم حكماً مطلقاً بصفة عامة ، حيث الأوامر السلطانية هي القوانين التي تدار وفقاً لها شؤون الدولة ، فتأثر الحكم وبخاصة في فترات الانحطاط بنزوات السلاطين واستبدادهم وفساد الحاشية المحيطة بهم ، واستغل السلاطين مبدأ الخلافة لتقوية نفوذهم ، وتدعيم الأوامر والقرارات الصادرة عنهم ، من منطلق أن السلطان هو إمام المسلمين ، وأن أوامره تصدر لحماية الدين ومصلحة الإسلام والمسلمين ، وقد جرى استرضاء بعض الفئات من المجتمع مثل القضاة والأئمة والمشايخ ، لما لهم من تأثير في عامة الناس ، فكانت تصدر الفتاوى الشرعية لتعزيز قرارات السلطان فيما يرى من الأمور [٢].

كان لابد أن تترك هذه الأوضاع أثراً واضحاً في القيم الاجتماعية السائدة ، في المجتمع العربي ، وقد أحدثت بالفعل تغييراً انعكس بشكل واضح على السلوك العام ، بحيث أصبح هذا السلوك تعبيراً عن سمات جديدة كان أبرزها تمتع شيوخ القبائل باستقلال محلي محدود ، وكانت العلاقات بينهم وبين الأتراك عدائية في أغلب الأحيان ، لأنهم كانوا يتحينون الفرص للإغارة على إقطاعيات الدولة فيما واجه الأتراك تحركات القبائل بالقمع [٣]، إضافة إلى ذلك تركت هذه الأوضاع مظاهر اجتماعية أخرى تتعلق أحياناً بالعقيدة ، فكثرت التكايا وأماكن التصوف، وانتشرت الخرافات بعد أن ساد الجهل ، واستقرت العادات والتقاليد والانحرافات التي

[١] جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، ، دار الهلال (القاهرة ، د.ت) ، ج ٥ ، ص ٦١ ، ٦٢ ، .

[٢] ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط (2) دار العلم للملايين ،(بيروت 1960)، ص 53 ، 54 ، 97 .

[٣] للمزيد ينظر الفصل الأول من الدراسة ، ص 36.

هي أقرب إلى الجاهلية كالاعتقاد بالسحر ، كما كثرت الأساطير الدينية كأسطورة المهدي المنتظر [١] ، واختفى الاهتمام بالقضايا العامة بين الناس ، ولم يعد يوجد بينهم من يملك الوقوف في وجه الحاكم ، بسبب الرعب والخوف الذي عم بين الناس نتيجة لاستبداد الحكام وجورهم ، لذا كان هم الناس ليس الحكم ولكن ضمان سلامة أرواحهم وأرزاقهم وممتلكاتهم ، ولا يجب أن ننكر أن العثمانيين منذ بداية عهودهم في الولايات العربية ، كانوا يميلون إلى الاندماج الاجتماعي مع المجتمع العربي ، عن طريق التظاهر والتغلغل في المجتمع العربي وقد نتج عن ذلك فيما يعرف بالعنصر الكورغلي في إيالة طرابلس الغرب ، ولكن الأسلوب الاستعلائي الذي اتبعته السلطة العثمانية حد من حدوث هذا الاندماج الاجتماعي[٢]، على الوجه الذي كان يجب ، فمن الثابت أن الأتراك العثمانيين عقب دخولهم مصر مثلاً أقبلوا على الزواج من المصريات ، ولكن السلطان سليم الأول أمرهم بالامتناع عن هذا الأمر وأصدر أمراً إلى جميع قضاة مصر ، بعدم عقد مثل هذه الزيجات ، ومع ذلك استمر العثمانيون في الزواج بالمصريات ، فأصدر السلطان سليم أمراً (أن كل من كان متزوجاً بامرأة من نساء أهل مصر ، فليطلقها وإلا يشنق من غير مهاودة ، فمنهم من طلق زوجته ، ومنهم من أبقاها في عصمته)[٣] ، وفي اعتقادي أن مثل هذه القيود الاجتماعية قد فرضت أيضاً على الأتراك في إيالة طرابلس الغرب ، رغم أن المصادر لم تذكر عنها شيئاً إلا أنه بالرغم من هذه القيود الاستعلائية التي وضعتها الأنظمة العثمانية على حدوث عملية الاندماج الاجتماعي ، فإن عملية الانصهار والاندماج عن طريق التزاوج بين الأتراك العثمانيين والنساء العربيات ظلت تحدث طوال العهد العثماني، وإن كانت في نطاق أضيق مما يحدث بين الفئات الأخرى ، ولكنها كظاهرة ظلت تحدث واستمرت طوال فترة وجود العثمانيين في الأراضي العربية، كما يمكن اعتبار أن هذه القيود الاجتماعية في فترة الحكم العثماني استمراراً لمرحلة التراجع والانحطاط للايالات العربية ، فقد سار المجتمع العربي خطوات أبعد

---

[١] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 276-277.

[٢] للمزيد ينظر الفصل الأول من الدراسة ، ص 25-26.

[٣] عبد العزيز محمد الشناوي ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص 325 ، نقلاً عن ابن اياس ، ج٥ ، ص ١٨٤.

مما كان عليه من قبل في مختلف المستويات ، ونتج عن ذلك تدهور في الأوضاع الاقتصادية ، وعم الجهل وظهرت الانقسامات الاجتماعية في الإيالة الواحدة ، ولم يختلف وضع إيالة طرابلس الغرب من الناحية الاجتماعية عن سائر الايالات العربية الأخرى * .

ورغم أن المصادر لا تسعفنا بذكر إحصائيات لعدد السكان أو بتفاصيل عن طبقات المجتمع الليبي في إيالة طرابلس الغرب في المرحلة قيد الدراسة ، مما شكل صعوبة في عملية التصنيف ، فجل المصادر التي اطلعت عليها لم تهتم بتاريخ الأهالي قدر الاهتمام بتاريخ الحكام والتاريخ السياسي ، وهذا ساهم في زيادة الغموض ، مما ساهم في تهميش التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، لذلك فإن مفهوم الطبقة أو الطبقية والذي يعد أحد محاور هذا الفصل لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض .

إن التعرف على تركيبة المجتمع والجاليات الموجودة في الإيالة ، ومن ثم إمكان معرفة تقسم الطبقات الاجتماعية الليبية من صناع وحرفيين وتجار وقضاء وعمال وفلاحين وموظفين في الدولة ، يكون مهماً لإيضاح الصورة وكشف الغموض عن بعض جوانب المجتمع ، لذا أصبح من ضمن متطالبات الدراسة السعي إلى التعرف على الفئات الاجتماعية ، وذلك من خلال التركيبة السكانية للمجتمع والترتيب الطبقي الذي يتكون منها المجتمع .

* يوجد تشابه كبير في الأوضاع الاجتماعية في المجتمع العربي ، ولم تختلف إيالة طرابلس الغرب عن غيرها من الايالات إلا من ناحية توزيع الأملاك والأراضي ، إذ لم يظهر في الإيالة طبقة خاصة من أصحاب الاقطاعات الواسعة كما ظهر في غيرها من البلدان العربية المجاورة . فنسبة كبيرة من الأراضي في إيالة طرابلس كانت ملكيتها جماعية أي نظام المشاع ، جميل هلال . المرجع السابق ص 19.

التركيبة السكانية :-

العــرب :-

اهتم الولاة الأتراك الذين بعث بهم الباب العالي إلى إيالة طرابلس الغرب بالأعمال العسكرية ، وقليلاً ما اهتم هؤلاء الحكام والسياسة القائمة في الأستانة بالحياة المدنية ، ولذا فإننا لم نجد أي اهتمام كان يعني بإجراء أي إحصاء سكاني طوال الفترة الزمنية التي سبقت عهد أحمد القرمانلي ، مما تعذر إيجاد تعداد عام لإجمالي سكان إيالة طرابلس ، وحتى الإحصائيات التي وجدت فإن تاريخها يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي ، وحتى هذه الإحصائيات لا تتعدى أن تكون تقديراً عاماً ، وكان الهدف منها جمع الضرائب أو التدريب العسكري ، فوفقاً لهذه التقديرات كان يقدر عدد سكان إيالة طرابلس الغرب بحوالي اثني عشر أو خمسة عشر ألف نسمة[١] ، هذا إذ ما أخذنا في الاعتبار بعض العوامل التي أثرت في نسبة زيادة السكان ، مثل الأمراض الوبائية التي كانت تنتشر من حين إلى آخر ، إذ تفيد إحدى الوثائق في سنة 1734م ، والتي بعث بها الباشا أحمد القرامانلي إلى تونس بأن مرض الطاعون قد زال عن البلاد ، ولم يبقَ له أثر ، ويطلب من أحد القناصل الأجانب الرجوع إلى سابق عمله ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن البلاد في فترة سبقت هذا التاريخ كان مرض الطاعون منتشراً فيها[٢]، ومن العوامل الأخرى التي أثرت في زيادة عدد السكان ما كانت تشهد الإيالة في فترات من مجاعات وصراعات قبلية ، وانتفاضات ضد السلطة ، كان لها انعكاستها المؤثرة في التعداد العام للسكان ، إن مثل هذه الكوارث أدت إلى تناقص إعداد السكان بشكل كبير ، وما نتج عنها من هلاك الآلاف وهجرة الكثير خارج البلاد ، وبشكل عام يتألف سكان طرابلس الغرب من مجموعة فئات مَثل فيها العرب أي أهالي البلاد الأصليين الأغلبية في الإيالة ، وتختلف تركيبة هذه الطبقات الاجتماعية من حيث خلفيتها الاجتماعية والاقتصادية ، ويعكس لنا هذا الاختلاف

---

[١] خالد محمد الهدار ، المرجع السابق ، ص 104 .

[٢] وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، رسالة من أحمد باشا إلى تونس بتاريخ 1146 هـ/ 1734م ، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية ، وثيقة رقم (2/152) ، الملحق رقم ٢٥.

مستوى نظام القرابة العربي باختلاف نوعية السكان ، فهو يختلف في المدن عن الريف ويختلف في الريف عن البادية .

فقد كان بعض سكان المدن يعيشون مستوى حياة أفضل من غيرهم ، إذ كان الأعيان والتجار والموظفين اكتسبوا مراكز اجتماعية جيدة، ولقد لعب بعضهم دور الوسيط بين الحكومة والأهالي،وانعكس ذلك على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في الإيالة ، ثم يأتي بعد هؤلاء السكان العاديين العاملين في مختلف المهن[١] ، مثل الصناعات التقليدية والزراعة ، وهؤلاء يمثلون الغالبية من سكان المدن ويعيشون حياة عادية بل تميل إلى الفقر .

أما سكان الأرياف والبادية فكانوا غالبية سكان الإيالة ، واكتسب الاقتصاد بفضل ممارستهم الزراعة والرعي طابعاً فلاحياً رعوياً ، وأثر ذلك على طبيعة حياتهم ، فظهر عندهم النظام القبلي بشكل مؤثر وقوي ومتماسك أكثر منه في المدن ، ثم يلي هذه الطبقة طبقة الأتراك أو الطبقة الحاكمة وما نتج عنها ما يعرف بالطبقة الكوارغلية ، إضافة إلى ذلك كان هناك عدد من اليهود وعدد من الأوروبيين، وسنحاول ترتيب هذه الطبقات في ضوء ما تمثله من ثقل في الميزان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، باستثناء طبقات المجتمع الليبي على اعتبار أن الأوراق اللاحقة تتحدث عن الطبقات الاجتماعية في المجتمع الليبي ، ومظاهر الحياة الاجتماعية بشكل موسع .

الأتــراك :-

لقد مثل المسئولون الأتراك قمة الهرم الاجتماعي ، وكان أغلب تواجدهم في المدن ، فقد كان الأتراك يعيشون مستوى حياة أفضل جداً مقارنة بباقي السكان، وكانوا منعزلين عن السكان فالأتراك يفاخرون لدرجة التعصب بلغتهم وأصالتهم وعملهم العسكري والسياسي ، وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة الهوة، وخلقت نوعاً من العداء بين فئة الأتراك وباقي السكان ، ويمكن إرجاع سبب الاختلاف بين الأتراك والفئات الأخرى في المجتمع وخصوصاً الأهالي إلى المشاكل ذات الطابع

---

[١] خالد محمد الهدار ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

السياسي والتي كانت تستنفذ كل نشاط الحكومة في بعض الأحيان أو بسبب الاختلافات في التكوين البشري بين العنصرين ، الأمر الذي يرجع إلى تعصبهم ويجعل من الأتراك غرباء[١]، ولم يكن يجمع بينهم وبين الأهالي سوى الإسلام وحتى عملية الانصهار والاندماج التي حدثت لم تكن بصورة كبيرة داخل المجتمع ، إذ بقيت هذه الطبقة منتشرة في أماكن قريبة من الساحل ولم تستطع اختراق الدواخل ، إذ كان أغلب تواجدهم في طرابلس ، والزاوية ، والخمس ، ومصراته ، وجنزور[٢] ، وبالرغم من تداخل المصالح بين الأتراك والأهالي إلا إن انتشار الأتراك ظل محدوداً في أماكن معينة ، وتفسير ذلك راجع إلى أثر التركيبة الاجتماعية في إيالة طرابلس، إذ كان المجتمع الطرابلسي قبلياً في طبيعته وتركيبته فالقبيلة في المجتمع الطرابلسي وخصوصاً في المناطق الداخلية كانت تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية بنيت أساساً حول عائلة وكان يرأسها شيخ القبيلة ، الذي يتبعه أفراد العائلة ومن مجموعة هذه العائلات تتكون العشيرة والتي من مجموعها تتكون القبيلة أو مجموعة القبائل[٣] كما وجدت مقومات أخرى تساهم في شدة الترابط داخل القبيلة ، وكان من أهم هذه المقومات أن هذه القبائل كانت تتعلل فيها روح الحياة القبلية وهذا ساعد على تماسك أفرادها إضافة إلى أن البيئة فرضت على هذه القبائل نوعاً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ كانت أغلب هذه القبائل تملك أراضَ بعلية تصلح أغلبها للرعي وزراعة أنواع معينة من النباتات ، مثل: القمح والشعير وأشجار النخيل والزيتون، والتي كانت لها عناية خاصة لأهمية ثمارها ويعتبرونها سلعة أساسية في الإيالة، وقد انعكس هذا الشيء على أفراد القبيلة الواحدة فبفضل مواصلتهم حياة مشتركة يعمها التآزر استلزم ذلك توفير السواعد والتي تعد شرطاً أساسياً للقيام بمختلف النشاطات التي تتطلبها الحياة اليومية من ، جهة وضرورة حمايتها من الأخطار من جهة أخرى.

---

[١] اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص 458.

[٢] إسماعيل كمالي ، سكان طرابلس الغرب ، ترجمة حسن الهادي بن يونس ، مركز جهاد للدراسات التاريخية (طرابلس 1997)، ص 60.

[٣] علي عبد اللطيف حميدة ، المرجع السابق ، ص 73.

فلا شك أن القيام بأعباء النشاط الزراعي والرعوي كان يستدعي بذل جهود تتجاوز طاقة وإمكانات الفرد الواحد ، وإذا ما تجاوزنا العوامل المادية ، كان هناك عامل اجتماعي أو عرفي ناتج عن مجتمع تطبعه المحافظة على ميراث جماعة القبيلة ، إذ يعد الانفصال عن الأسرة أو القبيلة وإدخال غرباء لها تصرفاً مشيناً في حق من يفعل ذلك [١].

وهكذا يتدخل ما هو معنوي مع ما هو مادي ، ويمتزج ما هو فردي بما هو جماعي ، من أجل الحفاظ على دوام التماسك في عناصر القبيلة الواحدة ووقفت هذه العوامل عائقاً أمام اندماج أو انصهار العرب والأتراك في الدواخل .

لئن كانت كل هذه العوائق ناتجة عن عوامل طبيعية واجتماعية داخلية في حياة القبيلة فإن هناك عوائق أخرى نتجت عن الأتراك أنفسهم ، إذ كان الأتراك منعزلين عن الأهالي على اعتبار أنهم الطبقة الحاكمة ، وقد أظهروا عدم اهتمامهم بالسكان ، كما لو كانوا يحكمون مستعمرة ، دون أن يبعثوا في الحياة أي بادرة من المبادرات التي ترفع من حياة الأهالي بهدف الاندماج معهم ، مما ساهم في زيادة الفوارق بين العنصرين [٢].

إن هذا التباين الشديد نتج عنه اختلاف في العنصرين ، ويتضح ذلك من خلال وجود بعض الإشارات المتعلقة ببعض الجوانب في حياتهم الاجتماعية ليؤكد وجود تفاوت فيما بينهم .

كان الأتراك يجمعهم مع الأهالي وحدة العقيدة فقط فقد كان جل اهتمامهم مرتبط بالحياة العسكرية والسياسية إضافة إلى سيطرتهم على أهم الوظائف الإدارية العليا [٣]، ومن ثم فإن طبقة الأتراك صاحبة المزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنظام ، وجدت نفسها في عزلة تعيق عملية اندماجها في المجتمع وانصهارها ، وفي المقابل كان السكان المحليين قد وجدوا في هذا الوضع ما يناسب أو يتلاءم وأوضاعهم القبلية ، في إطار هذه التنظيمات العثمانية، ومن ثم

---

[١] علي المحمدي ، السلطة والمجتمع في المغرب ، دار تو بقال للنشر (الدار البيضاء ١٩٨٢) ، ص 35-36.

[٢] اتوري روسي ، المرجع السابق ، ص 458.

[٣] أ. تيستا ، المرجع السابق ، ص 25.

جنحوا إلى نفس الأسلوب الذي اتخذه الأتراك ضدهم ، وأكد عملية المحافظة على عدم الاندماج مع الأتراك وظهر ما يميز كل فئة عن الأخرى ، وانعكس هذا الأمر على حياة الأتراك اليومية ، إذ ظهرت هذه الفئة بمظهر يختلف عن طبيعة السكان الآخرين ، وكان ذلك انعكاساً للوضع المادي الجيد الذي تتمتع به هذه الطبقة من خلال سيطرتها على مقدرات البلاد على حساب الفئات الأخرى ، إذ كانت أغلب أماكن إقامتهم في المدن الحضارية والتي تتوفر فيها سبل العيش الجيد واختيارهم مراكز مهمة فيها مثل محلة كوشة الصفار وحومة غريان ومحلة باب البحر والبلدية ، وإذا ما نظرنا إلى هذه الأماكن على سبيل المثال، فنجد أنها تمثل أبرز معالم العاصمة إضافة إلى قلعتها التي هي مركز الحكم ومقر الباشا(١)، هذا بالإضافة إلى احتوائها على أحياء سكنية متصلة بمقر الحكم فإنه يوجد بها أغلب المؤسسات الإدارية والقضائية كما وجدت المساجد الكبيرة مثل مسجد أحمد باشا وجامع الناقة والخروبة وجامع شايب العين ، واحتوائها على الأسواق والمراكز الحرفية والصناعية إضافة إلى الفنادق (٢) وقرب هذه الأماكن من الميناء الذي كان يمثل مركزاً نشيطاً للمدينة ، لارتباطه بحركة التجارة البحرية وعمليات الجهاد البحري (٣)، كل هذه المقومات جعلت الأتراك يفضلون الإقامة في مثل هذه الأماكن والاستفادة من حيويتها .

لقد عكست لنا هذه المقومات حياة الأتراك في إيالة طرابلس الغرب ، وظهر تباين شديد بينهم وبين الفئات الأخرى ، إذ كانوا مسيطرين على الحكومة، وصبغوها بطابعهم السياسي ، وكانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية أفضل من كل الطبقات الأخرى ، إذ سكن أغلبهم في البيوت الجيدة أو التي أعدت خصيصاً لهم مثل الرباع التي استخدموها لسكن الجنود(١) ، وقد كانت ملابس هؤلاء الأتراك تعكس مظاهر الترف والغنى ، إذ كانوا يستخدمون في ملابسهم الحرير والخيوط الذهبية

---

(١) ابن غلبون ،المصدر السابق ، ص 211 ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السباق،ص٣٠٦ ، ٣٩٤ ، ٤٢٤ ، علي فهمي خشيم ، المرجع السابق ، ص 143 .

(٢) خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينة ، ص 195.

(٣) جورجيو كابوفين ، المرجع السابق ، ص 302 ، خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينة ، ص 119.

(١) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص 229.

والفضة في صناعتها ، وقد كانت أغلب هذه الملابس تأتي من الخارج وجزء بسيط منها يصنع محلياً في سوق الرباع [٢].

إن مختلف هذه السمات تكاد تكون أغلب ما يميز العنصر التركي عن العناصر الأخرى المكونة للسكان .

الكورغلية :-

تكاد تكون هذه الطبقة في ترتيب السلم الهرمي للمجتمع الطبقة الثانية ، ومن العناصر التي كانت تتمتع بمزايا اقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية عن المزايا التي يتمتع بها الأتراك ، إذ كانت الكورغلية لها تأثير في تكوين المجتمع في إيالة طرابلس الغرب ، وكانت هذه الفئة أدخلت جزءاً من الأتراك إلى المجتمع الليبي وشكلت عنصراً جديد في تركيبة المجتمع.

وأصول هؤلاء ترجع إلى أبناء الجند أو أبناء العبيد ، التي كانت تستخدمهم الدولة العثمانية في عملية توسعها الأولى ، وقد شكلت هذه الطبقة نسبة معينة في تعداد السكان ، وكانت أغلب الأماكن التي تواجدوا فيها هي مدينة طرابلس وضواحيها القريبة ، والمناطق الهامة التي تتميز بخصوبة تربتها وغناها بالموارد الزراعية ، مثل: تاجوراء وزليطن ومصراته والخمس والزاوية ، وقد استفادوا من هذه المناطق في تكوين ثروات ، مما جعل هذه الطبقة تحظى بمكانة مميزة في المجتمع ، إضافة إلى أن هذه الفئة كانت أكثر اختلاطاً بالمجتمع الليبي من الأتراك ، وقد مثلوا الفئة الثانية في المجتمع بعد العنصر التركي الأصيل، باعتبارهم من أبناء الجنود الأتراك ومن أمهات غير تركيات ، واعتمدت عليهم الحكومة اعتماداً كبيراً في تسيير بعض الحملات التأديبية ضد الثائرين ، مقابل بعض الامتيازات الهامة مثل إعفائهم من الضرائب .

ونتيجة لارتباط هذه الفئة مع العنصر العربي بوشائج المصاهرة فقد أصبح الأهالي ينظرون إليهم على أنهم عرب أكثر من كونهم أتراكاً ، ومع مرور الوقت

---

[٢] رتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص ٨١ ، ١٠٠ .

أصبح لا يربطهم بالأتراك إلا الاسم ، حتى أصبحوا يجهلون لغتهم ، وحلت محلها اللغة العربية[١] ، وتعكس لنا العلاقة بين أحمد القرمانلي والعنصر العربي في بداية حكمه مدى التأييد الذي حصل عليه من (أهل الساحل والمنشية وقبائل غريان)[٢] ، ومثل العنصر العربي إحدى الركائز الاجتماعية في فترة حكم الأسرة القرمانلية .

ولئن كان الأتراك والكورغلية قد احتلوا مكانة مميزة في السلم الهرمي فإن فئة اليهود أيضاً قد لعبت دوراً مؤثراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

اليهود :-

كان لهذه الفئة وضعية مميزة سواء من حيث انعزالها في حي خاص بها، أو من حيث مستواهم الاقتصادي الذي كان يفوق مستوى بقية الفئات ، بسبب سيطرتهم على الأمور التجارية وبعض الحرف المهمة .

وكانت أماكن إقامتهم في الحي الشمالي الغربي من المدينة القديمة المعروفة بالحارة أو حارة اليهود الكبيرة ، بالإضافة إلى حومة غريان ، حيث كانت توجد بها حارتهم الكبيرة ، وكان قسم منها يتصل بحارة اليهود الصغيرة ، كان عدد السكان الموجودين في المدينة سنة 1783م ما يقارب على الأربعة عشر ألف نسمة تقريباً ، وكان ربعهم من اليهود [٣]، غير أن مرض الطاعون الذي اجتاح المدينة في سنة 1785م ، قضى على أعداد كبيرة من السكان ، ويبدو أن النمو السكاني قد شهد نوعاً من التطور بعد نهاية هذا المرض، إذ يذكر الرحالة الإسباني علي بك العباسي الذي زار طرابلس في أوائل القرن التاسع عشر أن عدد السكان كان يتراوح ما بين ثلاثة عشر إلى خمسة عشر ألف نسمة [١] ، وأن عدد اليهود يقدر بحوالي الألفين نسمة [٢].

---

[١] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 263.

[٢] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 265.

[٣] رتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص 194.

[١] خالد محمد الهدار ، المرجع السابق ، ص 105.

[٢] خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينة ، ص 149.

لقد شكلت هذه الجالية جزءاً من تركيبة السكان ومثلت هذه الجالية كياناً مستقلاً ، فبالرغم من انتشارهم في الإيالة في مناطق عديدة مثل جبل نفوسة وغريان وزليطن والزاوية ومسلاته ويفرن بصورة عامة[٣]، أو تواجدهم في طرابلس في أماكن خاصة بهم ، والتي تعرف بالحارة الكبيرة والحارة الصغيرة فكل هذه التجمعات اليهودية في المناطق المختلفة عاشت منغلقة على ذاتها اجتماعياً ، كما كانت لها معابدها التي تمارس من خلالها شعائرها وطقوسها الدينية ، وهذا يؤكد لنا التسامح الديني الذي كانت تشهده ، طرابلس في ذلك الوقت، كما أن أوضاع اليهود في طرابلس كانت أفضل حالاً من يهود المغرب[٤]، هذا فضلاً عن ممارستهم الأنشطة التجارية والحرفية في دكاكين وأسواق خاصة بهم ، فقد كان منهم تجار ذوو مكانة اقتصادية مميزة ، نتيجة لممارسة السمسرة والربا والقيام بدور الوسيط في كل العمليات التجارية[٥] ، ومنهم الصاغة الذين يعملون في صياغة المعادن الثمينة وتشكيلها ، ولعل أوضعهم الدلالين وغيرهم.

وقد تمكنت هذه الطبقة من السيطرة على تجارة طرابلس مع أوروبا، ومما يؤكد ذلك تقرير كتبه القنصل الفرنسي سنة 1786م ، يصف فيه احتكار اليهود لتجارة طرابلس مع ليفورنة ، وهو أنشط الموانئ التي تتم فيه أغلب تعاملات طرابلس التجارية في هذه الفترة [٦]، أما عن حياتهم اليومية فقد تميز اليهود عن العناصر الأخرى بارتداء قبعات وأحذية سوداء ، وكانت عمائمهم زرقاء اللون، وفي المرحلة قيد الدراسة نعم اليهود في هذا العهد بالأمن وبتحسين أحوالهم المعيشية بفضل ازدياد حركة التجارة لحسن المعاملة التي وجدوها في عهد أحمد القرمانلي ، وقد استمرت هذه المعاملة حتى في عهد ابنه محمد القرمانلي (1745-1754) م[١] .

---

[٣] إسماعيل كمالي ، المرجع السابق ، ص 61.

[٤] خالد محمد الهدار ، المرجع السابق ، ص 105.

[٥] خليفة محمد الأحول ، الجالية اليهودية في ولاية طرابلس (1864-1912) رسالة ماجستير غير منشورة (قسم التاريخ – كلية التربية جامعة الفاتح) 1985م ، ص 122.

[٦] تقرير القنصل الفرنسي بتاريخ ١٧٨٩، نقلاً عن شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 340.

[١] سعيد علي حامد ، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين ، مجلة تراث الشعب ، تصدر عن اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية ، طرابلس ، السنة التاسعة عشر العدد 1-2 ، 1999، ص 68.

الجاليات الأجنبية :-

إضافة إلى الطبقات السابقة فإن إيالة طرابلس الغرب تضم العديد من الجاليات الأجنبية ، مثل الجاليات الفرنسية والجاليات الإنجليزية والجاليات الإيطالية والمالطية وغيرها، وكانت أغلب إقامة هؤلاء في مدينة طرابلس وقد شكلوا نسبة بسيطة مقارنة بعدد الطبقات الأخرى ، إذ كانت محلة باب البحر التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة مقر للقنصليات الأوروبية ، ومقر سكنة أغلب الجاليات الأوروبية التي كانت موجودة في طرابلس ، إن أغلب عناصر هذه الجالية مارست العمل السياسي أو كانوا ممثلون لدولهم في إيالة طرابلس الغرب ورغم اختلاف انتماءات هذه الجالية إلا أنهم عوملوا معاملة الجالية الواحدة، وإضافة إلى ممارسة هذه الجالية العمل السياسي فإن قسماً منهم ارتبطت مصالحهم مع بعض القنصليات الأجنبية ، وذلك من خلال القيام ببعض الأعمال ذات العلاقة بهذا الجانب ، إذ تذكر المصادر مثلاً (ديلا بورت) السويسري مستشار وترجمان القنصلية الفرنسية ، إضافة إلى عدد من التجار المالطيين الذين كانوا تحت رعاية القنصلية الإنجليزية ، وتجار بعض الدويلات الإيطالية مثل البندقية[٢]، إضافة إلى ذلك أن مركز مدينة طرابلس وموقعها جعلها محط أنظار العديد من التجار الأوروبيين، ودعم وجود هؤلاء التجار وجود بعض القنصليات التي تسير أعمالهم في كثير من الأحيان ، إذ كان القناصل مسئولين عن متابعة سير مصالح التجارة من رعايا بلدانهم وتمثيلهم أمام حكام الإيالة.

إن حرص الدول الأوروبية على إقامة قنصليات في إيالة طرابلس يعكس لنا مدى أهمية هذه المرتبة من الناحية السياسية ، وتتضح أهميتها الاقتصادية أكثر من خلال ربط الأوروبيين العامل السياسي بالعامل الاقتصادي ، أو متابعة مصالح رعياهم التجارية بحيث أصبحت كل قنصلية تقدم المساعدات والتسهيلات لرعاياها، مما يجعلني اعتقد أن هذه القنصليات كانت وظائفها تتعلق بالنواحي التجارية أكثر

---

[٢] خالد محمد الهدار ، المرجع السابق ، ص 105-106.

من كونها تمارس عملاً سياسياً ويتضح ذلك من خلال النظر في بعض قضايا الأوروبيين ، إذ لا يمكن الفصل في مثل هذه القضايا من قبل قضاة عاديين بل يتم ذلك بحضور رجال الديوان وبحضور القنصل[١] ، لقد ساهمت مثل هذه العوامل في تدفق التجار الأوروبيين من فرنسا وإنجلترا وهولندا والنمسا والبندقية في تواجد عدد من التجار الأوروبيين في إيالة طرابلس والاستفادة من المعاملات التجارية القائمة في الإيالة .

أما عن مكانة هذه الجالية في الإيالة فقد حظيت الجالية الأوروبية باحترام من قبل الأهالي ، وأنها مارست شعائرها الدينية بكل حرية في الكنيسة التي عرفت محلياً باسم وسعاية النصارى بمحلة باب البحر[٢] ، وهذا أدى إلى تزايد عدد المسيحيين في طرابلس واستقرارهم ، هذا في عجالة عن أهم الطبقات الاجتماعية الموجودة في إيالة طرابلس في المرحلة قيد الدراسة ، وعلى الرغم من أن هذه الملامح تشكو من نواقص كنت قد أشرت إلى بعضها ، إلا أن عرضها على هذا النحو قد يفيد في إيضاح الصورة للجوانب الأكثر أهمية وذات العلاقة بموضوع الدراسة ، لذلك وبعد أن حددت التركيبة السكانية لسكان الإيالة بشكل عام . سوف انتقل إلى الحديث عن الطبقات الاجتماعية الليبية .

---

[١] بول ماساي ، المصدر سابق ، ص 69-70.

[٢] خالد محمد الهدار ، المرجع سابق ، ص 106.

تقسيم الطبقات الاجتماعية الليبية :-

كان المجتمع الليبي في إيالة طرابلس الغرب مقسماً إلى البدو والحضر ويرجع الفضل للفتح العربي الإسلامي في توحيد البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ربط مصالحها بمصالح الدول الإسلامية ، ونتج عن ذلك في المستوى السياسي تحرير الأرض من الوجود الأجنبي ، وإدارة شؤون البلاد وفق السياسة الإسلامية[١]، وفي المستوى الاقتصادي اختفت ظاهرة الاستغلال بفضل الشريعة الإسلامية التي تدعو لمحاربته ، وإتاحة الفرصة أمام سكان البلاد للاستفادة من مقوماتها وإمكاناتها ، أما على المستوى الاجتماعي فقد كان لاستقرار الجيوش الإسلامية ، واختلاطها بالسكان عن طريق التزاوج دور كبير في إحياء العديد من العادات والتقاليد العربية دون أن يسبب ذلك ردود فعل عدوانية [٢].

إن هذه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكاتفت وتعمقت مع مرور الزمن كان لها الفضل في ترسيخ قدم العروبة والإسلام في البلاد .

إن الغاية المرجوة من وراء هذه الإشارة المبسطة تفيد للتنبيه في أن المجتمع العربي الليبي تطور محلياً تحت راية الإسلام ، الأمر الذي يؤكد عروبة وعراقة الإسلام على المستويين اللغوي والحضاري، وتبعاً لذلك يمكننا استعمال لفظ المجتمع العربي الليبي بدلاً من استخدام مصطلحات أخرى أقرب ، مثل بربر أو الأشراف القادمين من فاس أو المرابطين أو الزنوج[٣]، وأنا لا أنكر وجود هذه الجماعات الاجتماعية كما لا أنكر أهمية دورها في بعض الأحداث الهامة[٤]، واختلافها الذي يرجع لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولكن ما أود التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن هذه الفئات قد انصهرت في المجتمع الليبي وأصبحت جزءاً منه مع

---

[١] محمود أحمد أبو صوة ، رؤية جديدة للفتح الإسلامي في ليبيا ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، السنة الثامنة ، العدد ١ ، ١٩٨٦ ، ص 69.

[٢] محمود أحمد أبو صوة ، المرجع السابق ، ص 68.

[٣] إسماعيل كمالي ، المرجع السابق ، ص 58-59.

[٤] لقد لعبت بعض هذه الفئات الاجتماعية دوراً مؤثراً ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بما قامت به الجالية العربية القادمة من الأندلس في المنطقة الشرقية أو الدور الذي لعبه بعض المرابطين في حل بعض النزاعات ، للمزيد ينظر شارل فيرو، المصدر السابق ، ص 182-184 .

مرور الوقت* ، بعكس الطبقات الأخرى مثل اليهود أو الجالية الأوروبية الموجودة في الإيالة ، فإذا كانت الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد خلفت نوعاً من التباين فيما بين هذه الطبقات فإنه لا يستبعد أن يكون هناك تكامل بين هذه الطبقات ولنفس الأسباب السابقة أيضاً ، إذ كانت كل هذه الطبقات تمر بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة ، ومع مرور الوقت اندمجت هذه العناصر المتباينة في المجتمع، ولقد ساهمت العوامل السابقة في إضعاف حدة التعصب القبلي المبني على رابط الدم في القبائل الكبيرة والقوية، وفي نفس الوقت أعطت للأشراف والمرابطين* لإنساب انتمائها إلى سلالة معينة تنخرط في المجتمع ، وأصبح كل ما يربطها بماضيها الاجتماعي مجرد اسم يتوارثونه من جيل إلى جيل[١]، ولئن كانت العوامل السابقة قد ساعدت في عملية انصهار الأشراف والمرابطين في المجتمع ، فإنه لا يستبعد أن تكون هذه العوامل قد ساهمت أيضاً في انصهار مجموعات اجتماعية أخرى للانتساب لتلك المجموعات ذات المزايا في المجتمع ، إذ تجمعت حول هذه القبائل الكبيرة والقوية فروع القبائل المتشتتة والأجزاء المتفرقة بفعل الأحداث المختلفة ، والتجأ إليها أيضاً البسطاء والمحرومون والغرباء والفقراء والزنوج، والمسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام، والبربر الذين لم يكن باستطاعتهم تكوين وحدة اجتماعية خاصة بهم ، ودعتهم الظروف المختلفة إلى الاختلاط مع بقية السكان المسلمين [٢].

إن النظر في الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للفئات المكونة للمجتمع يتطلب ترتيباً طبقياً لكي يتم التعرف على خصائص ومميزات المجتمع ، وإبراز الاختلاف والتباين في الجوانب ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ، غير

---

* يمكن أن أشير في هذا السياق إلى زواج محمد المرابط من ابنة ابن إبراهيم إذ بدأ الأول ينتمي إلى فئة المرابطين في المجتمع وتقلد مناصب رفيعة في البلاد ومثل أحد أعضاء السفارة المتجهة لفرنسا لتهنئة ملكها ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص 518 ، ٥٦٨ .

* يوجد في إيالة طرابلس الغرب مجموعات اجتماعية من الأشراف والمرابطين والتي يعود تاريخها إلى القرن الخامس عشر الميلادي ومن هذه الفئات الفواتير في زليطن وأولاد بو سيف في نسمة .

[١] إسماعيل كمالي ، مرجع سابق ، ص 58-59.

[٢] المرجع نفسه ، ص 61.

أن هذا الترتيب يصعب من خلاله إيجاد مؤشرات التفاوت داخل تركيبة المجتمع، خصوصاً فيما يتعلق بحياة العامة ، إذ اهتمت أغلب المصادر بالتاريخ السياسي للحكام والشخصيات المشهورة في الدولة ، إذ ظهرت إيالة طرابلس منذ سيطرة الدولة العثمانية عليها بأنها مقسمة إلى قسمين ، القسم الأول يتمثل في الطبقة الحاكمة والمسيطرة على تقاليد الأمور، والتي كان يمثلها الأتراك العثمانيون كما أشرت في بداية هذا الفصل ، والقسم الثاني كان يحتله الأهالي أو الطبقة العامة من المجتمع الليبي ، واستمرت هذه الوضعية إلى فترة حكم أحمد باشا القرمانلي ، إذ حرص الباشا منذ أن تولى الحكم على إعطاء المناصب ومقاليد الأمور الهامة لأقرب الناس إليه ، لضمان خضوع البلاد ، فقد قلد الحاج شعبان أخ أحمد القرمانلي من أمه إدارة تاجوراء نتيجة لأهميتها ، ثم عينه على بنغازي ودرنة ، وحكم محمود ابن الباشا المنطقة الشرقية وعين صهره خليل بن خليل حاكماً على مسلاته[١]، وهذا يوحي لنا بأن السلطة السياسية شكلت العامل الرئيسي والمؤثر في مرحلة تكوين الطبقات الاجتماعية، وإذا ما استبعدنا التقسيم العادي الذي يعمد إلى تقسيم المجتمع إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة أو طبقة الرعية ، ونظرنا من زاوية أخرى للمجتمع فإننا سوف نجد فئات اجتماعية تتنافر تارة وتتآلف تارة أخرى، وذلك راجع إلى أصول هذه الفئات من حيث الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، واختلاف أوجه الأنشطة عندها من (أعيان وقضاة ، وحرفيين وتجار وفلاحين) ، تبعاً لذلك أرى من الضروري أن تتم عملية التصنيف أو الترتيب الطبقي للعناصر المكونة لطبقات المجتمع على أساس الوظائف والحرف والمهن التي كان يمارسها الأهالي.

طبقة الأعيان :-

كان الأعيان والوجهاء قد مثلوا المرتبة الأولى في المجتمع الليبي بالرغم من تعدد نشاطات هذه الفئة فإنها كسبت الصفة الاجتماعية المؤثرة نتيجة لاحتكاكها بالسلطة السياسية وتقربها منها ، بينما حصل جزء آخر من أفراد هذه الطبقة على الدور الهام عن طريق عمله بوظائف الدولة ، أو عن طريق مكانته التجارية

---

[١] ابن غلبون ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص276 ، ٢٩٨ .

وارتباطها بالصفة الاجتماعية ، وعن طريق إتباع السلك التعليمي ، أو قد تتداخل كل هذه المقومات مع بعضها في شخصية واحدة .

إن أقوى تأثيرات هذه الفئة يتضح من خلال دورها الذي لعبته في الوساطة بين الأهالي والحكومة ، فأكدوا على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي القوي والمؤثر في المجتمع ، حتى وصل الأمر إلى إعفائهم من الضرائب في الكثير من الأحيان[١]، مما يؤكد مدى الارتباط الذي كان قائماً بين ممارسة السلطة السياسية والرتبة الاجتماعية المرموقة .

ومما لا شك فيه أن التغيرات السياسية والتطورات الإدارية التي تحدثتُ عنها في الفصل الأول من هذه الدراسة ، جاءت من مصلحة مجموعة من الفئات في المجتمع، وكانت فئة الأعيان إحدى هذه الفئات التي حققت مراكز سياسية واقتصادية واجتماعية قوية[٢]، ونستشف ذلك من خلال استدعاء الباشا لهم والاجتماع بهم في أخطر الأمور وأهمها[٣]، في مختلف المناطق داخل الإيالة فمن خلال المشاركة في أوجه الأنشطة المختلفة في الدولة ضمنت هذه الفئة مكاناً قوياً في المجتمع في مقابل الخدمات التي تؤديها، ويعتبر محمد بن غلبون ، وعز الدين محمد أفندي الذي مثل رسول الباشا أحمد القرمانلي إلى هولندا[٤] أقوى مثال على ما تتمتع به هذه الفئة من مكان بارز بين السكان ، إضافة إلى العلاقة التي تربطهم، بالحكومة خصوصاً في فترة الاضطرابات[٥].

---

[١] جبريل محمد الخفيفي ، المرجع السابق ، ص 32.

[٢] للمزيد ينظر الفصل الأول من هذه الدراسة ، ص 34-36.

[٣] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 290.

[٤] المصدر نفسه ، ص 291-292.

[٥] المصدر نفسه ، ص 291.

طبقة القضاة :-

تكتسي دراسة طبقة القضاة أهمية خاصة لما لها من صلة وثيقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، فدراسة هذه الطبقة تكشف لنا جوانب أخرى نتمكن من خلالها إمكان تعميق المعرفة بعلاقة الأهالي بالسلطة السياسية هذا من جانب ، ومن جانب أخر توضيح الصورة للمجتمع الليبي على اختلاف أماكن استقراره ، من حيث إقامته في المدن والأماكن الحضارية ، أو إقامته بمناطق نائية بالنسبة لمركزية الدولة .

لقد كان القاضي على رأس المحكمة الشرعية ، وكان على المذهب الحنفي، ويتم تعينه من قبل شيخ الإسلام من الأستانة، ومخول من السلطان العثماني، إذ تشير أغلب القضايا في مقدمتها بالتعريف بالقاضي وكان مفادها (أجل الشيخ الفقيه القاضي الحنفي مولانا مصطفى قاضي محروسة طرابلس ...)[١].

وقد يتغير اسم القاضي من فترة إلى أخرى ، ولم يتغير هذا النمط في سجلات المحكمة الشرعية التي هي قيد الدراسة بحيث كان كل القضاة من الأتراك[*].

قد احتل هؤلاء القضاة مكانة رفيعة بين المسئولين والرعية، ونظراً لمكانته الاجتماعية التي حظيت بها هذه الطبقة فإنها أخذت تظهر عليها ألقاب اجتماعية عديدة ، منها (الأجل ، الفاضل ، أو الشيخ الفقيه ، العالم والجنان الأرفع والجلاد الأنفع الشيخ الفقيه القاضي ، الحنفي ، وحضرة الموالي العظام) إلى غير ذلك من الألقاب التي توحي بالمكانة الرفيعة التي كان عليها القاضي[٢].

وإذا كان القاضي الحنفي السلطاني قد تم تعينه من قبل شيخ الإسلام ، فإنه تم تعيين نائب مالكي المذهب ، ويكون هذا النائب من أهل البلاد ، ويشترط في هذا

---

[١] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (1722-1727) ، ص 157 ، الملحق ٢٦ .

[*] ظل هذا الوضع على ما هو عليه عام 1768م حيث تم تعيين حسين بن سليمان التوغار قاضياً بطرابلس، وتعد هذه الخطوة سابقة في تاريخ القضاة ، وتم ذلك في عهد علي القرمانلي 1754-1793م ، حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص 229.

[٢] إن أغلب القضايا كانت تذكر في هذه الألقاب ، للمزيد ينظر الملحق فيما يخص سجلات المحكمة الشرعية.

النائب أن يكون متفقهاً في أمور الدين ، ويتم تعينه من حاكم الإيالة[١]، كما عرفت في بعض القضايا التي تم عرضها على مجلس الشورى أو المجلس الشرعي لكي يقدم مجلس الشورى للقاضي في بعض القضايا ويقترن حكم القاضي مع حكم هذا المجلس[٢]، الذي غالباً ما يكون يجمع العلماء المفتين في البلد، وخصوصاً في بعض القضايا ، ذات الطابع القبلي ، وذلك لأهمية هذه القضايا وتأثيرها ، خصوصاً في مناطق الدواخل ، ويبدو أن عمل هذه الطبقة قد ساهم في تحسين أوضاعها ليست الاجتماعية فقط ، بل حتى الاقتصادية ، إذ يظهر بعض القضاة من ذوي المزايا الاقتصادية وأصحاب الأملاك ، إضافة إلى ذلك أن هذه الفئة من المجتمع كان ارتباطها بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً وهذه الخاصية وإن شكلت إلى حد بعيد محور نشاطها نتيجة لما تقدمه من عمل وظيفي للدولة، إلا أنه بالرجوع إلى اليوميات فإنه يمكن الإقرار بوجود نشاط تجاري قوي لبعض أفراد هذه الطبقة ، جعلت هذه الفئة تظهر تميزاً عن باقي الفئات الاجتماعية، من خلال امتلاكهم لعقارات أو وجود سيولة نقدية يتعاملون بها [٣].

قد ظل القضاة في إيالة طرابلس الغرب، وخصوصاً في المدن والأماكن الآهلة بالسكان مزدوجاً بين الحنيفية التي كانت ترأس المحكمة والمالكية التي كانت لها النيابة عن القاضي ، وكان ذلك تلبية لحاجات المجتمع ، أو خلق نوع من التوازن بين الحنفية الوافدة مع الحكومة العثمانية ، والمالكية التي مثلت القاعدة العريضة للإيالة .

هذا فيما يخص المدن أو الأماكن الحضارية والمؤهلة بالسكان، أما فيما يخص الدواخل فإنه كان على القاضي في طرابلس تعيين قضاة الأقاليم وعزلهم[٤].

لم يختلف دور القضاة في المدن عن الأرياف والبادية ، وبما أنه كان يتم تعيين القضاة من قبل القاضي في طرابلس فلا يستبعد أن يكون بعد أخذ موافقة السلطة

---

[١] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 89.

[٢] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص 250.

[٣] المصدر نفسه ، ص 229 - 230.

[٤] المصدر نفسه ، ص 229.

السياسية في الإيالة ، ويظهر ذلك من خلال أغلب القضاة الذين تم توليتهم في بعض الدواخل ، فقد كانوا ينتمون إلى قبائل ذات جاه ونفوذ ، ولا شك أن الدولة كانت تراعي في عملية منح مثل هذه المناصب الحساسة طبيعة بنية الأسرة والقبيلة ، ويمكن اعتبار هذا مظهراً من مظاهر الحرص من الدولة ، إذ تفيد وثيقة يرجع تاريخها إلى عام (1151هـ 1738م)، أي فترة حكم أحمد باشا ، عن عقد اعتراف بملكية الأرض تخص بوادي تماسله أحد وديان منطقة بن وليد من الجهة البحرية كان ذلك بحضور القاضي إبراهيم بن أحمد بن حليم ، وشهد على ذلك مجموعة من الشهود ، منهم شخص يدعى محمد بن أحمد بن حليم [١]، ويتضح من خلال ذلك أن القاضي كان أخ لأحد الشهود الذي تولى منصب القاضي أيضاً بعد فترة 35 سنة ، إذا تفيد وثيقة أخرى كان الغرض منها عقد قسمة ومراضاة بين الفقيه إبراهيم بن حسن أبوصاع وبين عاشور بن حامد الجمالي، ويرجع تاريخها إلى عام ١١٨٥هـ/1771م بأن أحمد بن محمد بن حليم كان قاضياً في هذه الفترة [٢].

يتبين مما سلف أن شكل النظام القضائي ومهمة القاضي في الدواخل لم يكن يخضع لشروط مماثلة لتلك التي كان عليها في المدن وتعرض هذه المعلومات أسر معينة كانت تتوارث حق ممارسة السلطة القضائية ، وقد تكون هذه الأسر تتمتع بجاه، أو قد تكون مستمدة قوتها من وضع مادي جيد .

كما أن القضايا في مثل هذه المناطق كانت تدون في صورة عقود، ولكنها كانت تحمل جميع الشروط التي من شأنها أن تضفي على العقد الصبغة الشرعية، من إثبات الشهود أسفل العقد أو نوع الخام أو إثبات حدود أراضٍ معينة أو إظهار نوع الملكية بالنسبة للأراضي.

كما أن تنفيذ أمر القضاة كان ملزماً على الجميع ، إذ لم يكن الضغط المادي هو الوسيلة الوحيدة لغرض احترام أعضاء القبيلة لما كانت تفرزه قرارات القضاة من أحكام ، وإنما كان يرافقه ضغط معنوي يتمثل في اليمين الذي كان القضاة في القبيلة

---

[١] عقد اعتراف بملكية الأرض بوادي تماسلة وكان بحضرة القاضي إبراهيم بن أحمد بن حليم . بتاريخ (11551هـ – 1738 م).

[٢] عقد قسمة ومراضاة بين الفقيه إبراهيم بن حسين ، وبين عاشور بن حامد الجمالي بتاريخ (1185هـ – 1771م).

يمنحوه أهمية خاصة كوسيلة من وسائل إقامة البينة ، إذ كانت هذه وسيلة ضغط معنوية يصعب تجاهل آثارها في مجتمع يحتل فيه العرف مكانة بارزة.

ولم يكن دور القاضي منحصراً في فض النزاعات فقط ، بل ينتقل عبر ممارسته هذه السلطة إلى لعب دوراً أساسياً من الأدوار الاجتماعية ، إذ كان حريصاً على الحفاظ على دوام السلم بالقبلية ، ويعني ذلك أنه كان يقوم بدور اجتماعي أكثر ملاءمة للكيان القبلي ، إذ كان القاضي يسعى دوماً إلى حل النزاعات عن طريق إقناع الخصوم بشتى الوسائل السلمية دون اللجوء إلى استعمال أي نوع من أنواع الردع [١].

من خلال هذا الوصف يمكن تكوين فكرة عامة عن القضاة في المجتمع الليبي سواء في المدن أو الأرياف ، والدور الاجتماعي الذي قاموا به من خلال مهنته.

طبقة التجار :-

إذ كانت طبقة القضاة قد مثلت مكانة بارزة في المجتمع، فإن طبقة التجار لا تقل أهمية عن طبقة القضاة ، إذ مثلت طبقة التجار أثرى الفئات الاجتماعية الموجودة في المجتمع بالنسبة للسكان، إلا أن الحديث عن هذه الفئات الاجتماعية يجب أن ننظر إليه في إطار المستوى الداخلي أو الحركة التجارية الداخلية، أما إذا تطرقنا إلى التجارة الخارجية فتبرز لنا فئات اجتماعية لا علاقة لها بالمجتمع الليبي ، فقد كان نفوذ التجار اليهود والجالية الأوروبية يطغى على نشاط التجار المحليين ، ويمكن اعتبار السمسار الإيطالي (سيمون ترافيرسو) أحد هؤلاء التجار الذين تمكنوا من بسط نفوذهم التجاري داخل الإيالة [٢]، وبصورة أكبر ، تضررت فئة التجار بشكل مباشر من جراء بعض الاتفاقيات والمعاهدات، سواء تلك التي عقدت في

---

[١] علي المحمدي ، المرجع السابق ، ص ٣٨- ٣٩ .

[٢] كان أغلب التجار الأوروبيين يمثلون في الحقيقة وكلاء لشركات تجارية متمكنة في التجارة ، ويمتلكون الإمكانات الكافية من رؤوس أموال ووسائل نقل التي يتطلبها العمل في هذا المجال مثل شركة جنوه للأملاح والتي يمثلها السمسار الإيطالي سيمون ترافيرسو والتي استطاعت الحصول على امتياز باستغلال أسباخ وملاحات تاجوراء ، للمزيد ينظر شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 281.

الفترة التي تسبق فترة حكم أحمد باشا القرمانلي، أو في الفترة التي هي قيد الدراسة ، إن هذه الاتفاقيات قد لمست أنشطة اقتصادية وفئات اجتماعية، وجعلت من إيالة طرابلس سوقاً مفتوحاً أمام الامتيازات الأوروبية ، بحيث انعكست تداعياتها حتى على الأوضاع السياسية في المستقبل[١].

إن مثل هذه الامتيازات أخذت بدورها تنافس فئات مختلفة في المجتمع، لاسيما فئة التجار، مما أدى ذلك إلى إضعاف هذه الفئة ، فلم تستطع أن تظهر كفاءة منافسة وقوية ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى الإمكانات البسيطة التي كان عليها تجار إيالة طرابلس، مما جعلهم يكتفون بالتجارة الداخلية واعتمادهم في حركتهم التجارية على سلع استهلاكية، ولكن هذا لا يعني غياب التجار المحليين نهائياً عن التجارة الخارجية، فقد لعب جزء منهم دور الوسيط من خلال تجارة القوافل وذلك عن طريق جلب البضائع من أفريقيا وإيصالها إلى المراكز في الشمال ومن ثم يستلمها الأوروبيون والعكس أيضاً، كما تفيدنا سجلات المحكمة الشرعية بعدد من التجار الذين كانت لهم تجارة واسعة مع تونس ومصر وتركيا، إذ يرد اسم الحاج سعيد النجار صاحب تجارة مع الإسكندرية بمصر[٢]، وقاسم علي محمودي صاحب تجارة مع اسطنبول بتركيا[٣]، والحاج سالم بن عمر الصفاقسي الذي ظهرت له وكالات وتجارة واسعة مع الجنوب [٤] ويملك ثروة كبيرة من خلال ممارسته لهذا النوع من التجارة، ويمكن وصف هؤلاء بفئة كبار التجار ، وحتى وإن كانت أغلب السلع التي كانوا يعتمدون عليها في تجارتهم تمثلت في سلع استهلاكية ، إضافة إلى سلع أخرى ولكن بشكل محدود وبسيط مثل الحديد والنحاس والعبيد .

---

[١] إن ظاهرة التدخل الأوروبي في التجارة جعلت من فئة التجار المحليين فئة ضعيفة، وغير مؤثرة في مجال التجارة الخارجية ، نتيجة لما كان يقابله من تفوق تجاري أوروبي ، ويمكن أن نلتمس هذا التفوق من خلال ما ظهرت عليه سفن البندقية من قوة في التسليح والفخامة في عام ١٧٨٤م، أو استعراض القوات البحرية الهولندية على إيالة طرابلس في عام ١٧٨٥م ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص٣٣٤-٣٣٥.

[٢] د ، م ، ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢-١٧٢٧) ص ٦٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

وفي اعتقادي أن هذه الفئة كانت تحضى وتستمد قوتها التجارة من خلال ارتباطها بالسلطة الحاكمة في بعض الأحيان ، وفي المقابل فإن السلطة الحاكمة عملت على استمالتها على اعتبار أنها فئة مؤثرة في المجتمع من خلال مزاياها الاقتصادية ، وبذلك تباينت واختلفت مواقفهم بين موقف التابع للدولة من أجل المحافظة على أملاكهم ، أو المسيطرين على الدولة ولو بشكل غير مباشر من خلال مكانتهم الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال تصرفات كل من علي المكني وشقيقه يوسف المكني اللذين يمكن تصنيفهما من كبار التجار في الإيالة [(١)].

إن هذه الطبقة من السكان ظفرت باحترام كبير وزادت درجاتهم في سلم الوجاهة الاجتماعية بمقدار زيادة ثرائهم ، وانعكس ذلك على وضعهم الاجتماعي والمعيشي، إذ كانت هذه الطبقة تملك المساكن التي كانت تقع على الشوارع الأكثر حيوية في المدينة وكانت مساكن هذه الفئة مجهزة بوسائل الراحة كما ساهمت هذه الطبقة في احتكار التجارة في مناطق تواجدهم، وخصوصاً في المدن أو تجارة القوافل التي كانت تقصد أفريقيا حاملة أموال أولئك التجار [(٢)].

أما الفئة الثانية في هذه المهنة فيمكن اعتبار أصحاب الحوانيت والدكاكين الواقعة في الشوارع الحيوية والمراكز التجارية ذات الحركة التجارية الرائجة هم ثاني فئة في هذه المهنة ، إلا أن هؤلاء لم تكن لهم أي صلة أو تعامل مع التجارة الخارجية ، والإمكانات الاقتصادية لديهم ، لا تصل إلى مستوى الفئة الأولى ، بسبب وضعهم المادي المتوسط ويرتبط وضعهم المادي أو التجاري بالوضع العام لسكان الإيالة ، وينعكس ذلك من خلال ازدهار وضعهم التجاري بازدهار الأوضاع العامة للإيالة ، وتسوء أحوالهم التجارية بكساد الحركة التجارية للإيالة، وتشكل هذه الفئة نسبة متوسطة في المجتمع في مختلف المدن .

أما فئة صغار التجار فهي الفئة التي مثلت الأغلبية، وارتبط نشاط هذه الفئة بتجارة الإقطاعي، بحكم اعتمادهم على مقومات بسيطة ورؤوس أموال صغيرة[(٣)] في

---

(١) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩.

(٢) مابل لومس تود ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .

حين كانت الفئتان السابقتان تتعاملان بتجارة الجملة والإقطاعي في وقت واحد وكان نشاط فئة كبار التجار مرتبطاً بالجملة أكثر من اعتماده على تجارة الإقطاعي .

وبذلك تكون فئة كبار التجار قد أفسحت المجال أمام فئة التجار الصغار في القيام بهذا العمل التجاري البسيط ، والذي يفي بتلبية المتطلبات الضرورية للسكان من بعض السلع ، والتي اعتمدت عليها هذه التجارة ، فقد كان يغلب على معظم السلع التي يتاجر بها هؤلاء الطابع الاستهلاكي اليومي ، مثل: الحبوب والزيت والفحم وغيرها[١] ويمكن إلحاق مجموعة أخرى بهذه الفئة مثل الوسطاء والدلالين الذين يعرفون (بالرباحة) ، وقد اكتظت الأسواق والشوارع بمثل هؤلاء الذين كانوا يتاجرون بسلع مختلفة مثل المواد الغذائية والملابس وبعض المصنوعات المحلية مثل الحصر والقفاف والملابس والأواني[٢] .

بما أن هذه الفئة كانت تشكل الأغلبية من فئة التجار في المجتمع، وذلك يرجع لأوضاعهم المالية البسيطة أو المتواضعة بشكل عام، إلا أن هنالك اختلاف وتباين داخل هذه الفئة من حيث الوضع المالي نفسه، إذ يظهر لبعض هؤلاء إمكانات مالية أفضل من غيرهم في نفس الفئة، بحيث كان للبعض من مزاولي هذا النشاط حوانيت أو دكاكين لممارسة نشاطهم ، وحتى وإن كانت هذه الأماكن تقع في أطراف المدن أو في أماكن غير نشطة تجارياً، إلا أن الاستقرار والاستمرارية بمزاولة هذا النشاط في مكان واحد كان موجوداً عندهم[٣] مما يجعل وضعهم أفضل من الفئة الأخرى التي يمكن أن نطلق عليهم فئة الباعة المتجولون، إذ كانت تتحرك هذه الفئة في الأسواق والشوارع، وتطلق الصرخات التي توحي بما تحويه أيديهم من منتجات ومصنوعات ، وهم يرددون أصواتاً ونغمات خاصة تختلف باختلاف نوع السلعة التي يبيعونها[٤]، ويبدو وجه الاختلاف واضحاً في أنهم لم يكونوا مستقرين في مكان واحد من السوق، بل كانوا يختارون الأماكن التي تروج فيها بضائعهم .

---

[١] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٩٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٤٠٦ ، ٤٣٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٢٩-٢٣٠.

[٤] مابل لومس تود ، المصدر سابق ، ص ٨٣.

إن أفراد هذه الفئة لم يظفروا من الوجاهة الاجتماعية بشيء، وانعكس وضعهم الاقتصادي على وضعهم الاجتماعي نتيجة لضعف أحوالهم المادية .

طبقة الفلاحين :-

ومن الفئات الاجتماعية المؤثرة في المجتمع الليبي فئة الفلاحين، وارتبط نشاط هذه الفئة بملكية الأرض إلى حد كبير وظهر نظام الملكية الجماعية ونظام المشاع، ويبين هذا نمط الحياة الاجتماعية للفلاح الليبي،فالأرض لم يكن يملكها أو يستغلها الفرد أو العائلة، بل كانت ملكية الأرض ملكية جماعية[1] ، ومع ذلك نجد ملكيات صغيرة من الأرض والتي تعرف (بالسانية) ، والتي تم انتقال ملكيتها من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة وتتم بين أفراد القبيلة الواحدة، إلا أن هذا النمط من الملكية يمكن حصره في المناطق الساحلية الشمالية، وذلك راجع إلى عدة ظروف أهمها خصوبة التربة ووفرة المياه، وفي المقابل كانت معظم المناطق الداخلية أو الدواخل صحراوياً ، لذلك كانت سلطة القبائل واضحة، ونسبة الاستفادة منها من الزراعة مرتبطة بعوامل مناخية، مما جعل هذه الأراضي يترسخ فيها النظام القبلي، ونسبة الاستفادة منها تكمن في الرعي أكثر منها في الزراعة.

اختلفت إيالة طرابلس الغرب عن غيرها من الإيالات العربية في العهد العثماني من ناحية توزيع أو امتلاك الأرض، إذ لم يظهر في ليبيا طبقة خاصة من أصحاب الأملاك الأرضية الواسعة، كما ظهر في غيرها من البلاد العربية ، وحتى الملاك الذين كانوا يملكون الأرض في الإيالة لا يمكن وصفهم بالملاك الكبار (الإقطاعيين) ، فنسبة كبيرة من الأراضي ما تزال يترسخ فيها النظام القبلي أو الملكية الجماعية ، ونسبة بسيطة تكون ملكيتها فردية أو خاصة يمكن أن تعرف بالسانية أو الحيازة .

وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى قاسم السنفاج الذي يعتبر أحد ملاك هذه الأراضي ، وأحمد بن مصطفى الوكيل الذي ذكر ملكيته السانية بالمنشية والحاج

---

[1] فيما يخص ملكية الأرض ، ينظر الفصل الثاني من هذه الدراسة .

حسين بن حسين بن علي الذي ذكر امتلاكه لسانيتين[١]، أما في مناطق الدواخل فيمكن اعتبار محمد بن أحمد الدعيكي أحد هؤلاء الملاك، الذي اشترى من أرض محمد بن عبد المولي نصف الأرض وما بها من أشجار، مع تحديد مساحتها بعلامات دالة ومعروفة[٢]، وتظهر وثيقة أخرى أن علي بن عبد المولى الدعيكي اشترى قطعة أرض من سالم بن محمد بن سليم الورفلي[٣] ، ويمكن اعتبار علي بن عبد المولى هذا من ملاك الأراضي وتجار العقارات في نفس الوقت، إذ تظهر الوثيقة الأولى على أساس أنه بائع، وتظهر الوثيقة الثانية أنه مشترِ وبذلك يكون نشاطه موزع بين مالك للأراضي ومتاجر فيها .

وأظهرت وثيقة أخرى أن محمد بن أحمد الدعيكي قد اشترى قطعة أرض من علي بن سالم الحصني ، وقد ذكرت الوثيقة اسم محمد بن أحمد الدعيكي على أساس أنه أحد ملاك الأراضي عن طريق الشراء أو المتاجرة بها، وهذه وثيقة أخرى تبين ارتباط هذا الشخص بنشاطات متعددة إلى جانب الزراعة [٤].

لقد ذكرت فيما سبق أن نظام الأرض الشائع كان نظام الملكية الجماعية، وبموجب هذا النظام كانت القبيلة تقسم إلى قطع من الأرض يوزعها الأعيان .

ومن خلال الأمثلة السابقة التي أظهرت لنا بوادر انحلال وتفكك هذا النظام، وبدء تقسيم الأملاك الجماعية إلى أملاك فردية بشكل ملحوظ، إلا إن ذلك لا يعني ظهروا طبقة من ملاك الأراضي أو أصحاب الأراضي الواسعة، إلا أنه ظهرت فئة متوسطة من الملاك، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى ظهور ظاهرة التفتيت المتزايد للممتلكات[١]، ومما لاشك فيه أن النهوض بأعباء الإنتاج الفلاحي كان يستدعي بذل جهود يتجاوز في بعض الأحيان طاقة وإمكانات الفرد الواحد، الأمر الذي استلزم

---

[١] للمزيد ينظر الفصل الثاني من هذه الدراسة ، ص ٥٥.

[٢] عقد بيع أرض بين محمد الدعيكي ومحمد بن عبد المولى . ويظهر فيها أيضاً أن علي الدعيكي قد وكل أخاه محمد بالبيع ، وذلك سنة ١١٥٥هـ ١٧٤٢م .

[٣] عقد بيع بن علي عبد المولى الدعيكي وبين سالم بن محمد بن سليم الورفلي بتاريخ ١١٥١هـ/١٧٣٨م .

[٤] عقد بيع وشراء بين محمد بن أحمد الدعيكي وبين علي بن سالم الدعيكي بتاريخ ١١٦٨هـ-١٧٥٣م .

[١] جميل هلال ، المرجع السابق ، ص ١٨.

وجود فئة أخرى تعمل في الزراعة، ولم تكن من ملاك الأراضي، إلا أن علاقتهم بهذا النشاط هي علاقة العمل من أجل كسب لقمة العيش، حيث عرفت فئة الفلاحين أنماط عمل تختلف عن بعضها فبعض الأعمال التي كان يقوم بها الفلاحون يتقاضون عليها أجراً معيناً سواء العمل بأجرة يومية أو العمل بالشهر أو العمل بالعام والحول ، إذ يتم الإتفاق بين العامل وصاحب الأرض الزراعية على أن يتعهد الطرف الأول بالعمل في الأرض حسب المدة الزمنية المحددة فيما يتعهد الطرف الثاني بدفع أجر مقابل هذا العمل[٢]، ويمكن أن نلتمس هذا النمط في المناطق الساحلية، وخصوصاً فيما يعرف بقطع الأرض الصغيرة التي تعرف بالسانية ، وقد عرفت طبقة الفلاحين نظام العمل بالمشاركة، إذ يتعهد صاحب الأرض بتوفير المعدات فيما يقوم الطرف الثاني بالعمل على قسم الإنتاج مناصفة فيما بينهما ، أو العمل بإكراء الأرض مقابل نسبة من الإنتاج مقطوعة يتفق عليها منذ البداية بين صاحب الأرض والعامل المكترى[٣]، كذلك مارس الفلاحون نظاماً آخر من العمل الزراعي، وهو نظام العمل بالخماسة، والخماس هو الذي يتولى عملية الحصاد بجزء من الإنتاج ، وغالباً ما ارتبط هذا النشاط بالزراعة البعلية وخصوصاً في الدواخل، ويعتبر الخماس أصغر فئات الفلاحين، ولم تكن هذه الفئة تحظى بأي نوع من الوجاهة الاجتماعية في المجتمع كما مثلت فئة الملاك أقوى فئات الفلاحين نتيجة لما تتمتع به من مقومات اقتصادية من خلال أملاكها لمساحات من الأراضي ومردودها الاقتصادي .

إن المعلومات التي تعالج طبقة الفلاحين محدودة وغلب عليها طابع العمومية، وذلك يرجع إلى الغموض الذي يكتنف هذه الطبقة ونشاطها الاجتماعي في كثير من الأحيان .

---

[٢] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢-٢٠٣.

[٣] المرجع نفسه ، ص ٢٠٤.

طبقة الحرفيين :-

يمكن اعتبار طبقة الحرفيين من الطبقات المؤثرة في المجتمع، إذ ظهرت هذه الطبقة والتي استمدت نشاطها من عراقة هذه الحرفة .

إن الصناعات التي كانت موجودة في الإيالة صناعات يدوية محلية وجاءت نتيجة لتلبية حاجات السكان ومتطلبات السوق المحلي ، ومن هذه الحرف صناعة السروج وصناعة النسيج ، ودبغ الجلود وصناعة الفخار ، وصناعة الأسلحة البسيطة ، وصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات المحلية ، إن مختلف هذه الصناعات توحي بتواضع هذه الفئة واعتمادها على صناعات بسيطة لم تكن تتجاوز محور الصناعات الاستهلاكية، أو توفير حاجات الأهالي من المواد الضرورية مثل المحراث الخشبي أو المنجل البدائي[١]، وهذا يدل على ضعف هذه الفئة الاجتماعية من خلال اكتفائها بممارستها مثل هذه الأنشطة البسيطة، وغيابها عن مجال الصناعة الاستراتيجية، إذ كان أغلب الذين برعوا في صناعة السفن وصيانتها من الأجانب، سواء كانوا حديثي العهد بالإسلام أو الأسرى الأوروبيين الذين أسروا في العمليات العسكرية البحرية، ولا يستبعد تنفذ هؤلاء الأجانب في هذه الصناعة وغياب الحرفيين من الأهالي عنها ، إذ كان ذلك راجعاً إلى عدم توفر الخبرة الضرورية لهذه الصناعة وفي المقابل كان أغلب الأجانب الذين برعوا في هذا المجال هم في الأصل رجال بحر أو قراصنة في عهودهم السابقة[٢].

وإذا ما انتقلنا إلى جانب لا تقل أهميته عن صناعة السفن ، وله من المزايا الاقتصادية بحيث يمكن اعتباره مؤشراً للقوة أو الضعف لفئة الحرفيين من الأهالي وهذا المجال تمثل في صناعة المعادن الثمينة والتي كانت أغلب محترفيها من اليهود في إيالة طرابلس الغرب ، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الصناعة تحتاج إلى أموال كثيرة، وطبقة اليهود قادرة على ذلك من خلال علاقاتهم بالدول والمؤسسات الأجنبية والقنصليات[٣].

---

[١] الصالحين جبريل محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٥.

[٢] رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص ٧.

[٣] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

إن الهدف من وراء هذه الفكرة البسيطة عن أوضاع الصناعة والحرفيين في إيالة طرابلس الغرب تفيد في أن فئة الصناع والحرفيين من الأهالي قد مارسوا حرف بسيطة ، وحرصت الدولة على أن تضع على رأس كل حرفة أميناً يتولى شئونها ويرعى أمورها، مثل أمين القزازين[١]، وأمين السرارة [٢]، وأمين السراجة [٣]، وأمين البلاد[٤]، وحتى هذه التنظيمات لم تكن من أجل الحرص على طبقة الحرفيين والصناع والرفع من كفاءتهم أو النهوض بهذا المجال، وإنما كان الغرض منها خدمة الدولة نفسها بطريقة تكفل لها خضوع هذه الطبقة بصورة بسيطة ومركزية في التعامل معها ، فإذا ما رغبت الدولة بشيء من محترفي هذه الحرفة فإنها تتصل بأمينها الذي يتولى تحقيق ما ترغب فيه الدولة منهم .

وسأحاول إعطاء فكرة عن أنماط الحرف السائدة في إيالة طرابلس الغرب في الفترة قيد الدراسة .

يمكن اعتبار فئة الأمناء أو أمين الحرفة يمثل رأس هذه الطبقة، وذلك ما يتمتع به الأمين بمركز اجتماعي مرموق في الدولة [٥]، كما أنه لعب دور الوسيط في الربط بين السلطة السياسية ومنتسبي الحرفة التي يمثلها، ولذلك تكون أهمية هذا الشخص من الناحية السياسية والاجتماعية لا تقل عن أهمية الأعيان وكبار التجار وملاك الأراضي والقضاة . كما أن نشاطات فئة الأمناء لم تقتصر على لعب دور الوسيط بين الحرفيين والسلطة السياسية التي حرصت على إيجادها ، بل يتعدى هذا المنظور ، إذ كانت مهامه متعددة مثل مراقبة السوق في جميع ما ينتجه الحرفيون والكشف على البضائع المصنعة ، ووضع الأختام عليها ومراقبة السعر، والفصل في الخصومات التي تقع بين أصحاب الحرف والأهالي بتخويل من القاضي ، وتفيد

---

(١) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٨٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٥.

(٣) د ، م . ت ، ط ، س ، م ، ش ، لسنوات (١٧٢٢-١٧٢٧) ، ص ٣٥٢ .

(٤) حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤، ٣٤٦.

(٥) تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

إحدى الدراسات بأن هذا الشكل من التنظيم الحرفي هو أقرب إلى الشكل المعروف في التصور الإسلامي بديوان الحسبة [١].

إن مثل هذه المزايا والتنظيمات الإدارية قد منحت أصحابها تبوأ مكانة قوية ومؤثرة في المجتمع ، وانعكس ذلك على مستوى حياتهم واحتلوا مراكز اجتماعية مرموقة في الإيالة .

ولئن كان أمين الحرفة قد احتل مكانة بارزة في هذا المجال ، فإن الحرفيين والصناع الذين مثلوا الأغلبية في هذه الطبقة لا تقل أهميتهم عن من مثل هذه الحرفة ، إلا أن تداخل المعلومات وازدواجية المهنة يجعل من الصعب التمييز بين الحرف الإنتاجية والحرف الخدمية ، أو المهتمين بشؤون التسوق مثل فئات التجار، بحيث ظهرت ازدواجية النشاط واضحة في هذه الطبقة لقد مارس أغلب الحرفيين حرفهم الإنتاجية التي تقوم على التصنيع بالدرجة الأولى، مثل: الصاغة والقزدارة والحرارة، وما أن ينتهي الصانع أو الحرفي من عمله الحرفي حتى يبدأ بتسويق إنتاجه، وبذلك يكون الحرفي تاجر في نفس الوقت ، وبذلك يمكن اعتبار الحرفيين التجار مثلوا فئة تختلف عن الفئة السابقة من حيث المزايا الاقتصادية ، إلا أن نشاطها هذا قد مكنها بأن تكون فئة مميزة بعض الشيء عن باقي الفئات التي هي أقل منها مستوى اقتصادي واجتماعي، وذلك يرجع إلى الخبرة وإتقان الحرفة في المقام الأول ، إضافة إلى إجادتهم مهنة التجارة كنتيجة طبيعية لمتطلبات الحرفة الرئيسية وهذا المستوى لا يصل إليه الحرفي إلا بعد فترة طويلة من العمل المتواصل والجاد ، ويكون لديهم خبرة تكفي لإتقان الصنعة وأسرارها ، إذ يصبح الحرفي بعد إتقانه للصنعة بشكل جيد يلقب (بالأسطى) ، ويمنح هذا اللقب أو الصفة من خلال شهادة أصحاب الحرفة الذين لهم خبرة طويلة في هذا المجال، وهذا يعتبر اعترافاً ضمنياً بكفاءة هذا الشخص وإتقانه الصنعة من خلال عمله وإنتاجه ، وتفيد السجلات بأسماء العديد من الأسطوات في مختلف المجالات الحرفية[٢].

---

[١] للمزيد ينظر حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

[٢] د. م. ت . ط . س . م . ش ، لسنوات (١٧٢٢-١٧٢٧) .

وتأتي بعد فئة الأسطوات الحرفيين فئة أخرى أقل منها مستوى اقتصادياً واجتماعياً وهي فئة الأفراد العاديين أو العمال في هذا المجال، إذ يدخل الفرد في هذا المجال ويرغب في تعلم حرفة معينة . فكان عليه ملازمة أحد الحرفيين الذين يملكون الخبرة الكافية من أجل تعلمه وإتقانه الصنعة، وقد يستغرق ذلك وقتاً، وغالباً ما يكون المشرف على تعليم هذه الحرفة للأفراد الذين يريدون تعلمها ينتمون إلى عائلة واحدة، مثل الأب والابن، فإذا كان الأب حرفياً فيحرص على توريث هذه الحرفة أو الصنعة إلى أبنائه كما وصفها أحد الباحثين بأنها صناعة تقليدية تتوارث من جيل إلى جيل [١].

إن مختلف هذه الوظائف والحرف والمهن شكلت في الغالب وحدة اقتصادية واجتماعية صورت لنا المجتمع الليبي في تركيبته المهنية على اختلاف أنواعها من حيث كانت الوظائف إنتاجية أو خدمية .

يبدو أن هذه الوظائف والحرف والمهن كانت مصحوبة بمظاهر أخرى ساهمت في إعطاء صورة لسمات المجتمع الليبي بصفة عامة ، إذ كان لمظاهر الحياة الاجتماعية من البناء الاجتماعي ، وتركيبة الأسرة ، والاحتفالات والمناسبات والزواج وما تبعه من عادات وتقاليد وأعراف دور كبير في إبراز سمات المجتمع الليبي على اختلاف شرائحه .

مظاهر الحياة الاجتماعية :-

لم يختلف المجتمع الليبي في حياته الاجتماعية في هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذ تعتبر الفترة قيد الدراسة امتداداً للفترة السابقة، وذلك لأن الحياة الاجتماعية ومظاهرها تحتاج لفترات طويلة بحيث تحدث فيها تغيرات بسيطة، إضافة إلى ذلك أن نمط الحياة الاجتماعية يحدث تدريجياً وبصورة بطيئة بعض الشيء داخل المجتمع .

---

[١] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٦.

يختلف مستوى تعقيد النظام القرابي في المجتمع الليبي باختلاف نوعية السكان ، فهو يختلف في المدن عن الريف ويختلف في الريف عن البادية . كما أن بعض الوحدات القرابية التي توجد في البادية لا توجد في الريف، والتقسيمات القرابية في الريف لا توجد في المدن[١]، ومن أشد هذه الأنظمة القرابية تماسكاً هو نظام القبيلة وخصوصاً في الدواخل[٢]، إذ كان هذا النظام متيناً عبر فترات طويلة من الزمن ، كما أن القبيلة داخل هذا النظام تنقسم هي الأخرى إلى وحدات أصغر منها تكويناً، مثل: اللحمة والعيلة ومثلت اللحمة أكبر وحدة قرابية في القبيلة، إلا أن نسبة القرابة الصحيحة بين أفراد هذه الوحدة الاجتماعية التي تربطهم بغيرهم لا يستطيعون الرجوع بها إلى أنسابهم البعيدة، فكل ما يستطيعون إثباته فترة لا تتجاوز الثلاثة أو أربعة أجيال[٣].

إلا أن كل لحمة تسكن جهة من القرية عرفت باسمها ، وهذه اللحمات أو الجهة تتكون من عدد من الوحدات القرابية لا قرابة دموية بينهما ، وهذا يدل أن الجوار في السكن هو الذي يحدد العلاقة بين عائلات هذه القرية وليس النسب الأبوي في بعض الأحيان .

إن فكرة استبعاد النسب الأبوي عن اللحمة وحل محله الجهة أو الرقعة المكانية أخذتها من عمل جميل هلال (دراسات في الواقع الليبي) ففي إطار بحثه المتعلق بالحياة الاجتماعية يؤكد جميل هلال على أهمية المكان أو الجهة بالنسبة للحمة أكثر من رابطة الدم[٤]، وهذا أكدته بعض العقود التي يرجع تاريخها إلى عام (١١٧٢هـ/١٧٥٨م)، إذ يوضح العقد الأول توكيل من أحمد بن عبد الله أبي هروس الغرياني ووالدته فاطمة بنت علي قرباج وزوجة علي أبي هروس وابنتها مريم ، كلهم

---

[١] اسماعيل كمالي ، المرجع السابق ، ص ٥٩ – ٦٠ .

[٢] شهادة اعتراف بالنسب القائم بين محمد بن أحمد الدعيكي وعبد الله بن عبد الرحيم السراري وذلك أن المرأة اسمها عائشة هي عمة عبد الله عبد الرحيم وجده محمد ابن أحمد الدعيكي ، بتاريخ ١١٥٧هـ/١٧٤٤م ، للمزيد ينظر الملحق رقم ٢٧ .

[٣] جميل هلال ، المرجع السابق ، ص ٤٢.

[٤] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

وكلوا أحمد ببيع حصصهم في (الحوش)*، أي المنزل الكائن مكانه ببلد بني وليد[١] فيما يوضح العقد الثاني عقد شراء (الحوش) بين المشتري محمد بن منصور الدعيكي الورفلي وبين البائع أحمد أبي هروس الغرياني، في نفس السنة التي ثت فيها التوكيل (١١٧٢هـ/١٧٥٨م)[٢]، إن هذه العقود أكدت أهمية النتائج التي توصل إليها هلال جميل فيما يخص التركيبة السكانية للقرية الليبية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اتضح أنه ليس من الضروري أن جميع سكان القرية الواحدة يعودون بنسبهم إلى قبيلة واحدة .

ومع أن هنالك بعض القبائل التي ينتسب أفرادها إلى بعضهم البعض، إلا أنه يمكن القول أن النظام القبلي لا وجود له في بعض المناطق، واستعمال كلمة القبيلة في مثل هذه المناطق يدل على القرابة أو اسم لمكان وليس بالمعنى التقليدي.

الأســرة :

أثرت التركيبة الاجتماعية على نحو كبير في الأسرة وحياتها، إذا ما اعتبرنا أن القبيلة في المجتمع الليبي كانت تمثل وحدة اقتصادية وسياسية واجتماعية [٣]، بنيت أساساً حول عائلة (نواة) كان يرأسها رجل يتبعه أفراد العائلة، ومن مجموعة هذه العائلات تتكون القبيلة أو القبائل [٤].

ومن خلال ذلك تكونت الأسرة الليبية من الأب والأم والأولاد، إذ يمكن اعتبار الأسرة الليبية من نمط الأسرة الأبوية والعلاقة الأساسية في تكوين هذه الأسرة أو التي تجمع بين أفرادها هي علاقة الأب والابن[٥]، كما يمكن أن تتكون أسر على نمط يختلف قليلاً عن النمط السابق إذ يمكن اعتبار العائلة الأخوية التي تتكون من

* الحوش مصطلح في العامية يعني المنزل .

[١] عقد توكيل من أحمد عبد الله أبي هروس بتاريخ ١١٧٢هـ/١٧٥٨م ، للمزيد ينظر الملحق رقم ٢٨ .

[٢] عقد شراء بين محمد بن منصور الدعيكي وأحمد أبي هروس الغرياني بتاريخ ١١٧٢هـ/١٧٥٨م ، للمزيد ينظر الملحق رقم ٢٩ .

[٣] للمزيد ينظر الفصل الأول من هذه الدراسة ، ص ٢٨ .

[٤] علي عبد اللطيف حميدة ، المرجع السابق ، ص ٧٨.

[٥] جميل هلال ، المرجع السابق ،ص ٤٦.

أخ متزوج أو أكثر مع مجموعة أخوة غير متزوجين ينضمون لعائلة واحدة نمط أخر للأسرة الليبية إلا أن نمط الأسرة الأبوية كان الأكثر شيوعاً . أي أن الأسرة العادية تتكون من الأبوين مع أبنائهم المتزوجين يسكنون جميعاً في بيت واحد ويرأس العائلة الأب الذي يدير أمور العائلة، وكل شؤونها بمساعدة الأولاد، ومما ساعد على تماسك وترابط هذا التكوين الاجتماعي مجموعة العوامل الاجتماعية والدينية التي لعبت دوراً كبيراً في تماسك العائلة الأبوية ، وهذا لا يعني سيطرة الأب بقدر ما يحمل مغزىً اجتماعياً لها علاقة بالقيم الاجتماعية التي توارثها أفراد هذا المجتمع من السلف، والتي تقوم على احترام الأب ومكانته داخل الأسرة، مما ساهم بشكل كبير في حفظ وتماسك الأسرة والآباء، بدورهم كانوا يسعون دائماً إلى تهيئة أفضل السبل من أجل خدمة الأسرة وإسعادها، كما يحث الدين الإسلامي على احترام الآباء والاعتناء بهم خصوصاً عندما يكون طاعناً في السن [١]، هذه العوامل ساعدت الأسرة الليبية في المحافظة على روابطها وتماسكها في الماضي والحاضر .

إن المتمعن في هذه السلطة الأبوية يدرك الأهمية التي تعنيها هذه السلطة في عملية الحفاظ والتماسك ،التي جعلت من الأسرة خلية واحدة متكاملة بشكل عام، إلا أن هذه السلطة الأبوية أثرت بشكل غير مباشر على نمو وتطور الأسرة من ناحية أخرى ، ففي ظل هذه السلطة أصبح الرجل هو المسيطر على الأسرة والمرشد لها، ويتمتع بصلاحيات واسعة على كافة أفرادها، مسترشداً ومستنداً بالعادات والتقاليد والأعراف المتوارثة [٢]، إضافة إلى أن الأسباب الاقتصادية التي عززت مكانته، فهو الذي ينفق على الأسرة في أغلب الأحيان، إضافة إلى أنه يعتبر هو المالك الشرعي للأملاك بجميع أنواعها، وبالتالي فليس من المستغرب أن نجد شباباً في متوسط العمر كانوا متزوجين ولم يملكوا شيئاً ، أو أعطى حق الإرث الشرعي للأبناء دون البنات، إذ تفيد أحد العقود التي تختص بملكية الأرض والمؤرخة في سنة (١١١٢هـ/١٧٠٠م) بأنه تم تقسيم الأرض بين ثلاثة أخوة وهم أبناء علي عبد المولى

---

[١] جميل هلال ، المرجع السابق ، ص ٤٩.

[٢] آمال امحمد الطالب ، الحياة الأسرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (١٨٣٥-١٩١١) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفاتح ، كلية التربية (طرابلس ٢٠٠٤) ، ص ٣٩.

السعادي الورفلي [1] ، فيما لا يوضح العقد حق إرث أخت لهما والتي أفادتنا بها ورقة خطية أخرى عبارة عن عقد إذن توكيل مؤرخ بسنة (١١٣٠هـ/١٧١٧م)[2] ، يبين إن صاحب الإرث المذكور له بنات قد حرمن من الإرث، مما يدل على استمرار هذه الظاهرة وانتشارها في مختلف مناطق الإيالة، إذ تفيد إحدى الوثائق المتعلقة بالناحية الاقتصادية والمؤرخة في سنة (١٢٧٧هـ/١٨٦٠م) بأن شخصاً يدعى عمر بن علي كتب كل أملاكه الموجودة بالزاوية الغربية لأبناء ابنته عائشة الذكور دون الإناث [3]، وعلى الصعيد الاجتماعي كان الأب هو المتحكم بمصير أبنائه [4] ، إن مثل هذه الظروف قد أفقدت الأسرة تطورها ونموها على الصعيد الاجتماعي، وقد استخدم الأب السلطة الكاملة لفرض قراراته من مبدأ اقتصادي واجتماعي، كما أن هذه الوضعية لم تختلف من حيث المناطق الحضارية الريفية والصحراوية .

الزواج :-

الزواج ظاهرة اجتماعية أقرتها جميع الديانات السماوية فالزواج مؤسسة اجتماعية تؤدي وظائف هامة، فالغرض الذي يؤديه هو تأسيس عائلة جديدة تساعد في عملية ربط وحدات اجتماعية ، والمجتمع الليبي اهتم بزواج أبنائه، وكانت الأسرة مسئولة عن اختيار زوجة الابن، التي عادةً ما تكون من الأقارب مثلا أي تفضل الأسرة زواج ابنها من بنات العم، ثم من القريبات الأقرب من جهة الأب، ثم من جهة الأم، ويرى بعض الباحثين أن ظاهرة الزواج من الأقارب تدفعها عدة عوامل كانت أهمها عوامل اقتصادية تمثلت في حفظ الملك الأرضي داخل العائلة، وتجنب دفع

---

[1] اعتراف بملكية الأرض وتقسيمها بين ثلاثة أخوة بتاريخ (١١١٢هـ/١٧٠٠م) ، الملحق رقم٣٠.

[2] عقد إذن توكيل في التصرف بين سالمة بنت عبد المولى وبين محمد بن أحمد الدعيكي بتاريخ (١١٣٠هـ/١٧١٧م) ، الملحق رقم ٣١.

[3] وثائق مركز جاهد الليبيين للدراسات التاريخية ، وثيقة توضح توريث الأملاك للأبناء الذكور فقط ، بتاريخ ١٢٧٧هـ-١٨٦٠م ، شعبة الوثائق العربية ، ملف أحمد الفقيه حسن ، معاملات تجارية ملف رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٢٢٩ . للمزيد ينظر الوثيقة رقم ٣٠ .

[4] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

المهور العالية، أما الدوافع السياسية فإن العم بتزويج ابنته لابن أخيه يتغاضى عن المهر ليكسب ولاء ابن أخيه وأخوته في المنازعات الداخلية في الوحدة القرابية، فالزواج من ابنة العم حسب هذا الرأي يزيد من تماسك أصغر وحدة قرابية ، ويجعل منها وحدة جماعية متحدة، وهناك دوافع أخرى تتمثل في التركيب القرابي ، إن هذا الرأي يقول بأن ظاهرة الزواج من الأقارب يرجع وجودها واستمرارها لأنه يساعد الوحدات القرابية على الانفصام والتفتت[١] إلى وحدات صغيرة، فالزواج بهذه الطريقة يساعد على تكوين شخصية فردية للوحدات القرابية الصغيرة ذات استقلال عن الوحدات الأخرى، وهذا مهم خصوصاً في المناطق القبلية حيث أن النظام القرابي الأبوي يعمل على التماسك العمودي للمجتمع القبلي ، ولهذا فالمجتمع بحاجة إلى التمييز بين الوحدات القرابية الصغرى وإعطائها فردية وشخصية متماسكة خاصة [٢].

إن مختلف هذه المعطيات ، تدفع إلى الاعتقاد بانغلاق المجتمع على ذاته ، وذلك من خلال الإشارات التي تفيد بأن الزواج لم يكن يمثل أمراً فردياً بقدر ما كان يعد من الشؤون العائلية ، ومن هذا المنطلق ، فإن عملية الزواج التي كانت ترتبها العائلات وليس الأفراد تخضع لعدد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، وتصل إلى العصبية التي تخدم في مجملها مصالح معينة ، وفي ضوء هذه المعطيات انتشر زواج الأقارب وخاصة من أبناء العمومة وذلك لغرض الترابط بين أفراد العائلة الواحدة وتعزيزها اجتماعياً من جهة ، ودوره في ضمان المحافظة على الثروة والأملاك داخل العائلة من جهة أخرى ، كما وجد أيضاً الزواج القائم على أساس وحدة الانتماء القبلي الذي يهدف إلى توثيق الروابط بين أبناء القبيلة ، كما قام أيضاً التزاوج بين أطراف ينتمون إلى نفس الفئات الاجتماعية بهدف تعزيز أوضاعهم ومكانتهم، غير أنه بالإضافة إلى هذه الأنماط من الزواج ، فإن المصلحة قد تقود في بعض الأحيان إلى قيام تحالفات عن طريق المصاهرة بين عائلات لارتباطهم

---

[١] جميل هلال ، المرجع السابق ، ص 67-68 ، 70.

[٢] المرجع نفسه ، ص 70 – ٧١.

بصلة قرابة ، أو بين أطراف ذوي انتماءات قبلية مختلفة أو بين فئات اجتماعية متباينة [*].

مع أن الزواج تعددت أشكاله وأنماطه، إلا أن علمية الخطبة كانت واحدة، إذ تتم الخطبة من قبل النساء أولاً فالأم أو الأخت تقوم بالخطوات الأولى في اختيار العروس حيث يمهدن للقاء ووالد الشاب وعمه أو أخوه الأكبر مع والد الفتاة وذويها ، وبحضور القاضي أو شيخ القبيلة أو الإمام تتم الخطبة ويفضل في هذا اللقاء تحديد المهر وترتيبات الزفاف وتحديد موعدها [١]، وفي حفل عقد الزواج الذي يدعى إليه جميع الأقارب ويتصدره الوجهاء، يتولى القاضي أو وكيله أو من ينوب عنهما علمية عقد القران، وتنطلق الاحتفالات بهذا الزواج لمدة أسبوع كامل[٢] .

ولئن كان الزواج ظاهرة اجتماعية تؤدي وظائف هامة في المجتمع فإن هنالك ظروفاٍ أخرى تعمل على تفكك هذه العملية الاجتماعية إذ يعتبر الطلاق من أبرز معوقات الحياة الأسرية .

الطــــــلاق :

تعتبر ظاهرة الطلاق من أهم المعوقات التي هددت كيان الأسرة الليبية لما لها من أضرار معنوية على الأسرة لا سيما الأطفال الذين حرموا من رعاية والديهم، وقد انتشرت هذه الظاهرة انتشاراً كبيراً في المجتمع، إذ تفيد إحدى الدراسات والتي تمت خلال فترة زمنية محددة من 1846م إلى 1847م والتي قامت بعملية حصر أثبتت أن عقود الزواج التي تم تدوينها بالمحكمة الشرعية 115 عقداً . وبالمثل قامت بحصر حالات الطلاق التي تمت أيضاً بالمحكمة خلال المدة الزمنية نفسها وجدت 152 حالة طلاق . أي بنسبة زيادة 37 حالة [١].

---

[*] توجد في اليوميات الليبية حالات زواج متباينة في الانتماءات منها ما هو طبقي وسياسي واقتصادي. للمزيد ينظر حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ص ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٥١٨ ، ٥٦٤ .

[١] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص 43.

[٢] المرجع نفسه ، ص 44.

[١] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 156.

إن نسبة الزيادة في حالات الطلاق قياساً بعقود الزواج تعد كثيرة، وعموماً أنه إذا ما تتبعنا أسبابه يمكننا الوصول إلى بعض العناصر المهمة التي تقف وراء هذه الظاهرة .

يكمن وراء بعض حالات الطلاق الوضع الاقتصادي أو الوضع المعيشي للأسرة ، فقد شكلت الأوضاع المعيشية أحد أبرز المعوقات التي واجهت الأسرة في الفترة قيد الدراسة، إذ انعكس دخل الزوج المعيشي سلباً وإيجاباً على العلاقات الأسرية ، فكان رب الأسرة يسعى لتحصيل لقمة العيش بالتنقل والسعي، وهذا تطلب منه أحياناً بقاءه مدة طويلة خارج موطنه تاركاً زوجته وأطفاله، الأمر الذي قد يضطر بالزوجة للجوء للقضاة طالبة من القاضي تحديد مدة زمنية لغياب زوجها أو يكون لها الحق في الطلاق، فإن المرأة في مثل هذه الحالات قد خيرت إما أن تبقى في عصمة زوجها أو تطلق، وفي حالات عدة اختارت بعض النسوة الطلاق[٢]، وإذا كانت الأوضاع المعيشية للأسرة قد أسهمت في التفكك الأسري، فإن هنالك أيضاً بعض السلوكيات الغير متوازنة داخل الأسرة والتي أسهمت في زيادة حالات الطلاق ، ومن بينها تفاقم سلطة الوالدين اللذين كانا يقومان في أغلب الأحيان باختيار الزوجة لابنهما، دون علم أو معرفة الولد وهما اللذان يتوليان التطليق عندما لا يتماشى هذا الزواج ورغبتهما [٣].

وكان عدم الإنجاب من أسباب الطلاق أيضاً، وفي السياق ذاته فإن نوع معاملة الزوج لزوجته كان يتوقف عليها مستقبل استمرار الأسرة واستقرارها، فقد دفع سوء المعاملة في كثير من الأحيان الزوجين إلى الانفصال ، والتي بموجبها قد تضطر الزوجة إلى التنازل عن كل الحقوق بما في ذلك مقدم الصداق ومؤخره من

---

[٢] وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق العربية ملف الوثائق الاقتصادية ، ملف رقم ٤٢ وثيقة رقم ١٣٩ ، للمزيد ينظر الملحق رقم ٣٢.

[٣] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ١٥٧.

أجل الحصول على الطلاق ، إضافة إلى ذلك كانت تحدث عمليات طلاق نتيجة لبعض الأمراض الاجتماعية الموجودة في المجتمع[١].

كما يجب أن نذكر أن المجتمع الليبي قد عرف تعدد الزوجات، فنتيجة لزواج الرجل من امرأة ثانية تطلب في كثير من الأحيان الزوجة الأولى الطلاق[٢] ، لقد تركت حالات الطلاق المتنوعة تداعيات خطيرة على الأسرة الليبية، فإلى جانب تفكك الأسرة وحرمان الزوجة المطلقة في بعض الأحيان من الصداق خلقت نوعاً من العداء بين العائلات، وأحياناً في العائلة الواحدة، ويمكن اعتبار هذه الظاهرة أحد المظاهر التي أعاقت نمو وتطور الأسرة الليبية .

العادات والتقاليد :

لم تختلف العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في المجتمع الليبي إلا نسبياً، وهذا الاختلاف النسبي راجع للتركيبة السكانية والجغرافية التي فرضت على المجتمع أن ينقسم إلى قسمين، وهما سكان المدن وسكان البادية .

لقد انقسم المجتمع المدني إلى سكان المدن بصفات تميز عن سكان البادية، ويتضح ذلك من خلال نسبة الترابط التي تربط أعضاء المجتمع المدني، إذ كانت هذه الروابط ضعيفة بعض الشيء ، وهذا الضعف ناتج عن ظروف السكان التي تتحكم بسير الحياة في المجتمع المدني ، كما أن علاقة سكان المدن بالسلطة السياسية كانت وثيقة دوماً، وذلك لانخراط جزء مهم في وظائف الدولة [٣].

إلا أن ترابط هذا المجتمع تعكسه روابط أخرى تتمثل في الحي الواحد، أو أصحاب الوظائف والحرف والمهن الواحدة، وقد عرف مجتمع المدينة أيام الأتراك المقاهي العامة التي كان يجتمع فيها الأهالي لتبادل الأخبار وللترفيه بعد قضاء يوم

---

[١] محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

[٢] عبد القادر جامي ، طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى،ترجمة محمد الأسطى (طرابلس ، ١٩٧٤)، ص ٦٤ .

[٣] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

كامل من العمل المتواصل، أو الذهاب لحضور نوبات الذكر في الزوايا[١]، أما سكان الريف فقد كان يغلب على هذا المجتمع الترابط الاجتماعي، وتبرز متانة الحياة الجماعية بين أفراده والتي تمتد من الأسرة إلى القبيلة فاللحمة والقبيلة ، وكانوا يعيشون حياة يغلب عليها طابع البساطة وعلاقاتهم مع المدن تكاد تكون محدودة ، وتسود هذا المجتمع أعراف وتقاليد تشبه تقاليد قبائل الصحراء، بل إن الامتزاج بين سكان الريف وقبائل الصحراء ، من حيث التركيب البنيوي للمجتمع والعادات والتقاليد والسلوك تكاد تكون واحدة في أغلب الأحيان[٢].

ولعل أهم الروابط في هذا المجتمع رابطة الدم والنسب أو التجاور بالسكن أو الأرض، فالعلاقة التي تربط أفراد هذا المجتمع ذات طابع أخلاقي ، وليس مصلحي أو طبقي ، وهذا الرابط ساهم في عملية الترابط بين أفراد هذا المجتمع وانصياعهم لأعرافها وتقاليدها [٣] ، كما أن هذا المجتمع لم تكن علاقته جيدة في أغلب الأحيان مع السلطة السياسية، وذلك راجع إلى نمط التركيبة السكانية التي فرضتها البيئة على السكان فقد كانت هذه المناطق مصدراً دائماً لخروج الثورات والانتفاضات ضد الحكومة، وحتى وإن لم تشارك فيها فإنها كانت تلعب دور الممون لها أو الملاذ الآمن لأصحابها [٤].

لقد كانت هذه بعض السمات التي اختلف فيها المجتمع الليبي بين الحضر والبدو، إلا أن الوضع العام للتقاليد والعادات بين أفراد هذا المجتمع تكاد تكون واحدة، وتجلى ذلك من خلال الحياة اليومية التي عاشها أبناء المجتمع الليبي والتي استمدها من تراثه التقليدي وعاداتهم التي توارثوها، والتي تمس كافة جوانب حياتهم الاجتماعية، وهي ذات صلة بالأعياد والمناسبات الدينية والمأكل والملبس والمآتم وغيرها .

---

[١] تيسير بن موسى ،المرجع السابق ، ص ٣١-٣٣ .

[٢] المرجع نفسه ، ص ٣٦ .

[٣] المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

[٤] للمزيد ينظر الفصل الأول من هذه الدراسة ، ص ١٩ .

إذ كان أهالي إيالة طرابلس الغرب يحتفلون بالمناسبات الدينية مثل عيد الفطر وعيد الأضحى ، والمولد النبوي الشريف وشهر رمضان .

ففي عيد الفطر كان سكان الإيالة يخرجون في صبيحة يوم العيد في أبهى حللهم إلى ساحات الصلاة، وعادة ما يؤم الوالي جمهور المصليين ، وترى في الصفوف الأولى جمهرة من الفقهاء والقضاة وكبار الموظفين، بالإضافة إلى المفتي ، وقد يكون الإمام هو الذي يؤم المصلين في أماكن أخرى[١]، وما أن تنتهي الصلاة حتى يقوم الأهالي بتبادل الزيارات فنراهم في جماعات يجوبون الحي، وهم يرتدون أفضل ما لديهم من ثياب ، ويؤكد هذا روح الترابط الاجتماعي، وقد تعزف في شوارع المدينة الموسيقى التي تعزف على الناي والطبل، وتميزت فترة العيد بتقديم الأهالي الشراب والأكل ، أما الباشا فيعود بعد الصلاة إلى القصر لتقبل التهاني من المسئولين في الدولة [٢] .

أما عن عيد الأضحى فيعرف اليوم الذي يسبق العيد باسم الموسم عند الأهالي[٣]، وفي يوم العيد ما أن يفرغ الأهالي من صلاتهم حتى يقوم المستطيعون منهم بذبح شاة العيد ، ويوزعون قسماً من لحمها على الفقراء ، ويأكلون قسماً منها [٤] ، ولم تختلف طريقة الاحتفال بهذا العيد عن عيد الفطر .

ومن المناسبات الدينية التي اعتاد الأهالي الاحتفال بها شهر رمضان، فهذا الشهر يستقبله الأهالي بطابع اجتماعي مميز، ففيه تفتح أبواب المساجد لأهل التقوى لكسب الصالحات، وتلاوة القرآن، وإقامة حلقات الذكر ليلاً، وينتشر الوعاظ في معظم المساجد لإلقاء الدروس التي تحث الناس على الالتزام بالدين، وصون حرمة هذا الشهر[٥] ، كما كانت المدفعية تطلق إحدى وعشرين طلقة إعلاماً بحلول شهر رمضان ، وتطلق المدفعية طلقاتها عند مغيب شمس كل يوم معلنة عن إفطار

---

[١] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

[٢] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

[٣] حسن الفقيه حسن ، المصدر السابق ، ص ج ٢ ، ص٣٦.

[٤] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٣٦.

[٥] المرجع نفسه ، ص ٣٤.

الصائمين إما الحياة اليومية في هذا الشهر فقد كانت مستمرة بنهارها وليلها، فتزدحم المساجد بالمصلين قبل الغروب وبعده، وكانت المساجد تزينها الأضواء طيلة الليل، إما الأسواق والحوانيت فأبوابها مفتوحة وتستمر الحركة التجارية، وتتواصل حتى في الليل، كما كانت الشوارع تزدحم نظراً لما يفد على الأسواق من المناطق القريبة منها .

ومن المناسبات الدينية التي حرص الأهالي على إحيائها عيد المولد النبوي الشريف ، فليلة المولد تظل من أبهج الليالي التي كان يستقبلها الأهالي فيحيونها بالاحتفال والدعاء والابتهال، ففي هذه الليلة ترتدي المدينة أبها حلتها فتسرج المصابيح بكافة المساجد وتشغل القناديل في الزوايا ، وتشهد المدينة في هذه الليلة الوفود الدينية وخصوصاً اتباع الطرق الصوفية وهم ينشدون ، كما يرتدي الناس أجمل الثياب للمشاركة بالاحتفال ، وتسرد في مجالس الذكر القصص الدينية، وكثيراً ما يحضر الباشا هذه الاحتفالات ، وفي كثيراً من الأحيان يقوم الباشا بالصرف بسخاء على القائمين على إحياء مثل هذه المناسبة، وذلك من أجل كسب ولائهم إلى جانبه، بالإضافة إلى كسب الدولة لولائهم لاستغلالهم في وقت الضرورة إذا لزم الأمر، فالمسوغ الشرعي الذي كانت تقوم عليه حجة الدولة العثمانية في حكم هذه المناطق كان أساسه دينياً ، وعليه فقد اهتم الباشا بمثل إحياء هذه المناسبات الدينية ولا سيما ليلة المولد النبوي الشريف، إذ كان الباشا يستقبل في قصره المهنئين من كبار الموظفين ووجهاء وأعيان البلاد[١].

ومن العادات المنتشرة في الإيالة زيارة الأضرحة في أوقات مختلفة من العام، وانتشرت هذه الأضرحة أو المزارات في أماكن مختلفة من الإيالة، وأحياناً تتم هذه الزيارات بصورة جماعية وكان الغرض متنفساً لهم وترويحاً على النفس، أو وسيلة للتصدق على الفقراء والمساكين الذين يكونون بجانب هذا الضريح ، أو الوفاء

---

[١] المرجع نفسه ،والصفحة .

بالنذور للشيخ صاحب الضريح لحالة شفاء أو عودة سجين أو أسير أو إنجاب ذكور مثلاً [١] .

ويبدو أن القبيلة أو العائلة كانت تحضر لمثل هذا اليوم من اليوم الذي يسبقه، ثم يذهب الرجال والنساء إلى الضريح الذي عادةً ما يكون قبراً أو مجموعة قبور[٢] ، ويقيم الزائر النهار بجوار هذا المزار، ويتم تجهيز الطعام في نفس المكان، حيث يقدم للضيوف أولاً ثم العائلة، إن انتشار مثل هذه العادات كان نتيجة لانتشار الجهل وتدهور الحالة الفكرية والعقائدية عند الأهالي في ظل غياب المؤسسات الدينية بحيث أخذت هذه الأماكن دورها ، ونتيجة لعدم وعي الإنسان البسيط بمثل هذه الأمور إلا إلى تصديقها ، وخير دليل على ذلك أن بعض الثورات والانتفاضات ظهرت تحت هذا الستار، أو أخذت من الجانب الديني مظهراً لكي تسعى في طريقها وأطلق أصحابها على أنفسهم لقب (المهدي المنتظر)[٣] لكي ينظم الناس إليهم ، وتعتبر هذه الممارسات من الظواهر الغريبة والتي لم يألفها المجتمع الإسلامي من قبل، إضافة إلى ذلك فإن مثل هذه العادات ساهمت في تأكيد مظاهر أخرى لم تكن أقل منها تأثيراً في مستوى تفكير الأهالي، إذ كانت الشعوذة وظواهرها التي قصد بها التميز لجلب الخير وتجنب الشر شائعة في المجتمع، وشاع بين أصحاب الحوانيت مثلاً ظاهرة (اليد المعلقة) التي قصد بها إبعاد العين الشريرة، إضافة إلى فتح أصابع اليدين بشكل معين في وجه الأشخاص[٤] وهناك طرق أخرى لغرض النصب والاحتيال، وقد اشتهر في مجال الدجل اليهود الجرباويون الذين وفدوا من مدينة جربة أكثر من غيرهم من الآخرين[٥].

لقد كانت هذه أهم السمات الاجتماعية التي عاشها المجتمع، وبصورة أوضح فإن الوضع الاقتصادي يعكس لنا الحياة اليومية التي عاشها سكان إيالة طرابلس الغرب من بدو وحضر فقد كانت هناك فئات أصحاب مزايا سواء كانوا سكان مدن

---

[١] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

[٢] جميل هلال ، المرجع السابق ، ص ١٤٠-١٤١ .

[٣] شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

[٤] مابل لومس تود ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

[٥] خليفة محمد الأحول ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

أو سكان بادية والمتمثلة في أصحاب الصناعات والحرف المزدهرة والأغنياء من كبار التجار والموظفين والأعيان والمقربين من الحكام ، وكذلك الفئة الغنية التي تشكلت من شيوخ القبائل الذين حابوا السلطة السياسية كثيراً على حساب الأهالي[١] فإنهم جميعاً عاشوا حياة مرفهة ، واتضح ذلك من خلال ما أنفقوه على حفلات الزفاف والمآتم والمنازل العديدة التي امتلكوها في المنشية المليئة بأشجار الفاكهة والنخيل في الوقت نفسه كان البدو مثلاً في غريان يسكنون الخيام ، أما بيوت الأهالي بالجبل فكانت محفورة في الجبال ، ويسكن في البيت الواحد أفراد العائلة والماشية معاً [٢] ، وينطبق الحال على ملابس الأغنياء أيضاً التي لم تختلف عن تلك التي للأغنياء في كل المناطق ، ففي الوقت الذي كانت تكتفي فيه المرأة في طرابلس بعباءة تلف جسمها، والرجل بجرد عادي أحياناً، كانت الطبقة الغنية من الرجال ترتدي أفخر الثياب والأحذية، كما كانت نساء الطبقة الغنية يتفاخرن بملابسهن المتعددة الألوان والمطرز بعضها بالحرير ، ويلبسن أثمن الحلي الذهبية والفضية ولم يختلف الحال بالنسبة لنساء الجنوب عن نساء طرابلس، فعلى سبيل المثال ارتدت ابنة السلطان المكنى البالغة من العمر أربع سنوات الرداء المغطى بالحلي الذهبية [٣]، وما انطبق على الملبس انطبق على المأكل حيث كانت موائد الأسر الغنية بطرابلس حافلة بأطيب المأكولات[٤]، لم يكن الناس في مناطق أخرى يجدون ما يسدون به غائلة جوعهم، إلا الشيء اليسير من الحبوب والتمر[٥]، وحتى المآتم كانت تتباين إذ كانت جنائز الأغنياء تتباين ، عن الفقراء فمن خلال غطاء النعش يمكن معرفة الوسط الذي يعيش فيه المتوفى ، لأن معظم تلك الأغطية كانت من الحرير المطرز بالحواشي الذهبية والفضة، في حين كانت النعوش الأخرى تغطى بشرشف بسيط [١].

---

[١] تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص ٥٥.

[٢] رتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٨٢ ، ٨٦ .

[٣] جون فرنسيس ليون ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

[٤] رتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص ١٦٦.

[٥] جون فرانسيس ليون ، المصدر السابق ، ص ١٣٩.

[١] رتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥.

وبقدر ما عانت الحياة الاجتماعية في المجتمع الليبي من مشاكل ومعوقات عدة مثلت تحديات خطيرة له ، فإن استجابة المجتمع قوية وفاعلة في هذا الاتجاه، واتضح ذلك من خلال الأحداث المؤثرة في الإيالة ، وحتى وإن لم يكن تأثيرها فاعلاً في إيجاد الحلول للمشاكل المهمة ، إلا أن عنصر المساهمة في بناء المجتمع ظل قائماً ، مما ساهم في الحفاظ على الطبقات الاجتماعية من التهميش النهائي ، مثل ما حدث في العهد العثماني الأول .

الخــاتمة

- يتبين مما سبق أن ضعف الفئات الاجتماعية المختلفة في الايالة، وعجزها عن الظهور بصورة أفضل راجع إلى الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد خلال فترة حكم العهد العثماني الأول ، إذ كانت البلاد في حالة تبعية مباشرة إضافة إلى عدم التوفيق بين السلطة السياسية والأهالي، وعجز الأهالي عن القيام بدور مؤثر في البلاد.

- يتضح من الدراسة أن هناك مجموعة من الظروف هيأت المجال لظهور العديد من الاضطرابات الداخلية اتخذت أشكالاً مختلفة، فظهر بعضها في شكل ثورات عمت المناطق المختلفة بهدف التمرد على نفوذ السلطة السياسية، وبرزت بعضها في شكل صراعات ونزاعات بين القبائل، في حين اتخذ بعضها الأخر شكلاً من أشكال الصراع على السلطة .

- تفيد الدراسة أن قيام سلطة مركزية قوية شكل أهم خاصة لها علاقة لامست جميع المستويات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أكدت السلطة المركزية نقل الايالة من مرحلة التجزئة إلى مرحلة الوحدة، وأصبحت الايالة حاضرة لدولة ، ولها دور في كل الأحداث التي كانت تدور في الشمال الأفريقي والبحر المتوسط، وأثرت وتأثرت بكل التطورات المهمة والصراعات التي دارت في المنطقة، وانعكس ذلك على أوضاعها الداخلية والخارجية، ولم تنعزل عنها مما فك الطوق الذي أرادت الدولة العثمانية إحكامها به .

- إن عامل الإقليمية الذي ظهرت عليه الايالة كانت تحكمه إلى حد بعيد عوامل سياسية، فبقدر ما كانت السلطة المركزية قوية كانت عوامل التجزئة والإقليمية تختفي وتظهر الايالة بصورة موحدة سياسياً واقتصادياً ، إضافة إلى تعمق الصلات الاجتماعية وزيادة التواصل الاجتماعي ، وعندما تكون السلطة المركزية ضعيفة وغير قادرة على القيام بأعباء الدولة، بحيث يقع الإهمال على الأقاليم البعيدة، وانعدمت عوامل التواصل بين الأقاليم نتيجة لغياب النظام والأمن ، إضافة إلى مساندة العامل الجغرافي ليؤكد حدة التجزئة وانعدام التواصل، وأثر ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

- توضح الدراسة أن عملية القضاء على الثورات والانتفاضات كان لها دور كبير في جعل الايالة تنعم بحياة الأمن والاستقرار بشكل أفضل مما كانت عليه في العهود السابقة ، وأدت هذه الأعمال تدريجياً إلى الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد في عهد أحمد القرمانلي .

- ظهور فئات صاحبة مزايا سياسية واقتصادية واجتماعية ، وقفت موقف المعادي للسلطة السياسية وعزز من موقفها هذا ارتباطها بمناطق حيوية ومهمة ، واستقطبت هذه الأماكن أنظار السلطة السياسية ، وعملت على إخضاعها فيما بادرت هذه الفئات بالتصدي للسلطة وتحتم عليها مواجهة هذا الخطر ، أو اصطناع الخضوع من أجل المحافظة على مقوماتها ، أو لتظهر من جديد عندما تسمح لها الفرصة ، ومع مرور الوقت شكلت هذه الفئات رواسب لحركات هددت كيان الأسرة الحاكمة ، وعملت على إسقاطها .

- نتيجة للتغيرات السياسية استطاعت بعض الأسر والقبائل والزعامات المحلية أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة حتى صارت في النهاية جزءاً منها ، وبالتالي ارتبطت مصالحها ارتباطاً وثيقاً مع النظام ، وكونت هذه العناصر قاعدة اجتماعية سياسية قوية وركيزة للنظام والسلطة السياسية .

- يتضح من خلال الدراسة أن السلطة السياسية كان لها تأثير سلبي على الحياة الاقتصادية ، وتمثل ذلك في ظهور ظاهرة الاحتكار التجاري ، واستخدام هذا الأسلوب لضرب فئات في المجتمع ، وانعكس ذلك بصورة عامة على كل الطبقات وبوجه خاص على فئة التجار، ومكنت فئات أخرى مثل اليهود والأوروبيين بأن تتبوأ مكانة مرموقة في الاقتصاد ، مما ترتب عليه تحجيم نمو فئة التجار والقضاء على إمكان ظهور أي قوة اجتماعية فاعلة في الايالة .

- إن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها السلطة من خلال اهتمامها بأمور عدة ، حماية الحرف الخدمية والإنتاجية وأصحابها، وذلك عن طريق القيام ببعض الإصلاحات مثل تخفيض الضرائب ، وفرضها في المقابل على التجار الأجانب والمارين بالبلاد ، هذا فضلاً عن وضع القوانين التي تراعي من خلالها المواد المستوردة من الناحية الضريبية ، وفي المقابل تشجيع الصناعات والحرف والصادرات المحلية ، غير أن القيام بمثل هذه الأدوار تبين أنه لم يكن من اهتمامات الدولة مما أدى إلى إصابة بعض القطاعات بنوع من التدهور .

- توضح الدراسة أن العلاقة بين السلطة السياسية والأهالي كانت على وجه العموم في غاية السلبية، إلا أنه مع بداية العقد الثاني من القرن الثامن عشر بدأت العلاقة تسير في اتجاه كان أكثر إيجابية من السابق ، مما يوحي بوجود تغير قد طرأ على السلطة السياسية، وما تبع ذلك من تنفيذ لبعض الإصلاحات والاعتماد على الأهالي في بعض الأعمال المهمة ، وكان لهذه السياسة دور فاعل في ظهور نمط جديد من العلاقة بين الحكومة والأهالي .

- تبين لنا من خلال الدراسة أن الوضع الاقتصادي وصل إلى أسوأ مراحله ، وهبوط مستوى الإنتاج بجميع أنواعه من زراعي ورعوي وتجاري وصناعي، ولكن الباشا استطاع النهوض به ودونما مساعدة الدولة العثمانية ، وذلك باعتماده على مقومات الايالة نفسها ، وكانت القوة البحرية والموقع الجغرافي هي العامل الاقتصادي المؤثر في رفع مستوى الاقتصاد المتدني .

- شهدت هذه الفترة ظهور أول بادرة أدبية ثقافية تهتم بتدوين تاريخ الايالة من أحد أفرادها ، وكان بفضل رعاية السلطة السياسية لها، مما يؤكد جدية الدولة واهتمامها بمثل هذا الجانب، أو على الأقل محاولة النهوض به ، وإحيائه بعد فترة طويلة من الضمور .

قائمة المصادر والمراجع

١- المصـــادر :

أ- الوثائق الغير منشورة :-

- *مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس شعبة الوثائق والمخطوطات ، شعبة الوثائق العربية :*

- ملف الوقف رقم ٥١ وثيقة رقم ٧.
- ملف الأسرة القرمانلية وثيقة رقم ١/١٥٢.
- ملف الأسرة القرمانلية وثيقة رقم ٢/١٥٢.
- ملف الأسرة القرمانلية وثيقة رقم ٣/٢٤.
- ملف الوثائق الاقتصادية رقم ٢٤ وثيقة رقم ٨٨.
- ملف وثائق الاقتصادية رقم ٢٤ وثيقة رقم ١٣٩.
- ملف أحمد الفقيه حسن . معاملات تجارية ، ملف رقم ٢٤ وثيقة رقم ٢٢٩.

- *دار المحفوظات التاريخية طرابلس :*

سجلات المحكمة الشرعية :

- سجل المحكمة الشرعية لسنوات ١٧٢٢-١٧٢٧.
- سجل المحكمة الشرعية رقم ١ .

- ***أوراق خطية غير منشورة :-***

- ورقة خطية عبارة عن وصية بخصوص أملاك عائشة بن علي الزاوي وكيفية التصرف بعد وفاتها بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٩هـ الموافق ٤ سبتمبر ١٨٧٢.
- عقد وديعة وأمانة بين عبد الله الملقب بالأجرب الورفلي وبين عبيد بن صويت بن فيجل ومكان الوديعة عند محمد الدعيكي سنة ١١٤٤هـ/١٧٣١م.

- ورقة خطية عبارة عن تبري من محمد الدعيكي على كل من يحرث أرضه بوادي سوف الجين من غير إذنه سنة ١١٧٣هـ/١٧٥٩م.
- عقد توكيل من أحمد عبد الله بن هروس ووالدته بأنهم وكلوا أحمد بن أحمد ابي هروس ببيع حصصهم في الحوش الكائن ببني وليد سنة ١١٧٢هـ/١٧٥٨م.
- عقد بيع بين محمد منصور وبين أحمد الداودي سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.
- عقد قسمة ومراضاة بين الفقيه إبراهيم حسين أبوصاع وبين عاشور بن حامد الجمالي سنة ١١٨٥هـ/١٧٤٥.
- اعتراف وإشهار من رقية بنت عبد الله علي أمانة سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م.
- ورقة خطية تفيد وقوع خصام بين قبيلتي الدعكة والضباعة ، سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م.
- عقد بيع وشراء منزل بين المشتري محمد بن منصور الورفلي وبين البائع أحمد بن أحمد أبي هروس الغرياني ١١٧٢هـ/١٧٥٨م.
- عقد بيع وشراء بين عبد المولى الدعيكي المشتري والبائع سالم بن محمد بن سالم الورفلي ، قد اشترى الأول من الثاني حصته وهي خمسة نخلات وخمس زياتين ببلد بني وليد سنة ١١٥١هـ/١٧٣٨م.
- عقد بيع وشراء بين محمد بن أحمد الدعيكي وبين علي بن سالم الحصني ويظهر فيها بيان الحدود من جميع النواحي سنة ١١٥٧هـ/١٧٦٢م.
- شهادة واعتراف بالنسب القائم بين محمد بن أحمد وعبد الله بن عبد الرحيم السراري سنة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.
- عقد إذن وتوكيل في التصرف بين سالمة بنت عبد المولى وابنة أخيها وبين محمد أحمد الدعيكي سنة ١١٣٠هـ/١٧١٧م.
- عقد بيع وشراء بين محمد بن أحمد الدعيكي وبين محمد بن عبد المولى سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٢م.
- عقد اعتراف بملكية الأرض بوادي تماسلة أحد وديان بني وليد من الجهة البحرية سنة ١١٥١هـ/١٧٣٨م.
- اعتراف بملكية الأرض وتقسيمها بين ثلاث إخوة سنة ١١١٢هـ/١٧٠٠م.

- مجموعة عائلة الجدائمي ، نص مناظرة ، حول ملكية الأرض جودائم بين المرايمة وشيخ القبائل في مجلس إدارة قضاء الزاوية بتاريخ ١٢٣٣هـ/١٨٧١م.

ب- المصادر المطبوعة :-

1- احمد النائب الأنصارى ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، دارف المحدودة لندن ،1984.

2- ـــ ، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان ط(١) ، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي ،منشورات المكتب التجاري ،بيروت. 1963.

3- جون فرانسيس ليون ، الرحلة في طرابلس إلى فزان ،ترجمة مصطفى جودة ،الدار العربية للكتاب ، ليبيا-تونس.1976.

4- حسن الفقيه حسن ، اليوميات الليبية ،تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس 1984. ج ,١

5- الحسن محمد الوزان ، المعروف بليون الأفريقي ، وصف إفريقيا ، ط(٢) ، ترجمة محمد صبحي ومحمد الأخضر . دار المغرب الإسلامي . بيروت ، 1983 ، ج٢ .

6- ريتشارد توللى ، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، نقله إلى العربية عمر الديراوى أبو حجلة ، دارف المحدودة ، لندن ، 1984.

7- شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، ط(٣) ، نقلها عن الفرنسية وحققها بمصادرها العربية ووضع مقدمتها النقدية محمد عبد الكريم الوافى ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1994.

8- عبد القادر جامى ، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ، ترجمة محمد الاسطى ، طرابلس ، 1974.

9-عبد الهادي التازى ، أمير مغربي فى طرابلس (1143هـ/1731م) أو ليبيا خلال رحلة الوزير الإسحاقى ، مطبعة فضالة ، المغرب. (د.ت).
10-أبو عبد الله البكري ، المسالك والممالك ، تحقيق وتقديم وفهرسة ادريان فان ليوفن واندرى فبرى ، الدار العربية للكتاب ، بيت الحكمة تونس ،1992 ، ج٢ .
11-أبوعبدالله محمد بن غلبون ، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من أخبار ، نشر وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي ، المطبعة السلفية القاهرة 1349هـ.
12-العياشى أبو سالم ، الرحلة العياشية ، ماء الموائد ، وضع فهارسها محمد حجى ، دار المغرب لتأليف والنشر ،الرباط . ط (٢) 1977 .
13-أبو القاسم ابن حوقل ، صورة الأرض ، دار مكتبة الحياة بيروت 1992 .
14- مابل لومس تود ، أسرار طرابلس ، منشورات مكتبة الفرجاني ، طرابلس 1968.
15-مصطفى خوجة ، تاريخ فزان ، تحقيق وتقديم وتعليق حبيب وداعه الحسناوي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس 1979.

٢- **المـراجع** :-

١- اتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩٩١١ ، ط(١) ، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٤.
٢- أتيلو موري ، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا ، تويب محمد خليفة التلسي ، دار القرمانلي ، طرابلس ١٩٧١.
٣- إسماعيل كمالي ، سكان طرابلس الغرب ، ترجمة حسن الهادي بن يونس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس ١٩٩٧.
٤- أنعام محمد سالم ، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ، مركز جهاد الليبية للدراسات التاريخية ، طرابلس ١٩٩٨.
٥- بول ماساي، الوضع الدولي لطرابلس الغرب ، نصوص المعاهدات الليبية الفرنسية إلى نهاية القرن التاسع عشر ، ط(١) ، ترجمة محمد مفتاح

العلاقـي ، مراجعـة وتقـديم علـي ضـوي ، مركـز جهـاد الليبيـين للدراسات التاريخية طرابلس ، ١٩٩١ .

٦- تيسير بن موسى ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب ، الجماهيرية الليبية ، ١٩٨٨ .

٧- جان كلود زليتنر ، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط أفريقيا ١٥٠٠-١٧٩٥ ، ترجمة جـاد الله عزيـز الطلحـي ، ط(١) الـدار الجماهيريـة للنشـر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية ، ٢٠٠١.

٨- جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، دار الهلال ، القاهرة ، (د.ت) ج٥.

٩- جميل هلال ، دارسات في الواقع الليبي ، منشورات مكتبة الفكر طرابلس (د.ت).

١٠- جـورجيو كـابو فـين ، طـرابلس والبندقيـة فـي القـرن الثـامن عشـر ، ط(١) ، نقلـه إلـى العربيـة عبد السـلام مصـطفى بـاش إمـام . راجعـه عمـر محمـد البـاروني . مركـز دراسـة جهـاد الليبيين ضـد الغـزو الإيطـالي . طرابلس ، ١٩٨٨.

١١- حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضـي والحاضـر ، مؤسسـة سـجل العـرب ، القـاهرة، ١٩٦٢.

١٢- حسيـن مؤنـس ، تـاريخ المغرب وحضـارته مـن قبـل الفـتح العربـي إلـى بدايـة الاحـتلال الفرنسـي للجزائـر ، ط(١) ، العصـر الحـديث للنشـر والتوزيـع ١٩٩٢ ، ج١.

١٣- خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينـة طرابلس لـدى الرحالـة العرب والأجانب ، ط(٢)، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ١٩٨٥.

١٤- ــ ، معجم سكان ليبيا ، دار الربّان الجماهيرية الليبية ، ١٩٩١.

١٥- روبـار برنشفيك ، تاريخ أفريقيا في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر إلـى القرن الخـامس عشـر ، ط(١) ، ترجمـة حمـادي السـاحلي ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ج٢.

١٦- رودلفو ميكاكي ، طرابلس تحت حكم أسرة القرمانلي ترجمة طه فوزي ، مراجعة حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية القاهرة ، ١٩٦١.
١٧- ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ط(٢) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٠.
١٨- سالم الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ١٩٨٩.
١٩- سالم سالم شلابي ، عين السائح في عمق التاريخ ، الشركة العامة للورق والطباعة، مطبعة المسيرة الكبرى ٢٠٠١ .
٢٠- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، محور المجتمع والدولة، ط(١) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨.
٢١- سيار الجميل ، العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.
٢٢- الصالحين جبريل محمد، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب ١٨٣٥-١٩١١، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ٢٠٠٣.
٢٣- صلاح العقاد ، المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر وأوضاعه المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ .
٢٤- الطاهر أحمد الزاوي ، معجم البلدان الليبية ، دار مكتبة النور طرابلس ، ١٩٦٨.
٢٥- ـــ ، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي حتى نهاية العهد التركي ، منشورات دار الفتح العربي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٠.
٢٦- عبد الحميد البطريق ، عبد العزيز نوار . التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا ، دار النهضة العربية (د.ت) .
٢٧- عبد الرحيم عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٤.
٢٨- عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ط(٢) ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧١.

٢٩- عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة (د.ت) ، ج١.
٣٠- عبد الله محمد سويدان ، محمد سالمان ، الأصول العربية الفصحى لألفاظ واللهجة الليبية ، دار الجماهيرية للنشر التوزيع والإعلان مصراته ، ١٩٨٩.
٣١- عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمة عبد السلام أدهم ، دار لبنان ، ١٩٦٩.
٣٢- عقيل محمد البربار ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث منشورات فاليتا ، مالطا ، ١٩٩٦.
٣٣- علاء الدين جاسم البياتي ، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق ، ط(١) ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ١٩٧٥.
٣٤- علي عبد اللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسة التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠-١٩٣٢ ، ط(١) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥.
٣٥- علي فهمي خشيم ، الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية ط(١) ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس ، ١٩٧٤.
٣٦- على المحمودي ، السلطة والمجتمع في المغرب ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٩.
٣٧- علي همت الافسكي ، أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته العدلية . ترجمة محمد حسان عزيز ، نشر محمد ساسي أمين الخانجي ، ١٩٥٣.
٣٨- عمر علي بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القرمانلية ، ط(١) ، مكتبة الفرجاني طرابلس ، ١٩٦٦.

٣٩- غاسبري ميسانا ، المعمار الإسلامي في ليبيا ، تعريب علي الصادق حسنين ، نشر مصطفى العجيلي ، ١٩٧٣.

٤٠- فرانشيسكو كورو ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، (د.ت) .

٤١- كاماللو مانفروني ، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا تاريخ البحرية الليبية ، ترجمة إبراهيم أحمد المهدي ، مراجعة أحمد الجهاني منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٢.

٤٢- كوتستنتا نزيو برنيا ، من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠ ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ١٩٨٣.

٤٣- كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا ، ط(١) ، ترجمة عبد القادر الوحيشي ، مراجعة صلاح الدين السوري ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس ١٩٨٨.

٤٤- محمد أحمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤) مكتبة الانجلو المصرية ، (د.ت).

٤٥- محمد سليمان أيوب ، مختصر تاريخ فزان حتى عام ١٨١١م ، المطبعة العربية ، طرابلس ١٩٦٧.

٤٦- محمد عبد الجواد محمد ، ملكية الأراضي في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤.

٤٧- محمد عمر مروان ، سجلات المحكمة الشرعية ، دراسة في مصدر تاريخي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ٢٠٠٣.

٤٨- محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٥٨.

٤٩- محمد مصطفى بازامه ، بنغازي عبر التاريخ ، ط(١) ، دار ليبيا للنشر والتوزيع، ١٩٦٨.

٥٠- محمد مصطفى الشركسي ، سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (١٥٥١-١٩١١) مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي طرابلس ١٩٩١.
٥١- محمد ناجي ومحمود نوري ، طرابلس الغرب ، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس ، ١٩٧٣.
٥٢- محمد الهادي أبو عجيلة ، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١-١٨٣٥ ، وأثره على الدول الأجنبية ، ط(١)، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ، ١٩٩٧.
٥٣- محمد يوسف العزابي ، ومحمد عبد الله . نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا مطبعة دار القلم ، دمشق ١٩٨١.
٥٤- مصطفى عبد الله بعيو ، دراسات في التاريخ اللوبي ، ط(١) الإسكندرية ١٩٥٣.
٥٥- ن . أ . بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، ط(١) ، ترجمة عماد حاتم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ١٩٩١ .
٥٦- هاملتون جب وبوون هارولد ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ ، ج٢.
٥٧- هنريكو دي اغسطيني ، سكان ليبيا ، ط(١) ، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٥.

٣- **الدوريات** :-

١- أ . تيستا ، عرض إحصائى عن ولاية طرابلس الغرب ، ترجمة حامد على أوحيدة ، مجلة الشهيد ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس ، العدد التاسع يناير ١٩٨٨ .
٢- أحمد الياس حسن ، ليبيا من خلال كتاب اليعقوبي ، مجلة البحوث التاريخية مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس ، العدد الثاني السنة الثالثة ١٩٨٠ .

٣- حمدان عبد الحميد الكبيسى ، ضريبة العشور ، مجلة المؤرخ العربي ، اتحاد المؤرخين العرب بغداد ، السنة السادسة عشر العدد ٤٣ ، ١٩٩٠ .

٤- خالد محمد الهدار ، زيارة الرحالة الاسبانى على بك العباسى لطرابلس في أوائل القرن الثاني عشر ، مجلة تراث الشعب تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للأعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية العدد ٢٢-٢٣ ، ٢٠٠٢.

٥- سالم سالم شلابى ، مستدركات وتعليقات حول التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ ، مجلة تراث الشعب ، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للأعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية ، السنة الثانية عشر ، العدد ٢-٣ لسنة ١٩٩٢ .

٦- سعيد على حامد ، التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ ، مجلة تراث الشعب ، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للأعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية السنة الحادية عشر ، العدد ٢٩-٣٠، ١٩٩١ .

٧- عبد الجليل التميمى ، الروابط الثقافية المتبادلة بين تونس وليبيا ووسط غرب افريقيا خلال العصر الحديث ، المجلة التاريخية المغربية ، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث في الولايات العربية في العهد العثماني ، السنة الثامنة العدد ٢١-٢٢، ١٩٨٧ .

٨- عبد الجليل التميمى ، الملكية العقارية ونظام الزعامة والتجار بايالة تونس العثمانية. المجلة التاريخية المغربية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث في الولايات العربية العهد العثماني . السنة التاسعة ، العدد ١١-١٢ ، ١٩٩٥.

٩- عبد المولى الحرير ، (نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر) ، المجلة التاريخية المغربية تصدر عن مركز الدراسات

والبحوث في الولايات العربية في العهد العثماني ، زغوان السنة الثانية عشر ، عدد ٣٧-٣٨ ، ١٩٨٥.
١٠- محمد الحضيري ، الطريق من طرابلس إلى فزان ، مجلة البحوث التاريخية مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية الثالثة ، العدد الأول ١٩٩٧.
١١- عقيل محمد البربار ، العمال ونظام تقسم العمل ، المجلة التاريخية المغاربية ، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث في العهد العثماني ، زغوان ، عدد ٤٥-٤٦ ، لسنة ١٩٧٣.
١٢- محمد المبروك يونس ، موقع ليبيا ودوره في التواصل الحضاري العربي الأفريقي، منشورات أمانة الأعلام ، السنة الثامنة عشر العدد ١-٢ ، ١٩٩٨.
١٣- محمد مصطفى الشركسي، الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين ، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية طرابلس الجماهيرية ديسمبر ١٩٨٢ ، تحرير عقيل البربار مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ١٩٨٨، ج١.
١٤- محمد الهادي أبو شعيرة ، ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية ، مجلة كلية الآداب ، العدد الأول ، منشورات الجامعة الليبية ١٩٥٨.
١٥- محمود أحمد أبو صوة ، رؤية جديدة للفتح الإسلامي لليبيا ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، السنة الثامنة ، العدد ١ ، ١٩٨٦.
١٦- ناصر الدين سعيدوني ، (ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون الحسن الورتيلاني) بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، المنعقد في مارس ١٩٨١.
١٧- الهادي عبد العال حنيش، (أدوات ومعايير الكيل والقياس في التراث الشعبي الليبي)، مجلة تراث الشعب ، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية ، السنة السادسة عشر العدد الثاني ، ١٩٩٦.

١٨- يحي بو عزيز (طرق القوافل التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر) ، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٩٨٤.

٤- الرسائل الجامعية :-

١- آمال إمحمد الطالب ، الحياة الأسرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥-١٩١١م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الفاتح ، كلية التربية قسم التاريخ ، طرابلس ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢-خليفة محمد الأحول ، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من١٨٦٤ إلى ١٩١١، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الفاتح ، كلية التربية ، قسم التاريخ طرابلس ١٩٨٤-١٩٨٥.

٥- المراجع الأجنبية :-

1- Habib wadaa. El-Hasnawi. Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammed, The Center of African Researches, and Studies, sabha, 1990.

٥- الدوريات الأجنبية :-

1- Dyer .Mark: Export production in western Lidya 1750-1793 “in African Economic History, 1984.

2- venture de paradis :villet Royaume de Tripoli Texte pre sente par Joseph cuoq in \b\a 44 Annee N 1981.

الملاحق

فهـــرس المـــلاحق

التجارية لبعض الأشخاص من فئة كبار التجار	
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح التجارة الخارجية مع بعض البلدان العربية	١٣
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح بعض التجار الأجانب	١٤
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح أن أحمد القرمانلي قام بشراء قطعة أرض وقام بتحويلها إلى دكان مما يدل على مساهمة الأسرة الحاكمة في زيادة الفضاء التجاري للمدينة	١٥
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح أحد المهن وهي مهنة العسس أو الحرس	١٦
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح حرفة الأمين (أمين السراجة)	١٧
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح بيع وشراء العقارات التجارية	١٨
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح حرفة الدلالين في السوق	١٩
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح أحد دلالين العقارات	٢٠
ورقة خطية عبارة عن وديعة وأمانة توضح عملة الوقت وهي الريال بتاريخ ١١٤٤هـ-١٧٣١م	٢١
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح سلعة الصابون	٢٢
وثيقة وهي رسالة من أحمد باشا القرمانلي إلى القنصل الفرنسي بتونس يوضح فيها أن مرض الطاعون قد زال عن البلاد بتاريخ ١١٤٦هـ-١٧٣٤م	٢٣
نموذج من سجلات المحكمة الشرعية (١٧٢٢-١٧٢٧) يوضح فيها مكانة	٢٤

وألقاب القاضي بطرابلس	
ورقة خطية عبارة عن اعتراف بالنسب بين محمد بن أحمد الدعيكي وعبد الله بن عبد الرحيم السراري بتاريخ ١١٥٧هـ-١٧٤٤م	٢٥
ورقة خطية عبارة عن عقد توكيل وفيه إشارة للتركيبة السكانية لبعض المناطق بتاريخ ١١٧٢هـ-١٧٥٠م	٢٦
ورقة خطية عبارة عن عقد شراء بين محمد بن أحمد بن منصور وأحمد أبوهروس الغرياني وامتلاك الثاني منزل ببن وليد بتاريخ ١١٧٢هـ-١٧٨٥م	٢٧
ورقة خطية عبارة عن اعتراف بملكية الأرض وتقسيمها بين الأخوة الذكور فقط بما يعني حرمان البنات من الإرث بتاريخ ١١١٢هـ-١٧٠٠م	٢٨
ورقة خطية عبارة عن إذن توكيل بين سالمة بنت عبد المولى ومحمد بن أحمد بتاريخ ١١٣٠هـ-١٧١٧م	٢٩
وثيقة توضح توريث الأبناء فقط وحرمان البنات	٣٠
وثيقة توضح بعض حالات الطلاق في المجتمع	٣١